٨١٩ر٤ - تقريرات سنبة على حاشية الصاوي على رسالة الدردير في
ختم
البيان، تأليف المنوفي، علي سالم. كان حيا قبل
سنة ١٣١٤هـ بخط ابراهيم مرسي مبدرية سنة ١٣٣٤هـ.
١٠٥ق ٣٢ س ٢٤ر٥x١٨ سم
نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد
١ - علم البيان، البلاغة العربية أ - المؤلف
ب - التاسيخ ج - تاريخ النسخ د - حاشية المنوفي على
حاشية الصاوي على الدردير.

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
Kingdom of Saudi Arabia
King Saud University
Riyadh, 11495 P.O.Box 22480
NO. الرقم :

عمادة شؤون المكتبات

King Saud University 1957

Copyright © King Saud University

Digitized by Google
University
مكتبة جامعة الملك سعود بقسم المخطوطات
رقم: ٦٤٢٩ ف ٩٩٥٤١٧
العنوان: تقريرات سنية على حاشية الصبان على رسالة المرحوم في الميزان
المؤلف: المغربي علي سلام كان حيا سنة ١٢٤٤
تاريخ النسخ: ١٢٤٤
اسم الناسخ: ابراهيم موسى عبد ربه
عدد الأوراق: ٢٠٥
ملاحظات:

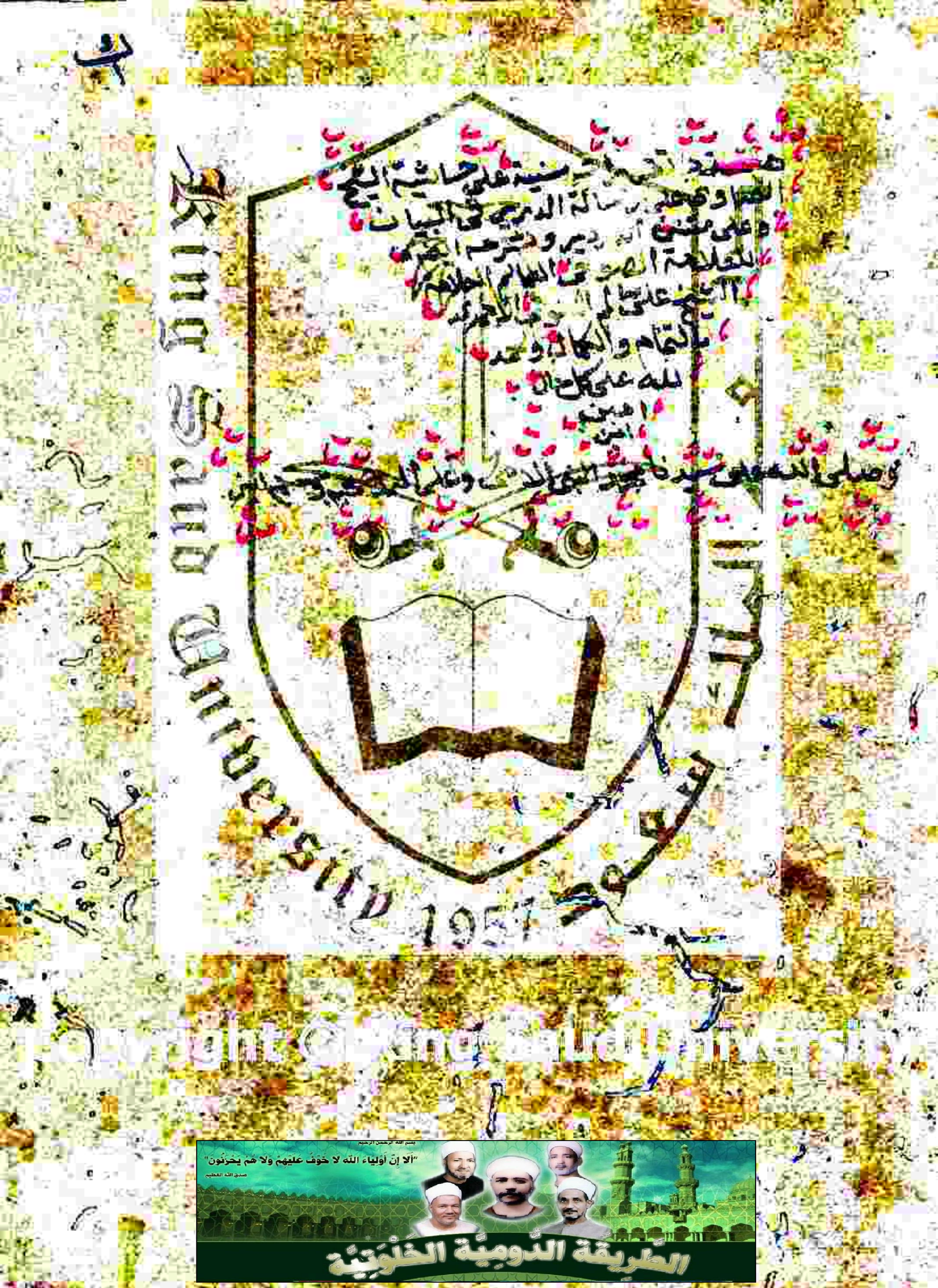
بسم الله الرحمن الرحيم
"ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون"
صدق الله العظيم
الطريقة الدومية الخلوتية

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا للاسلام والايمان
والصلاة والسلام على سيد فاتحة الذي جاء بالبيان وعلى آله
وصحبه الائمة الاعيان اما بعد فيقول العبد الفقير الى مولاه
العليم المغيث الراجي عفو الرؤف على سالم المنوفي
هذه تقريرات بهية وعبارات سنية وضعتها على حاشية
من للفضائل حاوي العالم العلامة شيخنا الشيخ احمد الصاوي
على شرح شيخ الطريقة الجامع بين الشريعة والحقيقة المفاض
عليه من ربه المقدر ابي البركات سيدي احمد الدردير لرسالته
المسماة بتحفة الاخوان التي القرها في علم البيان صاعف الله
لي ولها الاجر والاحسان وتعرضت ايضا للكتابة عليها
قاصدا بذلك خدمتها راجيا من الله القبول وايا الله
عن طه الرسول ان ينفع به كل من كتبه او قراه فانه خير مسؤل
قوله سالني مقول القول قوله فاجبته معطوف على سالني اي
بقول سالني فاجبته حين ما وجدت فيه اجابته قوله بعوني
اي بواجبين استحسانا الاشارة الى ان الامر بقولي يبغي
لكل شارع قوله وقصورا اي عدم فعل في العمر وعدم القدرة قوله
او لقصر اي عدم فعل مع القدرة وبعضهم ترك الكلام
عليها اجمالا بالمقصود قوله بفصل الاعراب والمحكم امر اعتقادي
المحكم على الاعراب مراد في اي تغيير اواخر الكلم الذي هو الاعراب
اي تغيرها ابهاما من نوع من انواع الاعراب الى نوع اخر من
انواعه وذلك بازالة النوع الاصلي الذي تحقق
الكلمة وحل محله نوع اخر بسبب حذف لفظ او زيادته
قوله واسال القربة اي اعتقادها القطع بان المقصد هاهنا
سوال اهل القربة فالعلم الاصلي قربة هو الخ وقد
تعين الى النصب لسبب حذف الصاق فكم وصفت الكلمة بالمجاز
باعتبار

باعتبار نقلها عن معناها الاصلي كذلك وصفت به باعتبار
نقلها عن اعرابها الاصلي وان جعلت القرية مجازا عن اهلها
لم يكن من هذا القبيل بل من قبيل المجاز بحذف الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة لانها مجاز مرسل من
اطلاق اسم المحل على الحال قوله على حد قول الشاعر هو سيد
العامري الصحابي يخاطب ابنته في النياحة عليه عند احتضاره
وقامت تومن يبكي حولي اكما لا فقد اعتدرت وهبلة تعني
امه اي ان يعش او يهلك هل انا الا من ربيعة او مضر
فقومها وقوله بالذي تعرفانه ولا تخنا وجها ولا تحلقا شعرا
الى الحول الخ ولفظ اسم في البيت زائد قوله فاضربوا فوق الاعناق
وتحل معناه اضربوا الرؤس وهو خطاب للملائكة يوم بدر قوله
ومجاز الزيادة والحذف خارجان الخ ومعنى كونها مجازين
انها خلاف الاصل لان الكلمة المستعملة في غيرها وضعت لغة
قوله واصل ومنع ابو الاصبغ قيل وهو معنى لانكاره فهاهنا شيء
من موارد استعمالها فيظهر بذلك انه معناه الاصلي الموضوع له
ولذا اقتصر عليه من حيث قال انها للالصاق والاختلاط والالصاق
هو الصاق شيء بشيء سواء كانا معنيين كالصاق العلم بالتالين
مثلا او كانا معنى وذاتا كالزيد داء فان مرد اذات وهذا
احسن من قول بعض هو الصاق معنى لمعنى فلا تشمل نحو مررت
بزيد واستعانت في غيره مجازا او واستحقاق الباقي غير الالصاق
الحقيقي مجاز قوله وهو قسمان اي والالصاق من حيث هو اي
بقطع النظر عن كونه حقيقيا او مجازيا قسمان والا لزم تقسيم
الشيء الى نفسه والى غيره فغير استخدام حيث اطلق الالصاق
اولا على معنى وهو الحقيقي واعاد عليه الضمير بعد اخر وهو الالصاق
من حيث هو قوله حقيقي ومجازي حاصله ان معنى العامل اذا

وصل للجرور حقيقة فالالصاق حقيقي بان مسه وان كان مماسا
لما يقرب المجرور فمجازي قوله او على شيء جسمه اي غير ما هو من جسم
فالعطف مغاير فلا يقال ان فيه عطف العام على الخاص بأو وقال الدماميني
لا يخفى ان الالصاق بزيد حينئذ يقتضي على جسمه شيء من جسمه فتدبر
واما الثاني فحيث علمت انه هو لابسه من ثوب ونحوه فالالصاق فيه
مجازي لا حقيقي اذ المقتضى على ثوب ليس مقتضا عليه نفسه حتى يكون
الالصاق حقيقيا كما هو الصاق عايجاوره ويقرب منه فهو علاقة
مجازية لما بينهما من المجاورة اه ورده الشمني بان اللغة لا تساعد
وهاهنا المناقشة فلا يقال ان مالك ثوب زيد ليس ماسكا له
بل يقال في اللغة انه مالك لزيد قوله والمجازي نحو مررت بزيد الخ
كانه عبر خلاف الاصل او مجاز بالحذف اي كمقارب زيدا او نحوه
فعلى في النسبة الايقاعية قوله فما هنا الخ اي فالالصاق الذي
هنا اي في البسملة مع التأليف حقيقي من باب امسكت بالخيط فعلى
هذا فان استعملت في الالصاق على وجه التبرك كانت حقيقة وكل
الخادمي والاتم انه الصاق مجازي لامتناع اجتماع القراءة
وذكر اسم الله تعالى في آن واحد ولكن الالفاظ نسبة كليات
متباينة اه ورد بان الالصاق في كل شيء بحسبه فالصاق نحو لافرأ
وقوعه عقبه والصق وتقدير المتعلق نحو البدئ لا اقرأ
اي الصق ابتدائي باسم الله اي بذكره ثم هو حق الصاق معنوي
نحو ذهبت الله يرحم اي الصق الاذهاب برحمه بخلافه
على فتقدير اقرأ فانه محسوس بسماعه كانه نحو حلفت بالله
اي الصقت حلفي بالله اي بذكره لا بذكر غيره قوله او اولى
او بل اولى قال ابن مالك حيث صح قسم بأو وبهم
واشكل وامر بها الاخفش وجه الاولوية ان الالصاق
بين التالف او الواة والاسم لا تاصل فيهما خلاف مسئلة
الثوب فهناك فاصل بين الممسك بكسر السين وبين زيد وهو الثوب
وايضا

وايضا البسملة جزء من التاليف ولم ينظر الكون الالصاق غير
ظاهر قوله للاستعانة اي للارتباط على وجه الاستعانة وهي
والاستعانة هي المشاركة في الشيء ليسهل فهي الداخلة على
واسطة الفعل المذكور نحوها المتوقف وجوده عليها نحو كتبت
بالقلم وقطعت بالسكين واعترض جعل الباء للاستعانة بان
الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل فيلزم عليه
جعل اسم الله تعالى غير مقصود لذاته وفي ذلك اساءة ادب
واجيب بان حملها للاستعانة نظر لجهة اخرى وهي ان الفعل
المزبور مع تلبسه بالاسم على الوجه الاكمل الاتم تعالي ولا يخفى ان عظمة
الاساءة ما دامت موجودة وتسمى باء الالة فلا بد من التجوز
هنا فان باء الاستعانة مدخولها الالة الحقيقية فالباء الاستعانة
المعتبرة بالباء الحقيقية نقلت الى الاستعانة المجازية عن هذا القيد
واستعملت في الاستعانة معتبرة بكونها بغير آلة حقيقية من انها قرب
من اخراد الطاعة او من حيث حصولها بمرتبة او حرفتين وان ادعيت
الاستعمال في المشترك وهو مطلق الاستعانة كان مجازا على مجاز
قوله فيكون في الكلام مجاز مرسل الخ وتقريره ان نقول نقلت الباء من
الارتباط على وجه الالصاق الى مطلق الارتباط ثم من ان يكون
على وجه الالصاق الى مطلق الارتباط او الاستعانة ثم استعملت
الباء في الارتباط على جهة الاستعانة لكونه فردا من افراد ذلك المطلق
مجاز امرسلا مرتبة علاقة التقييد اي بالارتباط على وجه الالصاق
ثم الاطلاق اي عن هذا التقييد الى مطلق الارتباط نقلت من ذلك
المطلق الى الارتباط على وجه الاستعانة مجازا مرسلا بمرتبتين والعلاقة
دائرة بين الاطلاق اي التقييد بمرتبتين لان بينهما كما علمت
مما تقدم بل ان ان نقول الباء للارتباط على وجه الالصاق
المطلق معناها عن قيد الالصاق فصار ارتباط مطلقا ثم استعملت

في الارتباط على جهة الاستعانة مع انه لا يكون هذا الارتباط
فرد من المطلق فيكون بمرتبة او مع النظر له بخصوصه
فيكون بمرتبتين كما قال المحشي وان ادعيته الاستعمال في الرابط
الذي هو مطلق الارتباط كان مجازا على مجاز اهـ وقيل ان من
جعل معنى الباء الاستعانة والمصاحبة حقيقة وح فلا يجوز قوله
بان شبه الاستعانة المطلقة الخ فيه تسامح فان المشبه هو مطلق
الارتباط على وجه الاستعانة والمشبه به هو مطلق الارتباط
على وجه الالصاق والجامع لمطلق الارتباط الخ كما قوله على
طريق التبعية ويصح ان يكون في الاستعارة المكنية ان شبه
اسم الله بالآلة الحقيقية في توقف وجود الفعل عليه ابرغليم
والباجيل او بالتبعية بوجه آخر غير الذي ذكره المحشي ان شبه
مطلق الاستعانة بغير الآلة حقيقة بمطلق الاستعانة بالآلة الحقيقة
في التكميل الخ بنية فاستعيرت الباء من الاستعانة الحقيقية
بالآلة الحقيقة للاستعانة الخيالية بغير الآلة قوله وهو مجاز اي الاستعانة
بالاسم مجاز اعلم انه قد اختلف هل الاستعانة بالاسم حقيقة
او مجاز ذكر بعضهم ان الاستعانة كما تكون بذات الله تعالى تكون باسمه
وعلى هذا القول فالاستعانة بالاسم حقيقة وذكر بعضهم ان الاستعانة
حقيقة لا تكون الا بالذات وعلى هذا القول فالاستعانة بالاسم
مجازية وعليه درج المحشي قوله فاستعيرت الباء الموضوعة الخ اي
للارتباط بين المستعان به واسم المستعان به الخاص على طريق
الاستعارة الخ فالمحشي حذف المستعار له وذلك ان يجعل في الكلام استعارة
بالكناية بان تشبه الاسم بالذات ويحذف اسم المشبه به ويرمز له بشيء
من لوازمه بان تشبه الاستعانة التي للذات على طريق الكناية وذلك ان يجعل في الكلام
مجاز اسناد بمرتبة او مرتبتين بان تقول ان الاستعانة للارتباط على وجه
الاستعانة بالذات اطلقت عن المقيد بالذات فصار الارتباط على وجه
اي الاستعانة

اي استعانة ثم اريد على وجه الاستعانة بالاسم على كونه فردا
من افراد المطلق فيكون بمرتبة او بخصوصه فيكون بمرتبتين
قوله فهو مجاز على مجاز يجوز بالباء الالصاق الى الاستعانة بالذات
ثم تجوز بها عنها الى الاستعانة بالاسم وبيان ذلك ان اصل وضع
الباء للالصاق استعملت مجازا في الاستعانة والاستعانة حقيقة
بالذات لا بالاسم فالاستعانة بالاسم مجاز قوله وفي جوازه وجهان
خلاف فعلى القول بالجواز تعتبر علاقة المجاز الثاني بينه وبين
المجاز الاول لا بينه وبين المعنى الحقيقي قوله لان فيه اخذ الشيء
من غير مالكه اي لان الحق في اللفظ للمعنى الحقيقي فنقل للمعنى
المجازي الثاني عن المعنى المجازي الاول المستعار من المعنى الحقيقي
اخذ من غير المالك قوله وقد قال بعض الخ يلخص بقوله القول
بالجواز اذ المجاز موضوع بالوضع النوعي والوضع النوعي
حاصل لثبوت قاعدة من المواضع دالة على ان كل لفظ معين
للدلالة ينعم على معنى فهو عند القرينة الدالة على ارادة ذلك
المعنى معين لما تعلق به ذلك تعلقا خصوصا اعني المشابهة
او غيرها ودال عليه بمعنى انه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بنفسه
هذا التعيين حتى لو ثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى
المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بواسطة
القرينة لا بغيرها وهذا غير الوضع النوعي المعتبر في كون اللفظ
حقيقة لان النوعي المعتبر وذلك هو ما يكون بثبوت قاعدة
دالة على ان كل لفظ مكون بكيفية كذا فهو معين للدلالة ينعم على معنى
مخصوص نفهم منه بواسطة تعيينه مثل الحكم بان كل لفظ اكون على وزن
فاعل معين للدلالة وهو الذات من يقوم به الفعل اهـ صبان اي فاللفظ
الذي على وزن فاعل معين للدلالة ينعم على ذات من يقوم به ضرب
فتفهم الذات التي قام بها الضرب من موازنة فاعل بواسطة تعيينه لها

لا بواسطة قرينة فوضعه تحقيقي فوعي خلاف وضع المجاز فانه نوعي تاويلي وحاصله ان الوضع النوعي تاويلي في المجاز تاويلي وفي الحقيقة تحقيقي وان التاويلي ما كانت الدلالة معه بواسطة القرينة والتحقيقي ما كانت الدلالة معه بواسطة الوضع قوله وهو الحق اي الجواز المفهوم من اجازه جماعة هو الحق قوله اذ قد جاء علة لقوله وهو الحق قوله والذين الخ اعتذر عن سوء الخ ببيانه ان حقيقة الرصد الجهر فاستعمل في الوطئ للزوم الاضمار غالبا الاضمار العلاقة العالم والمحل ثم نقل لفظ السر للعقد لان سببه غالبا فالعلاقة السببية والمسببية ونقل لفظ فاستمال الرحى للعقد مجاز مبني على مجاز قوله ويحتمل ان كلمة اسم زائدة مقابلة لقوله وقد جعلت الالتقاء هنا بالاسم فهو مجاز المجاز قوله لبيانية الاولى للبيان اذ الاضافة من اضافة العام وهو الاسم للخاص وهو لفظ الجلالة مطلقا قوله وهي مجاز بالالتقاء اي والاضافة البيانية مجاز بالالتقاء عندهم لان الاضافة البيانية مقابلة للاضافة الحقيقية ووجه كونها مجازا بالالتقاء ان هيئة الاضافة وضعوها لتخصيص الاول بالثاني او تعريفه فالتقت هنا في تبيين الاول بالثاني قوله فتم مطلق ارتباط شيء لشيء الخ توضيح الالتقاء ان تقول ان هيئة الاضافة وضعوها لتخصيص الاول بالثاني او تعريفه فالتقت هنا في تبيين الثاني للاول بان تم مطلق نسبة شيء لشيء على ان الثاني مبين للاول بطلق تم نسبة شيء على ان الثاني مخصص او معرف للاول بجامع مطلق التعلق في كل فترى التشبيه المجزئات فالتقت صورة الاضافة الموضوعة للتم المجرد المفيد للتعلق والتخصيص للنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الالتقاء الصريح اتقن بان قلت ان الاسم هيئة الاضافة ليست لفظا والمجاز لفظ فلا تكون مجازا فالجواب ان المراد

ان المراد بالكلمة في تعريف المجاز ما يشمل الكلمة حقيقة وهي اللفظ او حكما كالهيئة هنا وهيئة الافعال لانها تحدث الا لمتعارج فيها قوله فاستعيرت صورة الاضافة اي صورة هي الاضافة والمراد بالاضافة التي جرت فيها الالتقاء الاتصال الواقع بين الطرفين وهو المراد بالنسبة التقييدية في قولهم الاضافة نسبة تقييدية بين اثنين تقتضي اخبار ثانيهما اي قوله على طريق التبعية اي لان الاضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف والالتقاء في معنى الحرف تبعية فلذا ما كان عبر بلته قوله والله اعلم على الذات الخ اي علم شخصي بمعنى ان مدلوله معين خارجا لا بمعنى انه قامت به متخصصات كالبياض والسواد لاستحالة الكلي لا يقال ذلك الاتي مقام التعليم لانهم بالاليق وكان مقتضى هذا خطاب المتكلم به بان يقال باسمك فعدل عنه الى الاسم الاظم الذي هو من قبيل الغيبة فيكون هناك التفات على مذهب السكاكي لانه لائق طعقدم ما يناسب المقام واختلف في الالتفات حل هو حقيقة او مجاز قال الامير الاظم الذي قولهم الاسم الاظم من قبيل الغيبة لا يقتضي انه مستعمل في الخاطب مثلا مجاز بل الاعلام مطلقا لانها وضعت لتعيين المسمى وصنائع الضمائر في مقامها الى المجاز اقرب حيث استعمل احد مع ملاحظة مرتبة الاخر لا ان قطع النظر عنها بالكلية وقد اختلف في الاعلام الخ عباد الدسوقي على السعد وقد اختلف في الاعلام التخصيصية فقيل انها حقيقة لانها استعملت فيما وضعت له وقيل انها واسطة بين الحقيقة والمجاز لانها من خواص الامور الكلية والاعلام التخصيصية موضوعة لمعان جزئية على القول الاول لفظ الجلالة حقيقة وعلى الثاني لا حقيقة ولا مجاز بل واسطة بينهما وفي الخبر من عبارة المحشي قوله لا توصف بالحقيقة والمجاز ان اي بل هي واسطة

قال الامير وكانه لاحظ انها ليست من موضوعات اللغات الاصلية
اه اى بل هى من موضوعات ثانية فلا يقال انها حقيقة
لنقلها ولا مجاز لاحتمال ان الثانية من قبيل الحقيقة اصطلاحا
قوله والاعلام لانها لغة بعينها اه لانها تكون فى وضع العرب
وغيره كوضع العجم يعنى ان العلم الواحد يكون فى لغة العرب
مع وجوده بعينه فى لغة العجم وان اختلف مسماه فى اللغتين
قوله من قيد اصطلاح المخاطب اى الاصطلاح المبنى على المخاطبة
كما فى قولك لمخاطبك النحوى انا اعرف الفعل فانه يفهم منه دليل
على الحدث والزمان بخلاف ما اذا اردت منه الحدث فقط
فانه مجاز بالنظر له يحتاج لقرينة وكقولك لمخاطبك الفقيه انا
اعرف الصلاة فانه يفهم انها الاقوال والافعال المخصوصة بخلاف ما اذا
اردت انها الدعاء فانه مجاز بالنظر له يحتاج لقرينة والامير رحمه
الله يعنى ان الكلمات المصطلح عليها اذا انتقلت فى معانيها عند
اهل ذلك الاصطلاح تكون حقيقة مع انها موضوعة لتلك المعانى
وضعا ثانيا مسبوقا بوضع اهل اللغة فكما ان التصرف ثانوية الوضع فى كون
تلك الكلمات حقيقة كذلك التصرف ثانوية الوضع فى كون الاعلام
حقيقة قوله على انه يستثنى الخ اى وذلك على اذ يجرى على انه يستثنى
من ثبوت الواسطة للاعلام اسما اعنه تعالى بمعنى انه لا يشترط فيها
الوضع المعتد به بل يكفى فيها مطلق وضع وان كان ثانيا قوله فهو
مجاز اى لانه انما استعمل فى الجزئى باعتبار خصوصه كان مجازا لانه
كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له قوله وتحصل عما قاله شيخنا الخ عبارة
شيخنا الامير والاسم الكريم حقيقة وقال فى الاتقان الاعلام واسطة
بين الحقيقة والمجاز وكانه لاحظ انها ليست من موضوعات اللغات
الاصلية ولا شك فى انها لا تضعف عن اصطلاح المخاطبة الذى
اعتبروه فى الحقيقة والحق عدم المجازية لوجوه منها ان
قلنا انه كلى وضعا وانه فى الجزئى باعتبار خصوصه مجاز اذ
لا مانع

لا مانع من استثنا اسمائه تعالى وتخصيصها عزا بانا كما جعلوا التعريف
علمية فوق العشرة وغير ذلك اهر وبها يندفع عباق الخ لانه يصرف
فيها بصعوبة قوله ايضا فتحصل الخ عباق الخ توهم ان الاقوال ثلاثة
لانه قال الاعلام كلها من باب الحقيقة لا من باب المجاز ولا هى خارجة
عنهما اى ليست واسطة بينهما وقد علمت من عباق الامير الذى نقلناها
لك انه لم ينقل الا القول بالواسطة وانها بسطة الحقيقة قوله مشتقان
الخ اشتقاق صغير وهو ان يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب
فى الحروف مع الترتيب كضرب من الضرب وكبر وهو ان يكون بين
المشتق والمشتق منه تناسب فى الحروف دون الترتيب نحو جبذ من
الجذب وكبر وهو ان يكون بينهما تناسب فى المخرج كما فى نعق من
النهق قوله تقتضى اشارة للعلاقة وانها الاستلزام كما اشار
بقوله فيراد منها لازمها واشار بقوله من اطلاق السبب على المسبب
الى علاقة اخرى قوله مجاز مرسل اى كما هو المشهور من ان الرحمن
الرحيم مجاز لغوى لا عقلى لان التجوز فى الطرف لا فى الاسناد
وهذا المجاز مرسل علاقته السببية او اللزوم العادى وذلك لانهما
مشتقان من الرحمة وهى رقة الولد المقتضية للانعام او ارادته وما
استعمال هذا المعنى فى حقه تعالى فشرعى بما يناسبه وهو الانعام
او ارادته ثم اشتق منها باعتبار هذا المعنى المناسب وصفان لله تعالى
وهما الرحمن الرحيم بمعنى المنعم او مريد الانعام فاستعملا فيما يليق
مجاز مرسل لتبعى لجريان التجوز فى المشتق لتعذر جريانه فى المصدر
واستعمال الرحمة فى الانعام او ارادته مجاز مرسل اصلى لان
التجوز فى المصدر والعلاقة السببية او اللزوم وقيل انهما كناية
وهو اللفظ المستعمل فى حقيقة مراد منها لازمها فالاسمان كناية عن
الانعام اللازم لحقيقتها وقد صرحوا بانه لا ضير استعمال المعنى
للفظ الكناية لان المعنى الحقيقى للكناية غير مقصود بالذات كما عليه

فلا يقال ان الكناية يجوز معها ارادة المعنى الحقيقي وهو مستحيل
هنا وبهذا نفى جواز الكناية في الآيتين الكريمتين لما سياتي من الفرق
بينها وبين المجاز بان القرينة ان لم تمنع من ارادة الحقيقة تكنايا
وان منعت من ارادة المعنى الحقيقي تجاز ولا شك ان القرينة
هنا وهي استحالة معنى الرحمة عليه تعالى مانعة من الحقيقة قطعا فليتنبه
لفهم الكناية اه حفني قوله بان يقال شبه الخ تقريرها باوضح من هذا
ان يقول شبه حال الله في ايصاله النعم الى عباده بحال ملك رفيق
على رعيته قاوسلهم انعامه بجامع ان كلا حالة عظيم مستولٍ
على ضعيف ثم استعير اللفظ الدال على حال الملك وهو رحمن
او رحيم ايهما كان لحال الله تعالى اه قوله بحال ملك مع رعيته
او والجامع هيئة مطلق الانعام قوله واستعيرت الهيئة الخ.
المناسب واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو رحمن رحيم لحال
الله تعالى قوله واورد عليه اي بحسبه او حقيقي لا تكون الا
في المركبات اي ان اللفظ في التمثيلية لابد ان يكون مركبا اي مقيدا.
نحو يقدم رجلا ويؤخر اخرى كما يجب ان يكون المشبه والمشبه به
ووجه الشبه حالة منتزعة من متعدد فكان ينبغي ان يقال
الرحمن لعباده والرحيم لهم قوله واطلاق المحال على الله الخ هذا
هو الوجه الثاني من الايراد اي واطلاق المحال على الله اي اضافته
له تعالى في تقرير الاستعارة تشبيه حال الله الخ لا يجوز لعدم وروده
قوله وان الرحمن لم يستعمل في غيره تعالى هذا هو الوجه الثاني من
الايراد وبيانه ان استعارة اللفظ من شيء لشيء تقتضي استعمال
اللفظ في المستعار منه وقد نصوا على ان الرحمن الرحيم مختصان
بالله وقوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن الخ قوي هذا هو الوجه
الرابع وبيانه ان المشبه به لما كان اقوى من المشبه وجعل
حال الملك اقوى من حال الله لا يتم قوله وهو اساءة الادب هذا
هو الوجه

هو الوجه الخامس من الايرادات وتشبيه حال الله بحال الملك
فيه اساءة ولم يجب عنه في الاجوبة الآتية وكان الاولى ان يقول
وبان في التشبيه اساءة ادب وجوابهم ان التشبيه هنا لمجرد البيان
والتقريب للعقول بما الفته وقد قال تعالى مثل نوره كمشكاة اهـ
قوله واجيب بانه اقتصر على الجزء الاهم من المركبات الخ هذا جواب عن
الايراد الاول من الجواب وجه الاهمية ان الرحمن الرحيم خبر والخبر
محط الفائدة هذا ان جعل ملك مبتدا والموصوف للابتدا بالنكرة الوصف
الماخوذ من لفظ الجلالة اي ملك عظيم هو رحمن رحيم واما ان جعل
خبر مبتدا محذوف اي وهو الملك الرحمن الرحيم فوجه الاهمية ان
الرحمن الرحيم قيد في والقيد هو المقصد الاعظم ولك ان تجاب بان بعضهم
قد جوز الاقتصار في طرفي التمثيل قوله واطلاق المحال الخ جائز الخ ظاهره
انه لم يرد مع ان الشيخ الامير وغيره قالوا واطلاق المحال على الله اي اضافته
له تعالى مستعمل في كتب الكلام للبيان خلافا لرضي اه وهذا جواب عن
الوجه الثاني من الايراد قوله والحق ثبوت مجازات الخ هذا جواب عن الوجه
الثالث من الايراد قوله لا حقائق لها اي في الاستعمال الكثير وضعها
او باستعمال المصدر وهو الرحم هنا فالاستعمال في المستعار منه
ليس بلازم بل يكفي الوضع للمشتق منه الذي هو المعنى الحقيقي
او استعمال المصدر قال الشيخ العطار وعلى ان رحمانا مجاز فهو
من المجازات التي لا حقائق لها لانه لم يستعمل مجردا عن تعالى ويجاب فيه
بان المجاز فرع الحقيقة واجيب بان معنى كونه فرع الحقيقة انه للامر
من سبق وضع اللفظ للمعنى الحقيقي والم يستعمل اللفظ فيه فيتوقف
الاستعمال في المعنى المجازي ليس بشرط او ان معنى الحقيقة وجد في
الجملة منه وهو الرحم اه قوله وكون المشبه به اقوى الخ هذا
جواب عن الوجه الرابع من الايراد اي وان لم يكن المشبه به اقوى
به اضعف كما هنا وكما في قوله تعالى مثل نوره كمشكاة اذ لا اعلى من نوره

Community

فيكون مشبها به واحدا لتضمنه بانه ليس الا له القوة بحسب الحقيقة
ونفس الامر فقط بل القوة ولو بالاعتبار كما هنا فحال الملك
باعتبار مشاهرتها للقاهر بن اقوى اه قوله الاحسن الخ اى لان الاساءة
ادب فيه بخلاف التمثيلية وتولم والاسلم اى لان ما لا يحتاج
لجواب اولى مما يحتاج لكن يرد على مجاز المرسل ان الامر لم يستعمل
فى غيره تعالى فهو مجاز لا حقيقة له فى الاستعمال والجواب ان الاستعمال
ليس بلازم بل يكفى الوضع للمعنى الحقيقى او استعمال المصدر فيه
تنبيها الاولى ظرف يعلم يحتمل ان تحا الرحمن الرحيم استعارة
بالكناية حيث شبه الضمير المتلفظ فى الرحمن العائد على الله على الرقيق
العائد على مربيه منعم النعم تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة
بالكناية واثبات الرحمن قرينة اما بالنظر على معناه وهو الرضى والمجاز
فى الاثبات ان الاسناد او التبعية مصرحة اصلية وهذا كله
بحسب اللغة واما بحسب الشرع فهو حقيقة عرفية اه الثانى
يصح الرفع فى الرحيم على ان كلا خبر لمحذوف ويكون كل من الجملتين
مستانفا استئنافا بيانيا واقعا فى جواب سؤال مقدر كأن هذا السؤال
ليس المقصد به طلب التعيين اذ المولى معلوم غير مجهول بل هو سؤال
من يريد التلذذ بالجواب وتعظيم شان المسئول عنه مع العلم به
فان ملكت الجل بعد المعارف احوالك ولفظ الجلالة اعرف المعارف
فهل تصح الحالية هنا قلت ان ذلك وان صح من حيث اللفظ لا يصح
من حيث المعنى لان الحال وصف لصاحبها فيد فى عاملها والعامل
فيها على تقدير الحالية متعلق البسملة فكأنه يقول مثلا ابتدئ
بسم الله فى حال كونه رحمانا رحيما والمعنى على التقييد
اذ الملاحظ الاداة باسم تعالى دون التقييد بوصف من
الاوصاف الثالث القول باشتقاق الرحمن الرحيم من
الرحمة سائغ ولا يغتر بما قيل ان شرط المشتق ان يكون مسبوقا
بالمشتق

بالمشتق منه والباء الله تعالى قديمة لان الكلام هنا فى الالفاظ وهى
حادثة قطعا اه الرابع جملة البسملة مجاز مركب لانها موضوعة
للاخبار وقد استعملت هنا فى الانشاء على وجه الاستعانة او التبرك
وعلاقته الصدقية كصيغ العقود كبعت مثلا فان لفظها لفظ
الخبر ومعناها انشاء البيع مثلا وحاصله ان الباء ان كانت للاستعانة
او المصاحبة فالجملة المقدرة اعم واولى مثلا خبر لصيغ قد تخبر عليه
وهو الكلام الذى يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره لتحقق
الثانية مثلا بدون ذكر اولى ومتعلقها اعم المجاز والجزء
انشاء الصدق حيث الانشاء عليه وهو الكلام الذى لا يتحقق مدلوله
خارجا بدون ذكره لعدم تحقق الاستعانة باسمه تعالى والمصاحبة
له بدون ذكر بسم الله فان قلت الجار والمجرور ليسا بكلام فكيف
جعل انشاء قلت هو فى معنى الكلام لانه فى معنى استعين بالله
او اصاحب بسم الله فان ان تجعل او لى بسم الله الرحمن الرحيم
على تقدير فى الباء المذكورين خبر صدرا انشائيا ان كانت
للاستعانة فان جعلت متعلقه بفعله نحو مبتدئا ومستعينا
ومتبركا فالمجموع كذلك اى خبرا صدرا وهو اولى مثلا انشاء
عجزا وهو الفعلة مع ما تعلق بها من الجار والمجرور اى لانشاء
الابتداء بسم الله او جعله بداية او الاستعانة به او التبرك به فان
جعلت متعلقة بمحذوف نحو ابتدى او ابتداى والستعين واستعانتى
وابتبرك او تبركى فالمجموع انشاء اى لانشاء ما ذكر قوله الثانية
معنى وانما كانت جملة الحمد انشائية معنى لامور منها حصول
الحمد بالتكلم بها مع الاذعان بمدلولها ومنها ان قائل الحمد لله
لا يقصد الاخبار عن غيره ولا الاعلام به وانما يقصد
ايجاد وصفه وصدور الحمد منه تعالى كما اذا قال لعبده
انت حر فانه يقصد به ايجاد العتق وصدوره منه وذلك لا يعلن

الا يجعل الجملة انشائية ومنها ان وصف المتكلم لله تعالى بانه
منحة جميع المحامد اغا يحصل بقوله الحمد لله كما ان وصف العبد
بالحرية انما يحصل بقوله انت حر وذلك علامة الانشاء ومنها
ان المتكلم يثاب على قوله الحمد لله ولو كانت جملة خبرية لما اثيب
اذ الثواب انما هو على الثناء لله لا على الاخبار قوله لان انشاء
الثنا بالمضمون جواب عن اشكال وارد على جعل جملة الحمد انشائية
حاصله انه لا يمكن من العبد ان يقصد اختصاص الله بالمحامد الا خاصة
اياها وحاصل الجواب ان المراد بكونها انشائية انها لانشاء الثناء
بمضمونها لا انها لانشاء مضمونها ومضمون هذه الجملة الاختصاص
المذكور اذ قد يجيء من مادة الاختصاص او الاستحقاق المذكور
اذ قد يرد من مادة الاستحقاق وامامفهومها فهو نسبة ذلك الاختصاص
لله تعالى وظاهر ان المضمون المذكور لا يمكن من العبد انشاؤه بخلاف
الثنا بمضمونها اى ذكر تلك الجملة والاتيان بها فهو ممكن اهـ
قوله واختصاصه الواو بمعنى او قوله اذ انى لم انه لى اى فليس مقدورا
للعبد حتى ينشئه قوله او للاستغراق الخ لا يقال جعل ال للاستغراق
لا يظهر لانه لا يتاتى معها انشاء جميع المحامد لانا نقول المستحيل
انما هو انشاء جميع المحامد لغة بجميع معهوداته بعد الوجود
عليه واما انشاء الجميع بصيغة واحدة شرعا فلا استحالة فيه لانها
لانشاء الثنا بمضمونها لا لانشاء مضمونها قوله لما قاله الحنيني الخ
قال الحنيني وحد الانشاء ظهر ان جعلت ال للعهد للاستغراق او
الجنس لانه ليس في قدرة الانسان ان ينشئ ثناء وثناء غيره
ولذا اذا كانت الجملة مبدوءة بالنون التي للمتكلم وغيره نحو نحمدك
الجملة للاخبار اهـ وانما يظهر ما قاله اذا كان الانشاء للحمد الخ
الواضح مبتدا وليس كذلك بل الانشاء حاصل الخ الجملة
اى انشئ ثنا صورة جميع المحامد ثابتة لله او جنسها او معهودها

ثابتة

ثابتة لله فليس الانشاء للجميع او الجنس او المعهود حتى يقال
لا يمكن الا الاخير ومراده العهد الحضوري فان الحمد المعهود
سابقا للعبد لا يمكن ايضا وتقدم في المقولة التي قبل هذه ما يوضح
قوله خبرية لفظا ومعنى اى والحمد حاصل بها صراحة لانها
اخبار بمضمونها الحمد لله وهو عين الحمد اذ هو الثناء بجميل ولا شك
ان ذلك الاخبار ثناء بجميل وقولهم الاخبار عن الشيء ليس ذلك
الشيء محله اذا لم تكن الاخبار من جزئيات مفهوم المخبر عنه اما اذا
كان كذلك فلا كما هنا وكما في قولنا الخبر يحتمل الصدق والكذب
قوله والاخبار بالحمد حمد باعتبار اللازم الخ هذا انما يناسب
الاخبار بالجملة الفعلية المضارعية كقولك نحمدك مثلا فانها
جملة خبرية لفظا انشائية معنى او خبرية لفظا ومعنى ويحصل
بها الحمد ضمنا في ابتداء التصنيف لان الاخبار عن حمد يقع منه يستلزم
ان ذلك المحمود اهل لان يحمد وهذا يستلزم اتصافه بالجميل
فذلك الاخبار وان لم يكن حمدا صريحا في ابتداء التصنيف يستلزم
الوصف بالجميل الذي هو حقيقة الحمد واما الاخبار بالجملة
الاسمية كما هنا فانه حمد صراحة كما علمت مما تقدم في المقولة التي قبل هذه
ومحل كون الاخبار بالجملة الاسمية حمدا صراحة انا قلنا انها للاخبار
بان الله مالك لجميع المحامد واما ان قلنا انها موضوعة للاخبار
بوقوع الحمد لله من الغير فنقول ذلك الاخبار يستلزم اتصافه
تعالى بالكمال فيكون اخبارا باتصافه تعالى بالكمال بواسطة كون
ذلك بهذا الاعتبار اهـ ولعل المحشي مر على هذا فيكون على ظاهره
قوله واريد بالحمد الخ معطوف على قوله والاخبار بالحمد حمد الخ وهما
جوابان عن اشكال وارد على جعل جملة الحمد خبرية لفظا ومعنى
وحاصله ان كون هذه الجملة بصيغة الحمد علم انا قلنا انها انشاء
اى لانشاء الثناء على الله تعالى بانه مالك لجميع المحامد الكائنة من الخلق

واما ان قلنا انها خبرية اى انها للاخبار بان الله مالك لذلك
فجعلها صيغة حمد مشكل لان الاخبار بثبوت شيء للغير لا يستلزم
حصول ذلك الشيء من المخبر به فلا يلزم من الاخبار بثبوت
الحمد ان يكون المخبر حامدا مع ان المطلوب منه ان يحمد الله
في الابتداء اه واجيب ايضا باجوبة منها ان هذه الجملة خبرية
في الاصل ثم نقلت شرعا للانشاء بعضورها كما في جميع العقود
نحو بعت واجرت فانها اخبار في الاصل ثم نقلت شرعا للانشاء
بمضمونها فهو حمد شرعي يترتب عليه ما يترتب على الحمد اللغوي
من الثواب والخروج عن عهدة الطلب ومنها ان ذلك الاخبار
مفيد للحمد لان الاخبار بان الله مالك لجميع المحامد وضع
له بجعل فيكون حمدا اه قوله او مراد الخ مرتبط بقوله والاخبار
بالحمد الخ الذي هو جواب عن السؤال كما عرفت فهذا جواب اخر
فيبقى الحمد على ظاهره ويحصل به الحمد اولا يبقى بل يجعل
يعني المحمود به محامدي به على الله من الكمالات فكانه قال
الكمال لله وهو حمد صريح تنبيه اعلم ان الحمد لله جملة
مركبة من مبتدا وخبر وهي جملة اسمية وعدل بها عن الفعلية
ليدل على عموم افراد الحمد اي ان كل حمد لله وثبات له تعالى
دون تجدده وحدوثه وهو ابلغ من الفعلية لان قولك مثلا
حمدت الله او احمد الله لا يناني انك حمدت او تحمد غيره
وهي خبرية لفظا انشائية معنى والانشاء كلام يحصل مدلوله
في الخارج به نحو انت طالق وقم والخبر كلام يحصل مدلوله
في الخارج بغيره كقولك زيد طلق زوجته وقام بكر مثلا
وهذا معنى قولهم الانشاء يتبع مدلوله والخبر يتبع مدلوله
ثم هذه الجملة ان كانت خبرية لفظا ومعنى فلا يجوز ذكرها
ويحصل بها المطلوب وهو الثناء على الله في الابتداء لانها
على صيغة

على صيغة استحقاق الحمد او ما لكيته فهو حمد صريح واما قولهم
الاخبار بالحمد يتضمن الحمد فانما ذلك بالجملة الفعلية ليتضمنها
ان المحمود اهل لان يحمد واما الاسمية فهو حمد صريح وان
كانت لانشاء الثناء فهو مجاز مرسل علاقته المسببية قوله
او علة لاثبات الحمد لله الخ اي فكانه قيل اثبت هذا الحمد
على مقابلة الانعام اه عبد الحكيم على المطول قوله ومعنى انشائه
اعتقاده الخ اي او الاعلام او الاتيان به او انشاؤه قوله
والا اي والا ننقل ان معنى الاثبات الاعتقاد الخ فلا يصح
لان الحمد ثابت ازلا فلا يقبل التجدد اه قوله خبر بعد خبر الخ انه
ظرف مستقر خبر بعد خبر لنظهر تحقق الاستحقاق الذاتي
والوصفي للمتعلق بالحمد لانه يلزم عليه الاخبار عن المصدر
قبل استيفاء عمله معمولاته كما سيأتي عليه المحشي قال الشيخ الابياري
في حاشيته على هذه الرسالة قوله على ما انعم على لتعليل الاخبار
بالجملة قبلها او انشاء الثناء بعضورها كذا قالوا ورده عبد الحكيم
بانه صرف عن الظاهر المتبادر من غير ضرورة اذ التعليل خلاف
وضع على لانها موضوعة للاستعلاء ولو معنويا كما في قوله
تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم وقد فصلنا بعض البحث على بعض كما نص عليه الدماميني
وما هنا من قبيل المعنوي فلا ضرورة للعدول عنه الى التعليل
واللفظ لا يصرف عما وضع له الا لضرورة وايضا جعل الجملة
انشائية خلاف وضعها اذ وضعها الاخبار ولا ضرورة الى
العدول عنه اذ هي محصلة للحمد المطلوب عليه واختار ان الجملة
خبرية وان كلمة على للاستعلاء المعنوي المتعلقة بقوله الحمد لله
باعتبار الاثبات اي الاعلام بالاثبات لثبوت فان العقد المذكور
بعد الجملة قد يكون قيد المسند كما في ضربت زيدا قائما وقد يكون
قيد المنبوئة كما في ضرب زيدا قائما وقد يكون قيدا للاثبات كما فيها

نحن فيه فكانه قيل اثبت هذا الحمد اعني الحمد لله على ما انعم اي اعلمك
لثبوت استحقاق الحمد لله مستفادا ذلك الاستحقاق الاعلام
على ما انعم ولا يصح ان يكون ما نحن فيه صدد الثبوت اذ ثبوت جنس
الحمد على وجه الاختصاص فانى لا يقابل بالانعام اهـ قوله وما
موصول اسمى اي او موصوف والعائد محذوف مجرور بالباء
لانه يقال يلزم عليه حذف العائد المجرور بما لم يجر به الموصوف
وهو ممنوع لانا نقول محل المنع ما لم يكن الجار متعينا والاحتمال
الحذف كما في قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده اي به والنظم
جار على الاشكال والجواب في عائد الموصوف اهـ انتابي قوله بناء
على جواز حذف الخ اي كان الجار متعينا او لا على قول او ان
كان متعينا وهو هنا متعين هـ قوله يؤول الخ مع ما بعده بالمصدر
اي يوتى بدلها بمصدر والاولى ان يقول يوول ما بعد حتى
قوله وهو دلى اي لامر من لفظي ومعنوي اما اللفظي فلانه
لا يحوج الى تقدير عائد والعائد المجرور لا يحذف اطرادا الا
اذا جر مثل ما جر به الموصول وهنا الموصول مجرور بعلى
والعائد مجرور بالباء والحذف ح قليل لم يقل السيوطي عن بعض
النحاة ان الجار اذا اتحدا هنا جاز حذف العائد وان لم يجر
بما جر به الموصول واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو
من اوصاف المنعم امكن واقوى من الحمد على النعمة لان الحمد على
الانعام حمد بلا واسطة على النعمة حمد بواسطة انها اثر الانعام
لانه لا يصح الحمد على المنعم به الا باعتبار الانعام قوله وقيل على النعم
افضل الخ لا يقال لا يصح الحمد على المنعم به بنا على ان على للتعليل
اذ لا يحتمل ان يكون المنعم باعثا بحيث ذاته اذ الباعث هو
الانعام لانا نقول تعليق الحكم بالمشتق اومأ الى قوته يؤذن
بعلية ما منه الاشتقاق وهو الانعام فالحمد على عدد المنعم

به

به ح افاد هو من حيث الانعام فتكون العلة هي هو وبهذا تعلم
ان قولهم الحمد على النعمة اولى لان فيه قيدين لا يصح لما علمت
من ان الحمد على النعمة من حيث ذاتها لا يعقل بل الحمد عليها
انما هو من حيث الانعام فليس هناك الا حمد واحد اهـ
انتابي فقوله تعليق الحكم هو الحمد وقوله بالمشتق كالحمد به
انعم مثلا وقوله او ما في قوته كالموصول وصلته لانا الموصول
وصلته في قوة المشتق فكانه قال الحمد به المنعم وقوله يؤذن
بعلية ما منه الاشتقاق اي بشعر بان المصدر الذي منه
الاشتقاق علة للحكم فكانه قال الحمد به لانعامه مثلا وقد
اكرم العالم فكانه قيل اكرمه لعلمه فالحكم في المثال هو الامر
بالاكرام والمشتق هو العالم وما منه الاشتقاق هو العلم فهو
علة للامر بالاكرام فان قلت فاين الحكم هنا قلت الحكم هو
الاخبار باختصاص الحمد بالله فكانه قيل اخبركم بان
الحمد مختص بالله لاجل الانعام قوله فعلى هذا اي كون الحمد
على النعمة افضل الخ وقوله اولى من حيث المعنى لان المعنى
على جعل ما موصولة الحمد به على المنعم به واما على جعلها
مصدرية فيكون الحمد على الانعام قوله المنطق اي المنطوق
به والفصيح بمعنى الظاهر الذي لا يلتبس لبعضهم ببعض كما في
الجان الطيور وليس المراد بالفصيح الخالص من اللكنة
لان المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون
فصيحا بالمعنى المذكور قوله المعرب عما في الضمير اي المظهر له
بدلالات وضعية اما من الله او من اهل اللغة قوله في الكلام
براعة استهلال البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اقرانه ومنه
براعة الاستهلال لاول صياح للمولود ثم استعمل فيما يدل على شيء من اول الامر مستهل الشهر اول ليلة منه سمي بذلك لرفع
الصوت برؤية الهلال

ای المعنی اللغوی لفوق الابتداء ای کون الابتداء فائقا
حسنا یعتد به فی الاصطلاح ماهو سبب فی تفوق الابتداء
وهو کون الابتداء مناسبا للمقصود وذلک بان یشتمل الابتداء
علی ما یشیر الی مقصود المتکلم ناثرا او ناظما باشارة ما ولذلک
اذ الابتداء هنا قد اشتمل علی البیان الذی هو المنطق
الفصیح المعرب عما فی الضمیر او ان براعة الاستهلال من
حیث ان التعبیر بالبیان یشیر الی ان مراد المصنف المتکلم فی هذا
الکتاب علی فن البیان لان البیانین وان اختلفا معنی فقد
اشترکا فی الاسم فالاشارة الی مقصوده حاصلة علی کل حال
واضافة براعة الی الاستهلال مجاز عقلی ان کانت لامیة وکان
الموصوف بالبراعة حقیقة المتکلم فان کانت بمعنی فی او کان الموصوف
بها حقیقة الکلام فلا مجاز قوله القاع معنی فی الطلب بطریق
الفرض الخ ای لیس المراد هنا مطلق الالقاء بطریق الفرض
بقطع النظر عن کون الملقی لفظا او معنی فی الطلب اولا لیصح
بیان ما بالتبیان بالنسبة لوصلها بالهم قوله الهم والهم التکتم
فی ذکر العزم مع البیان والهم مع البیان التناسب فی کل اذ الالهام
اخص من الالهام کما ان البیان اخص من البیان فقول المحشی
عبر اولا بالهم وثانیا بالهام للتفنن لا لیظهر کما علمت قوله ولیس لنا
التفعال الخ نص علی الاصوبی قیاس ما کان علی وزن التفعال
التفعال ففتح التاء کالتبیان والتذکار وشذ کسر تاء
التبیان والتلقاء بکسر الفعلال ویرد الفتح والضم فی البیان
مع کان المناسب وان کان کره الکثیر قوله لتفنن غیره علیهم
فان المعنی مختلف کما علمت من الکتابة السابقة قریبا التی علی التکلم
والتفنن ارتکاب نوعین من التعبیر لدفع الثقل اللفظی قوله عملا

بما

عاهو مطلوب عقلا ونقلا ای لاجل التلبس بفعل شیء
مطلوب بالدلیل النقلی والعقلی وقوله اما النقلی ای اما
الدلیل النقلی فلانه ورد الخ وقوله واما العقلی الخ واما الدلیل
العقلی فلان تالیف الکتاب الخ قوله الحث ای الطلب لانه روی
من صلی علی فی کتاب لم تزل الملائکة تصلی علیه مادام اسمی
فی ذلک الکتاب فان مفهومه یفید مرجان ثواب عظیم قوله
من برکة البرکة النماء والزیادة والسعادة والتبریک الدعاء
بها وشیء بهیک ای مبارک فیه اه قاموس وقیل ان البرکة سر
یضعه الله فی خلقه کما یلهم بموجبه تنمیة الاشیاء تنمیة معنویة
او حسیة فیکون قوله من برکته علی حذف مضاف ای من محفوف
برکته ای من المحفوف والملموس ببرکته صلی الله علیه وسلم
قوله محق الخ ای وجب وجوبا عقلیا ونقلیا الخ وبرد ما
من فعل معلم معرد فانکافئوه لکننا لا نقدر علی مکافئتهم
صلی الله علیه وسلم فینبغی لنا ان ناتی بما فی وسعنا قوله
وان کان مغفورا له ما تقدم الخ اختلف العلماء فی معناه قیل
المتقدم ما کان قبل النبوة والمتاخر عصمته بعدها وقیل
المراد ذنوب امته صلی الله علیه وسلم ای بعض امته وقیل ما تقدم
لابیه آدم وما تاخر لامته وقیل المراد انه مغفور له غیر مواخذ
بذنب علی تقدیر وقوعه منه وقیل هو تبرئة من الذنوب نحو
قوله ما کان قبل النبوة ای وغفره کنایة عن عدم وجوده
وقوله والمتاخر عصمته ای وغفر المتاخر عصمته ای کنایة عنها
قوله یخاف خوف اجلال وتعظیم لوعیاره فیه السلام معناه الامان
والمراد تامینه صلی الله علیه وسلم مما یخاف علی امته لانه صلی
الله علیه وسلم معصوم فکیف یخاف نعم نحن نخاف علیها خوف
مهابة واجلال اذ المرء کلما اشتد قربه من الله اشتد خوفه منه

ولذلك قال صلى الله عليه وسلم انى لاخوفكم من الله وقيل المراد
تاهيبه صلى الله عليه وسلم مما يخاف على نفسه عند اشتداد الكرب
فى المحشر لانه ينبغى العصمة كسائر الانبياء عليه وعليهم الصلاة والسلام
قوله الدعى الصلاة اى لان الصلاة من الله رحمته المقرونة
بالتعظيم اللائق بجناب النبى الكريم والسلام ان كان بمعنى الامان او
التحية فهو قدر زائد عليها تأمل منه ره جملة الصلاة والسلام خبرية
لفظا انشائية معنى على الاحتمال الاولى فى جملة الحمد وهو كونها
خبرية لفظا انشائية معنى تكون الواو للعطف للتوسط بين كمال الاتصال
وكمال الانقطاع لان كلا منهما خبرية لفظا انشائية معنى وعلى
الاحتمال الثانى فيهما وهى كونها خبرية لفظا ومعنى يكون بينهما كمال
الانقطاع لان الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية معنى
خبرية لفظا تكون الواو الداخلة على الصلاة للاستئناف ويجوز
ان تكون جملة الصلاة خبرية لفظا ومعنى فعلى هذا يكون بين جملتى
الحمد والصلاة التوسط بين الكمالين على الاحتمال الثانى الظاهر فى جملة
الحمد لان كلا منهما خبرية لفظا ومعنى وبيان كمال الانقطاع
وبيان كمال الاتصال والتوسط بينهما ان كمال الانقطاع بين الجملتين
لاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان تكون احداهما خبرا لفظا
ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى وان كمال الاتصال بين الجملتين
لكون الثانية مؤكدة للاولى توكيدا معنويا لدفع تجوز او غلط
نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب فانه لما بولغ فى وصف
الكتاب بانه بلغ الدرجة المقصوى فى الكمال بجعل المسند اللفظ
ذلك الدال على كمال العناية وتعريف المخبر به باللام الدال على الاستغراق
اى لان تعريف الجزئين فى الجملة الخبرية يدل على الانحصار جاز ان يتوهم
السامع قبل التامل ان ذلك الكتاب يحاذيه فى بعض الامور من غير صدور
عن روية وبصيرة لعدم ملاحظة مقتضياته وحاوره اعاة لوازمه
فجعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم وان التوسط

بين

بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال تحقق بين الجملتين اذا التقتا
لفظا ومعنى او انشاء لفظا ومعنى بجامع اى بان يكون بينهما جامع
مثالهما فى الخبريتين لفظا ومعنى قوله تعالى يخادعون الله
وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم
الا انهما فى المثال الثانى متناسبتان فى الاسمية بخلاف الاول
ومثالهما فى الانشائيتين لفظا ومعنى قوله تعالى كلوا واشربوا
ولا تسرفوا قوله لاحقا عهما مع الباقى قال فى الخلاصة ان يسكن
السابق من واو وياء والصلا ومن عروض عريا ان قبل الواو قلبن
مدغما فاحترزهما اذا لم يلتقيا او كانا فى كلمتين او كان السابق
متحركا او كان عارض السكون نحو قوى بالبناء للفاعل فانه اصله
الكسر ثم سكن تخفيفا قوله اجتماع اعلالين الى الاول قلب الواو ياء
والثانى ادغام الباقى فى الباء قوله على ان اجتماع الاعلالين الخ اى التحقق
الجرى على ان الخ فلا ايراد قوله وفى على استعارة تبعية ويصح ان
تكون مجازا مرسلا بان تقول على للاستعلاء المجرى فتطلق على قيد
المجرى الى مطلق الاستعلاء ثم تنقل للمعنوى بخصوصه فيكون مجازا
بمرتبتين والعلاقة دائرة بين الاطلاق والتقييد وان الاستعلاء فى
الخاص بالنظر لكونه فردا من المطلق كان مجازا مرسلا بمرتبة والعلاقة
التقييد والاطلاق وعلى انها حقيقة فى الاستعلاء المعنوى
فلا مجاز قوله ارتباط اى مطلق ارتباط وكذا يقال فى قوله
بارتباط قوله للاستعلاء الخاص اى لارتباط الاستعلاء الخاص
وقوله لمصلحتى اى لارتباط صلاة بمصلحتى خاص قوله اصله
اول الخ هو مذهب الكسائى قال اصله اول تحمل من آل يؤول تحركت
الواو الخ ويشهد لمذهبه ان تصغيره على اويل لان التصغير يرد
الاشياء الى اصولها قوله قيل اصله اهل اى من قولهم فلان اهل
لكذا اى مستحق له ولا شك ان الرجل مستحق لاله والله مستحق له

قوله بدليل تصغيره على اهيل صنعت بانه باحقال انه تصغير لاهل
لا آل ولا يشهد لهذا المذهب سن واجيب بان حسن
الظن بالعلة يقتضي انهم لا يقدمون على التعيين الا
بدليل قوله قلبت الهاء همزة اي فتح الهمزتان فصارا الف
همزتين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة ابدلت الثانية
الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم وآمن قال في الخلاصة
ومد ابدل ثاني الهمزين من كلمة ان لسكن سأئر وآمن قوله
قلب ما هو اخف صوابه القلب لما هو اخف وكلام المحشي
يفيد ان المقلوب الحرف الاخف مع ان التعريف ابدال الاثقل
بالاخف قوله للتوصل للتخفيف الخ هذا جواب عن اشكال وارد
على قلب الهاء همزة حاصله ان ابدال الهاء همزة مشكل اذ فائدة
التصريف النقل لما هو اخف والنقل هنا لما هو اثقل اذ الهمزة
اثقل من الهاء وحاصل الجواب ان هذا النقل لم يقصد لذاته
وانما هو وسيلة للتوصل للتخفيف المطلق وهو الالف ولم يقلبوا
الهاء الفا ابتداء لان الالف لا تقع فاء في محل آخر حتى قاس هذا
عليه بخلاف قلبها همزة فانه قد عهد كما في آراق اصله هراق قوله
المطلق اي الاخف من الهاء والهمزة قوله لان المصغر فرع المكبر في وح
فاهيل متوقف على آل لان معرفة الفرع متوقفة على معرفة اصله
وهذا هو الشق الاول من بيان الدور وهو توقف المصغر على المكبر
وبيان توقف المكبر على المصغر الذي هو الشق الثاني ان العلم
باصل ذلك الحرف وهو الهاء في المكبر وهو آل متوقف على وجود
الاصل في المصغر وهو اهيل اي فاذا استدل باهيل على ان اصله
اهل كان آل متوقفا على اهيل وهذا دور لتوقف كل واحد
على الآخر ويجاب المناسب لاداة الشرط يجاب بدون واو
قوله جمع صحب الخ اي بسكون الحاء بدليل قوله بعد لان فعلا الصحيح
العين لا يجمع على افعال وهذا غير صحيح لان اصحابا جمع صحب
بكسر الحا

بكسر الحا المخفف صاحب بحذف الف وليس جمعا لصاحب لان فاعل
لا يجمع على افعال الا شذوذا كحاهل واجهال وليس جمعا للصحيح
بسكون الحاء لان فعلا الصحيح العين لا يجمع على افعال اما المعتل
فيجمع كثوب واثواب وعلمت ان اصحابا جمع لصحب كسهد واسهاد
ورحم وارحام ومخذ واخاذ واما صحب بسكون الحاء فانه يجمع
على صحاب ككعب وكعاب وصحابة بكسر الصاد وفتحها فالمصدر بمعنى
الصحبة اطلق على الاصحاب كزيد عدل ثم الصحابة في الاصل
مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خد الانام قوله
لم يسمع جمعه على افعال صوابه لا اطرد لان شرط اطراد افعال
في مثل اعتلال عينه كثوب واثواب قوله باعتبار الغالب اي ان
الغالب الافراد لمن لفظه كقوم ورهط وقد يكون لواحد
من لفظه كصحب وركب قوله واما الفرق بينهما الخ حاصل الفرق منهما
ان الجمع دال على ان من الثلثة دلالة تكرار الواحد بالعطف فهو
الكلية والغالب ان للجمع واحدا من لفظه وقد لا يكون فيقدر اذا لم
واحدا من لفظه كاعراب وزعم بعضهم ان مفرده عربي رد بان العرب
بعم الحاضرين والبادين والاعراب يحصر البادين والجمع لا يكون اخص
من مفرده وان اسم الجمع دال على اكثر من اثنين ولا دال على جملة
اجزاء مسماه فهو من باب الكل والغالب انه لا واحد له من لفظه كقوم
ورهط وقد يكون له واحد من لفظه كصحب وركب وظاهر المغرب ان
قولهم اسم جمع معناه اسم يدل على جماعة لان مدلول لفظ الجمع قبل
قوله وهو من باب الكلية قال صاحب السلم وحيثما الكل فرد حكما فانه كلية
وعدما قال الملوي عليه وحيثما الكل فرد اي عليه حكما فاي الحكم
او القضية الشاملة عليه كلية قد عدما نحو كل نفس ذائقة الموت ولا اله
الا الله قال المحشي الصبان قوله لا اله الا الله فيجري على اذ هذه
القضية سالبة كلية وانها من باب عموم السلب اي عموم جميع افراد الدال
عبد الذات العلية المستفاة الستنا مطلقا دخول المستثنى فيما استثنى منه

بحسب الوضع لانه ممنوع لما يعم المستثنى وغيره وان كان خارجا عنه بحسب
الارادة لارادة المتكلم بهذه الجملة خروج الذات العلية من الالهية
المنفية بقرينة الاستثناء قوله من باب الكل قال صاحب المفتاح
الكل حكما على المجموع قال شارحه الملوى نحو كل رجل من بني تميم
يحمل الصخرة العظيمة اى مجموعهم لا جميعهم اى لا كل واحد منهم على انفراده
اذ قد يكون فيهم من لا يقدر عليها اهـ قوله استعمال اى الايام وقوله
ونقل مجيئه اى الامام قوله واجعلنا للمتقين اماما اى ائمة فالمهتدون
ادلى بالايتمام به قوله الهداة اى الذين يهدون الناس الى الرشد
والمعالي قوله بخلاف الامة الخ في القاموس الامة بالكسر الحالة
والشريعة والدين وبالضم الرجل الجامع للخير والامام وجماعة
ارسل اليهم رسول قوله والحمل الواو بمعنى او كما صرح به قوله
وهو منقطع عما قبله الخ ان كان الانقطاع الى الرفع اى وهم
الاعلام او الممدوح الاعلام كانت الالتفات على مذهب السكاكي
فقط في زيد اسد حيث جعل المسند الرجل الشجاع لا زيد اي
يلزم الجمع بين الضدين ولا شك انه يجوز الاستعارة بهذا المعنى
في الاتصال فلا حاجة الى الانقطاع بتحمل فيحمل الممدوح
مطلقا وان كان الانقطاع الى النصب اى اعني او امدح الاعلام
كانت الاستعارة بالمعنى المذكور قوله لتعلق بها
اى كلا او بعضا اذ بتعاقب البعض يتعلق بالواو والبعض
الباقي والبعض بمجموعهما والبعض بالفاء قوله في حكم الاتيان بها
اى بكلمة وبعد فانه تجعل حكمها حكم اصلها من الاستحباب
قوله في اول من تكلم بها اى باصلها فان ما يأتي في ما بعد لا في
وبعد قوله عطف قصة على قصة هو ان يعطف جملة مسوقة لغرض
على جملة مسوقة لغرض اخر لمناسبة بين الغرضين فكلما كانت
المناسبة اتم كانت العطف من غير نظر الى كون المجموع خبرية
او انشائية فعلى هذا شرط في عطف القصة على القصة
ان يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة قوله

المجرد

لتجرد التاكيد من اضافة الصفة الموصوف اى التاكيد المجرد عن
التفصيل فلا ينافي انها تدل على التاكيد والتعليق لانهم
قالوا انها تدل على التاكيد التعليق وضعا وعلى التاكيد التزاما
بواسطة ان المعلق عليه محقق فيكون المجاء محققا وتحققه هو
التاكيد وانها للفصل ايضا اجمع المحققون من علماء البيان على ان
فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم تفتنح كلامه في كل امر ذي
شان بذكر الله فان اراد ان يخرج الى غرض فصل بينه وبين
ذكره تعالى بقوله اما بعد قوله وقد تكون للتاكيد مع التفصيل
اى عن ما هنا اى واما هنا فهي للتاكيد المجرد عن التفصيل
وفائدتها في الكلام ان تعطيه فضل توكيد فقولك اما زيدا فذاهب
يفيد توكيد الذهاب وانه لا محالة حاصل وان الذهاب منه
عزمة واما كونها للتاكيد مع التفصيل اذا فيجيء الى عطف تفسير
المجمل ومقابل لاما وما بعدها فالتقدير في نحو اما زيد فذاهب
الناس مختلفون اما زيد فكذا واما عمر وفكذا قيل والتقدير
هنا العلوم شتى اما النحو مثلا فلا ابغيه واما علم البيان فشيء
قاربته وقيل التقدير هنا الامر هنة كبيرة اما بعد البيان وما
حوله فاقول هذا شرح واما قبلها فلا اقول ذلك وقال الزمخشري
التفصيل اما المجمل سائق المتعدد في الذهن يختار المتكلم منه
ما يهمه ويترك ما عداه ومنه قولهم حتى اواكل الكتب اما بعد فلا تغفر
على هذا الا انه مخالف لاكثر النحاة قوله يوتى بها للانتقال من اسلوب
الى اخر هذا هو الغرض الذي صار بلاحظ مرها واما المعنى الاصلي
اعني الشرط والتعليق فقل ان يقصده المتكلم قوله ولا اول الكلام
هذا من ضروريات البديعية قوله واذ وقت الخ لا يتفرع على ما
قبله فالاولى للفسحة قوله خلصا العلقي في اللغة هو مطلق
الخروج والانتقال وفي العرف هو الانتقال مما افتتح به الكلام
الى المقصود مع رعاية المناسبة بينهما قوله اقتضابا اي اقتطاعا
حالصا اي انتقالا الى ما لابد منه للكلام السابق والاقتضاب
في اللغة هو الاقتطاع والارتجال بالجيم اي الانتقال من غير
تهيوء وفي العرف هو الخروج والانتقال من شيء الى شيء اخر

من غير مراعاة ملائمة بينهما وهو امر قال المطلوب من غير توطئة
اليه من المتكلم وتوقع من المخاطب فحق الصحاح الاقتضاب الارتفاع
واقتضاب الكلام امر عجاله اه وفي الاقتضاب المحض خلاف
والحق جوازه كقوله تعالى بعد ذكر ما يتعلق بالطلاق حافظوا
على الصلوات والصلاة الوسطى قوله اقتضابا مشوبا بتخلص
اي اقتضابا واتخالا ثم التخلص الاصطلاحي حتى كون نحو الطم
شيء من المناسبة كقولك بعد حمد الله اما بعد فانه كان كذا
وكذا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والثناء على الله
تعالى الى كلام اخر من غير ملائمة لكنه يشبه التخلص حيث لم يات
بالكلام الاخر فجاة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله
بل قصد نوع من الربط على معنى فهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء
على الله تعالى فانه كان كذا وكذا او الحاصل ان حسن التخلص
فيه القصد الى ايجاد الربط بالمناسبة على وجه لا يقال فيه
ان هنا كلامين منفصلين مستقلين الى هما احدهما وهو الثاني
بعيدة والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام من بعد آخر
على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثاني ولا ارتباط بينهما
واما بعد لما كان معناه مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء
على الله تعالى فالامر كذا وكذا افاد ان كون الامر كذا مربوط
بوجود شيء بعد الحمد والثناء على وجه الشرط اللزوم ولما
افادت ما ذكر ارتبط ما بعدها بما قبلها لافادتها الوقوع بعده
وللابد فلم يفت ما بعدها على وجه يقال فيه انه لم يرتبط بما قبله
بل هو مرتبط به من حيث التعلق فاشبه بهذا الوجه حسن التخلص
ولما كان ما بعده حادثا اخر لارتباط فيه بالنسبة كان في الجملة
اقتضابا قوله اقتضابا مشوبا بالتخلص لما كان هنا وقطع من جهة
اللفظ مع نوع قطع من جهة المعنى جعل اقتضابا ولما كان هناك
مناسبة غير تامة جعل مشوبا وغير محض قوله قول الشاعر اي
وهو ابو تمام وهو من اكابر الشعراء المولدين كان موجودا في زمن
الدولة العباسية وذم للشيب جريا على عادة العرب فلا ينافي
ما ورد من الاحاديث بمدحه منها ان الله يستحي ان يعذب
شيبة شابت في الاسلام وغير ذلك من الاحاديث قوله لولا ان
الله

اي لو علق الله ان في الشيب خيرا وقوله جاورنه اي مجاورة معنوية
والمعنى لله تعالى والمراد بالخلد الجنة والمراد بالابرار خيار الناس
اي لا نزل الله الابرار في المنزل الذي خصهم به من الجنة فحال
كوننا شيبا لان الانيق الذي الابرار يجاورونه على احسن حال
وقوله شيبا اي بكسر الشين جمع اشيب بمعنى شائب وقوله لدى
اي تظهر وقوله ضروف الليالي اي حوادثها وقوله خلقا بضم
الخاء واللام اي طبيعة حسنة وقوله خريا صفة لخلق وبيان
الاقتضاب انه انتقل من الكلام المفيد لذم الشيب الى كلام لا يلائمه
وهو مدح ابي سعيد بانه يبهى اي تظهر الليالي منه خلقا وطبعا
غريبا لا يوجد لها نظير من امثاله ومعلوم ان لا مناسبة بين ذم
الشيب ومدح ابي سعيد قوله مطلع الشمس الخ يصح نصبه على انه
مفعول لتؤم اي انبعث تطلب ان تؤم اي تقصد بنا مطلع الشمس
ويصح رفعه على انه مبتدا خبره محذوف تبقى اي تطلبه ان تؤم
وتقصده بنا اي معنا ومطلع الشمس اي محل طلوعها اما السماء
الرابعة اي المحل المشار اليه بقوله تعالى حتى اذا بلغ مطلع الشمس
وجدها تطلع وهذا هو المراد فان قلت ما معنى طلب قصد مطلع
الشمس مع انه انما يطلب مطلع الشمس بعينه لا قصده قلت المراد
بقصد مطلع الشمس التوجه والذهاب اليه وكثيرا ما يطلق
على التوجه والذهاب القصد لتلازمهما بحكمهم قالوا انما طلب بهذا
المعنى ان نتوجه بنا لمطلع الشمس وقوله كلا مردع للعزم وتثبيط
اي ارتدعوا وانزجروا انما تقولون من طلب التوجه لكم لمطلع الشمس
وتثبطوا على انه لا توجه لقصده وقوله ولكن مطلع المجد اي ولكن
اطلب التوجه لكم لمطلع المجد وهو عبد الله بن طاهر احد الكرام
فقد انتقل من مطلع الشمس الى الممدوح الذي سماه مطلع المجد مع
مراعاة المناسبة بينهما من جهة ان كلا محل لطلوع امر محمود فيه
فكان فيه حسن التخلص قوله وهي هنا الزمان اي باعتبار التلفظ
لان زمن التلفظ بقوله فهذا شرح الخ بعد زمن التلفظ بالبسملة
والحمدلة قال الدسوقي في حاشيته المغربية على ابي البقاء يريد المعنى مهما
يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة تهى فيرد ان بعد الزمان الذي ذكرت فيه
البسملة والحمد فهذا شرح الخ واجيب بقوله هنا عنها في قولك والا يرد

بعد دار عمرو فانها ظرف مكان قوله وقولهم انها للمكان باعتبار الرقم الخ توجيه كونها ظرف مكان بقطع النظر عن كونه بعيدا ان مكان الحروف التي هي قوله فهذا شروع الخ فقد مكان الحروف التي هي حروف البسملة والحمدلة والصلاة والسلام الخ وذلك المكان هو الكاغذ الذي ترقم فيه الحروف اه وسلم كونها ظرف مكان كثير من العلما قوله بعيد قال الدسوقي في الحاشية الذكور سابقا يجوز ان تكون هنا ظرف مكان باعتبار الرقم والمعنى مهما يكن من شيء فبعد البسملة والحمدلة الذي في المكان الذي رسمت فيه البسملة والحمدلة فهذا الخ والحاصل ان يصح جعلها هنا ظرف مكان باعتبار النطق وظرف مكان باعتبار الرقم خلافا لما نقل عن بعض ذلك قوله واما اعرابها اي تطبيقها على القواعد العربية لا الاعراب المشهور والا لما صح الحوالة قوله فلها اربعة احوال الخ هو صالح تولى وتبنى في حالة اربعة احوال احدها ان تكون مضافة فتعرب نصبا على الظرفية او حفضا بمن نحو لجسنك بعد زيد او من بعده ثانيها ان يحذف المضاف اليه وينوى لفظه فتعرب ايضا ولا تبنى لنية الاضافة لقوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض بغير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف اليه وحده ونواه ثالثها ان تقطع عن الاضافة لفظا ولا ينوى المضاف اليه بلا فتعرب ايضا ولكن تنون لانها حينئذ اسم تام كسائر الاسماء النكرات وتقول جئتك قبلا وبعدا ومن قبل ومن بعد برفعها ان يحذف المضاف اليه وينوى معناه دون لفظه فتبنى على الضم كقراءة السبعة لله الامر من قبل ومن بعد بالضم قوله وتبنى في حالة واما بنيت في هذه الحالة تشبيها بالحرف الجواب في الاستغناء عن اللفظ الذي بعدها ولما انتفى هذا الا التنا في الحالة الاولى لان اللفظ الذي كان ثابتا لم يبن لها لفظ الحرف وانما كان بناؤه على حركة لعلم ان له اصالة في الاعراب وللتخلص من التقا الساكنين وانما كانت الحركة ضمة لتحمل لم جميع الحركات ولتخالف حركة بناء حركة الحرف الذي بعدها اعرابه اهصبان وقال الشيخ عبادة على الشذور وبعد مبنى على الضم لشبه

نية معنى المضاف اليه وهو النسبة الخزئية التي بين المضاف والمضاف اليه التي حقها ان تودى بالحرف كاللام فمثلا وحتمل ان بعد منصوبة لنية لفظ المضاف اليه وبقي وجهان لا يصلحان هنا وهما عدم نية شيء اصلا وذكر المضاف اليه قوله على ان الواو عاطفة اي او للاستئناف والعامل فيها معذور باقول ونحوه وعلى هذين الاحتمالين فالعاني قوله هنا اي الدرة او لاجراء الظرف مجرى الشرط او لتوهم اما قوله وعلى انها نائبة عن اما الخ وخصت بذلك من بين سائر حروف العطف لان الواو تشارك اما في كون كل منهما للاستئناف وادخل هي ام الباب واختصت بائبا فناسب ان تخص بالنيابة عن اما قوله انها اي كلمة بعد قوله مهما لكن من شيء الخ اي ثم اقتحت اما فمقام اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وليس المراد انها عينها هناك الاكانة اسما فعلا معاذ هو لا يعقل فلما وقعت موقع لفظ الشرط لزمها الفا اللازمة الشرط عالبا او لوقوعها موقع المبتدا لزمها الصوف الاسم اللازم للمبتدا ثم اقتحت الواو هنا قوله وجعلها من متعلقات الجزا الخ اي والمعنى مهما يكن من شيء فاقول بعد البسملة هذا شروع الخ وعلى الجزاء الذي هو متى له المذكور معلقا على وجود شيء في الدنيا والدنيا ما دامت موجودة لا بد من وجود كل فيها فكون الجواب معلقا على محقق والمعلق على المحقق محقق جلد فجعلها محمولة للشرط فانه يقتضي ان الجواب معلق على وجود شيء معين بكونه بعد البسملة والحمدلة والمعلق على المعين غير محقق الوقوع اذ قد يموت قبل قوله واما اصلها اي اصل في وبعد فهو الخ وقوله واصل اما مهما لكن من متى الخ اي فالواو نائبة عنها واما نائبة عن مهما لكن فالواو نائبة النائب وقوله على ان الواو نائبة اي عن اما قوله واما اول من تكلم بها الخ في الابهري على عبد السلام او من نطق بها مطلقا آدم لانه علم الاسما كلها وان قيل بغيره فالنسبة لقوم قيل هي فصل خطاب داود والحق انه مطلق كلام فاصل بين الحق والباطل وقيل غير ذلك قوله جرى الخلاف اما بعد اي شيء اما بعد وقوله من كان باديا بدل منه اي من كان جرى الخلاف فيمن كان باديا بها وقوله فحمل حوالك حال من الخلاف اي حال كونه على ستة اقوال وقوله وكانت لفصل

الخطاب اى الفاصل للخطاب والذى اجمع عليه المحققون من علماء
البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى
كل امر ذى بال اى شان بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه
الى الغرض المسوق له اى الذى سيق الذكر والتحميد لاجله فصل بين
ذلك الغرض وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد فلفظ اما بعد
مع فاعل فى ذلك الخطاب اى الكلام المخاطب به وهو الشامل
على الثنا وعلى الغرض المقصود على وجه لا ثنا فيه بل على وجه
مقبول وعلم من هذا ان فصل فى قوله فصل الخطاب مصدر بمعنى
فاصل وان الخطاب بمعنى الكلام المخاطب به وان الاضافة على معنى
فى تنبيه من الاقتضاب المشوب بالتخلص ما يكون بلفظ
هذا كما فى قوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر
مآب فهو اقتضاب فيه نوع مناسبة وارتباط لان الواو للحال
اى هذا المذكور للمؤمنين والحال ان للطاغين ووجه الاقتضاب
ان ما بعد هذا لم يربط بما قبلها بالمناسبة ولكن فيه نوع ارتباط ووجه
الربط هنا ان الواو فى قوله وان للطاغين واو الحال وواو الحال
تقتضى مصاحبة ما بعدها لما قبلها برعاية اسم الاشارة المقتضى
لمعنى عامل الحال وهو اشر فالمحصل الربط بواو الحال مع لفظ
هذا ولفظ هذا اما خبر لمبتدا محذوف اى الامر هذا والحال كذا
او مبتدا محذوف الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله
تعالى بعد ما ذكر جملا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام واراد
ان يذكر بعد ذلك الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب
بالتأنيث الخبر اعنى قوله ذكر قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام
من الفصل الذى هو احسن من الوصل اى مما ينفصل بين كلامين
فصلا احسن عند البلغا من التخلص الذى هو الوصل بالمناسبة
وذلك لان لفظ هذا ينبه السامع على ان ما سيلقى اليه بعد كلام
آخر غير الاول ولم يوت بالكلام الثانى بل حتى يشوش على السامع
سمعه لعدم المناسبة واما التخلص حيث فيه تنبيه السامع
على ان ما يلى هل هو كلام اخر ولا يعقل هذا علاقة وكيدة
اى وصلة قوية شديدة تناكر الاثنين بها يأتى الدخول فى
الخروج

الخروج من كلام والدخول فى كلام آخر فان قلنا ان الواو عاطفة
اى او للاستئناف وقوله فالغارندة اى فى قوله فهذا وقوله على توهم
وجودها المناسب او على توهم وجودها لان الزيادة لمجرد التحسين
وجه براسه وعبارة غيره يحتمل ان الواو نائبة عن اما النائبة عن مهما
مهما يكن من شئ بعد البسملة والحمدلة والصلاة وح فالمعانى قوله
فهذا فى جواب الشرط ويحتمل ان الواو للاستئناف ويحتمل انها للعطف
على حد من الاحتمالين فالمعانى قوله فهذا زائدة او لاجراء الظرف
مجرى الشرط كما فى قوله تعالى واذا لم تهتدوا به فسيقولون هذا افك
قديم اولتوهم وجودها اما انت تراه حمل الزيادة وجها مستقلا
وجعل توهم وجودها واجراء الظرف مجرى الشرط وجهين آخرين
قوله التى فهذا شرح اعلم ان لفظ هذا موضوع للمشار اليه المحسوس
بحاسة البصر فقولك سمعت هذا الصوت مجاز لا حقيقة
لان الصوت ليس محسوسا بحاسة البصر وح فهنا استعارة مصرحة
حيث شبه الالفاظ الذهنية الدالة على المعانى المخصوصة بمثابة المشار اليه
محسوس واستعير لفظ هذا للالفاظ المخصوصة استعارة مصرحة وظاهر
كلامهم انها استعارة اصلية وبحث فيه بان اسم الاشارة موضوع
للجزئيات لا للكليات والاستعارة الاصلية انما تكون فى الكلمات
وقال السيد السند ان اسم الاشارة ينزل الكلى وفى تقريب
الرسالة العارية ان الاستعارة فى اسم الاشارة تبعية تبعا لمطلق اشارة
الفاظ بطلق مشار اليه محسوس بجامع التحقق واستعار الثانى للاول
بسرى التشبيه الى الجزئيات وحى الالفاظ المخصوصة والمشار اليه
المخصوص واستعير لفظ هذا للالفاظ المخصوصة وسيأتى لزيد من بيد
بسط عند قول المصنف هذا رسالة قوله واطلق على المعنى المصدرى
اى اطلق شرح حال كونه جاريا على المعنى المصدرى لا بمعنى شارح
على المولف مبالغة لكان اوضح ولو قال او اطلق شرح بالمعنى
المصدرى على المولف مبالغة لكان اوضح قوله الحاصل فى زيد عدل راجع
لجميع ما قبله اى زيد عادل او ذو عدل او اطلق المصدر وهو
العدل على زيد مبالغة قوله يطلق على وصف الخ اى كما كثر فى الكتب عند الكلام
على قول الله تعالى اللطيف الخبير حيث قال اللطيف من اسمائه تعالى
معناه البر بعباده المحسن اليهم ان كان من لطف لطفا اى رفق كنصر

او العالم بخفيات الامور ودقائقها ان كان من لطف كذكر لطفا ونظائره
معنى دق وفي القاموس لطف كنصر رفق وكذكر لطفا ولطافة
صغر ودق فهو لطيف اهـ وما يناسب هنا المعاني التي ذكرها
المحشي الثاني اي كونه من لطف كذكر لطفا ولطافة قوله والمراد هنا
لازمه الخ اي فقد اطلق اللطيف بمعنى رقيق القوام وارادلازمه
وهو قلة الالتفاط لانه يلزم من كون رقيق القوام كونه ذا قليل
الالتفاط او اطلق لطف بمعنى شفاف وارادلازمه وهو سهولة
الماخذ لانه يلزم من كونه سهل الماخذ اي اطلق لطيف بمعنى
صغير الحجم وارادلازمه وهو قلة الالتفاط القمم لانه يلزم من كونه
صغير الحجم كونه قليل الالتفاط اهـ قوله ويحتمل انه مجاز عطف على
قوله والمراد هنا لازمه لاعلى قوله فهو مجاز فان قوله والمراد
هنا لازمه لاينا سب الا قوله فهو مجاز مرسل لو قال والمراد هنا
سهولة الماخذ فهو مجاز مرسل الخ او مجاز استعارة الخ الاجاد اهـ
قوله او بالشفاف المناسب وقوله او صغير الحجم المناسب او
بصغير الحجم اهـ قوله والتعبير اسم المشبه به اي استعير الاسم الذي
هو اللطيف بمعنى الشفافية او رقة القوام او صغر الحجم للمشبه الذي
هو السهولة فكان اللطف بمعنى السهولة ولذا قال واشتق من
اللطف الخ اهـ قوله في الكلام استعارة اي من حيث جزؤه وهو على
ويصح ان يكون في على استعارة مكنية بان شبه الشرح والمتن بجسم
مستعلى وجسم مستعلى عليه وذكر على تخييلا ويحتمل انه لامجاز
اصلا والمعنى عليه ان هذا الشرح كائن على الرسالة من استعلاء
المتعلق بالكسر لتعلق بيان وكشف على المتعلق بالفتح وذلك ان تقدير
المتعلق خاصا فتقول دال على الرسالة اي معانيها وذلك ان تقول
ان على بمعنى لام التعليل متعلقه شرح اي شرح مؤلف لاجل حل
الرسالة ووضح هذا بقوله ليوضح الخ وذلك ان تقول انها بمعنى لام
التعليل متعلقة به فان قلت يلزم وصف المصدر الذي هو شرح
بالموصول قبل استيفاء معموله الذي هو على الرسالة قلت هو اسم
فاعل بمعنى على ما تقدم من احد الاحتمالات واسم الفاعل لايشترط
فيه ان لايوصف قبل تمام عمله كما ذهب اليه الكسائي وجمهور الكوفيين
لكن

لكن الراجح ماذهب اليه البصريون والعرامن انه اذا ذلك دعلى كون الجار
متعلقا بمحذوف وفي كون في الشرح لطف حيث جرى على الغالب فوصف بالمرد
ثم ليتم الجملة ثم بالجملة التي هي توضيح كما في قوله تعالى وقال رجل مؤمن
من آل فرعون يكتم ايمانه قوله ثم ان ارتباط الشرح الخ الاولى ثم مطلق
ارتباط شرح برسالة بمطلق ارتباط مستعلى بمستعلى عليه ولو قال ثم
يطلق ارتباط مغربا بالكسر بغير بالفتح عطفا ارتباط مستعل الخ لكان
احسن قوله الله على الرسالة الخ اعاد غير لفظي ولم يعبر باللام ان يقول
للرسالة اشارة لتعليل ذلك الشرح من المتن بتمكن المستعلى بكسر اللام
من المستعلى عليه بفتحها قوله ياتي ما في هذه الاطرشة اي من انها اما من
ظرفية الدال قال المدلول ان اريد من الرسالة الالتفاط او من ظرفية المحل
الكل في الجزء ان اريد منها المعاني قوله من الاسناد للسبب لان الموضح
حقيقة هو الله والله سبب للايضاح قوله اما حقيقة اي على مضي
اللام اي المعاني المنوبة الى الرسالة وقوله اما بيانية اي معاني
هي الرسالة قوله بجعل بضم الجاء احتراز به عن يجل من الجلل مقابل
الحرمي فانه بالكسر فقط وعن يجل من الحلول بمعنى نزل الضف
فانه بالكسر والضم وقرئ بهما فيحل عليكم غضبي وقوله من الحل
وهو الفك احتراز ان اخذه من الحلول بمعنى النزول في البلدة
وانه بالضم ويحتمل ان المراد من الفك فك العقد الحسية كما ائاره
له بقوله والمراد فيكون قد شبه الرسالة بشئ معقد بجامع الصعوبة
في كل والاستعارة المشبه به للمشبه وحذف ورمز له بشئ من لوازمه
وهو يحل على طريق الكناية وشبه الشرح بحال اي شخص حال
وحذف ورمز له بشئ من لوازمه وهو يحل قوله واضافة مباني
للضمة الخ اي المباني التي هي الرسالة وقوله من اضافة الدال
للمدلول الخ اي المباني الدالة على الرسالة المراد منها المعاني قوله
برحمه الله فاقول معطوف على مقدر اي وانا اشرع فاقول او جواب
لشرط مقدر اي اذا اردت بيان الشرح الموصوف بما ذكر الخ صافي
فاقول فالفا للافصاح قوله لافادة الحصر اي لافادة توكيده لانه لو قال
والتوفيق بالله لافاد الحصر تعريف المبتدا بال يفيد الحصر

قال السيد على الجمهور رحمه الله تعالى مبتدا باللام جنس عرفنا
منحصر فى مخبر به وفا وانعرى عنها وعرف الخبر باللام مطلقا فالكلى يتبع
وسن ذلك قولهم اللام فى الغرب والتاء عكسه فى خبر ليس قوله وما كونى موفقا
الا بالله الكلام على حذف مضاف اى وما كونى موفقا الا باعانة
الله فالتوفيق هنا مصدر المبنى للمفعول بنا على الصحيح من جواز
صوغ مصدر المبنى للمفعول عند عدم اللبس وانما قدرنا المضاف
للتخلص من دخول الباء على الفاعل المستكره عند اهل اللسان لايهام
كونه آلة للاتيان من دخول الباء على الآلة وانما جعلنا التوفيق
هنا مصدرا المبنى للمفعول كيلا نحتاج لتقدير المضاف المذكور احتج
صبان على الملوى قوله والتوفيق هو لغة التاليف بين الاشياء
وشرعا ما ذكره الخ قوله او خلق قدرة الطاعة الخ فاو هنا
لتنويع الخلاف فى تفسير التوفيق فقيل التوفيق هو خلق الطاعة
فى العبد وقيل هو خلق قدرة الطاعة فيه واختلف فى
تفسير قدرة الطاعة فقيل هى سلامة الاسباب التى تكون حاملة على الفعل
والآلات والمراد من الاسباب الشرعية للصلاة والمراد
كالماء الذى يتوضا به فانه من الاسباب العرفية للصلاة والمراد
من الآلات الاشياء التى يحصل بها الاعانة على الفعل كالاعضاء
التى يحاول بها الطاعة فانها آلات لها وعلى هذا التفسير
فيحتاج لزيادة ويسهل سبيل الخير اليه او زيادة الداعية اليها
اى الميل النفسانى الى الطاعة لاخراج الكافر فانه ليس موفقا
مع ان الله خلق فيه قدرة الطاعة بالمعنى السابق وفسرها الاشعرى
بانها العرض المقارن للطاعة وعلى هذا التفسير فلا يحتاج لما ذكر
لان الكافر خارج من اول الامر اذ لم يخلق الله فيه قدرة الطاعة
بهذا المعنى بل استطاعة فقط قوله والخذلان ضده ومعناه لغة
ترك النصر والاعانة وشرعا خلق المعصية فى العبد والداعية
اليها او خلق قدرة المعصية على الرابعى الباحث فى التوفيق
قوله اى ظاهرا لباطن له ولم تقل اى متعلقا قلبه الخ لان المرجوع
فيه مذكور وهو السلوك قوله ولاشك ان المولى كذلك

اى متصف

اى متصف بالذى متعلق قلبه عز وجل فيه هو سلوك النهج طريق مع
الاخذ فى الاسباب من الاجتهاد والاخلاص فى العمل قوله ولا يلزم
الخ يمكن انه رد لما يتوهم من كلامه ان البسملة جزء من الفاتحة سيما
جعلها كالجزء للاتفاق فى ان الجزء من القرآن قوله المنزل خرج
به الاحاديث النبوية اى غير القدسية وقوله على قلب المصطفى صلى
الله عليه وسلم خرج التوراة والانجيل ونحوهما وقوله للاعجاز
اى اظهارا لصدق النبى صلى الله عليه وسلم فى دعواه الرسالة خرج به
الاحاديث القدسية فالاقتصار على الاعجاز وان كان الانزال
لغيره ايضا للاحتياج اليه فى التمييز وقوله بافضل سور منه اى
كسور الكوثر ونحوها مثلا يدفع توهم ان الاعجاز بالكل فقط
وقوله المتعبد بتلاوته خرج به ما نسخت تلاوته كالشيخ والشيخة
اذا زنيا فارجموهما البتة فانه كان قرانا متلوا كما مر وعن قمر
رضى الله عنه وقوله وابعاضه كذلك المراد الابعاض التى لها
بال اى التى يجدها العرف قرانا الخ قوله بطريق الاشتراك اى كما
يطلق على الكل يطلق على البعض قوله واعتباطا الخ بيان لقوله وعلا
الخ قوله على الحقيقى اى على الابتدا الحقيقى وهو ما تقدم اعم
المقصد ولم يسبق شئ والابتدا الحقيقى نسبة الى الحقيقة مقابل
المجاز لان حقيقة الابتدا بالشئ جعله اول امرك وفاتحته
واطلاق الابتدا على الاضافى مجاز علاقته المشابهة فى سبق كل
قوله على الاضافى اى على الابتدا الاضافى وهو ما تقدم امام
المقصد وان سبقه شئ فبينهما العموم والخصوص المطلق فكل حقيقى
اضافى ولا عكس ومعنى كونه اضافيا انه نسبى اى انه بالنسبة
للمقصد ابتدا قال الصبان على الملوى الابتدا الاضافى ما كان
بالاضافة الى ما بعده اى الذى كان الابتدا بالنسبة الى الفعل الذى
بعده سبق شئ او لم يسبق مطلقا من الحقيقى وكل حقيقى اضافى
ولا عكس واثروا التسمية بالاضافى على التعبير بالمجاز مع انه الاليق
فى المعاملة لاشعارها بالمراد من غير الحقيقى وانما كان الابتدا بالاضافى

لما بعده **قوله** دفعا للتعارض اى بين حديثى البسملة والحمدلة وبيان
التعارض بينهما انه اذا اريد البدى بالبسملة فاتت البداة بالحمدلة واذا
البدى بالحمدلة فاتت البداة بالبسملة فلا يمكن العمل بهما ويدفع
التعارض بان الابتداء نوعان حقيقى واضافى الى آخر ما تقدم **قوله** اقوى
سندا اى لان حديث البسملة اصح من حديث الحمدلة ان قلنا انهما
حسنان او صحيح وحديث البسملة حسن وبدا ابض بالبسملة لما
قيل انها اول ما كتب القلم فى اللوح **قوله** دل على الطلب اى ضمنا
وكانه قال ابدوا فى امور كم ذوات البال ببسم الله الرحمن الرحيم
فكل امر الخ ولتضمن الحديث الامر حتى جاز التعوذ
بالاقتداء لعدم تضمنه الامر ويتضمن الحديث **قوله** بل هو اهام متقدم
به اى مبتدع وفى كلام المصنف تلميح الى قوله تعالى وكل شئ احصيناه
فى امام مبين **قوله** المصنف والصلاة والسلام الخ ان جعلت هذه
الجملة خبرية لفظا انشائية معنى كما اشار اليه الشارح فى قوله
والمعنى واطلب الخ وجعلت جملة الحمد كذلك فلا كلام فى صحة العطف
وكذلك ان جعلتا خبريتين لفظا ومعنى لحصول المقصود منهما على
هذا التقدير ايضا واما جملة الحمد فلان الاخبار بعضهم منها من
جملة افراد الحمد اذ هو وصف جميل واما جملة الصلاة والسلام
فلما قاله بعضهم من ان المقصد بها التعظيم لا حقيقة الدعاء وهو
حاصل بالاخبار بعضهم منها اما اذا جعلتا انشائيتين فهى محمة
العطف لتحاد المجارى فى عطف الانشاء على الخبر وعكسه والمنع
رأى البيانيين وابن مالك وابن عصفور نا قلا له عن الاكثرين
والجواز رأى الصفار وجماعة آخرين فالاولى ح جعل الواو
استئنافية لانها قد تدخل على الاسمية لانها قد تدخل على الاسمية كما فى
قوله تعالى واجل مسمى عنده كما تدخل على المضارع فى نحو لبئس
للكم ونقربى الارحام وان حصرها بعضهم على الثانى او عاكمة
لقوله اى واقول الصلاة الخ وانما احتجنا الى التقدير لئلا يلزم
عطف الانشاء على الخبر **قوله** فهو مجاز مرسل الخ اى
ان كانت علاقة المشابهة فاستعارة تمثيلية والا فمجاز مرسل
وان كانت

وان كانت جملة الصلاة خبرية لفظا ومعنى فلا تجوز فيها للانهاء
استعملت فيما وضعت له **قوله** لان المقصود من الصلاة الاعتنا
الخ اى والمقصد بها التعظيم صلى الله عليه وسلم لان الاخبار بان
الله تعالى صلى عليه تعظيم له **قوله** وفيه نظر وجه النظر انه يقتضى
انه ليس المقصد منها الدعاء بل التعظيم وليس كذلك كما يدل له الحديث
الوارد فى كيفية تعليم الصلاة كما فى المحلى **قوله** فى اللغة حتى اللغة
لغة الحجاز فى الكلام اى الاسناد فيه واصطلاحا الالفاظ الموضوعة
للمعانى او الاستعمال العربى والمعنى والصلاة فى اللغة اى فى
الالفاظ الموضوعة للمعانى او فى الاستعمال العربى معناها
الدعاء وتوله على المحال اى ومعنى الصلاة حال كونه لغويا
اى منسوبا لاهل اللغة لا لغيرهم وتوله او التمنى اى لتنبه هذا
التفسير اى ومعنى الصلاة من جهة اهل اللغة **قوله** واما
حديث الخ ظاهره انه لا يجوز على ان الصلاة متضمنة معنى
العطف مع ان الاستعلاء غرضى وعلى موضوع للاستعلاء
المحسى فاستعمالها فى غيره مجاز **قوله** او مجاز بالاستعارة اى
او مجاز مرسل بان تقول على الاستعلاء المحسى فتطلق عن قيد
المحسى الى مطلق الاستعلاء ثم تنقل للمعنى بخصوصه فيكون
مجازا بمرتبتين والعلاقة دائرة بين الاطلاق والتقييد وان
استعملت فى الخاص بالنظر لكونه فردا من المطلق كان مجازا مرسلا
بمرتبة واحدة والعلاقة التقييد والاطلاق وان جريا على ان على حقيقة
فى الاستعلاء المعنوى فلا مجاز لانها استعملت فيما وضعت له **قوله** كما
تقدم تقريرها وهو ان تقول شبه مطلق ارتباط صلاة بمصلى عليه
بمطلق ارتباط مستعلى بمستعلى عليه فى التشبيه من الطرفين الخ ثم
استعيرت على الموضوع للاستعلاء الخاص بمصلى عليه خاص على طريق
التبعية والجامع الاعلى الخ **قوله** المراد بها الدعاء اى سواء كان
باستغفار او غيره وسواء كان الدعاء صادرا من الحى او من الجن
او من الملائكة **قوله** خلافا لمن قال انها من الملائكة الاستغفار الخ

اى لان فيه حضورا لما ورد فى صحيح البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم ان الملائكة تدعو لمن جلس فى مصلاة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه الحديث فهذا يفيد انهم لم يقتصروا على الاستغفار قوله اذ قد ورد الخ علة لكون المراد من الصلاة الدعا مطلقا اى والصلاة اذا اضيفت لغير الله معناها الدعا اذ قد ورد الخ اى فالمفيد انهم لم يقتصروا على الاستغفار قال الامير على عبد السلام على قول الشيخ والصلاة من الملائكة الاستغفار اى قوله الاستغفار من باب مطلق الدعا كما فى الجوهرة الانسى وقد ورد ان الملائكة تصلى على احدكم ما دام فى مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه تقول له فى الحديث تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه تفسير للصلاة اه قوله وفى كلام الموثق ميل الخ الظاهر ان فيه ميلا الى مذهب الجمهور من انها من المشترك اللفظى اى لانه قال فاذا اضيفت الى الله كان معناها اتمام النعمة واتمام النعمة هى الرحمة المقرونة بالتعظيم اى واذا اضيفت الى غيره كان معناها الدعا وهذا عين قول الجمهور انها من الله الرحمة ومن غيره الدعا وهى على مذهبهم من قبيل المشترك اللفظى ضابطه ان يتحد اللفظ ويتعدد المعنى والوضع قوله كما قال ابن هشام اى فى مغنيه حيث قال عند الكلام على الصلوات عندى ان الصلاة لغة معنى واحد وهو العطف بالنسبة الى الله سبحانه الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعا بعضهم لبعض قوله وتعدد فى المعنى صوابه والتحد فى المعنى لان ضابط المشترك المعنوى ان يتحد كل من اللفظ والوضع والمعنى لكن يكون لذلك المعنى افراد متشاركة فيه كما فى لفظ اسد فانه واحد ومعناه واحد ولكن لمعناه افراد مشتركة فيه وذكر فى مغنى اللبيب ان التحد اى الاصل فى المشترك المعنوى فهى موضوعة للعطف لغة المعنى اى الاصل ثم ان اضيف الصلاة الى الله وهى الرحمة وان اضيفت لغيره فهى طلب الرحمة الذى هو الدعا قوله وهو التعدد فى الوضع والمعنى اى والتحد اللفظ كما فى لفظ عين فانه واحد ومعناه متعدد لانه وضع للباصرة بوضع

بوضع والجارية بوضع والذهب والفضة بوضع وبالنسبة لغيره بوضع ومعناها متعدد لتعدد وضعها ومعناها بالنسبة الله الرحمة وبالنسبة لغيره الدعا قوله لانه خلاف الاصل راجع لما يؤخذ من قوله هيل وقوله وخلا فا اى مال وخالف ما اشتهر لانه خلاف الاصل قوله ولاجل انها اذا اسندت الى الله تعالى كان معناها الخ معناه ان الصلاة لما كان معناها اتمام النعمة وعظم القدر قصرت على الانبياء والملائكة لانه امر عظيم فلا يليق الا بعظيم هو الانبياء والملائكة لانهم المعصومون بخلاف غيرهم قوله داخلة على المقصور وهو الضمير العائد على الصلاة والمقصور عليه الانبياء والملائكة اى ان الصلاة بهذا المعنى مقصورة على الانبياء والملائكة اى لا يجوز طلبها لغيرهم الا تبعا قوله وهو ممنوع الخ الضمير لقوله اتمام النعمة وعظم القدر فقوله النعم ما ولغيره لحول غيره الرحمة وهو له وعظم القدر صاد لحول غيره المقرونة بالتعظيم قوله الخ الاستعارى لطلبها للمعصوم وطلبها لغير المعصوم استقلالا وقيل حرام وقيل مكروه وهو الاصح اه دسوقى قوله لعدم ما فيه اى يحيى الله بكلامه القديم كما يحيى احدنا ضيفه تنبيه استعمال الصلاة فى معانيها حقيقة على المرجوح من انها من المشترك اللفظى بين الرحمة من الله والدعا من الآدميين لكون تعددها بحسب اما استعارة تبعية او لتضمنها معنى العطف فتجرد على الخلاف فى التضمن اهو مجاز او حقيقة ام جمع بين الحقيقة والمجاز اما على ما فى المغنى من انها من المشترك المعنوى لان اصل وضعها العطف وهو امر كلى يشمل جميع جزئياته تجرى على الخلاف فى استعمال الكلى فى بعض جزئياته معناه الدعاء فتجرى على الخلاف فى استعمال الكلى فى بعض جزئياته هل هو حقيقة مطلقا او ان استعمل فيه من حيث خصوصه بان قصد ان اللفظ هو هذا الخاص كان مجازا والا فحقيقة فان جرينا على ان استعمالها فى الرحمة من حيث خصوصها مجاز فهى هنا على مجاز لان اصل الرحمة المحبوبة الرقة وقد يريدها الله تعالى لعلاقة السببية وان جرينا على مقابله فغيرها المجاز الثانى فقط او احضرى على المذهب المرجوح

ان طلبتها الحكمة في ان الله تعالى امرنا ان نصلي عليه ونحن نقول
اللهم صل على محمد فقال الله ان اصلي عليه ولم نصل عليه بالفعل
قلت لانه صلى الله عليه وسلم طاهر لا عيب فيه ولا نقص ونحن فينا العيب
والنقص فكيف نصلي من فيه المعايب والنقائص على الطاهر الكامل
فقال الله ان اصلي عليه لتكون الصلاة عليه من رب غافر على نبي
طاهر صلى الله عليه وسلم اه صفى على خطبه ابن حرزي قوله اشارة
الى ان تاليفه هذا اي للمتن بخلاف الشرح فانه قال فيه وبعد وجاعلم
انه عدل عن عبارة المؤلفين التي هي اما بعد لكنه تحرى الاشارة الى
ان تاليفه حقير تواضعا وان كان الاتيان باما بعد التي هي السنة افضل
قوله واتى باسم الاشارة الخ اي اتى به بخصوصه ولم يقل لك ونحو لا يقال
هذه الاشارة وهي سهولة المأخذ لعدم انه عظيم شنا في الاشارة
السابقة لانا نقول ذا هنا باعتبار الواقع لان الواقع انه سهل المأخذ
وما تقدم باعتبار التواضع فلا منافاة بين الاشارتين قوله عائد
على المعاني المحللة وهنا الاولى عائد على العبارة المتخيلة وهنا
لان العبارات المحللة وهنا غير المعنى فانها الكلام اللفظي المتخيل
على هيئة الخارج فقد تتعدد صور لمعنى واحد قوله والاحسن
انه عائد على المعاني هذا خلاف المشهور ووجه عدم اختياره ان
المعاني غير مستقلة لتوقفها على الالفاظ فلا تصح ان تكون مدلولا
ولا جزء مدلول قوله مطلق الجمع اي الجمع المطلق عن التقييد بكثرة
وهو المتبادر من قوله كما تقدم التنبيه عليه اي بقوله مجموعة في الذهن
قوله فانه اختار الالفاظ الخارجية الخ وهو لا يصح كما نبه عليه المحشي
بقوله بانها اعراض تنقضي الخ والمختار ان المشار اليه بهذه هو
الالفاظ المستحضرة في الذهن باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة
سواء كانت الخطبة متقدمة على التاليف او متاخرة وما قيل
من انه ان كانت الخطبة بعد التاليف فالمشار اليه الالفاظ المستحضرة
في الذهن وان كانت متاخرة عنه فالمشار اليه الالفاظ الموجودة
في الخارج غير مستقيم لان الالفاظ اعراض لا تنقضي بمجرد النطق
بها فلا تبقى موجودة في الخارج بل تتعدم حرفا
بعد حرف وهكذا وانما كان المختار هو الالفاظ باعتبار دلالتها
على المعاني

على المعاني لان الالفاظ اذا كانت غير مقصودة قلنا ان المدلول
للاسم الاشارة هو الالفاظ الدالة على المعاني لا الالفاظ في ذاتها
قوله وعبر فيه الخ اي كما بحث في النفوس لانها لا تتيسر لكل احد وفي
المعاني بانها انما تستفاد من غيرها وهي تابعة والحاصل ان المعاني
غير مستقلة لتوقفها على الالفاظ فلا تصح ان تكون مدلولا
ولا جزء مدلول قوله مطلق الجمع اي الجمع المطلق عن التقييد بكثرة
وهو المتبادر من قوله كما تقدم التنبيه عليه اي بقوله مجموعة في الذهن
قوله فانه اختار الالفاظ الخارجية الخ وهو لا يصح كما نبه عليه المحشي
بقوله بانها اعراض تنقضي الخ والمختار ان المشار اليه بهذه هو
الالفاظ المستحضرة في الذهن باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة
سواء كانت الخطبة متقدمة على التاليف او متاخرة وما قيل
من انه ان كانت الخطبة بعد التاليف فالمشار اليه الالفاظ المستحضرة
في الذهن وان كانت متاخرة عنه فالمشار اليه الالفاظ الموجودة
في الخارج غير مستقيم لان الالفاظ اعراض لا تنقضي بمجرد النطق
بها فلا تبقى موجودة في الخارج بل تتعدم حرفا
بعد حرف وهكذا وانما كان المختار هو الالفاظ باعتبار دلالتها
على المعاني لان الالفاظ اذا كانت غير مقصودة قلنا ان المدلول
للاسم الاشارة هو الالفاظ الدالة على المعاني لا الالفاظ في ذاتها
قوله وعبر فيه الخ اي كما بحث في النفوس لانها لا تتيسر لكل احد وفي
المعاني بانها انما تستفاد من غيرها وهي تابعة والحاصل ان المعاني
غير مستقلة لتوقفها على الالفاظ فلا تصح ان تكون مدلولا
ولا جزء مدلول قوله مطلق الجمع اي الجمع المطلق عن التقييد بكثرة
وهو المتبادر من قوله كما تقدم التنبيه عليه اي بقوله مجموعة في الذهن
قوله فانه اختار الالفاظ الخارجية الخ وهو لا يصح كما نبه عليه المحشي
بقوله بانها اعراض تنقضي الخ والمختار ان المشار اليه بهذه هو
الالفاظ المستحضرة في الذهن باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة
سواء كانت الخطبة متقدمة على التاليف او متاخرة وما قيل
من انه ان كانت الخطبة بعد التاليف فالمشار اليه الالفاظ المستحضرة
في الذهن وان كانت متاخرة عنه فالمشار اليه الالفاظ الموجودة
في الخارج غير مستقيم لان الالفاظ اعراض لا تنقضي بمجرد النطق
بها فلا تبقى موجودة في الخارج بل تتعدم حرفا
بعد حرف وهكذا وانما كان المختار هو الالفاظ باعتبار دلالتها
على المعاني

قوله واجيب بان في العبارة حذف مضاف تان وحاصل الاعتراض
والجواب هو ان الالفاظ المستحضرة في الذهن مجملة مع ان الرسالة اتم
للمفصل بابابا فلم يحصل المطابقة بين المبتدا والخبر هذا حاصل
الاعتراض الاول وحاصل الاعتراض الثاني ان المشار اليه فاني
ذهن المصنف فقط فهو جزئي مع ان الرسالة اسم للالفاظ سواء
كانت في ذهن المؤلف او في ذهن غيره وهو كلي والكلي لا يكون جزئيا
وحاصل الجواب عن الاعتراض الاول انه يقدر مضاف اي هو ضمن
هذه اي الالفاظ المجملة في الذهن المؤلف رسالة وحاصل الجواب
عن الاعتراض الثاني ان المشار اليه بعد تقدير المضاف الاول اي
مفصل نوع هذه رسالة قوله لا يقوم به المفصل هو الاقرب حتى يخ
العبارات الاقل ان تستحضر مفصلة فان واحدا من المحشين كالبيت
يحاشيه على استحضار مفصلا قوله علم الجنس هو ما وضع للماهية
بقيد الاستحضار كاسامة فان الواضح وضعه لماهية الحيوان
المفترس بقيد الملاحظة في الذهن بخلاف اسم الجنس فانه وضع
للماهية لا بقيد الاستحضار فعلم الجنس موضوع للحقيقة

من حيث تعينها ذهنا يعني ان تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ
في وضعه دون الصدق على كثيرين فانه حاصل غير مقصود
في الوضع وان كان معرفة واسم الجنس وضع لها من حيث صدقها
على كثيرين يعني ان الصدق هو المعتبر دون التعين والتذكر
لفظ وضع للفرد المنتشر كرجل وعلم الشخص ما وضع لشئ
بعينه غير متناول لما اشبهه كزيد تنبيه اعلم ان العلما
اختلفوا هل الذهن يقوم به المفصل ام لا قولان وهل مسمى
الكتب من قبيل علم الشخص او الجنس قولان وان قلنا الذهن
لا يقوم به الا المجمل ومسمى الكتب علم جنس امتنع تقدير مضاف فيه
هما مفصل نوع هذه لان نوع المجمل مجمل ومسمى الكتب نوع المفصل
فلذا قدر مفصل نوع ومفصل نوع المجمل هو نوع المفصل ولم
لم نكتف بتقدير نوع لما علمت ان نوع المجمل مجمل وهو ليس
مسمى الكتب وان قلنا الذهن يقوم به المفصل ومسمى
الكتب علم شخص فلا تقدير وان قلنا ما في الذهن مجمل
ومسمى الكتب علم شخص قدر مفصل فقط فان قلت يشكل
على جعله علم شخص ان المسمى متعدد قلت تعدده لا ينافي
شخصه فهو وان تعدد جزئياته شئ واحد فالالفاظ التي
في ذهن المولى هي التي في ذهن عمرو وهكذا والمتعدد
هو المحل اه وهذا التقييد يوضح عبارة الشح قوله محسوس
خارجا اي بحاسة السمع فقولك سمعت هذا الصوت مجاز
لا حقيقة لان الصوت ليس محسوسا بحاسة البصر قوله انه شبه ما في
الذهن الخ اي فقولك الم لما نزلها منزلة المحسوس فشبهها به
قوله اصلية بحث فيه بان اسم الاشارة موضوع للجزئيات لا للكليات
هـ على ما هو التحقيق والاستعارة الاصلية انما تكون في الكلية
واجاب بعض المحققين بان اسم الاشارة نزل منزلة الكلي قوله
متضمن معنى الحرف هو الاشارة وهو نسبة جزئية بين مشير ومشار اليه
وحقها

وحقها ان تودى بالحرف فقوله متضمن معنى الحرف اي معنى حقه
ان يودى بالحرف قوله لا يلزم من كون الشئ الخ الشئ الاول هو اسم
الاشارة والمعنى هو الاشارة والشئ الثاني هو الحرف والجار
والمجرور وهو معنى متعلق بمحذوف والباء بمعنى الامر والتقدير
متضمن لمعنى وذلك لان مدلوله مشار اليه اشارة حسية فيكون
متضمنا لاشارة فيصير المعنى لا يلزم من كون اسم الاشارة متضمنا
لمعنى حقه ان يودى بالحرف ان يعطى حكمه اي حكم ذلك الحرف وهذا
بيان لما نحن فيه وان كانت القاعدة كلية قوله وبهذا يرد الخ اي بقولنا
لا يلزم من كون الشئ الخ قوله انها تبعية لان اسم الاشارة في تعريف
الاستعارة حتى ان يقال سلم التعقل بالاشارة والاستعارة الاشارة
للتعقل والتي بهذه واستعملت في متعقل بدل ان يقال من
الاشارة مشار بمعنى متعقل ولا يخفى بعده من المألوف ولعل
المحشي امر بالتامل لاجل ذلك هـ قوله الشارح رحمه الله بجامع التحقق
اي بجامع هو التحقق فالاضافة بيانية وقوله فاشار اليها
اي استعمل فيها اسم الاشارة الموضوع اصالة للمحسوس على سبيل
الاستعارة كما قال المحشي هو قوله اخذه منا الوصف بلطيفة اي
نظر الاحداد وصانعها الاصلية وذلك ان تقول ان اخذه نظرا
لجيد او صانعها الاصلية والمراد بالصنعة ما قابل اللطيف والفضة
تشمل رقيق الجواهر والشفاف وصغير الحجم قوله حدا الحد بالكسر
الاجتهاد ولعل الاصل صغيرة صغر حدا اي اجتهادا اي صغرا
ناشئا عن اجتهاد بحيث يكون في آخر المراتب فالمعنى صغرا تاما فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه وهو ليس
من مدلول لطيفة بل هو زائد موافقة لما في الشارح وتحاتي
اخذه من التنوين في لطيفة هو من طرفية الدال في المدلول الخ
المراد العكس اي من طرفية المدلول في الدال على الالفاظ قوله للمعاني

اذ لا يمكن استحضار حقايق بلفظ كما حققه السيد لكن الحقايق للمعاني
قوالب للالفاظ ايضا كما حققه السعد لما ان المتكلم يستحضر المعاني
اولا ثم يأتي باللفظ على طبقه واستحالة تحقق المعاني بدون الفاظ
مخيلة لا تضر لان كلامنا في الالفاظ الموضوعة وبهذا يرجح الملاذ
لفظيا لان الاول باعتبار السامع والثاني باعتبار المتكلم قوله
من طرفية الدال في المدلول الخ لا يخفاك ان بيان المجاز الصحيح
والايضاح ليس هو المدلول للرسالة بناء على انها اسم للالفاظ وبين
جزؤها بناء على انها اسم للمعاني بل هو تحريرها او عنوانها فحينئذ
لك جعلها من ظرفية الشيء في مرتبة شيء مطلقا ارتباط شيء بمرتبة
عطلقا ارتباط ظرف بمظروف فيرى التشبيه الخ ولك جعل في للتعليل
والمعنى رحم الله سري عن لوط بيان قوله وفي الكلام استعارة بتبعيه وفيه
ايضا استعارة بالكناية لتشبيه بيان المجاز الخ بطرق وحذف له
بعد الاستعارة وفي رمز اليه وفيه مجاز مرسل ايضا بان تقول في
للارتباط بين ظرف ومظروف بعيد ان احدهما له احتواء والآخر
له تحيز فتطلق عن هذا العلاقة وتستعمل في الارتباط على وجه
الدالية والمدلولية او الكلية والجزئية اه قوله عقليا الخ الجاز
العقلي هو اسناد الشيء لغير ما هو له كانبت الربيع البقل وقوله
او لغويا الخ المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
لعلاقة مع قرينة وقوله مرسلا المجاز المرسل هو الذي علاقته غير
المشابهة كالسببية مثلا نحو قولك رعينا الغيث اي النبات
الذي سببه الغيث وقوله او استعارة اي مجازا بالاستعارة وهو
الذي علاقته المشابهة نحو قولك رايت اسدا في الحمام وقوله نوذا
اي كالمثال المذكور وقوله او مركبا اي نحو قولك الى ارى نفسك
مرددا بين قدم واخر لمن يتردد في امر وسمي مركبا لان المشبه وهو
هيئة منتزعة من متعدد كالمثال المذكور قول المص والتشبيه الخ
التشبيه لغة الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى فقوله على مشاركة

اي انشراك

اي انشراك في المفاعلة بمعنى الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سفرت
ووعدت والمراد بالامر الاول المشبه وبالامر الثاني المشبه به وقوله
في معنى اي في وصف وهو وجه الشبه المشترك بين الطرفين
الجامع بينهما واما الدال والمشبه بالكسر فهو المتكلم واحترز بقوله
في معنى عن المشاركة في عين نحو شاركت زيدا في الدار فانه لا
تشبيه هاذا شرع في تتميم الكلام على التشبيه عند ذكر المص له وقوله
وفي بيان التشبيه اشار بذلك الى عطف التشبيه على المجاز لا على
بيان واعاد الجار لشدة الاتصال بين الجار والمجرور وقوله عطف
على المجاز هذا غير صحيح لانه لو كان قوله في بيان التشبيه عطف
على المجاز لكان المعنى وفي بيان في بيان التشبيه وهو غير صحيح
فالمناسب ان يقول اعاد الخ ببيان ليفيد ان التشبيه معطوف على
المجاز لا على بيان واعاد في لشدة ارتباط الجار بالمجرور وكذا
لعامل في قوله وفي بيان الكناية قوله اي الذي يبنى عليه الاستعارة
الخ اي حال كون المراد بالتشبيه مطلقا اعم من ان يكون على وجه الاستعارة
بالفعل بان حذفت منه الاداة والمشبه كما في قولك رايت اسدا
في الحمام او رايت اسدا يرمي اي على وجه يبنى عليه الاستعارة
اي بالقوة وهو التشبيه المذكور فيه الطرفان والاداة نحو زيد
كالاسد ووجه بناءها عليه انه اذا حذف المشبه واداة التشبيه
واقيمت قرينة على المراد صار استعارة بالفعل قوله المص والكناية
هي في الاصطلاح لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادة
المعنى الحقيقي مع ذلك اللازم كطويل النجاد والمراد به
طول القامة مع جواز ارادة حقيقته من طول النجاد ايضا اي
علاقة السيف قوله المص على سبيل الاختصار فائدته بعد تطهم افادة
كثرة المعاني لاحدها في معنى الاختصار لفظها الباقي قوله وصف ثان
للرسالة المناسب وصف ثالث فانه وصفها اي لا مفرد وهو واحد
ثم ما يشبه الجملة وهو قوله في المجاز ثم الخ الخ قوله

على سبيل الاختصار ويصح ان يكون مرتبطا بقوله فيما يأتي المجاز
وسيعرفها بجملة هو جملة اعتراضية فهو على حد قوله تعالى وقال
رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه قوله والا فالحق اى والا
نقل انه بيان لاختصار بل قلنا انه بيان لحقيقة الاختصار فلا
يصح التفسير لانه خلاف الحق والحق انه وهذا التفسير احد
تفسيرين للاختصار التفسير الثانى انه اداء المعنى المقصد
بافل من عبارة المتعارف وهو تعيين الايجاز كما عليه جماعة وفى
المصباح ان الايجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه
فهو اخص من الاختصار على هذا ولبين بقية الاقسام تتميما
للفائدة فنقول اما الايجاز فهو اداء المقصد باقل من عبارة
المتعارف فقوله اداء المقصد اى ما يقصده المتكلم من المعانى
وقوله باقل اى بعبارة اقل اى قليلة فاعمل التفضيل ليس
ليبنى على بابه وقوله من المتعارف اى الكلام اى فالايجاز هو
هو اداء ما يقصده المتكلم من المعانى بعبارة قليلة من الكلام
واما الاطناب فهو اداء كما يقصده المتكلم من المعانى بعبارة
كثيرة من الكلام واما المساواة فهو اداء المقصد اى ما يقصد
المتكلم من المعانى بقدر المتعارف اى الكلام اى فالكلام مساو
للمعانى المقصد منه اى فالمساواة عبارة عن لفظ اتى به ليدل على معناه
تام من غير ان يكون ناقصا عن ادا المعانى المعنى المراد والزائد
عليه حشو اصلية نحو رايت اسدا فى الحمام قوله وتبعية كنطقت الحال
كذا قوله وتخييلية نحو انى ارى ان تقدم رجلا وتؤخر اخرى تقول
وذلك لمن يتردد فى امر بين فعله وتركه وتقرير التشبيه فى
التخييلية ان تقول شبهت هيئة التردد بين الاقدام والاحجام
بهيئة تقديم احد رجليه وتاخيرها اخرى بجامع مطلق هيئة
والسعى الركب لا نوع هيئة المشبه به لهيئة المشبه وقوله
ورشح اى مقترنة بما يلائم المستعار منه نحو رايت اسدا فى الحمام
له لبد جمع لبدة وهى شعر الاسد المتلبد على رقبته وبين كتفيه

فاللبد

فاللبد ترشيح اى تقوية للاستعارة لانها تلائم المستعار منه وقوله ومجردة
اى مقترنة بما يلائم المستعار له نحو رايت اسدا شاكى السلاح اى
حاده لان السلاح يلائم المشبه وقوله ومطلقة اى لم تقترن بشئ
منهما نحو رايت اسدا فى الحمام وقوله والتخييلية تنقسم الخ اى عند
السكاكى كما قال المحشى وهذا التقسيم الخ وهو اى السكاكى التخييلية الاصلية
اظفار المنية لشبت بفلان اذ استعيرت الاظفار لصورة وهمية متخيلة
شبهها بالاظفار مقدرة تكون للمنية لانها لما شبهت المنية بالسبع
فى الاغتيال اخذ الوهم فى تصورها بصورته واختراع لوازمه
لها فاخترع لها صورة كصورة الاظفار وسماها اظفارا فالمستعار
له الذى هو هذه الصورة امر متوهم متخيل لا تحقق له لا حسا
ولا عقلا ومثال التخييلية التبعية نطقت الحال بكذا فانه لما
شبهت الدلالة بالنطق واستعير النطق للدلالة واشتق من
النطق بمعنى الدلالة نطقت بمعنى دلت فاثبات النطق للحال
تخييل وقد صرح السكاكى بان نطقت فى نطقت الحال مستعار للامر
المقدر الوهمى اى المتوهم اثباته للحال تشبيها بالنطق الحقيقى
كلفظ الاظفار فى اظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية
الشبيهة بالاظفار الحقيقية ومثال التخييلية المرشحة اظفار المنية
لشبت بفلان اذ الشب يلائم الاظفار ومثال التخييلية
المجردة تشبث اظفار المنية بامرئ زيد اذا جعل الامراض
تجريدا للاظفار ومثال التخييلية المطلقة اظفار المنية وقولهم
والمكنية لتقسم الى مرشحة الخ مثال المكنية المرشحة نطقت لسان
الحال بكذا اذا جعل الحال المستعار بالكناية بان شبه الحال
بانسان بجامع الافادة فى كل واستعير لسان للحال وحذف
ومرمزله بشئ من لوازمه واللسان تخييل والنطق ترشيح ومثال
المكنية المجردة نطقت الحال الواضحة اذا الوضوح يلائم الحال
المشبه ومثال المكنية المطلقة لسان الحال واما كانت مطلقة

لانها لم تفرق بترشيح وهو النطق ولا بتجريد وهو الوضوح كما يعلم
من المثالين قبل هذا وبقي من اقسام المكنية قسمان وهما الاصلية
والتبعية مثال المكنية الاصلية انشبت المنية اظفارها به شبهت
المنية بالسبع واستعير اسم المشبه به للمشبه ثم حذف ورمز اليه بشيء
من لوازمه وهو الاظفار ومثال المكنية التبعية اجبنى اراقة
الضارب دم زيد فشبه الضرب بالقتل واستعير اسم المشبه به
للمشبه واشتق منه قاتل ثم حذف واثبت شيء من لوازمه وهو
اراقة الدم لانه اكثر ما يستعمل في القتل وحاصل الاقسام
مع امثلتها ان اقسام التصريحية الغير التخييلية ستة اصلية
وتبعية وتخييلية ومرشحة ومجردة ومطلقة واقسام التصريحية
التخييلية ستة اصلية وتبعية ومرشحة ومجردة ومطلقة واقسام
المكنية ستة ايضا اصلية وتبعية ومرشحة ومجردة ومطلقة
وقد عرفت امثلة جميع الاقسام مما تقدم اول المقولة قوله
لما في مذهب السكاكي من التعسف اي الخروج عن الطريق الجادة
لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا عرف
البها حاجة وبيان ذلك انه جوز كون لفظ ما اثبت للمشبه من
خواص المشبه به مستعملا فيما لا تحقق له حسا ولا عقلا اي فيما امر
وهمي محض لا يشوبه شيء من التحقق الحسي ولا العقلي وهم المتكلم
تشبيها بمعناه الحقيقي ودل المتكلم على هذا الوهم صورة وهمية ويسمى لفظ
ما اثبت للمشبه من خواص المشبه به استعارة تخييلية وهو قد فسر
التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية
محضة وذلك كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية
انشبت اظفارها البيت كل تميمة لا تنفع فانه لما شبه
المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورة السبع
واختراع لوازمه لها وهي الاظفار التي بها قوام اغتيال السبع
للنفوس

للنفوس فاخترع لها صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق على
تلك الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة
تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه
وهو صورة وهمية شبيهة بالصورة الاظفار المحققة والقرينة
اضافتها الى المنية قوله وبعد مذهب الخطيب عن الاستعارة اي بالكناية
وبيان ذلك انه ذهب الى ان الاستعارة بالكناية هي التشبيه
المضمر في النفس اي نفس المتكلم وحذف وجه لتضمنها الاستعارة
بل هي تضمنية خالية عن المناسبة لان الاستعارة اللفظ المستعمل
في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة او استعمال اللفظ المركب
والتشبيه المضمر في النفس ليس واحدا منهما بل هو فعل من افعال
النفس قوله علة للاختصار الاولى له ان يزيد الخ او يجعله
علة للاقتصار فقط قوله شبه الرسالة الخ يرد عليه انه لا يجمع
في الاستعارة بين الطرفين على وجه يبنى عن التشبيه بان
يكون المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر عنه كالحال في
باب كان وان والمفعول الثاني في باب علم او حالا
او وصفة او مضافا للمشبه كالجين الماء فكل هذا من التشبيه
البليغ لا من الاستعارة مما يخفى انه لا يصح استعارة على راي
الجمهور وعلى راي السعد يشبه مطلق مؤلف للرسالة
قوله وهو معنى تحفة المناسب وهو من مدلول تحفة قول
الشارح رحمه الله جمع الخ اي قياسا وقوله ويجمع الخ اي على
غير قياس كما نبه له بقوله وقوله ايضا اي كما يجمع على
ما تقدم وقوله شاع اي اشتهر الاخوان اي هذا اللفظ
وقوله والاخوة اي وشاع لفظ الاخوة وقوله عطف عام
الخ فان فكت الادغام مصدر والاجريس كذلك فقلت
المصدر بمعنى اسم المفعول اي من عطف العام بالنظر للمتعلق

www.مكتبة-المصطفى.com

اه قوله اى فى قوله عطف عام الخ غير مناسب والمناسب اى فى عطف
والاحسان عطف عام ووجه الاشارة انه لما كان عاما كما قال كان
لبعضه لا فى نظير عمل فيكون هذا لنظم هذا البعض مشيرا الى ان الله سبحانه
وتعالى يعطى من غير مقابل ومن غير علة فيكون مختارا واذا كان
مختارا لا يستحق العبد عليه شيئا اى لا يجب عليه شئ والا لما كان
مختارا فالواو فى قوله وان اشارة للتقريع قوله استدراك على
ما يوهم اى فنسبة العمل له ظاهرة ويحتمل انه تعليل لقوله لا يستحق
ويحتمل انها متعلقة ببناء اى لانى يستحق بناء على انه لا يجب
الخ اه قوله الا ان ولو سلم اى ولو سلم ان للعبد عملا فى الحقيقة فرضا
وتنزلا قوله اى وخلق عملكم يصح جعل ما موصولة اى خلق الذى
تصنعونه ويصح انها استفهامية للتوبيخ اى واى شئ
تعملون ويصح انها نافية اى ان العمل فى الحقيقة ليس لكم فانتم
لا تعملون شيئا اه كلام المعتزلة اى من انه العبد له عمل
فى الحقيقة قوله قال الله تعالى لوكتبه على قول الا لم يعد
عليه منه تعالى نفع لكان تعب وحاصل كلام الا انه لا يصح
القول بوجوب الصلاح لان العبد لا يستحق شيئا فلا يجب له
على الله تعالى شئ فضلا عن كونه صلاحا او اصلح لانه لا عمل
له فى الحقيقة حتى يكافئ عليه تعالى وجوبا على ان العمل على
تسليم كونه له لا يقتضى الوجوب الا اذا كان نافعا والنفع
محال عقلا ونقلا فبطل القول بالوجوب وبطل مذهب اهل
الضلال والمراد بالصلاح ما قابل الفساد كالايمان فى مقابلة
الكفر فيقولون اذا كان هناك امران احدهما صلاح والآخر فساد
وجب على الله ان يفعل الاصلح منهما دون الصلاح قوله الخ امر
بالعلم للبحث هو الامر المعرفة هى العلم فى كلامه لتعليل النسبي
لنفسه فكان الاولى ان يقول انى بصيغة اعلم للبحث على معرفة
ما يأتى وعكن الجواب بانا لا نسلم ان البحث هو الامر بل هو الامر
مع شدة اعتناء اه قوله وهذا مجاز مرسل الاولى فهو مجاز مرسل
والعلاقة التقييد اذ هو حى المنقول عنه والاطلاق انه هو حى
المنقول اليه وهذا السبق فى الفهم امر عارض بحسب الاستعمال
وكونه اعرف المعارف بعد لفظ الجلالة امر وضعي فلا اشكال
اه قوله وهذا مجاز مرسل الخ بيانه ان الاصل توجه الخطاب الى معين
وهنا قد وجه الخطاب الى غير معين وهو من يأتى منه العلم
فقد استعمل الخطاب المقيد وهو الخطاب لمعين فى المطلق وهو
الخطاب لمن يأتى منه العلم اه قوله لا بد قبل الشروع الخ المراد
بالبدية الوجوب الصناعى او الاستحبابى لا العقلى لان العقل
لا يصور بوجه لا عند ضرورة انه لا على الدخول فى شئ قبل
خطوره بالبال واما تصوره بحده او بتعريفه فليكون طالبه
على بصيرة فى طلبه فانه اذا تصور بتعريفه سواء كان حدا
لمفهوم اسمه او رسمه له فقد احاط بجميعه احاطة اجمالية
باعتبار ما رسم لضبطه وغيره مما عداه بخلاف ما اذا تصور
بغيره فانه وان كان يكفيه فى طلبه لكنه لا يفيده بصيرة فم قوله
علم باصول يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح
فى الدلالة عليه مع رعاية مقتضيات الاحوال الخ قوله علم اى
قواعد واصول معلومة وانما قيدت بالمعلومة لانه لا يطلق عليها
علم بدون كونها معلومة من الدلائل قالبا فى قوله باصول للتصور
ويصح ان يراد به الملكة قالبا للسبب او الادراك قالبا للمتعدد
والاصول جمع اصل وهو القاعدة والضابط والقانون
الفاظ مترادفة على معنى واحد فى الاصطلاح وهو القضية

الكلية التي يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها واما في اللغة
فالاصل والقاعدة مترادفان لان معناها لغة ما ابتني عليه
الشيء واما الضابط فمعناه لغة الحافظ الحازم واما القانون
فمعناه لغة مقياس الشيء ذكره في القاموس وقوله يعرف به اي بتلك
لانه اذا لم يراع لا تعرف ايراد المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم
بطرق مختلفة والمراد بالمعنى الواحد ما يدل عليه الكلام الذي
روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام في المعنى الواحد للاستغراق
العرفي اي كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته لا الحقيقي
لان القوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعاني لانها لا تتناهى
ولا بعضها لتعذر اذ لا عهد ولا للجنس للزوم كون من له
ملكة الاقتدار على معرفة ايراد معنى واحد في تراكيب مختلفة
في الوضوح عالما بالبيان وخرج بتقييد المعنى بالواحد ايراد
المعاني المتعددة بطرق موزعة على تلك المعاني مختلفة في
الوضوح بان يكون هذا الطريق مثلا معناه اوضح من
الطريق الاخر في معناه فلا يكون معرفة ايرادها كذلك ممن
علم البيان وقوله بطرق المراد بها التراكيب شبه التراكيب
بالطرق بجامع الايصال في كل والباء في بطرق بمعنى في اي
في طرق وبالدلالة الدلالة العقلية لان الدلالة اما على تمام
ما وضع اللفظ له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه
كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق او على خارج عنه كدلالة الانسان
على الضاحك وتسمى الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان
الواضع وضع اللفظ لتمام المعنى وتسمى الدلالة على الجزء والخارج
عقلية لان دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج اما هي من جهة
حكم العقل بان حصول الكل المركب لا يستلزم حصول
الجزء او اللازم وقوله مختلفة في الوضوح في الدلالة عليه
اي على ذلك المعنى بان يكون بعض الطرق واضح الدلالة
عليه وبعضها اوضح سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية

او المجاز

او المجاز والتشبيه فمثال ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في
الوضوح من الكناية ان يقال في وصف زيد مثلا بالجود زيد
مهزول الفصيل وجبان الكلب وكثير الرماد وهذه التراكيب
وصفه بالجود من طريق الكناية لان هزال الفصيل انما يكون
باعطاء لبن امه الضيفان وجبن الكلب لالفه للوارد من عليه
من الاضياف بكثرة فلا يعادي احدا وكثرة الرماد من كثرة
احراق الحطب للطبخ من اجل كثرة الضيفان وهذه الطرق مختلفة
في الوضوح وكثرة الرماد اوضحها فيخاطب به عند المناسبة كان يكون
المخاطب لا يفهم غير ذلك وعلامة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ
الى المدلول او نطؤه ومثال ايراده اي المعنى الواحد بطرق مختلفة
الوضوح من الاستعارة ان يقال وصف زيدا مثلا بالجود رايت بحرا
في الدار فهي الاستعارة التحقيقية وطم زيد بالعالم جميع الانام
في الاستعارة المكنية لان الطم وهو الغمر بالماء من اوصاف
البحر فدل ذلك على انه اضمر تشبيهه بالبحر في النفس وهو الاستعارة
بالكناية ولجة زيد تتلاطم بالامواج لان التلاطم بالامواج
واللجة من لوازم البحر وذلك مما يدل على اضمار تشبيهه
به في النفس ايضا واوضح هذه الطرق الاول واخفاها الوسط
ومثال ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح من التشبيه
زيد كالبحر في السخاء وزيد كالبحر وزيد بحر واظهرها ما ذكر
فيه وجه الشبه كالاول واخفاها ما حذف فيه الوجه والاداة
معا كالاخير فيخاطب بكل من هذه الاوجه الكائنة بين هذه
الالوان بما يناسب المقام من الوضوح والخفاء ولعمدة الاحتراز
بالوضوح ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في
اللفظ والمعنى اي مع كونها مقالة في الوضوح وذلك
كالتعبير عن كرم زيد بقولنا زيد كريم وزيد جواد وكالتعبير
عن الحيوان المفترس بالاسد والضيغم فعرف ايراد هذا المعنى
بهذه الطرق ليست من البيان في شيء واعلم ان الغرض من معرفة

هذا الايراد ان يجتنب المتكلم عن الخطاب تادية الكلام بحيث
لايورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء
المقام دلالة واضحة او واضحة عند اقتضاء المقام دلالة خفية
او اوضح عند اقتضاء الكلام دلالة متوسطة في الوضوح والخفاء او
متوسطة عند اقتضائه اوضح او اخفى بالتشبيه واما كان المراد
بالعلم هنا احد الامور المذكورة وهي التصاور والملكة والادراك
لان العلم معرف بالاشتراك على هذه المعاني فيجوز ارادة كل منها
ولا يقال يلزم على ذلك استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة معينة
وذلك لا يجوز لانا نقول محل منع استعمال المشترك في التعريف اذا
اريد احد معنييه او معانيه فقط واما اذا صح ان يراد به كل معنى
فانه يجوز كما هنا لانه يجوز ارادة كل من المعاني الثلاثة لان
علة المنع الوقوع في الحيرة من انه لا يدري المعنى المراد من المشترك
وهذا ليس في الغرض من التعريف من البيان والكشف على ان
محل منع استعمال المشترك في التعريف اذا لم يكن بين معانيه
استلزام واما اذا كان بينها ذلك فانه يجوز هنا لان تعريف
كل منها يستلزم تعريف الآخر لان الملكة كيفية راسخة في النفس
تعتد بها على ادراك جزئية والادراك الجزئية ينشأ
عنها القواعد لان القواعد شأنها ان تحصل من تتبع الجزئيات
والقاعدة قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها
والقضية المذكورة ينشأ عنها الملكة بسبب ممارستها فقد استلزم
كل منها الآخر فكانا بمنزلة الشيء الواحد فالمقصود بالتعريف
الذي يؤتى به لبيان الحقيقة واحد فكانه لا اشتراك وحصل
المقصود من التعريف لان المقصود منه حصول البصيرة بالمعرف
وقد وجد والملكة هي كيفية راسخة في النفس حاصلة من كثرة
ممارسة قواعد الفن واما قبل رسوخها فتسمى حالا ولا يصح ان
يراد

بالعلم هنا اعتقاد مسائل الفن لان مجرد اعتقادها لا يعرف
به احكام الجزئيات قوله نحو زيد حاتم عند السعد تتوقف على مذهب
شبه الرجل الكريم بمفهوم حاتم وادعى انه فرد من افراده والتشبيه
اسم المشبه به للمشبه على طريق التصريحية الاصلية قوله واما موضوعه
فاللفظ العربي الخ واما كان موضوعه ما ذكر لان البحث فيه عن عوارضه
الذاتية وموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه
الذاتية وهنا البحث عن اعراض الموضوع الذاتية حملا عليه كقولنا
اللفظ العربي المستعمل فيما يجب ما وضع له لعلاقة مع قرينة
مانعة عن ارادته مجازا او كناية ان كانت قرينة غير مانعة قوله
ايراد المعنى الواحد به اي باللفظ العربي وقوله مع طرق اي مع تركيب
قوله واما واضعه الخ قيل اول من وضعه النحو عبد القاهر وقيل
ابو عبيدة لان هذا العلم دون قبل ان يوجد النحو عبد القاهر ووضع
فيه ابو عبيدة كتابه المسمى بمجازات القرآن اهـ قوله واما فائدته فعلم
كلام الله تعالى الخ اي معرفة تادية المعنى الواحد بطرق مختلفة الدلالة
في الوضوح قوله واما غايته الخ غير محتاج اليه لانهما متحدان بالذات
فكان الاولى ان يقول بدل قوله واما غايته الخ واما فضله فهو
شرف عظيم من جهة ان به تصديق النبي صلى الله عليه وسلم اذ به
تعرف بلاغة القرآن الخارجة عن طوق البشر قوله من حيث اشتماله على
الحقيقة والمجاز الخ اي المناسب كل منها للمقام الذي وقعت فيه بحيث
لو اجتمع البلغاء على ان يضعوا احقيقة بدل مجاز مثلا مع
استيفاء المعنى المراد وهنا سبته لمقامه لعجزوا واعترفوا بانه من لدن
حكيم عليم قوله بالطف عبارة راجع لقوله من حيث اشتماله اي معبرا
عنه باطف عبارة قوله المستلزم اي وهذا هو المستلزم لصدقه الخ
قوله واما مسائله فالحقيقة والمجاز اه فقضايا الحقيقة وقضايا
المجاز هي قضايا الكناية وقضايا التشبيه قوله واما حكمه فهو فرض

كناية الخ اى وغرضى عين على قارئ التفسير والحديث قوله
وان كان على فى نفسه اى لازم من العلوم العربية الادبية وقيل
لسبقه للعلوم والبيان لتباين الموضوعات لان موضوع عتيق
موضوع غيره قوله ليتحفظ تلك المبادى الخ جمع مبدء والمراد المبدء
به والبعض بالبعض اكتفى فالمدار على الحد والموضوع والغاية قوله
فانها مقدمة العلم هى ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة
قوله الخ امر بالعلم للحث على معرفة ما يأتى اعترض هذا بان الحث هو
الامر والمعرفة هى العلم فهو تحليل الشئ بنفسه فكانه قال امرنا بالعلم
للامر بالعلم واجاب بانا لا نسلم ان الحث هو الامر بل هو الامر مع شدة
الاعتناء ولعل ان الحث من المتقدمين فكانه قال امرنا بالعلم اتباعا
للسلف قوله آثرت الكاف لفظيا الا ترى ان اللفظ يتحد واللفظ يتعدد
الوضع والمعنى ولفظ المجاز كذلك لان لفظ واحد ووضعه متعدد
لانه موضوع للعقلى بوضع وللحذفى بوضع وللغوى بوضع وللزيادة
بوضع وللحذف بوضع ومعناه متعدد ايضا لتعدد وضعه قوله
بقطع النظر عن المراد به هنا من الاسناد والكلمة واللفظ
المركب والكلام على حذف مضاف اى عن بعض المراد اى لا النظر
لشئ بخصوصه لئلا يلزم ان الشئ يباين نفسه وغيره والاولى
حذف هذا الكلام فانه وتوجيهه غير مهم قوله واما المجاز بالتقدم
والتاخير الخ غير مناسب لان هذا المبين هو المجاز المرسل على الصحيح
كالمجاز بالحذف وبالزيادة من غير فرق فالمناسب له ان يقسم على
ما قبله قوله الوضع ما قيل ان ظاهره الخ وذلك لان لفظ مجاز مشترك
فكل مجاز ومن الكل المجاز بالحذف والزيادة ولا يتوهم انه من
العقلى فيلزم ان المجاز اللغوى ولا مشابهة فيكون استعارة فيلزم من
المرسل قائم مقام المرسل قول والحق خلافه قوله اى المجاز اللغوى
تقييد للضمير فى كان اى كان المجاز اللغوى مفردا او مركبا الخ
اصل اللغة الخ اى فرق بين المجاز فى اللغة وبين المجاز اللغوى
فان الثانى مصطلح البيان وهو الكلمة الخ هو قوله اى اصل اللغة

اى اصل

اى اصل هو اللغة وهذا مسلم بالنسبة لقوله من جاز المكان
الخ لانه يتضمن المعنى اللغوى وغير مسلم بالنسبة لقوله مفعل
الخ فالمناسب له ان يقول اى القاعدة الصرفية بالنسبة لمفعل
واللغة بالنسبة لقوله جاز قوله الخ وهو فى الاصل مفعل اى
على وزنه فهو مصدر ميمى صالح للحدث والمكان والزمان لكن
اختلف هل هو منقول الى المعنى المصطلاحى عن الحدث او المكان
ولم يقل احد ان المنقول عن الزمان لعدم العلاقة بين المنقول
عنه والمنقول اليه قوله فاصله مجوز اى بفتح الميم وسكون الجيم
وفتح الواو قوله واما المجاز اللغوى الخ جواب عما يقال قولك فى
اللغة سدناه المتعدية لنيف وما ياتى من ان اللغوى هو
الكلمة الخ فيفيد انه فى اللغة الكلمة او الاستعمال لكن يقال لما
كان اصطلاحيا لم يسم لغويا فيقال معنى اللغوى ان مجازيته
اصطلاح لاهل البيان باعتبار اللغة يعنى انه غير خارج عن الوضع
الى العقل لوجود الوضع النوعى والاعتبار المنقول عنه الذى
هو من المدلولات اللغوية الحقيقية للانتقال عنه الى المعنى المجازى
قول الشارح ثم علمت الخ لان المتقادات يتبع الحدوث المجرد
وهو جائز فلذلك اعلوا المجاز قوله الخ اذ اعتداه تفسير لمجاز
بمعنى المجاز المتعدى والانتقال قوله الخ بمعنى الانتقال اى مفهوم
بمعنى هو الانتقال اى النقل بدليل قوله وهو بهذا المعنى يعم
العقلى وغيره وذلك لان المجاز العقلى هو الاسناد الى الغير
والاسناد الى الغير هو النقل اليه والمجاز اللغوى هو استعمال
الكلمة او اللفظ المركب فى الذى على التحقيق قول الشارح ويطلق
على الكلمة الخ اى المتعدية بنفسها بلا واسطة الاصلى والاسناد
المتعدى اليها من حيث قيامه بها وهو حقيقة كاسناد المرض والموت
لزيد وليس المراد اسناده اليها من حيث وقوعه عليها حتى يكون
مجازا عقليا لانه تؤول لما يبعده ووصف الكلمة بالمجازية بيانا
لعلاقة المعنى اللغوى بالمعنى الاصلى المصححة للنقل وانما
التعلق الاشتقاقى بين المصدر واسم الفاعل او اسم المفعول

او الجزئية لان معنى المصدر جزء من معنى اسم الفاعل او اسم المفعول
وقوله او المجوز بها اى وتطلق لفظ المجاز على الكلمة باعتبار
انها مجوز بها فهو مصدر بمعنى المفعول كخلق بمعنى مخلوق اى ان
البلغاء جاز وا بها وعدوها مكانها الاصلى وحاصل كلام الشارح
ان لفظ مجاز فى الاصل مصدر معناه الجواز والتعدية ثم انه
نقل فى الاصطلاح من المصدرية الى الكلمة المستعملة فى غير ما
وضعت له باعتبار انها جائزة ومتعدية مكانها الاصلى فتكون
اسم فاعل او باعتبار انها مجوز بها ومتعدى بها مكانها
الاصلى فتكون اسم مفعول اذا علمت هذا فقول الشارح
المجازة بيان للمناسبة الى المنقول اليه لا انه من تتمة المنقول
اليه لان المنقول اليه الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له
فراد الله فنقل الى الكلمة باعتبار كونها جائزة ومتعدية
مكانها الاصلى وكذا يقال فى قوله الآتى او المجوز بها اى او
نقل الى الكلمة باعتبار كونها مجوز بها اه تنبيه
ما ذكره الشيخ هو مذهب الشيخ عبد القاهر وحاصل ان المجاز
فى الاصل مصدر معناه الجواز والتعدية نقل الى الكلم المجازة
او المجوز بها واستظهر الخطيب ان لفظ مجاز الجواز لمفعل بحسب
الاصل يعنى الطريق يقال جعلت كذا مجاز الحاجتى اى طريقا
لها ثم نقل الى اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة وقرينة
مانعة لان المجاز الاصطلاحى طريق للمبالغة فى مدح المعنى
المتجوز اليه او ذمه وعلى هذا فالعلاقة بين معنى المجاز
لغة ومعناه اصطلاحا المشابهة فى ان كلا طريق فالنقل
على سبيل الاستعارة فالخطيب لم يعتبر فى الكلمة المنقول اليها
كونها جائزة او مجوز بها بل كونها محلا للجواز بخلاف النقل الاول
لانتقال الحقيقة نحو الدابة بطريق الى تصور معناها فلشتم شمارا
بهذا الاعتبار لانا نقول ما ذكروه للتسمية وترجيحه
لهذا الاسم فى هذا المعنى على غيره وهو لا ينفى اصرا كه
التسمية فى كل ما وجد فيه هذا الوجه المعتبر والحاصل ان
لفظ مجاز فى الاصل مصدر ميمى بمعنى مكان الجواز او السلوك

وهو

وهو نفس الطريق ماخوذ من قولهم جعلت كذا مجازا لحاجتى
اى طريقا لها ثم نقل ذلك اللفظ فى الاصطلاح الى الكلمة المستعملة
فى غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقا فى تصور المعنى المراد منها
لانضمامها بمعناها الاصلى لان المجاز بعد الكلمة المذكورة طريق
الى تصور المعنى المراد قال الشيخ عبد القاهر على انه لا يصح ان يكون
المجاز المستعمل فى النعت فنقول لاهنا لعدم المناسبة بينه وبين
المعنى المنقول اليه اعنى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له
ثم اختلف خط والشيخ عبد القاهر فقال خط المنقول هنا المتعلق
اسم مكان وقال الشيخ عبد القاهر المنقول هنا هو المستعمل فالحذف
انما استظهر خط ثم ذكره لان استعمال المصدر الميمى بمعنى
اسم الفاعل او اسم المفعول مجاز بخلاف استعماله اسم مكان
وزعم بعضهم ظهورها قال خط بان فعل عليه يكون باقيا
على ظرفيته الا انها اعتبرت لان الكلمة عرض لا يرسخ له بخلاف
الاول فيصح ان ينقل المصدر الى اسم المفعول او اسم الفاعل
وهو قليل قوله فالاشتقاق فاما هو الخ الاشتقاق رد لفظ الى
آخر لمناسبة بينهما فى المعنى ولو مجازيا مع اتفاقهما فى الحروف
الاصول فان اتفقا فى كلها على الترتيب فالاشتقاق صغير
كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة او الدلالة مجازا وان
اختلفا ترتيبا فقط فالاشتقاق كبير كما فى جبذ وجذب وان
اختلف فيها بعض الاصول فالاشتقاق اكبر كثلب من الثلم
فعلم ان مناسبة المعنيين مشترط فى الجميع قوله من مصدر جاز
اى وهو الجواز لان المصدر المزيد يشتق من المجرد قوله واما
على الاطلاق الثانى هو جعله بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول
لعلاقة المتعلق الاشتقاقى قوله ويعم الامرين اى المجاز
العقلى والمجاز اللغوى قوله وهو الحقيقة الامر هو له لان المراد
بالمكان الاصلى مطلق المعنى الاول اعم من ان يكون اصلا
حقيقة او بالنسبة بانفراده ليدخل المجاز المنقول عن المجاز
كما فى قوله تعالى وكلن لانواعد وهن سرا اواثم من ان تستعمل
فى ذلك المعنى الا ان اسم لا لترخل المجازات التى لا حقائق
لها كالرمز اهو قوله الحقيقة الحقيقة فى اللغة وصف بزنة

فعيل اما بمعنى اسم الفاعل او بمعنى اسم المفعول فعلى انها وصف
بمعنى اسم الفاعل يكون ماخوذا من حق الشئ بمعنى ثبت وعلى
انها وصف بمعنى اسم المفعول يكون ماخوذا من حققت الشئ
بالتخفيف بمعنى اثبته بالتشديد فمعنى الحقيقة على الاول
الثابت وعلى الثاني المثبت نقل ذلك اللفظ من الوصفية الى
كونها اسما للكلمة الثابتة في مكانها الاصلي باعتبار الاول وهو
انها في الاصل بمعنى فاعل او المثبتة في مكانها الاصلي بالاعتبار
الثاني وهو انها بمعنى المفعول وهي في الاصطلاح الكلمة
المستعملة في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح التخاطب
اي في اصطلاح به يقع التخاطب اي التكلم بالكلام المستعمل
المشتمل على تلك الكلمة فاضافة اصطلاح الى التخاطب من اضافة
السبب للمسبب وح فالاضافة على معنى لام الاختصاص لان الاصطلاح
اذا كان سببا في وقوع التخاطب كان مختصا به والمراد بوضع الكلمة
لذلك المعنى في الاصطلاح ان يظهر ذلك على السنة اهل ذلك الاصطلاح
بحيث يطلقون اللفظ على ذلك المعنى اطلاقا كليا حتى صار ان
حقيقة فيه سواء كانوا هم الواضعين اللفظ لذلك المعنى او كان الواضع
له غيرهم قوله ولكن الحق خلافه اي لان التحقيق ان المجاز لا يتوقف
على الحقيقة الا ترى ان رحمانا استعمل مجازا في المنعم على العموم
ولم يستعمل في المعنى الاصلي الحقيقي اعني رقيق القلب فلفظ
رحمن مجاز لم ينفرج عن حقيقة قوله لف ونشر مرتب اي ان قوله
اسم الفاعل راجع الى قوله الكلمة الجارية وقوله او اسم مفعول
راجع لقوله او المحولة بها واللف ذكر المتعدد على وجه الاجمال
والنشر ذكر ما لكل من افراد هذا المتعدد للاجل التفصيل للاجمال
السابق قوله لا يلزم من المتبادر الخ اي لان التبادر علامة الحقيقة
والعلامة لا يلزم انفكاكها فلا يلزم من نفيه نفي الحقيقة فان
ان كلام الشارح في ان المجاز الذي لا يطلق عليه لفظ مجاز
الا مقيدا بالاعلى مثلا وكذا المجاز المركب المجاز بالحذف ونحوهما
وهو كذلك قول الشارح وهو ضم كلمة الخ اي انضمام كلمة فاطلق

المصدر

المصدر واراد الاثر الناشئ عنه وهو الانضمام لانه الذي يتعلق
به اللفظ والمراد بالكلمة المسند وقوله ولو حكما اي او ما يجري مجرى
الكلمة كالجملة الحالة محل المفرد نحو زيد قام ابوه والمركبات الاضافية
والتقييدية وقوله الى اخره المراد بها المسند اليه وقوله على
وجه يفيد فاعل يفيد الضم اي يفيد الضم الحكم بان مفهوم
احدهما اعني المسند ثابت لمفهوم الآخر اعني المسند اليه
او منفي عنه ثم ان الاسناد من اوصاف التخصص لانه مصدر
فيؤول بالاسناد الذي هو وصف للطرفين اعني انضمام
احدهما الآخر قوله لدلالة الاول عليه اي ضم كلمة ولو حكما الى اخرى
ولو حكما والمراد بالكلمة المسند والمراد بالاخرى ولو حكما المسند
اليه ثم ان قول الشارح وهو ضم كلمة الخ بيان للاسناد التام
وهو غير مراد هنا بل المراد ما يشمل الناقص بدليل قوله اسناد
الفعل او ما في معناه لان اسناد ما في معنى الفعل كالمصدر
في نحو اعجبني انبات الربيع ناقص لا تام كما لا يخفى اهـ قوله
ليدخل تسمع بالمعيدي الخ فان المسند اليه الذي هو سمع
جملة لانه مؤول بيماعك فهو مفرد حكما او يقال ان تسمع
في الاصل جملة فحكم بتحرير الفعل عن الزمان فهي في حكم الكلمة
قول الشارح ولو حملية الواو للحال لان المؤول بالكلمة هو الجملة
الواقعة في موقع المبتدا او الخبر ويصح جعلها للغاية لان المؤول
بالكلمة هو الجمل الواقعة موقع المفردات بان كان لها محل من
الاعراب والمركبات التقييدية كقولك الجواد الذي لقيته امس
والاضافية كقولك غلام زيد قائم ولك ان تقول ما المانع
من كون الغاية شاملة الجملة هو الظرف والمجرور والمجرور ونظر للظاهر
قوله الشارح اسما كان كزيد اسد وقوله او فعلا كنطقت الحمال
وقوله او حرفا نحو في جذوع النخل قوله المقتصر على الجزء المراد منه اي
كما يقدم في البسملة من ان الرحمن الرحيم مجاز مركب ولم يذكر تمامه
بل اقتصر فيه على الجزء الاهم منه ووجه الاهمية ان الرحمن الرحيم
خبر والخبر محط الفائدة لان الاسم مثلا عقيم هو رحمن رحيم
الى آخر ما تقدم في البسملة فارجع اليه فان فيه الكفاية قوله وتريد بالحكم

ابنه مثلا اى بان تشبه ابن زيد البحر بجامع النفع فى كل واستعير
لفظ المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة الاصلية التصريحية
فهو مجاز مفرد لا مركب قوله ليس الاسناد فيه مقصودا بنفسه ان
الاضافى وما حاذاه مثل رايت بحرا نظاما للالئ فيه اسنادا غير
مقصود وهو كذلك فان بحرا زيدا فى قوة البحر زيد اولزيد بحر
وبحرا نظاما فى قوة البحر نظاما او النظام اللالئ بحر وغير ذلك
قوله اى المسمى بهذا الاسم ليصح الاخبار الظاهرى والتغير بقوله
السناد الخ فان اريد هنا الاسم لا يصح ان يكون هو اسنادا فانه
كما هو واضح ولا حاجة الى هذا التاويل لان كل حكم ورد على
اسم فهو وارد على مسماه الا قرينة اهـ قوله التجزى بالكاف واثباتا
قاصر على الاسناد التام لاختصاصه بالاخبار دون الانشاء مع ان
المجاز العقلى كالحقيقة العقلية يجرى فى الناقص ايضا كاسناد المصدر
فى اعجبنى انبات الربيع البقل او انبات الله البقل واجاب السعد
بان المراد بالاسناد الاخبارى الاسناد الاخبارى والانشائى
ما فى الجملة الاخبارية والانشائية سواء كان تاما مرادا قوله للمصدر
اسناد الفعل اى لفظ الفعل الاصطلاحى والمراد من الاسناد
النسبة الحاصلة سواء كانت النسبة انشائية او خبرية قوله
او ما فى معناه اى المقتضى وهو الحدث كما قالوا لان الطابع
لان ما ذكر من المصدر وما معه انما يدل على جزء مفهم الفعل لا على
تمام معناه والا كانت افعالا اهـ قوله نحو بنى الامير المدينة اى فهو
مبنى للفاعل واسند للسبب الآمر والقرينة الاستحالة العادية
والعلاقة الملابسة عبنى مشابهة الفاعل المجازى للفاعل الحقيقى
فى تعلق الفعل بكل منهما وان اختلف جهة التعلق لان تعلقه
بالفاعل الحقيقى تعلق صدور منه وتعلقه بالفاعل المجازى من
جهة كونه سببا آمرا هو قوله باهاها ان بنى صرحا اى قصرا
مكانا عاليا فان البناء فعل المهندس وهاهان سببا آمر والقرينة
والعلاقة ما تقدم فى بنى الامير المدينة قوله اى الصرح المذكور
قد عرفت فيما تقدم انه لا حاجة الى هذا التاويل لان كل حكم ورد
على اسم فهو وارد على مسماه كما تقدم قريبا قوله لطريقة خ ط اى
واما اسناد المجاز الى المبتدا فهو واسطة عمدة فليس بحقيقة ولا مجاز

سواء

سواء كان الخبر مشتقا او جامدا وهو مذهب الخ فى ذلك ايضا لمذهب
القوم فان مذهبهم ان الاسناد الخبرى المبتدا مطلقا تارة يكون
حقيقة وتارة يكون مجازا وكون المصحح جاريا على مذهب ط مناف
لقوله فى الخطبة على سبيل الاقتصار على بعض الاقسام وعلى
مذهب القوم الا ان يخص ما هناك بالمكنية وما هنا بالمجاز
العقلى قوله فيشمل اثبات الاظفار الخ اى ان المجاز العقلى
على مذهب القوم يشمل ما جعله غيرهم تخييلية مثل اثبات
الاظفار الخ وهو الحقيقى لان فيه تقليل الاقسام فيكون
اضبط فيكون اسهل للمبتدى قوله لسهولتها على المبتدى اى
لسهولة ايراد المجاز وان قال بالواسطة هو واعترض قوله
فالمجاز فى الاسناد الخ المقصد من هذا الكلام الاعتراض على المص
بان تعريفه للمجاز غير جامع وتقرير الاعتراض ان تقول ان المص جعل
الجنس فى تعريف المجاز الاسناد والنسب الاضافية والايقاعية
بسة من الاسناد لانه عبارة عن النسبة التامة وح فلا تشملها
التعريف مع ان المجاز العقلى يجرى فيها ايضا وح فالتعريف غير
جامع قوله يكون فى النسبة الايقاعية النسبة الايقاعية هى نسبة
الفعل للمفعول فان الفعل المتعدى واقع على المفعول اى متعلق
به وقوله والاضافية النسبة الاضافية هى الواقعة بين المضاف والمضاف
اليه قوله نحو نومت الليل مثال للنسبة الايقاعية اى اوقعت
النوم على الليل والاصل نومت الشخص فى الليل وقوله واجريت
النهر اى اوقعت الاجراء عليه والاصل اجريت الماء فى النهر وهذا
مثال للنسبة الايقاعية ايضا قوله وللتطيعوا امر المسرفين اى فقد
اوقع الاطاعة على الامر وهى الانقياد على ذى الامر لانه هو
المفعول به حقيقة فالاصل ولا تطيعوا المسرفين فى امرهم وهذا
مثال للنسبة الايقاعية ايضا فقد حذف فى هذه الامثلة ما حق
الفعل ان يوقع عليه واوقع على غيره وقوله ونحو اعجبنى الخ مثال
للنسبة الاضافية ولذا فصل بنحو قوله وجرى الانهار مثال
للنسبة الاضافية ايضا وجعل هذا المثال من المجاز فى النسبة
الاضافية صحيح اذا جعلت الاضافة بمعنى اللام وهو الوجه

عينى فلا يكون مجازا بل يكون حقيقة قوله واجيب بان القصد تعريف
نوع مخصوص من المجاز اى وهو المجاز فى النسبة الاسنادية دون
النسبة الاضافية والايقاعية وهذا الجواب عن الاعتراض السابق
الوارد على المصنف بان تعريفه غير جامع وأجاب السعد عن هذا الاعتراض
بان المراد بالاسناد فى قول المصنف فالمجاز فى الاسناد مطلق
النسبة اى سواء كانت النسبة تامة كالنسبة الاسنادية او غير
تامة كالنسبة الاضافية والايقاعية وفى هذا الجواب بعد ووجه
بعده ما يرد عليه من ان فيه مجازا مرسلا وهو اطلاق الكلية
على المطلق فان الاسناد هو النسبة التامة والتعريف فى مطلق
النسبة سواء كانت تامة كالاسنادية او غير تامة كالاضافية
والايقاعية والمجاز لا يدخل التعاريف اللهم الا ان يقال ان المجاز
مرسوم بينهم اه قول المصنف او معانى عناصر الطرفين فيه من
طرفية الدال فى المدلول وفيه ان الذى يظرف اعنى هو المدلول
للدال وعجاب بجعله كل ظرفية الدال فى المدلول باعتبار
المتكلم ظرفية المدلول فى الدال باعتبار السامع قوله الى ان المراد
بالفعل اى فى قول المصنف هو اسناد الفعل الخ وقوله الاصطلاحى
هو كلمة دلت على معنى فى نفسها واقترنت بزمان وضعا وقوله
اللغوى اى وهو الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام وقعود
ونحو ذلك وقوله والا كان الخ اى والا يحمل الفعل فى كلام المصنف
على الاصطلاحى بل حمل على اللغوى كان قوله او معانى معناه ضائعا
لان المراد بما فى معناه الحدث لا والفعل اللغوى هو الحدث قوله
وهو الخ اى كون المراد بالفعل الاصطلاحى كما يقتضى ان المراد عامله
الفاعل الاصطلاحى وهو الاسم المرفوع المذكور قبله نحو قوله
لا اللغوى اى وهو من اوجد الفعل نحو قولك ضرب زيد مثلا الموجد
للضرب مسمى بزيد وهو انه وليه فاعلا لغة والمرفوع بالفعل
هو لفظ زيد الدال على ذاته وليه فاعلا اصطلاحا قوله
وكون المراد بالمفعول به الخ اى ان المراد بالمفعول به فى قول المصنف الاصطلاحى
هو الاسم المنصوب الذى يقع عليه او على حدوث الفعل اى الفعل
اللغوى الحاصل من الفاعل لا اللغوى وهو من وقع عليه الفعل
مثل زيدا من ضربت زيدا مفعول به اصطلاحا لانه اسم منصوب بالفعل

قبله

قبله ومدلول لفظ زيد وهو الذات مفعول لغة لان الذات هى
التى وقع عليها الضرب قول الشارح لانه هو الذى الخ تعليل لكون المعنى
الاصلى هو المحدث قول الشارح دل عليه جوهر اللفظ اى مادة الفعل
وحروفه واعترض هذا بعض المحققين اى اعترض قولهم الفعل يدل
بمادته على الحدث او مادة الفعل تدل على الحدث بانا لا نسلم ان
مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته واللازم دلالة
ضرب بكسر الضاد او ضمها مع فتح الراء او سكونها او برض مثلا على
الحدث المخصوص والقائل به والجواب ان المراد انها تدل بشرط
الصيغة وفى هذا المقام بحث اورده الشاطبى فقال دلالة الفعل
على الحدث والمادة وعلى الزمان بالصيغة تكون دلالة على احدهما
خارجة عن الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام
اما خروجها عن المطابقة فلان مجموع الحروف والصيغة لم يوضع
لواحد من المعنيين اى الحدث والزمان بل الموضوع لاحدهما وهو
الحدث احد جزئى هذا المجموع وهو الحروف والموضوع للجزء الآخر
وهو الزمان الآخر وهو الصيغة واما خروجها عن التضمن
فلان دلالة اللفظ على جزء معناه مشروطة بان يكون لفظة فاك
اللفظ الذى جميع اجزاء المعنى قسمة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة الى كل
من الخمسة والتى ما نحن فيه كذلك لان دلالة على الزمان ليست
من الجهة التى يدل بها على الحدث لما علمت من ان دلالته على الزمان
بالصيغة وعلى الحدث بالمادة واما خروجها عن الالتزام فان دلالة
الالتزام هى الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرجا عنهما
قال الصنعانى وانا اقول اختار انها من دلالة التضمن وقد تقرر
ما ذكره فى دلالة المتضمن وسند المنع نحو الرجل فان دلالته
على الذات وتعينها ليست من جهة واحدة اى بل الذات لفظ رجل
والدال على تعينها ال العهدية الداخلة عليه اهـ وحرفه عطف
تفسير وقوله وشكله عطف تفسير ايضا وجوهر اللفظ لا يتغير فى
جميع الاشكال فلذلك كان حد قوله اعلى بخلاف الهيئة فانها تتغير
فى الوضعية اذ هيئة الفعل الماضى مثلا غير هيئة المضارع الذى
هو الاصل والامر المضارع والامر فلذلك كان حد قولهم هاهنا
اصلى هو قول الشارح وذلك كالمصدر الخ نحو يعجبنى انبات المرء بقله

٢ الدال على الذات صح

وقوله واسم الفاعل نحو عيشة راضية اى مرضى صاحبها والناصب في
اسناد راضية الى الضمير لا الى اسناد راضية الى عيشة لان المجاز
العقلى لا يكون بين المبتدا والخبر ان جعلت عيشة مبتدا وساغ الابتدا
به وصف مقدر وراضية هو الخبر ولا بين المنعوت والنعت ان
جعلت عيشة خبر مبتدا محذوف وراضية نعت لها والاسناد فيما
ذكرنا واسطة لا حقيقة ولا مجاز كما هو مذهب ط التابع له
المص وكذا يقال فيما يأتي قوله واسم المفعول نحو سيل مفعم بفتح
العين فان السيل مفعم بكسر العين اى مالئ لا مفعم بفتحها اى
مملوء يقال اعممت الاناء فعمت لازما فلانة وقوله والصفة المشبهة
نحو زيد حسن في مقام افادة حسن الوجه فاسناد الحسن الى
ضمير زيد من اسناد الشئ الى غير من قام به اذ هو قائم بالوجه
وقوله واسم التفضيل نحو زيد احسن منك وهو على وزان ما قبله
وقوله والظرف نحو اعندك زمزم فاسناد الظرف الذى فيه معنى
الفعل وهو الاستقرار الى زمزم من قبيل اسناد الشئ الى غير
ما هو له اذ حقه ان ليست لما زمزم لا لزمزم وقوله والجار
والمجرور نحو اني الدار بزمزم اى ماؤها على نحط ما قبله قوله
دخل بالكاف اسم الفعل الخ ودخل به الضمائر المالغة ان
لم تدخلها في اسم الفاعل قوله واسم الفعل وذلك نحو صه يا رجل
وصه بريح الشمال وقوله واسم المصدر نحو الصلاة سلام اولام
صلاة وبقي المنصوب نحو احسنك فيمي واما مسئلة المبالغة فهي
داخلة في اسم الفاعل نحو هو حسنك ضراب بالسيوف وقدك
قداد للاثواب قوله فانه هو الذى يقتضي معنى الفعل اى وانما كان الظرف
المستقر متضمنا معنى الفعل لاستقرار معنى العامل فيه اى فهم منه
لا ان كان للواو اعلم ان كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان
لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون الا
حاصل المستقر ما حذف عامله اذا كان ولا يكون الا واجب
الحذف واما ما يجب ذكره في نحو هو في الحجرة حيث وقع جوابا
عن زيد هل هو في الحجرة اى راكب وقبل المستقر ما متعلقه عام واللغو
ما متعلقه خاص ويسمى اللغو المحلوة من الضمير نحو المتعلق
والمستقر اى مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه قوله الخ اى الى غير شئ
اى الى

اى الى غير لفظ وقوله الخ هو له اى لمعنى ذلك اللفظ اى ان مدلول
الفعل ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل ثابت لمدلول ذلك
اللفظ اهـ قوله واما افرد الضمير اى واما افرد الخ الضمير في قوله
الى غير ما هو له لان العطف بأو وفي قوله هو اسناد الفعل او ما في
معناه محيث لم يؤد الخ افراد الضمير مما ذكر مع الضمير عائدا على
متعدد انما مع العطف بأو لا يحتاج لذلك لو كانت للابهام او
التنويع كما هنا وذلك لان او لاحد الشئ او الاشياء والاحد
مفرد لكن صرح في المغني بان الاية ردى نص على ان حكم او التي
للتنويع حكم الواو في وجوب المطابقة قال وهو الحق وح
فكان الاولى للشيخ ان يقول هو اى ما ذكر من الفعل او ما في معناه
قوله لا بد من معرفة حقيقته يعني ان الفعل في المجاز العقلى
يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد
حقيقة فمعرفة فاعله او مفعوله الذى اسند اليه يكون الاسناد
حقيقة اما ظاهرة واما خفية كما يأتي في كلام المص وقوله سواء
اسند اليما كانت الربيح النقل لان الاصل انت الله النقل
بالربيح وان الربيح سبب عادي فان الحقيقة فيما اسند اليه
بالفعل اهـ وبيانه اعلم ان المجاز العقلى عند الشيخ عبد القاهر
تارة يكون له حقيقة[2] نحو انبت الربيح البقل فان حقيقته انبت
الله البقل وتارة لا يكون له حقيقة اى فاعل حقيقي نحو اقدمني
بلدك حق لي على فلان فالاقدام ليس له فاعل حقيقي يكون الاسناد
له حقيقة اذ هو امر اعتباري بخلاف قدر اللازم فان له فاعلا
حقيقيا لان القدوم امر موجود فلا بد له من موجد نعم قولك قدمت
بلدك لاجل حق لي على فلان اه قوله فمجاز نحو اتى تجارهم اى
التجارة فلما كانت سببا للربح اسند اليها مجازا من باب الاسناد
للسبب والربح حقيقة امر بابها واما كان الفاعل الحقيقي ظاهرا
لشهرته بالاستمال لان عرف اهل اللغة اذا قصدوا الاسناد
الحقيقي اضافوا الربح للتجار قوله واما خفية اى لندرة
الاسناد الى الفاعل المجازي وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقي

[2] اى فاعل يكون الاسناد له حقيقة نحو صح

اه قوله يزيدك وجهه حسنا اى يزيدك الله حسنا فى وجهه لما
اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر تلك الدقائق للودعين فيه
بعد التامل والامعان وهذا البيت مضروب فى الطول للابن المعذل
بفتح الميم وفتح العين وتشديد الذال المعجمة على صيغة اسم المفعول
وذكر قبله بيتا وهو يريدنا صفحتى قمر يفوق سناهما القمر الذى
واراد بصفحتى القمر خدى المحبوب والسنا بالقصر الضوء والشعاع
شبه الشاعر وجه المحبوب فى الاستنارة بالقمر فى بادئ الراى
ثم ظهر له بعد امعان النظر ان تشبيهه به وقع غلطا فاعرض عنه
وقال يفوق سناهما القمر فقوله يزيدك وجهه حسنا من الزيادة
المستفادة من من ولين احدهما كافى الخطاب للوجه لغير معين للمبالغة
وتابينهما حسنا وهذا بيان للون سناهما يفوق سنا القمر والكلام على
تقدير مضاف اى يزيدك وجهه علم حسن اى علما حسن فى وجهه
اذا حاز دته نظرا اى اذا دققت النظر فى وجهه وامعنته
فيه وذلك لان وجهه مشتمل على دقائق حسن متعددة فيظهر
فى كل مرة من النظر والتامل دقيقة لم تظهر فى المرة التى سبقت
وقوله فى وجهه اشارة الى ان وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة
الجر وان الاسناد فى الكلام المذكور الى المفعول الواسطة
اى بواسطة حرف الجر وهو فى اه قوله المصنف للملابسة اى للملاحظة
ملابسة كما اشار اليه الشيخ بقوله لاجل الخ واعلم ان هذا المجاز لابد
له من علاقة كما ان اللغوى كذلك وظاهر كلام المصنف ان العلاقة
المعتبرة هاهنا هى الملابسة فقط وانه لابد منها فى كل مجاز عقلى
من حيث انه مجاز املية دون خصوص هذا المثال الذى اقتصر عليها فى مقام
البيان قال الشيخ ليس لكن يغير حياتى وهو انه هل تكفى فى
جميع افراد هذا المجاز كون العلاقة الملابسة او لابد ان تتبين جهتها
بان يقال العلاقة ملابسة الفعل لذلك الفاعل المجازى من جهة
وتوقفه عليه او فيه او نحو ذلك مما يشير الى بعض الفعل اشارة اجمالية
الثانى اه قوله وهى السببية كما فى انبت الربيع البقل وقوله والوقوع
عليه كما فى قوله تعالى فى عيشة راضية وقوله والوقوع فيها اى

من زمان

من زمان او مكان كما فى نهارك صائم ونهارك جار وليالى توضيحها قول
الشيخ بان يقال تعلقها الخ صيغة التعلق وفاعله يعود الى تعلق
المخبر به ملابسة وقوله تعلقه مفعوله والضمير فيه يعود الى الفعل
او ما فى معناه وقوله مما متعلق تعلقه وما واقعة على لفظ
وقوله هو اى الفعل او ما فى معناه وقوله له اى لذلك اللفظ
كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول فيما بنى له نحو
ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو وقوله فى مطلق
التعلق اى ان العلاقة هى مطلق المشابهة بين المسند اليه الحقيقى
والمسند اليه المجازى فى الملابسة اى فى تعلق الفعل بكل منهما وان
كانت جهة التعلق مختلفة كالنهر فى قولك جرى النهر يشابه ماهو له
اى يشابه المسند اليه الحقيقى كالماء فى قولك جرى الماء فى ملابسة
الفعل وهو الجرى فالجرى يلابس الماء من جهة قيامه به ويلابس
النهر من جهة كونه واقعا فيه فجهة التعلق مختلفة اه قوله
لانفس التعلق الخ اى ان العلاقة هى مطلق المشابهة بين
المسند اليه الحقيقى والمسند اليه المجازى فى الملابسة اى فى
تعلق الفعل بكل منهما وان كانت جهة التعلق مختلفة كالنهر
فى قولك جرى النهر يشابه ماهو له اى يشابه المسند اليه الحقيقى
كالماء فى قولك جرى الماء فى ملابسة الفعل وهو الجرى فالجرى
يلابس الماء من جهة قيامه به ويلابس النهر من جهة كونه
واقعا فيه فجهة التعلق مختلفة اه قوله الشيخ يعنى ان الفعل
الخ لما كان ظاهر المصنف ان العلاقة هى الملابسة بمعنى التعلق
والارتباط بين الفعل والمسند اليه المجازى وكان هذا الظاهر
غير مراد واعلم ان المراد ان العلاقة هى المشابهة بين المسند اليه
الحقيقى والمسند اليه المجازى فى الملابسة اى فى تعلق الفعل بكل
منهما وان كانت جهة التعلق مختلفة التى تلك ما العناية اشارة الى
انه ليس المراد بالملابسة فى كلام المصنف التعلق بين الفعل
والمسند اليه المجازى كما سيأتى المراد بها هنا المشابهة بين المسند
اليه المجازى والحقيقى فى مطلق التعلق فان قلت كلام الشيخ
حول الشيخ العبارة وفسر الملابسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له
ولم يفسرها بارتباط الفعل بالمسند اليه الذى ليس هو له مع ان

ذلك كان في اسناد الفعل اليه قلت الباعث له على اختيار ذلك
ان ملاحظة المشابهة بين الفاعل المجازي والفاعل الحقيقي اتم
فصرف الاسناد الذي هو حق ما هو له الى غير ما هو
له وان كان مع تجرد الملابسة اذ بين الفعل او ما في معناه وبين
ما هو له اه قوله لا يفيد ذلك صراحة لعلم عدم الافادة صراحة
من القولة الآتية في هذا المكتوبة على قول السكاكي يعني ان الفعل
الخ قوله اي ان الفعل او ما في معناه الخ يعني ان مدلول الفعل
ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل حقه ان يسند لمدلول
الفاعل وتوله حقه ان يسند الى الفاعل المراد باسناده اليه
نسبته اليه وسواء صلح لحلوله فيه او لا قوله فالمراد بمطلق النسبة
الخ اي فالمراد بقيامه به اتصافه به وانتسابه اليه وليس المراد
القيام الحقيقي حتى يكون قاصرا على المعنى الموجود ولا الفعل
الاعتباري نحو اقدمني بلدك حقي لي على فلان فالاقدام
ليس له فاعل حقيقي يكون الاسناد له حقيقة اذ هو امر اعتباري
بحلاف قدوم اللازم فان له فاعلا حقيقيا لان القدوم امر موجود
فلا بد له من موجد يقول قدمت بلدك لاجل حقي
لي على فلان وقولهم بالمجاز في اقدمني بلدك حقي لي على فلان
على ان المعنى اوجد قدومي اما على ان المعنى حملني على القدوم
فلا مجاز وكون الحمل لا يكون الا من ذي العقل او الترك
فتير صحيح اه قول الشارح عند المتكلم في الكلام معنى كلامي اسناد
الفعل او ما في معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم
من ظاهر حاله وذلك الفهم من ظاهر حاله حاصل بسبب ان لا ينصب
قرينة على ان غير ما هو له باعتقاده ومعنى كونه له ان معناه
قائم به او وصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان معنى ذلك
الفعل مخلوقا لله نحو خلق الله زيدا او مخلوقا لغير الله على طريق
الكسب نحو ضرب زيد عمرا وسواء كان صادرا عنه باختياره اولا
كمرض وصات اه قوله متعلق بقوله الخ اي متعلق بقام والحق
الكلام في الاسناد لا في الكلمة ان قوله متعلق بقام والحق
على سبيل التنازع وكذا علقه الشيخ الانبابي بقام وقوله الخ
على سبيل التنازع ايضا قوله بان لا ينصب قرينة الخ اي وذلك
الفهم

الفهم حاصل من ظاهر حاله حاصل بسبب ان لا ينصب قرينة بسبب ان
لا يلاحظ قرينة على انه غير ما هو له فان لاحظها كان مجازا فاراد
بنصبها ملاحظة دلالتها على المراد لتناول مثل قرائن الاحوال
فدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وعدم لاحظتها اياها
وعدم ذلك اه قوله فالاقسام اربعة اي اقسام الحقيقة العقلية
وهي اسناد الفعل او ما في معناه الى ما هو له عند المتكلم في الكلام
وتوضيح الاقسام الاربعة ان المأخوذ من التعريف ان قوله ما هو
يتبادر منه ان المراد ما هو له بحسب الواقع فيتناول ما يطابق
الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول
ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منهما
فاذا زيد بقوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط
وكان المطابق لهما باقيا على حاله داخلا في الحد وخرج به
ما يطابق الواقع فقط بعد ان كان داخلا فاذا زيد في الكلام
دخل به في الحد ما طابق الواقع وما لم يطابق الاعتقاد
ودخل ايضا ما لم يطابق شيئا منهما وصار التعريف متناولا
للاقسام الاربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد وما لم يطابق
شيئا منهما وما طابق الواقع دون الاعتقاد وما طابق الاعتقاد
دون الواقع اه وهذه الاقسام بعينها تاتي في المجاز العقلي
كما ستعرفه قريبا وبهذا تتضح عبارة المتن قوله اثبت الله البقل
اي فان اثبات البقل في الواقع لله تعالى وهو كذلك في اعتقاد
المؤمن لكن محل كون الاسناد في هذا المثال المذكور حقيقة اذا
كان المخاطب يعتقد ايمان المتكلم وانه نسب الاشياء كلها لله تعالى وعلم
المتكلم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا او كافرا لان
المفهوم من حال المتكلم في هذه الحالة كونه لما هو له واما لو كان
المخاطب مؤمنا او كافرا وكان يعتقد ان المتكلم ممن يضيف الاشياء
للربيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازا لان
اعتقاد المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له
والظاهر كان المخاطب مرددا في اعتقاد المتكلم هل ممن يضيف
الاشياء لله او لغيره وعلم المتكلم بتردده هل يكون الاسناد
حقيقة او مجازا والظاهر ان يقال انه حقيقة اذ ليس هناك قرينة
صارفة عن كون الاسناد لما هو له وظاهر حاله ان الاسناد لما هو له

اهقوله نحو قول الجاهل المراد به الكافر الذى يعتقد نسبة التأثير الى الربيع كما يوخذ من مقابلته بالمؤمن فالمراد الجاهل بالمؤثر القادر وهو الله تعالى قوله انبت الربيع البقل اى فان انبات البقل فى الواقع لله تعالى وفى اعتقاد الجاهل للربيع لكن محل كون هذا الاسناد حقيقيا اذا كان المخاطب يعلم حاله وانه ينسب الانبات لغير الله والمتكلم عالم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا او كافرا مثله اما لو كان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بان اعتقد انه مؤمن وانه ممن يضيف الانبات لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له فان ترد المخاطب فى اعتقاد المتكلم فيه ما تقدم وقوله انبت الربيع يحتمل ان يراد منه المطر وان يراد منه زمن الربيع وهو المتبادر اه لمن لا يعرف حاله اى لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلى وهو اى المعتزلى يخفيها منه اما لو عرف المخاطب حال المتكلم وكان المتكلم يعلم ان المخاطب عارف بحاله كان الاسناد حينئذ مجازا عقليا لمتن الاسناد الى السبب وهو الله فى زعمه لان تلك المعرفة قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له قوله وهو يخفيها اى تلك الحالة منه واما لو فان خلق الله الافعال كلها لمن يظهر له حاله كان الاسناد مجازا لان الاظهار قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له بل للسبب وهو الله تعالى فى زعمه اه قوله خلق الله الافعال كلها اى الاختيارية والاضطرارية فقد طابق هذا الاسناد الواقع لان خلق الافعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلى لاعتقاده ان خالق الافعال الاختيارية هو العبد اه قوله وانت تعلم انك لم تجئ اى ذلك الاسناد من الحقيقة ولو لم يطابق واحدا منهما لانه لما هو له فيما ظهر من حال المتكلم ولانه فى ذلك كونه كاذبا لان الكذب لا ابا فى الحقيقة اه قوله لو علم المخاطب ان المتكلم يعلم اى وكان المتكلم يعلم ان المخاطب يعلم ذلك والا لم يجز ان يكون مجازا لعدم قرينة اه قوله يجوز ان يكون الى اى فيكون مجازا عقليا ان كان الاسناد الى زيد فى هذا المثال

للملابسة

لملابسة كأن كان زيد هذا سببا فى مجيء المجانى حقيقة اى ويجوز ان المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة علما انه لم يرد ظاهره فيكون من الحقيقة العقلية الكاذبة كما فى صورة عدم علم المخاطب بان زيدا المريض لان وجود القرينة بدون ملاحظتها لا يكفى فى الجواز ويجوز ان يكون المتكلم جعله قرينة وابى ثم ملابسة فهو مما لا يعتد به ولا يعد من الحقيقة لهذا الجهل ولا من المجاز لعدم العلاقة اه قوله اعم من ان يكون غير الحى اى سواء كان ذلك الغير حيا فى الواقع او عند المتكلم فى الظاهر واشار بذلك الى ان الاقسام الاربعة التى مرت فى الحقيقة تاتى هنا فى المجاز لشمول التعريف لها وهى ما طابق الواقع والاعتقاد معا وما طابق الواقع فقط وما طابق الاعتقاد فقط ومالم يطابق واحدا منهما والامثلة السابقة للحقيقة العقلية تصلح لبعضها امثلة لاقسام المجاز العقلى باعتبار حال المخاطب ممثلا لما طابق الواقع والاعتقاد معا قول المؤمن انبت الله البقل لمخاطب يعتقد ان المتكلم يضيف الانبات للربيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد فيكون مجازا لان علمه باعتقاد المخاطب قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره ومثال الثانى اعنى ما طابق الواقع فقط قول المعتزلى خلق الله الافعال كلها لمن يعرف حاله وهو يعتقد ان المخاطب يعلم حاله فيكون ذلك قرينة صارفة فى الاسناد عن ظاهره ومثال الثالث اعنى ما طابق الاعتقاد فقط قول الجاهل انبت الربيع البقل لمن يعتقد ان ذلك القائل يضيف الانبات لله وعلم ذلك القائل باعتقاده وعلم ذلك القائل باعتقاده ومثال الرابع اعنى مالم يطابق واحدا منهما قولك لزيد وانت تعلم انه لم يجئ واظهرت للمخاطب الكذب ونصبت قرينة على ارادة الكذب اه وقد تقدم شرح هذه الامثلة مستوفى فى اقسام الحقيقة العقلية قوله نحو اخرجت الارض اثقالها اعنى ما فيها من الدفائن والخزائن اى ما كان مدفونا ومخزونا فيها كالكنوز الموتى نسب الاخراج الى مكانه وهى الارض التى هى مكان متعلقه وهو اخراج الميت المدفون وهو اى الاخراج لله حقيقة والحاصل ان الاسناد فى هذه الاية للمفعول به بواسطة من لا للظرف المكانى لان الارض

للملابسة

ليست مكانا للفعل اذ لا يقال هنا اخرج فيها بل اخرج منها لان الاشارة
مخرجة عنها الى غيرها والمكان الملابس للفعل هو مكان الفعل وملابسته
له لو توسع فيه اه قوله ومثال المصدر اه حيث بنى للفاعل واسند
المصدر وكذا يقال فيما يأتي اه قوله جد جده اى جد اجتهاده واصله
جد مزيد جدا اى اجتهادا لان حق المصدر ان يسند للفاعل الحقيقي
وهو الشخص لانه الجد نفسه لكن اسند اليه لمشابهته له في تعلق الفعل
كل منهما لان ذلك الفعل صادر من الشخص والمصدر جزء معنى ذلك
الفعل اه قوله ومثال الظرف اى ظرف الزمان اى حيث بنى للفاعل
واسند للزمان لمشابهته للفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل لكل
منهما لان الشخص صائم في الزمان اه وجرى النهر هذا مثال الظرف
المكاني اى فيما بني للفاعل واسند للمكان لان الماء حاصل في النهر اى
في الجملة الى ان يكون الماء اه ان اسند كل منهما الى المفعول الخ
اى المفعول به كضرب زيد وقوله او الى الظرف اى ظرف الزمان
نحو صيم رمضان او ظرف المكان نحو جلس امام الامير وقوله
او الى المصدر نحو فاد النفخ في الصور نفخة واحدة اه قوله
واما اسناد الفاعل اى اسناد الفعل المبني للمفعول للفاعل
كزاد فيضا السيل فان السيل هو الفاعل الحقيقي للافعام لانه هو
الذي ملأ الارض لان اصله افعم السيل الوادي بالبنا للفاعل
بمعنى ملأه ثم بني افعم للمفعول واسند للسيل اه قوله واما السبب
اى واما اسناد الفعل المبني للمفعول للسبب فلا يتأتى لعدم
صحة المعنى فلا يقال ثبت الربيع لان الربيع انما المظهر او زمان
الربيع لانه هو السبب في الانبات اه قوله فيسند السبب اى السبب
العادي كما ثبت الربيع البقل او السبب الامر كبنى الامير المدينة اه
قوله تنبيه اسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند
نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجازية قلي كما عليه الدماميني
وغيره وناقش شيخ السيد الصفوي ولد الرد الى انه حقيقة
ان الاسناد في الثلاثة الخ حقيقة وعلى ما ذكر الشارح والمحشي قوله
الا اذا اسند لغيره كالفاعل الخ حاصل كلامه انه اذا اسند الفعل
او ما في معناه كالمصدر للفاعل النحوي فان كان مدلول ذلك الفاعل
النحوي الذي اسند اليه الفعل او ما في معناه هو الفاعل الحقيقي
كان الاسناد حقيقة والا كان مجازيا كما اذا كان الفاعل النحوي مصدرا
او ظرفا او سببا او مفعولا نحو عيشة راضية فاصل هذا التركيب عيشة

رضيها

رضيها صاحبها فالمرضي كان يجب الاعلام بهذا للفاعل الحقيقي وهو
الصاحب ثم حذف الفاعل واسند المرضي الى ضمير العيشة وقيل
عيشة رضيت لما بين الصاحب والعيشة من المشابهة في تعلق الرضى
بكل وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالصاحب من حيث الحصول
منه وبالعيشة من حيث وقوعه عليها فصار ضمير العيشة فاعلا
نحويا لا حقيقيا ثم اشتق من رضيت رأضة ففيه معنى الفعل
واسند الى المفعول وكذلك اذا اسند الفعل او ما دل على معناه
لنائب الفاعل فان كان ذلك النائب النحوي مدلوله هو
المفعول الحقيقي كان ذلك الاسناد حقيقة والا كان مجازيا
كما لو كان نائب الفاعل مصدرا او ظرفا او فاعلا نحو تولك افعم
السيل فان السيل هو الفاعل الحقيقي للافعام لانه هو الذي
ملأ الارض لان اصله افعم السيل الوادي بالبنا للفاعل بمعنى
ملأه ثم بني افعم للمفعول فقولنا عن الفاعل اي الحقيقي وقوله
في المبني للفاعل اي النحوي وقوله وغير المفعول به اي في الواقع
وقوله في المبني للمفعول به اي النحوي وذلك لما تقرر من ان
ما هو له في المبني للمعلوم هو الفاعل لكون النسبة بطريق القيام
ما خوذة في مفهومه واذ ما هو له في المبني للمجهول هو المفعول
به لكون النسبة بطريق الوقوع عليه ما خوذة في مفهومه اه قوله
الم لشبهه به في الملابسة هذا يفيد ان العلاقة معتبرة بين
المسند اليه المجازي والمسند اليه الحقيقي وهو خلاف ما افاده
كلامه اولا وهما قولان في المسألة فلعله اشار بما ذكر للخلاف
قوله الم اي صارفة الخ ليس المراد بكون القرينة صارفة عن الحقيقة
ان الاسناد لما هو له موجود والقرينة صرفت ذلك بل المراد ان
ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يفيد ان الاسناد في اللفظ ثابت
لما هو له وبالنظر اليها يفيد انه لغير ما هو له قوله الم فان الضارب
الخ علم المحذوف اي انما كان الاسناد للفاعل في المثال الاول
والمفعول في المثال الثاني حقيقة لان الضارب اسم الفاعل قوله الم
لاما لا ملابسة بينه الخ اي ما لا تعلق وارتباط بينه وبين المسند
اليه اه قوله الصفدعة الخ اي محق الاسناد اذ يكون لما هو له
لا للصفدعة لانه لا مناسبة بين الصفدعة والسيل ولا بين الصفدعة
والماء في ملابسة الشمل وحق الاسناد ايضا ان يكون لزيد مثلا لا لابي الحصين

فالله لاهانة يبنى الى الحصين والعمل ولا يبنه وبين زيد فى ملابسة
العمل اهقوله عامل نونى بكون اللام والياء على حكاية لحنى العوام
او برفع عامل وسكون يا نونى مهم نصبا على رأى سيبويه الراسين
للمنصوب بصوت المرفوع والمجرور والرسم تابع للفظ وقال بعضهم
ان فى قولهم الضفدعة الخ استعارة تمثيلية لان المقصم منه ضعف
الانسان ومع ذلك يحمل الامانة اى التكاليف الشرعية التى هى كالمركب
مشحونة مملوءة ليدل على القوى فضلا عن الضعيف اهقوله
فانه هذيان يشير الى ان الكاف زائدة والوجه ان الهذيان هو
الخالى عن المعنى رأسا كصوت الغراب وهذا له معنى الا انه خلاف
الواقع اهقوله الخ وبقوله مع قرينة الكذب الخ اى كقولك لجاهل قد
وانت تعلم انه لم يجئ فان اسناد الفعل فيه وان كان لغير ما هو له
لكنه لم ينصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد الى ما هو له
ثم ان ظاهر الخ ان قول الجاهل المذكور ليس من الكذب مع انه منه فاجيب
بان المراد بالكذب الذى يعتقد المتكلم كذبه قاصدا به الخ بقدر الامكان
وقول الجاهل ليس منه بهذا الاعتبار لانه يعتقد صدقه والحاصل
ان المراد بالكذب ما خالف الواقع والاعتقاد كقولك لجاهل زيد
وانت تعلم انه لم يجئ وقصدت به ظاهره ولم يعلم المخاطب كونك
كذبا عرفا من الاسناد الحقيقى على قول الجاهل المذكور فانه
وان كان من الاسناد الحقيقى الا انه موافق للاعتقاد فليس داخلا
فى الكذب بالمعنى السابق اه وبهذا اتضح كلام المحشى على هذا المحل
قوله وبهذا يندفع الخ اى وباعتقاد المتكلم كذبه اخرج به الذهول
الخ اه قوله حينئذ اى حين قلنا ان لا اسناد الى ما هو له عند المتكلم
الخ اه قوله هو من الاسناد الخ المناسب ان يقول هما اى الكذب
وقول الجاهل ليت الربيع الخ قال من الاسناد الحقيقى لانه
اسناد الفعل الى ما هو له عند المتكلم فى ظاهر حاله وقوله هو خارج
بقوله الخ اى بقول المصنف غير ما هو له اى اسند الفعل الى غير ما هو له
الى غير ما هو له الخ والمناسب للمحشى ان يقول فهما خارجان لمناسب
الجواب

الجواب السؤال ولعله تحريف او افرد الضمير باعتبار المذكور اه
قوله انهما اى الكذب وقول الجاهل قوله بالقيد الاول متعلق
بقوله خارجان اى بالقيد الاول فى التعريف وهو قوله الى غير
ما هو له وقوله لان الغيرية فيه اى فى التعريف صادقة بالواقع اى
بكون المسند اليه غيرا فى الواقع فقط وان طابق الاعتقاد وقوله
وهذا قول الجاهل بعينه اى فالجاهل يعتقد اثبات المزيد للفعل
حقيقة وهو خلاف الواقع لان المثبت حقيقة هو الله وقوله الواقع
والاعتقاد اى ان الغيرية فى التعريف صادقة بكون المسند اليه غيرا
فى الواقع والاعتقاد دون الظن اى ظن حال المتكلم وقوله
وهذا هو الكذب بعينه اى لان قوله الجاهل زيد قائم وانت
تعلم انه لم يجئ فيه الاسناد الى غير ما هو له فى الواقع والاعتقاد
دون الظن اه قوله وقد ذهب الخ فى الصدق مذاهب ثلاثة فالجمهور
على ان صدق الخبر مطابقته للواقع وكذبه عدمها والجاحظ على
ان صدقه مطابقته للواقع مع الاعتقاد والكذب عدم
مطابقته لهما وغيرهما والنظام بين الصدق والكذب والنظام
على ان صدقه مطابقته للاعتقاد والكذب عدم مطابقته
له فالجاحظ كاذب عند الجمهور صادق عند النظام والناظم عند
الجاحظ اه فلا يقال الخ على ان وصفه بالشمول من وصف
السبب الذى هو الجزء بوصف المسبب الذى هو الكل قوله
ولذلك اى ولاجل اشتراط نصب القرينة فى المجاز وقوله لا ان
حال القائل اى لم يعلم او يظن حال القائل اى انتفى الحال
على المجاز مدة انتفاء العلم والظن باعتقاد قائله خلاف الظن
بان علم ان قائله يعتقد الظن او ظن ذلك او شك فيه ففى الاحوال
الثلاثة يحمل على الحقيقة لانها الاصل وخرج بانتفاء العلم او الظن
حال المتكلم ما اذا علم انه لا يعتقد الخ او ظن ذلك لانه فى هاتين
الحالتين يحمل على المجاز ولكون حاله الوهم او المظنونة غير
صالحة للاسناد من ذاته هو قوله لا يحسن بانه مجاز او يحمل
على الحسنية لانها الاصل ان كان كما تقدم اه قوله وقول
الشاعر هو الصلتان العبدى هو قوله اشاب الصغير الخ اى لم يحل
نحو قوله اشاب الصغير الى آخر البيت على ان اسناد اشاب الى

Copy

الى كر الغداة ومر العشي مجاز لان الحمل على الحقيقة التي هي الاصل في الكلام وان كانت كاذبة لانه لا يعلم ولا يظن ان قائله لم يرد ظاهره اي ظم الاسناد لانتفاء نصب القرينة الصارفة فلم يكن الاسناد لما هو له المشروط في تعريف المجاز لاحتمال ان يكون معتقد المتكلم ومعنى البيت ان كرور الايام ومرور الليالي يجعل الصغير كبيرا والطفل شابا والشيخ فانيا اهـ قوله اي فهو غير ما هو له عند المتكلم في نفس الامر فقد يتعين ان يقول بدل قوله اي فهو غير الخ اي فهو غير اسناد لغير ما هو له للملابسة مع قرينة ما هو له عند المتكلم مع قرينة العقول الآن الاول انسب بقوله عند المتكلم في الظاهر قوله وان كان بخلاف الواقع اي لان الواقع ان الله هو المنبت حقيقة قوله فان السند للمفعول اي الستر كل من الفعل المبني للمفعول واسم المفعول قوله السلب تابع له وطارئ عليه اي فيدخل في المجاز العقلي ما مر نهاري لانه يقدر فيه ان الاثبات كان قبل النفي ثم ظهر النفي عليه وهذا بعيد ان صام نهاري مجاز عقلي داعا وقد تقدم الكلام في هذا السعد وحقق الصمام في الاطول ان نحو صام نهاري ان كان في مقام نفي الصوم عن المتكلم فهو مجاز عقلي فان الصوم حقه ان يسند الى المتكلم في مقام نفيه عنه لا الى النهار وان كان في مقام نفي الصوم عن النهار كان حقيقة عقلية فان الصوم حقه ان يسند الى النهار في مقام نفيه عنه اهـ قوله دفع له ما يقال الخ حاصل الايراد ان التقييد بالاثبات لتوهم عدم جريانه في النفي وليس كذلك الا ترى الى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اهـ قوله وحاصل الدفع الخ اي انما قيد بالاثبات لانه الاصل او لانه الاصل لان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات يعني ان النفي لا يكون مجازا الا اذا كان الاثبات كذلك اهـ قوله الحكم مطلقا اي ان المراد بالاثبات الانتساب والاتصاف فيشمل الايجاب والنفي اذ في كل منهما اسناد والصاقا اهـ قوله وهو من تصرفات العقل اي ان التصرف في والسير فيه امام معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد اهـ قوله بخلاف اللغوي اي بخلاف المجاز اللغوي فان التصرف فيه مما يتعلق وهو ان هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى اهـ قوله لك فانما يرجع فيه الى وضع اللغة اي لاجل معرفة المنقول عنه حتى تعلم العلاقة

العلاقة بين المنقول اليه وبينه اهـ قوله ولا يقال ان فيه نسبة الشيء الى نفسه حاصل الاعتراض ان في قولنا اسناد المجاز يا نسبة الشيء الى نفسه لان المجاز هو الاسناد وحاصل الجواب انه من نسبة العام الى الخاص العام لان المجاز يشمل اللغوي ايضا اي ان قيسي اسنادا هنا بالمطلق مجاز من اقامة الفرد مقام الكلي او ان المراد بالمجاز المنسوب اليه المصدر باعتبار المجاوزة وح فالمعنى ليس اسناد هنا بالمجاوزة لان ذلك الاسناد جاوز به المتكلم اهله وحقيقته وادعيت الى غيره اهـ الخ يعني النسبة الى المطلقة الصادقة بالحقيقة والمجازية فهو من نسبة الخاص للعام قوله وهي ثبوت المسند للمسند اليه هذه هي النسبة الكلامية وقوله اي فلا يقال ان فيه نسبة الشيء الى نفسه اي لان المراد بالحكم المنسوب اليه النسبة الكلامية وهي ثبوت المسند للمسند اليه كما علمت والمراد بالمنسوب وهو المجاز الذي هو عين الاسناد النسبة الخارجية وهي وقوع ثبوت المسند للمسند اليه او عدم وقوعه اهـ قوله الا ان اريد بالحكم الايقاع والانتزاع اي ادراك ان النسبة واقعة او ليست واقعة وبيان ان في كلام الشيخ نسبة الشيء الى نفسه اذا اريد بالحكم الايقاع والانتزاع ان المنسوب وهو المجاز هو الاسناد والنسبة على وجه النفي والاثبات والمنسوب اليه وهو الحكم ادراك ان النسبة واقعة او غير واقعة وهو نفس المجاز بالمعنى المذكور وكتب الدسوقي على قول السعد ويسمى مجازا حكميا اي منسوبا للحكم عني الادراك لتعلقه به فهو من نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر او النسبة للحكم عني النسبة والاسناد لتطفلهما فان قلت ان المجاز هو عين الاسناد والنسبة وح فيلزم تعلق الشيء بنفسه وحاصل قلت المراد بالحكم المنسوب والمتعلق بكسر اللام خصوص النسبة الاسنادية والمراد بالحكم المنسوب اليه والمتعلق به مطلق نسبة سواء كانت اسنادية او اضافية او تابعية وح فهو من نسبة الخاص للعام او من تعلق الخاص بالعام اهـ قوله المصدر له الخ جمع ملابسة والملابسة هي التعلق والارتباط بين المعنى المذكور وكتب الدسوقي على قول السعد ويسمى مجازا المصدر يلاحظ فيه الزمان اي لكونه جزء مدلوله فيلاحظ به على الاقل عند

لتضمنا او للكونه لازما لوجوده وتولم والمكان اى لسبب دلالته عليه
الزاما باعتبار انه لابد له من محل يقع فيه اهـ كو واحترز عن المفعول
معه نحو جاء الامير والجيش فتولم تحويلا للحال نحو جاء زيد راكبا وتولم
ونحو هو افقر كالتمييز نحو طاب زيد نفسا والمستثنى نحو قام القوم الا زيدا
اهـ قول ولذا يقال فيما الخ بالمفعول معه الخ اى فان هذه الامور
لا يصح اسناد الفعل اليها مع بقائها على معانيها المقصودة منها
كالمصاحبة في المفعول معه والتقييد في الحال والبيان في التمييز
فان هذه المعاني لا تفهم حينئذ مع الاسم واسند اليه الفعل
اهـ كو والسند الى المفعول بواسطة الحرف سواء كان الحرف في نحو
سالت الاباطح فالفعل مبني للفاعل والسند الى المفعول بواسطة
في والاصل سال الماء في الاباطح فحذف الجار توسعا ثم حذف
الفاعل واسند الفعل الى المفعول او كان الحرف من نحو قوله
تعالى واخرجت الارض اثقالها فالفعل مبني للفاعل والسند الى
المفعول له بواسطة من والاصل اخرج الله من الارض اثقالها
فحذف الجار توسعا ثم حذف الفاعل واسند الى المفعول اهـ
قول الخ وبواسطة الحرف نحو مررت بزيد وضربت في الدار
وفي يوم الجمعة وللتاديب وللابتداء لهذه مفعول
فيه وللامفعول له لانهما انما يطلقان على المفعول المنصوب
بتقدير في واللام على المشهور خلافا لابن الحاجب
وبما ذكر بين المعنيين ظهر وجه ترك المصنف للجار والمجرور اهـ قول
المصنف والسبب الى تحصوله به سواء كان السبب مفعولا لاجله
او لا كما في بنى الامير المدينة اهـ قول الخ وكذا يقال في المصدر
لكونه جزء مدلوله فيلابسه بدلالته عليه تضمنا اهـ قول كبنى الامير
المدينة جعل الامر سببا عاديا لان المدينة لا يكون بنيانها لغير
الامر عادة واعتناسب انه سبب امر والام التمثيل للعادي
بانبت الربيع البقل واروى الماء زيدا او الشبع الطعام عمرا
وقطع السلك اللحم عند الموحد الذي يعتقد ان الربط من عنده
الا انه اجراه ومسببا تها عادي على تخلفه والسبب الاصلي نحو
العالم دال على وجود الله والامر يرشد الى المؤثر فان الدال
والمرشد حقيقة هو الله ولكن اسندت الدلالة الى السبب العقلي
الذي لا يمكن تخلفه والسبب الشرعي نحو اوجب الزوال الفاء

اوجب

واوجب القتل عمدا القصاص واوجب رؤية هلال رمضان
الصوم فان الموجب هو الله تكنه اسند ذلك الى السبب الشرعي
اهـ قول جد جده اى جد اجداده واصله جد بن زيد جدا اى اجتهادا
لان حق الجد ان يسند للفاعل الحقيقي وهو الشخص لا الجد غير
لكن السند اليه لما شابهته له في تعلق الفعل بكل منهما لان ذلك الفعل
صادر من الشخص المصدر جزء معنى ذلك الفعل اهـ قول كاسند الى
الفاعل اى الحقيقي لا الاصطلاحي فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي
وهو حاصل الاسناد ان يكون اليه وهو ما يقوم به الفعل حقيقة
عند المتكلم في الظرف وتولم في المبني للفاعل اى النحوي وهو في
الكلام سبب اتخاذ الفاعل او لا عبني واعاد ذكره ثانيا
بعنى اخر وكذا يقال في المفعول له واعا قلنا المراد بالفاعل
الفاعل الحقيقي لاجل اخراج قول المؤمن البيت الرابع العمل من الحقيقة
لانه وان اسند الفعل المبني للفاعل له الذي ذلك الفاعل الذي اسند
له الفاعل النحوي لا الحقيقي وكذا يقال في خرج قول الجاهل المطوم
جهله انت ايها القتل عن الحقيقة لان الفعل المبني للفاعل لم يسند
للفاعل الحقيقي عنده في الظرف وهو وما قبله داخل في المجاز لكونه
اسناد الى غير الفاعل الحقيقي لاجل الملابسة اهـ قول الخ واسند
الى الزمان اى لمشابهته للفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل لكل منهما
قول لانه حقيقة هذا كلام مجمل وتفصيله ان اسناد الفعل المبني
للمفعول الى المكان والزمان ان كان بتوسط في ملفوظ او مقدر
فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كانت على الاتساع
باجرائهما مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا
نحو ضرب يوم الجمعة وضرب الدار اهـ قول واسند اليه المكان بجر
المكان بيانا للضمير في اليه اى واسند اليه جار الى المكان وقوله
عبه بيان للضمير الحقيقي اى جارية عنه فمراده بالعين الماء فالاولى
له ان يقتصر على قوله واسند اليه او يقول واسند اليه جاراه الخ
والاصل هو راض بشته الخ ووجه كناية في هذا المثال توجيه اخر
بان اصله مرضي الموتمن خشته ثم اقيم خشته مقام هو من المشابهة بينهما
في تعلق الفعل وهو الرضا بكل فصار رضيت خشته وهو فعل مبني
للفاعل فالتفت اليه فاعل منه واسند الى ضمير المفعول به وهو عيش بعد
تقديم وجعل مبتدا ثم حذف المضاف اليه والتفا للمبتدا في مثل قوله

عيشة رضية وقرر شيخنا العدوى هذا التركيب عيشة رضيها صاحبها
فالرضا كان بحسب الاصل عند الفاعل الحقيقي وهو الصاحب ثم
حذف الفاعل واسند الرضا الى ضمير العيشة وقيل عيشة رضية لما
بين الصاحب والعيشة من المشابهة في تعلق الرضا بكل وان اختلفت
جهة التعلق لان تعلقه بالصاحب من حيث الحصول فيه وبالعيشة
من حيث وقوعه عليها فصار صيرورة العيشة فاعلا نحو يا لاحقيقيا
ثم اشتق من رضيت مرضية فعنه معنى الفعل والسند الى المعمول اه
قوله والاولى جعله الخ اى لانه لا فرق بين قولهم بينه وبين قوله
جار المتقدم اه قول المص بواسطة من اى ان الالف والنون هذه الآلة
للمفعول به بواسطتهن لا للظرف المكاني لان الارض ليست بمكان للفعل
اذ لا يقال هنا اخرج فيها بل اخرج منها لان الانقال تخرج منها
لا فيها والمكان الذي للفعل هو مكان الفعل وملابسه لو قوع
فيه اه قوله لاي اى مادتها لتغير مراد وولد من الدفائن اى ما كان مدفونا
ومخزونا فيها كالكنوز والموتى اه قوله جهة مجاز عقلي على مجاز لغوي
وقال عبده الطرفان في البيت الربيع البهل وهما المسند والمسند اليه
حقيقتان لغويتان لان الربيع اما المطر واما زمن الربيع فكل من
الظرفية مستعمل فيما وضع له ولا مجاز الا في الاسناد اذا صدر
من الموحد فعلى هذا الكون الاسناد عقليا فيه الاسناد عقلي
اه قول الشيخ فيما السند للسبب الآمر اي فيما بني للفاعل والسند
للسبب الآمر اه بتنبيهات الاول ذكر المص امثلة المجاز الاسناد
الفعل المبني للفاعل ولم يذكر امثلة المجاز الاسناد الفعل المبني للمفعول
وعن قد ذكرها ستعلم اسناده للمصدر لا تكون الا مجازا نحو ضرب
ضرب شديد والسناده للمكان والزمان ان كان بتوسط في ملفوظ
او مقدر فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان على
الاتساع باجرائها مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليها كان
مجازا نحو ضرب يوم الجمعة وضرب الدار والمفعول له لا لانه اليه
الفعل المبني للمجهول فلم يجر بالام نحو ضرب للتاديب والا كان مثل
جلس في الدار واسناده الى السبب الآمر نحو اقدمني بناء مجازا اه الناشف
اعلم ان الاسناد العقلي مادكر من الامثلة الاستحالة العقلية
الا في الاسناد الى السبب الآمر فانها الاستحالة العادية والعلاقة
في الجميع الملابسة بمعنى مشابهة الفاعل المجاز للفاعل الحقيقي في تعلق

الفعل

الفعل بكل منهما وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالفاعل
الحقيقي تعلق صدور منه وتعلقه بالفاعل المجازي من جهة وقوعه
عليه او فيه او من جهة كونه جزاء له الى اخر ما مر ومن هذا يعلم
انه لا بد في المجاز العقلي من تبين جهة الملابسة بين الفاعل الحقيقي
والمجازي اه قول المص والقرينة العربية حيلة فتعني مفعوله اه
اي مقرونة او معين فاعلة اي مقارنة وقوله اما العقلية لفظة
اللفظ المطلق من قسمة الجنس الى الكلي وكذا يقال في قوله معنوية اه
قول المص كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي الصاحب او صدوره
عنه وقوله بالمذكور اي في عباره المتكلم لفظا او تقديرا وليس المراد
المذكور في عبارة المص سابقا اه قوله وحق الاسناد ان يكون لصاحبها
اصل هذا التركيب لعنى جاءت بي اليك لاجل المحبة فالمحبة سبب
داع الى المجيء لا فاعل له فلما كانت المحبة متابهة للنفس من
حيث تعلق المعنى بكل منهما صح الاسناد للمحبة على جهة المجاز والقرينة
الاستحالة لكن الاستحالة هنا ظاهرة بنا على مذهب المبرد القائل
ان با التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في حصول الفعل
فمعنى ذهبت بزيد صاحبت زيدا في الذهاب وعلى هذا معنى قولك
محبتك جاءت بي اليك ان محبتك صاحبتني في المجيء اليك ولذلك
ان محبتي والمحبة محال اما على ما قاله س من ان با التعدية بمعنى
همزة النقل وان معنى ذهبت بزيد ذهبته اي جعلته يذهب
بمعنى كتبت سيفي وذهابه من غير مشاركة له في الذهاب اذ لا يتعقل
بالسبب الا الحامل على الشيء فلا شك في صحة اسناد مثل ذلك الى المحبة
لانها تثير المحبي وتحمله عليه فلا يكون اسناد المحبي اليها مجازا فالمثال
مبني على مذهب المبرد قول الشيخ ليكون جاريا على المشهور اي تعريف
اي تعريف المجاز المفرد اي لان المشهور في تعريفه هو الكلمة المستعملة الخ
وقوله والا لعرفه بالاستعمال اي وان لم يعبر بالمجاز المفرد وعبر بالكلمة
فيقال اما المجاز في الكلمة فهو استعمالها في غير ما وضعت له الخ لان
المجاز المطروح في الكلمة هو الاستعمال كما قال الخ وقوله وعرفنا
تقدم الخ اي فيما تقدم من قوله والمجاز اما في الاسناد واما في الكلمة
الخ وقوله بما تقدم اي بقوله واما في الكلمة وقوله لان الاسناد الخ اي لان
المجاز في الكلمة هو الاستعمال وهو ينافي الاسناد لان كلا منهما مصدر
وهو صفة للمسند بكسر النون اسم فاعل والمسند بكسر الميم كزيد

اما المجاز في الاسناد والمجاز في الكلمة

اه قوله عن المتبير بالكلمة اى لم تقل واما المجاز فى الكلمة وقال
واما المجاز المفرد قوله لزم اخذ الشئ الخ عبارة مسلم فان الكلمة
ظرف لا معرف فلو قال لزم ظرفية الشئ لنفسه لكان مناسبا مع
ذلك فالظاهر قول الشارح الا لعرفه بالاستعمال ان اللازم عدم صحة
الاخبار لا الدور مع صحة الاخبار لان المجاز الذى يكون فى الكلمة
تارة وفى غيرها اخرى المجاز بالمعنى المصدرى وهو النقل ولا يصح
الاخبار عنه بالكلمة المستعملة الخ فالمتبين الاخبار عنها بالاستعمال الخ
الغير الذى هو النقل الى الغير قوله الشارح الا لعرفه بالاستعمال اى
لاجل صحة الاخبار اه قوله لانه هو المظروف فى الكلمة اى فى قول
المصنف السابق والمجاز اما فى الاسناد واما فى الكلمة وقوله فلو
عبر به اى بالمجاز فى الكلمة بان قال اما المجاز فى الكلمة قوله المصنف
الكلمة حينئذ وقوله المستعملة فصل اول اخرج الكلمة قبل الاستعمال
وبعد الوضع فانها ليست بمجاز كما انها ليست بحقيقة لان المجاز والحقيقة
اعتباريان فى اللفظ بعد استعماله واعلمنا وبعد الوضع فانها ليست
بمجاز لان الكلمة قبل الوضع لا تسمى كلمة بل هى من المهملات فلم تدخل
فى الكلمة حتى يحتاج لاخراجها اه قوله ثم خرجت الكلمة قبل الاستعمال
كلفظ السد بعد وضع الواضع لها وقبل استعمالها لا من الواضع
ولا من غيره فانها ليست بمجاز كما انها ليست بحقيقة لان اللفظ
قبل استعماله لا يوصف بحقيقة ولا مجاز وان كان موضوعا اه قوله
المصنف فى غيرها فصل كان ولا يخفى ان عبر من ادوات النفى واما ما
فاسم موصول او نكرة موصوفة وعلى كل فلفظ ما مفيد للعموم
فيكون النفى مسلطا على كل فرد اى الكلمة المستعملة فى مغاير جميع
ما وضعت له اى لم تستعمل فى فرد من الافراد التى وضعت له
مخرج المشترك يعنى اذا استعمل فى احد معانيه ثم لانه
لم يصدق عليه انه لم يستعمل فى جميع ما وضع له بل استعمل
فى بعض ما وضع له وخرجت الحقيقة من جملة كانت وهى
التى

التى لم يسبق لها وضع كسعاد والسداد او منقولة كحفص واسد
اذا سمى بهما لان كلا منهما لم يستعمل فى غير ما وضع له وانما
مثلنا بالاسد للمنقول والمرتجل لان له حيثيتين فباعتبار جعله
علما للرجل مثلا منقول وباعتبار وضعه الاصلى وهو جعله
اسم جنس للحيوان المفترس مرتجل وفيه اشارة الى ان
النقل مما يكون فى الاعلام فكون فى اسماء الاجناس قوله
المصنف فى غيرها وضعت له اى فى غير كل معنى وضعت الكلمة
له وقولنا فى غير كل معنى توضيح لمعنى ما فانها من صيغ العموم
لا تقدير محذوف فى المتن اى المستعملة فى مغاير جميع ما وضعت
له وهو من عموم السلب لجميع الافراد اى عموم النفى لا من سلب
العموم اى نفى العموم ودفع بذلك اعتراض التعريف بانه غير
مانع لشموله الاعلام المنقولة والمشترك المستعمل فى احد معنييه
من حيث انه موضوع له اذ يصدق على ذلك انه كلمة استعملت
فى غير ما وضعت له وهو المعنى الثانى كالحسن مثلا اذا استعملت
فى الباصرة كان معناها مغايرا لمعناها اذا استعملت فى غير الحسن
مثلا وحاصل الدفع ان المشترك والمنقول لم يستعملا فى غير جميع
ما وضع له بل فى غير بعضه اه تنبيه ما اختلف فى معنى اللام
الواقعة فى قوله فى تعريف المجاز فى غير ما وضعت له فقيل صلة
لوضع اى متعلقة به معدية وموصلة له الى مفعوله نظير الباء فى
مررت بزيد وقيل تعليلية اى دالة على التعليل فمن قال بالاول
اى كون اللام صلة وضع قال ان اللفظ الموضوع لمعنى كل اذا استعمل
فى فرد من افراد هذا من حيث خصوص كان مجازا اى لفظا مستعملا
فى غير المعنى بازائه لعلاقة الكلية لان الفرد من جهة خصوص
غير الكلى او من حيث كونه فردا منها كان حقيقة لان الكلى من جهة
انه راجع تحت كلية وكلى منه وقطع النظر عن تحققه مشخصا
فى الخارج عن كليته فصار اللفظ كانه مستعمل فى نفس المعنى الحاصل
الذى عين بازائه وعلى هذا السعد فى قوله ومن قال بالثانى اى كون
اللام تعليلية قال ان استعماله فى الفرد حقيقة مطلقا اى عن اعتبار
جهة الوحدة فلا فرق بين اعتباره من جهتها واعتبار من جهة الخصوصية

فى ان اسم الكلى المستعمل فى حقيقة دفع قول الاطلاق الخيمى من
الكمال بن الهمام و انه قال انه مذهب المتقدمين لا يعرفون خلافه
اقول ان كان القائل بان اللام تحليلية وان استعمال الكلى فى فرده
حقيقة مطلقا فقول بان استعماله فى نفس الكلى حقيقة الغ
وهو المتبادر احتاج الى ان يوقع ما فى التعريف على مطلق المعنى
اى المعنى المطلق عن التقييد بالجزئى اى الكلى اعم من ان يكون حقيقة
كلية كحيوان مقترنا بالنسبة للفظ اسدا و قردا من افراد الحقيقة
الحقيقة الكلية كذات موجودة فى الخارج تحقق فيها حيوان
مقترنا بسور ليشمل التعريف الصنفين فيكون جامعا و اقعا على مطلق
المعنى مع كون اللام تحليلية صحيح لان اللفظ لا يوضع لاصل
ان يستعمل فى الفرد ليوضع لاجل ان يستعمل فى الحقيقة الكلية
وان كان يقول بان استعماله فى نفس الكلى مجاز احتاج الى
ان يوقع ما على الفرد اى ليكون التعريف مانعا و لذا الاستعمال
فى الفرد هو علة الوضع للكلى ليس الا هو **قول** المصنف وصفت
اما صلة ما ان جعل نعتا موصولا او صفة ان جعلت ما نكرة
وعلى كل فالصلة او الصفة جرت على غير من هى له لان الضمير
فى وصفت ليس عائدا على ما بل على الكلمة لانها الموصوفة حقيقة
واما ما فانه موصوف له فكان الواجب ابراز الضمير و يجاب
عن المصنف بانه لم يبرز الضمير هنا على طريقة الكوفيين المجوزين
ذلك عند امن اللبس و نقل بعضهم عن الرضى ان الخلاف بين
البصريين و الكوفيين انما هو فى الوصف و اما عدم الابراز مع
الفعل فجائز اتفاقا **قول** المصنف لعلاقة فصل ثالث حترز به عن الغلط
كما يأتى لك و قوله مع قرينة مانعة عن ارادته فصل رابع مخرج
للكناية كما يأتى للمصنف **قول** خرج مجاز الحذف و الزيادة الخ اى لانهما
ليسا من المجاز بالمعنى المصطلح عليه وهو الكلمة المستعملة فى غير ما
له ان يدل هما على مطلق التوسع و التسمح و اعلم ان لفظ المجاز
على الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له الخ يطلق على امور و هو
الكلمة التى سيذكر اقسامها الاصلى على سبيل الاشتراك اللفظى بان يقال
ان لفظ مجاز وضع لموضوعين احدهما الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت
له لعلاقة و قرينة و الثانى للكلمة التى تغير حكم اعرابها الاصلى فيكون

اطلاق

اطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال او على سبيل التشابه اى شبهت
الكلمة التى تغير اعرابها الكلمة المستعملة فى غير معناها فاد ذلك بان شبهت
الكلمة المنتقلة عن اعرابها الاصلى بالكلمة المنتقلة عن معناها
الاصلى بجامع الانتقال عن الاصل فى كل و استعير اسم المشبه به وهو
لفظ مجاز المشبه و على هذا الاحتمال فاطلاق لفظ مجاز على الكلمة
التى تغير اعرابها الاصلى مجاز بالاستعارة و تغيير الاعراب يحصل
بسبب حذف لفظ لو كان مع تلك الكلمة لاستحقت به نوعا من الاعراب
فلما حذف حدث نوع آخر او بسبب زيادة لفظ كانت الكلمة التى
قبله لو عامل الاعراب تحدث بسبب زيادته نوع آخر من الاعراب الاول
اى التغير الذى يكون بنقص و تسمى الكلمة بسببه مجازا لقوله تعالى
وجاء ربك و اسأل القرية و الثانى اى التغير الذى يكون بسبب زيادة
و تسمى الكلمة بسببه مجازا ليس مثله شئ اى جاء امر ربك لاستحالة
المجئ على الله تعالى و ذلك لان المجئ عبارة عن الانتقال
من حيز الى حيز آخر بالرجل و هو مختص بالجسم الذى له رجل
و مطلق الجسم مستحيل على الله تعالى فضلا عن الجسم المخصوص
فاذا لم يحمل هذا الكلام على ظاهره لاستحالته وجب حمله على وجه
يصح بتقدير المضاف و هو الامر ليصح هذا الكلام الصادق به
و القرينة على ذلك المقدر الامتناع العقلى فان قلت كما يستحيل
المجئ على الرب يستحيل ايضا مجئ امره لان المراد بامره حكمه المجئ
عنه و هو معنى من المعانى و قد علمت ان المجئ مخصوص بالجسم الحى
قلت الامر و ان كان المجئ محالا عليه ايضا الا انه يصح اسناد المجئ
اليه مجازا لكون كناية عن بلوغه للمخاطب فيقال على وجه الكناية
جاء امر السلطان البنا اى بلغنا و ان كان المجئ فى الحقيقة حاصلا
و هذا الاسناد لكونه حق قيل انه حقيقة عرفية بخلاف اسناد
المجئ الى الله تعالى فانه لا يصح حقيقة و لا مجازا لاستحالة
البنا فوجب التزام الكلام لتقدير المضاف ليصح الكلام و لو بالتزام
فى المقدر ايضا و انما حمل و اسأل اهل القرية على تقدير المضاف
للقطع بان المقصد من الآية سؤال اهل العرف لا سؤالها بانفسها
لان القرية مما يعبر عن الابنية المجتمعة و سؤالها و اجابتها غير متعارفة
و ان كان ممكنا لكن ليس مرادا فى الآية بل المراد فيها سؤال اهلها

للاستشهاد بهم فيجيبوا بما يصدق او يكذب لا سوا بالا ذا الشاهد
لا يكون جمادا اذ حقت القرية مجازا عن اهلها لم يكن من هذا
القبيل بل هو من قبيل المجاز عبر الكلمة المستعملة في غيرها وصفت
له علاقة مع قرينة لانها حاج مجاز مرسل من اطلاق اسم المحل
على الحال واما حمل ليس لمثله شئ على زيادة الكاف لان المعنى
نفي ان يكون شئ مثل الله تعالى لا نفي ان يكون شئ مثل مثله
لان لا مثل له تعالى حتى ينفي عن ذلك المثل ان يكون مثله
كالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى
الرفع وفي الثاني الى النصب لسبب حذف المضاف والحكم الاصلي
في مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة
الكاف لان الكاف اما حرف جر او اسم بمعنى مثل مضاف لما بعده
وكلاهما يقتضي الجر والمراد بالمجاز هو كلمة ربك ولفظ
مثل في ليس المسمى بالمجاز هو الاعراب المتغير فكما وصفت الكلمة
بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصلي كذلك وصف به باعتبار
نقلها عن اعرابها الاصلي قوله ان التعريف للماهية اي ماهية المجاز
المفرد اي حقيقته لان الماهية والحقيقة والمفهوم والمعنى الغاظ
مترادفة معناها واحد وقوله والتا للوحدة اي التا في الكلمة
للوحدة اي الشخصية حتى يكون التا في وقوله وبين الماهية
والوحدة تنافي لان الماهية امر كلي والوحدة تنافيه اي
لان الوحدة تنافي الامر الكلي اعني الجنس لان الكلية جهتي
في تعريف المجاز والجنس يصلح للكثرة والوحدة تنافي ذلك
قوله وهو اي المجاز المفرد وقوله ماهية الكلمة اي حقيقتها وحقيقة
الكلمة القول المفرد والقول المفرد هو اللفظ المستعمل فكان
المص قال اما المجاز المفرد فهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له
الخ وقوله جرد التا عن معنى الوحدة الشخصية اي ان الوحدة
نوعية وهي لا تنافي الجنس وقوله ان التا جزء من ماهية المجاز اي
من دال ماهيته ضرورة ان التا لو لم يدل على التعيين
لاطرد فرجع تكون التا جزء اهاو قوله لانه يعتبر في وحدة ماهيته
اي ماهية المجاز المفرد واحدة لا متعددة اي تا التا لوحدة الماهية
لا للفرد والشخص حتى يكون تنافي ومعنى انها للوحدة ان الماهية افادتها
عدم تعددها كما ان الحيوان في تعريف الانسان واحد لا متعدد

اهـ قوله لانها الاستعمال الخ اي ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما
وضعت له اولا قوله وخرج ايضا استعمال الكلي الخ توضيح عبارة الجامع
ان اللفظ الموضوع لمعنى كلي اذا استعمل في فرد من افراد معناه
من حيث خصوصه كان مجازا مرسلا اي لفظا مستعملا في غير المعنى
الذي وضع له اولا لعلاقة الكلية لان الفرد من جهة خصوصه
غير الكلي كقوله تعالى امر محمد وان الناس يعني محمدا صلى
الله عليه وسلم وان استعمل في فرد من افراد معناه من حيث
كونه فردا منها كان حقيقة لان الجزئي من جهة الذاتية
تحت كليه وحقق كليه فيه وقطع النظر عن مشخصاته الخارجية
عين كليه عما اللفظ كانه مستعمل في نفس المعنى الكلي الذي
وضع له اهـ قوله الكلي الخ نسبة الكل الذي هو الجزئي والجزئي
نسبة الجزء الذي هو الكلي وذلك لان القاعدة ان كل كلي
جزء من جزئيه وهو كل جزئي كل لكليه لان حقيقة الجزئي مركبة من
الكلي وتشخص فالجزئي كل للكلي والكلي جزء للجزئي مثلا حقيقة
زيد مركبة من الانسان والتشخص فالانسان كلي وهو جزء من
جزئيه كزيد وزيد جزئي وهو كل لكليه اهـ قوله من حيث
تحققه فيه اي وجوده فيه لتحقق الانسانية في زيد فاستعمال
الانسان في زيد من حيث تحققه فيه حقيقة اهـ قوله واما من
حيث خصوص الجزئي الخ اي واما استعمال الكلي في الجزئي من
حيث خصوص الجزئي فهو مجاز مرسل علاقته العموم اي العامية
اي كون الشئ بحيث يصلح للكثرة كقوله تعالى امر محمد وان الناس
يعني محمدا صلى الله عليه وسلم وكقوله تعالى الذين قال لهم
الناس يعني نعيم بن مسعود الاشجعي وقوله وسيأتي استعمال العام
الخ الفرق بين المطلق والعام والمعتمد والخاص ان المطلق
هو اللفظ الدال على المفهوم الكلي لا بشرط شئ والعام هو اللفظ
الدال على المفهوم بشرط الشمول وبرادفه الكلي لكنه يستعمل
في المعنى اي يوصف به المعنى غالبا كما ان العام يستعمل في اللفظ
اي يوصف به اللفظ غالبا والفرق بينهما اعتباري والخاص
هو الدال على المفهوم بشرط تعينه بذاته وبرادفه الجزئي والفرق

بحث الوضع واقسامه

بينهما اعتباري كالفرق بين الكلي والعام والمقيد هو
اللفظ الدال على المفهوم بشرط تعينه بخارج لينضم اليه احد
فقوله اللفظ جنس وقوله الدال فصل يخرج المهمل وقوله
على المفهوم الكلي يخرج علم الشخص وقوله لا بشرط شيء يخرج
علم الجنس والمقيد والخاص وقوله بشرط الشمول يخرج
المطلق والمقيد والخاص وعلم الجنس وقوله لكنه الخ استدراك
لرفع ايهما استوائهما في الاستعمال وقوله غالبا وغير الغالب
وصف اللفظ به نحو لفظ انسان كلي وقوله غالبا وغير الغالب
وصف المعنى به كمعنى الحيوان عام وقوله اعتبارا اي باعتبار
الاستعمال فقط وقوله بشرط تعينه يخرج المطلق والعام
وقوله بذاته يخرج المقيد اهص وعليش عليه عود ليوخذ من قوله
الخ او لا الخ حاصله ان المنفي عن المجاز هو الوضع الاصلي
الاولي شخصيا كان او نوعيا والمشتقات وما معها وان كانت
موضوعة بالنوع لكنه وضع ثان واما المجاز فوضعه ثانوي
كما صرح به وبهذا يرجع الحلاف في كون المجاز موضوعا او لا
لفظ ما معنى وضعه النوعي الثانوي ان الواضع بعد ان تصور
الحقائق رجح ويقول جعلت كل سبب مثلا يدل على مسببه بالقرينة
واما الحقيقة فوضعها اولي اي قبل ان يقدم لها وضع لغيرها ثم
ثم تارة يكون وضعها شخصيا كلفظ زيد وانسان وتارة نوعيا
بان يقول الواضع جعلت كل لفظ مشتق على هيئة فاعل مثلا
يدل بنفسه لا بالقرينة على المتلبس بالفعل على جهة القيام به
اهخضري بتنبيه ثم قال العزي مستدل على كون المجاز موضوعا
وضعا نوعيا تاويليا ويقاس عليه الكناية ما نصه لثبوت
قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه
على معنى فهو عند القرينة الصارفة عن ارادة ذلك المعنى
معين لما عينه لقصد ذلك المعنى تلقائيا خصوصا عند المثابرة
او عموما ودال عليه بمعنى انه هو هو عند واضح القرينة لا بالواسطة
هذا التعيين حتى لو تلفظ من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي
لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بواسطة القرينة
لا لغيرها وهذا معنى الوضع النوعي المعتبر في كون اللفظ حقيقة لان

النوعي

المنوعي المعتبر في ذلك هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ
يكون بكيفية كذا فهو معين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه
بواسطة تعيينه مثل الحكم على ان كل لفظ على وزن فاعل فهو الذات
من تعلق به الفعل اي فاللفظ الذي على وزن فاعل معين
للدلالة بنفسه على ذات من قام به الحدث وتفهم الذات التي
قام بها الحدث من موازن فاعل بواسطة تعيينه لها لا بواسطة قرينة
وضعه تحقيقي نوعي بخلاف وضع المجاز فانه نوعي تاويلي
اه وحاصله ان الوضع النوعي في المجاز تاويلي وفي الحقيقة تحقيقي
وان التاويلي ما كانت الدلالة معه بواسطة القرينة والتحقيقي
ما كانت الدلالة معه بواسطة الوضع وهنا انا ادكر لك الوضع اقسام
لتكون على بصيرة فاقول الوضع اي لا بقيد كونه وضع لفظ لتعيين
شيء اي لفظ او كتابة او اشارة او عقدة او غيرها للدلالة على شيء
اي دات او معنى بنفسه ووضع اللفظ اي التحقيقي لتعيينه للدلالة
على معنى اي مفهوم ذاتا كان او معنى بنفسه وله قسمان شخصي
ونوعي لان الموضوع اي اللفظ الذي اريد وضعه ان اخذ اي اعتبر
ولوحظ والتفت اليه حين ارادة وضعه شخصا معينا اي
جزئيا معينا ما لتعلق تعقل نفس تصوره ووقوع الشركة فيه فالوضع
شخصي مثل ان يقول الواضع عينت هذا اللفظ للدلالة على معنى
كذا وان اخذ الموضوع اي لوحظ واعتبر اللفظ الذي اريد وضعه
عاما كليا مثل ان يقول الواضع كل لفظ يكون على هيئته كذا
عينته ليدل على معنى كذا فالوضع نوعي اه فقوله عاما كليا
اي اجعل العام الكلي الذي لا يمنع نفس تصوره ووقوع الشركة
فيه آلة لاستحضار والعام والكلي مترادفان فجمعهما تاكيد وقوله
مثل ان الخ وذلك مثل استحضار صيغ المشتقات بامر كلي كل ما كان
على هيئة فاعل او فعل او يفعل او مفعول او فعال او مفعال
وقوله كذا اي فاعل او مفعول وقوله على معنى كذا الحدث وزمن
ماض او ذات متصفة بمعنى المشتق منه اهص في رسالة البرانية
وعليش عليه وضع كلام طويل فانظره قوله الخ لانه منه كل منهما
وضعا اليا اي فالكلمة استعملت فيما وضعت له اولا والمراد ان الاستعمال
في شيء يكون موضوعة له اهو قوله ولو نحوه من كل مشترك اي فانه يتعدد
فيه وضع اللفظ من غير ملاحظة مناسبة بين المعنيين مثل ولا يشترط
فيه هجر ان المعنى الاول اهو قوله هو خارج بما اي المشترك خارج بما الواقع

في التعريف لما فيها من العموم لانها من صيغ العموم فمعنى كلام المصنف
الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اى المستعملة في معنى غير جميع ما وضعت
وضعت له اه وقد تقدم لنا في الكناية على تعريف المجاز ما فيه
الكناية فارجع اليه قوله او بالعلاقة معطوف على غا وقوله لان
اى المشترك وقوله لم يستعمل فيه لعلاقة الخ اى بل استعمل فيه لوضعه
له اه قوله المعتبر لعلاقة بفتح العين سواء كانت في العد للمعاني
كعلاقة المجاز والحب القائم بالقلب او المحسوسات كعلاقة السوط
والوطء وقيل انها بالفتح في المعاني وبالكسر في المحسوسات وهي
مناسبة خاصة بين المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول اليه
وتسمى علاقة لان بها التعلق ويرتبط المعنى الثاني بالاول فينتقل
الذهن منه الى الثاني اه قوله مناسبة بفتح السين جنس وقوله
خاصة اى كمشابهة الرجل الشجاع للاسد في الجراءة في مرابة الولد
في المسجد والمسببية في اطعمت السماء نباتا والسببية في رعينا
عينا فخرج بالمناسبة العامة كالتعلق فلا تسمى علاقة
وقوله بين المنقول عنه الخ اى حاصلة بينهما فصل ثان مخرج للمناسبة
خاصة بين غيرهما كالاخوة وقوله بها اى بسبب المناسبة الخاصة بين
المعنيين وقوله المعنى الثاني اى المنقول اليه وقوله الذهن بكسر
الذال الفهم والعقل وحفظ القلب والفطنة والذهن عرفا قوة
مهيئة للنفس من لاكتساب العلوم التصورية والتصديقية اه حق
وعليش عليه قوله وكذلك بين المعنيين المجازيين الخ اى وكما تعتبر
العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي تعتبر بين معنيين مجازيين
فالمجاز على المجاز كما في قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا
ولو صح في الآية ان استعمل اولا الوطء الذي هو ضد الجهر في الوطء
مجازا لكونه لا يكون الا سرا ثم نقل من الوطء الى سببه وهو العقد
فهو مجاز على مجاز علاقة الاول الملازمة والثاني السببية
ولم ننقل بنقل لفظ راعن الاخفاء الى العقد فيكون مجازا عن
حقيقة لعدم المناسبة الخاصة بينهما لان العقد يلزم منه الاعلان شرعا
وعادة اه ص وعش مع زيادة قوله من جعل اللام للتعليل اى في
قوله لعلاقة اى الكلية المستعملة في غير ما وضعت له لاجل علاقة
اه قوله فتكون البلغاء اى اهل من البلاغة اى كاملة المعاني والبيان
ويمكن ان يراد بالبلغاء جميع البلغاء العالمون بالاصطلاحات وغيرهم
من ارباب السليقة اى الطبيعة اه ش وقوله اعتبر وا نوعها الخ

اى ان

اى ان المعتبر نوع العلاقة ولذا صح انك المجاز في كلام الواضع
فاذا عرفنا ان العرب استعملوا لفظا في سبب معناه او في المسبب عن معناه
او في الشابه لمعناه جاز لنا ان نستعمل لفظا مغايرا لما استعملوه فيه
لمثل تلك العلاقة لان العرب قد اعتبرت وضع ذلك اللفظ والاقتصر على خصوص
اللفظ الذي استعملوه ولو كان المعتبر شخص العلاقة لتوقف استعمال
اللفظ في معناه المجازي على النقل عن العرب في تلك الصورة
مع انه ليس كذلك اه ش وقوله وخص مع حياته بشرط في العلاقة
اى بكون نوعها مسموعا على الصحيح لا شخصها على الصحيح مثلا
يشترط ان يسمع التجوز بنوع السبب عن المسبب ولا يشترط ان يسمع
التجوز بخصوص السبب الذي تستعمله عن السبب الذي يستعمل هذا
السبب فيه وقيل لا يشترط سماع نوع كل علاقة بل يكتفي بسماع
نظير نوع العلاقة او نوع ما هو دونها بضم مثلا اذا سمعنا
العرب اطلقت المسبب على السبب او اللفظ باعتبار ما في جاز
لنا ان نطلق الملزوم على اللازم واللفظ باعتبار ما كان
لاستعمالهم نظير ما هو كذلك او دونه وقيل لا يكفي سماع النوع
بل لا بد من سماع اللفظ المجوز بها وان لم يستعملها المتكلم في خصوص
ما استعملها فيه العرب فخصوص محل الاستعمال ليس بشرط اجماعا
اه قوله نوعها اى كعلاقة العلاقة الخصوصية الملحوظة للتجوز بها
كتعلق السببية الشاملة للسببية الخاصة في رعينا غيثا وغيرها
وقوله مسموعا اى ممن يحتج بكلامه كالقرآن والحديث وكلام العرب
في ضمن جزئي من جزئيات وقوله مثلا اى يصح به التعريف بين
نوعها وشخصها وقوله يشترط اى في صحة استعمال اللفظ سببا خاص
في مسبب خاص كالسم في قتوه وقوله بنوع السبب اسم في ضمن جزئي
لقولهم رعينا غيثا وقوله بخصوص السبب اى باسم السبب الخاص
الذي تستعمله يعني لا يشترط استعمال العرب السم في القتوه
في صحة استعمالها فيه ولا استعمالهم دفوفا لوقت في وجوب الصلاة
في صحة استعمالنا لها فيه بل يكفي فيها استعمالهم الغيث في النبات
للتعلق نوع السببية فيه وعلى هذا فقس باقي انواع العلاقة وقوله
والمخالفة بان الفرق بين نوع العلاقة الذي يشترط سماع
وشخصها الذي لا يشترط وقوله وقيل لا يشترط سماع نوع الخ مقابل
الصحيح من اشتراط سماع نوعها وقوله بل يكفي اضراب انتقالي
وقوله نظير نوع العلاقة اى التي نريد التجوز بملاحظتها في اللغوي كالسببية

والملزوم فاذا سمعت احدهما صح اعتبار الاخرى هنا وقوله او نوع
هاهود وهنا اى ضعيف من العلاقة التى اردنا التعبير بها عنها كما
كالمسببية والسببية فاذا سمعت الاولى ساغ لنا اعتبار الثانية الاقوى
وقوله وحيل لا يتفى بسماع النوع المقابل الصحيح ايضا لكن من حيث
تعلقه بالمنفى اى قوله لا تخطئ بالهمزة ولا بد من ملاحظتها
اى ولا بد من ملاحظة العلاقة فلا يكفى فى المجاز وجودها من
غير ان تعتبرها المستعمل ويلاحظها فالمصحح لاستعمال اللفظ فى
غير ما وضع له ملاحظتها لا مجرد وجودها وانما اشترط فى المجاز
ملاحظة العلاقة بين المعنى المجازى والمعنى الاصلى ولم يصح
ان يطلق اللفظ عليه بلا علاقة ويكتفى بالقرينة الدالة على
المراد لان اطلاق اللفظ على غير معناه الاصلى ونقله له على
ان يكون الاول اصلا والثانى فرعا تشريك بين المعنيين فى اللفظ
وتفريع لاحد الاطلاقين على الآخر وذلك ليتدعى وجه
لتخصيص المعنى الفرعى بالتشريك والتفريع دون سائر المعانى
وذلك الوجه هو المناسبة والاطلاع كما فى التخصيص فيكون
تحكما بنا فى حيث التصرف فى التاصيل والتفريع اه دسوقى
قوله ابلغ من الحقيقة اورد عليه ان ابلغ ان كان ماخوذا من
بلغ بضم اللام بلاغة ففيه ان البلاغة لا توصف بها المفرد والمجاز
قد يكون كلمة مفردة وايضا يقال ان المقتضى الحقيقة كانت البلاغة
فى الاتيان بها ولا عبرة بفرها من كناية او مجاز وان اقتضى
المجاز او الكناية كانت البلاغة فى الاتيان بما ذكر ولا عبرة
بالحقيقة وان كان ماخوذا من بالغ صبالغة ففيه ان افعل
التفضيل لا يصاغ من الرباعى وقد يجاب باختيار الاول وان
المراد البلاغة اللغوية وهى الحسن فقوله ابلغ من الحقيقة اى افضل
واحسن منها ويصح ارادة الثانى بناء على مذهب الاخفش
والمبرد المجوزين للصوغ افعل التفضيل من الرباعى والمعنى
انه اكثر مبالغة فى اثبات المقصد اه دسوقى قال الخضرى فان جعل
من باب المبنى للمجهول كان فيه شذوذ ان لان افعل انما يصاغ من
الاثلاثى مبنى كما قالوا قوله من بهرجت الزجاج اذا نقشته بالنون وتحتها
والجيم منقوش وهو بيت دور زخرفة طيبة قوله البرد شئ يتخذ من
السحاب جامدا كالملح ويقال له حب السحاب قوله من المعنى
الحقيقى هو ما عدت دموعا من عينين على خدين وعضت على

الاصابع بالاسنان اه قوله الفرق بين المجاز والكذب الخ قال الصبان
فى رسالته الفرق بين المجاز والكذب حاصل بالتاويل اى ارادة
خلاف ظاهر اللفظ ونصب القرينة على ان الظاهر الذى هو المعنى
الحقيقى غير مراد فالمجاز يتوصل كلامه وناصب قرينة على ان
الظاهر غير مراد له بخلاف الكاذب فانه يدعى الظاهر ويريده والفرق
بينه الى البائه مع كونه غير ثابت فى نفس الامر مثلا اذا قال
قائل رايت اسدا مع ان الاسد الحقيقى لم يجئ اليه فان لم يرد
ظاهر اللفظ بل اراد الرجل الشجاع الذى يشبه الاسد الحقيقى
ونصب دلك قرينة فالكلام استعارة وان اراد ظاهره ولم ينصب قرينة
على خلافه فهو لذاته قال محشيه قوله ونصب قرينة عطف على
بتاويل فهو عام الفرق فهو مجموع التاويل والنصب وقوله فالمتجوز
اى المستعمل لفظا فى غير ما وضع له فى اصطلاح الخطاب لاجل
علاقة وقرينة مانعة تفريع على الفرق وتفصيل لاجماله وقوله
موول اى صارف لفظه عن ظاهره ومريد خلافه وقوله وناصب
عطف على موول وقوله فانه اى الكاذب الخ علة للمخالفة وقوله
هنيه اى قرينة وقوله استعارة اى او استعارة ومعلوم انها مجاز
اه قوله لانا نقول به الخ التاويل عرفا ارادة خلاف ظاهر اللفظ فقد
اشتهر انه صرف اللفظ عن ظاهره بان يراد معنى غير معناه الظاهر المتبادر
منه الموضوع له كان يراد من اسد الرجل الشجاع ومن الغيث النبات
وهذا فى المجاز دون الكذب اه على ش قوله وبهذا يرد الخ اى وباشتراط
ملاحظة العلاقة والقرينة يرد على الظاهرية النافين وقوع المجاز
فى الكتاب والسنة زاعمين ان الكذب بحسب الظاهر اذ لا كذب مع اعتبار
العلاقة والقرينة لان الكاذب لا ينصب دليلا على مراده بل
يريد خلاف ظاهر كلامه وانما اشترطت العلاقة فى المجاز لعدم وضع
اللفظ له والقرينة لتبادر الحقيقة من اللفظ وهو الا لاستعمال من
ما شاع فيما شاع اه حضرى قوله على من انكر وقوع المجاز فى القرآن وهم
الظاهرية الزاعمون عدم وقوع المجاز العقلى واللغوى فى القرآن لايهام
المجاز الكذب والقرآن منزه عنه ووجه الرد عليه لزوم الايهام مع
القرينة اه دسوقى قوله هذا اى خروج الغلط باشتراط ملاحظة
العلاقة ان لم يوجد فيه الخ اه قوله اخذ هذا الفرس الخ اى فانا استعمال
الفرس فى الكتاب وان صدق عليه انه كلمة استعملت فى غير ما وضعت له

لكن ليس لعلاقة بهذا الاستعمال غلط اى سبق اليه لسان المتكلم
اهقوله من باب قولهم ان السالبة الخ اى القضية السالبة وبيانها
كما تقدم مؤخذ من تعليل الشئ الآتى العلاقة ليست ملاحظة في
الغلط فالموضوع لفظ والمحمول ليست ملاحظة في الغلط ونفى
ملاحظة العلاقة صادق بعدمها وجودها اصلا كالمثال
المحث لانه لا علاقة بين الفرس والكتاب وبوجودها غير ملاحظة
كالمثال الآتى لان العلاقة وهى المشابهة موجودة فيه لكنها غير
ملاحظة اهقوله هو الخ اى الغلط وقوله بقيد الاستعمال اى الموضوع
من قوله فى تعريف المجاز الكلمة المستعملة الخ وقوله لان الاستعمال
علة للنفى اعنى قوله هو خارج الخ وقوله لانه يقال علة للنفى
اعنى قوله لا يقال اهقوله هو اى الاستعمال لا يخرج الغلط الا فتفاد
الى آخره تنبيه الغلط ثلاثة اقسام خطا لسانى عن مهو بان
كسبق لسانه الى لفظه من غير قصد لها وله صور بان ان
يريد ما وضعت له كان يتلفظ بالانسان موضع الكتاب مهو امع
ارادة الحيوان الناطق وان يريد غير ما وضعت له كان
يتلفظ بالفرس موضع الكتاب مهو امع ارادة معنى الكتاب
وهو بصورتيه خارج بقيد المستعملة فى تعريف المجاز لان
المتبادر منه المستعملة قصدا كما فى سائر الافعال الاختيارية
وخطا لسانى عن قصد بان يقصد استعمال اللفظ فى غير ما
وضعت له لا لعلاقة مع علمه بانه مخطئ وهذا خارج من تعريفى
المجاز والكناية بقولنا لملاحظة علاقة ومن هنا يعلم ان المراد
باللغط فيما مر هذا القسم وخطا اعتقادى بان يستعمل اللفظ بناء
على اعتقاد فاسد قال العلامة سم وهذا انما ينبغى ان لا يخرج
عن الحقيقة ولا عن المجاز لانه انما استعمل فى الموضوع له او فى
غير الموضوع له على وجه صحيح فى اعتقاده فمن اشار الى
كتاب بهذا القرشى لاعتقاده انه قرشى انما استعمل القرشى
فى معناه لا فى غيره وان اخطأ فى اعتقاده ان المشار اليه
قرشى من اصطلاحه الواضح فيكون حقيقة ومن اشار الى كتاب
بهذا الرجل لاعتقاده انه حمار فقد استعمل فى غير ما وضع له
المجازى مع وجود العلاقة وان اخطأ فى اعتقاده ان المشار
اليه رجل شجاع فى الواقع فيكون مجازا اهوصه قوله المصحح قرينة
صفة لعلاقة اى لعلاقة كائنة مع قرينة كما هو شان الظروف

بعد

بعد النكرة المحضة قال العصام والاولى لعلاقة وقرينة لان
القرينة ليست من توابع العلاقة بل كل منهما مما يتوقف عليه المجاز
وتوقف كل على الآخر بانه مبنى على غير الغالب من ان ما حقه ان يدخل على التوابع
نحو ان الله معنا والغالب دخولها على المتبوع نحو جئت مع اخيه
وانما اعتبار الغالب تكون العلاقة تابعة للقرينة لا العكس وفيه
نظر اذ المصحح قد يجعل مع وجود المصاحبة قرينة ما يفصح عن المراد
قوله المصحح قرينة القرينة ما يفصح عن المراد من لفظ آخر
وان شئت خلت وما يفصح عن المراد من غير ان يستعمل شئ اهـ
فقوله والقرينة اى حقيقتها ومعناها فى عرف البيانيين وقوله
ما اى امر او الامر الذى سواء كان لفظا او غيره حتى شمل
العرفى وغيره وقوله يفصح اى يظهر ويبين مضارع افصح وقوله
عن المراد اى المعنى الذى اريد فصل اول محترز لامر لا يفصح
عنه وقوله من لفظ اخرج به الحقيقة والمجاز والكناية
اهص وعليه عليه قوله واما القرينة المعينة الخ اى ان المتوقف
عليه تحقق المجاز هو القرينة المانعة فالمعينة ليست شرطا
فى تحققه وصحته بل فى حسنه وقبوله عند البلغاء والمعينة
اخص من المانعة وتعطى من رأيت بحر يعطى مانع من ارادة
البحر الحقيقى ومعين للمراد به وهو الكريم علائى فى الحمام
يعطى فانه مانع من ارادة البحر الحقيقى غير معين للمراد
به اذ يحتمل الكريم والعالم اهحضرى والفرق بين المانعة
والمعينة ان المانعة لا تفصح عن المعنى المراد وانما تمنع من
ارادة المعنى الاصلى بخلاف المعينة فانها تفصح عن المراد
ويلزم من ذلك انها تمنع من ارادة المعنى الاصلى وكل معينة
مانعة ولا عكس ومثال الاولى فى الحمام من قولك مهما رأيت
بحرا فى الحمام ومثال الثانية تعطى من قوله مهما رأيت بحرا يعطى
الدر قال العصام فى رسالة الاستعارة الجارية الجسام
وهو ان المجاز المرسل والاستعارة مع كونهما مدار البيان
ليس عليهما دليل قاطع وذلك لان القرينة غاية ما فى امرها

المنع من ارادة الظرف في الكلام وبعد ذلك يحتمل تقدير مضاف وان
الاصل رايت شبه اسد مثلا قال فان قلت فقوت المبالغة
التي في الاستعارة فلنا تحصل المبالغة بحذف المضاف واحلال
المضاف اليه محله ورده المولوي في التقريب بان اغراض البلغاء
انما تحصل بالتصرف في المعاني لا بمجرد تصرف لفظي بحذف
ونحوه اه وبهذه العبارة تندفع عبارة الشيخ قوله بناء على انها واسطة
بين الحقيقة والمجاز اي انها واسطة لا حقيقة ولا مجازا اما
انها ليست حقيقة فلان الحقيقة اللفظ المستعمل فيما وضع له
والكناية ليست كذلك واما انها ليست مجازا فلان المجاز اشترط
فيه القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة والكناية ليست لذلك
لانها اللفظ المراد به لازم معناه مع جواز ارادته اي ارادة
المعنى مع اللازم فليست بمجاز لجواز ارادة الموضوع له ولا حقيقة
لجواز انتفاء ما فيما وضعت له ومجرد جواز ارادة المعنى الاصلي
لا توجب كون اللفظ مستعملا فيه اه دسوقي وخضري قوله وهي
خارجة بقوله في غير الخ اي لان الحقيقة الكلمة المستعملة فيما وضعت
له الخ اه قوله عصمه الاخبار بالملزوم واللازم معا اي عصمه التكلم
بقوله زيد طويل النجاد مثلا الاخبار بالملزوم وهو طول القامة
القامة ويصح العكس لان جعل اللازم وهو طول القامة والملزوم
طول النجاد لان كلا من طول النجاد وطول القامة لازم للآخر
وملزوم له اذ كل منهما مساو للآخر اه قوله صحة ارادة المعنى الحقيقي
اي مع الكناية وقوله وعدمها اي عدم صحة ارادة المعنى الحقيقي
مع المجاز لان قرينة المجاز مانعة من ارادة المعنى الحقيقي وهذا
الفرق للعموم وقوله واعترض ذلك الخ اي واعترض هذا الفرق
عصام الدين اه قوله بانه اي المجاز والكناية وقوله اذ ارادة اي للعلاقة
بين المجاز والكناية وقوله لا تمنع اه اي قد تمنع في الكناية وقوله
على سبيل الاستقلال اي لذاته اي لا تمنع من ارادة المعنى الحقيقي
لذاته وقوله لا تمنع منه اي لا تمنع قرينة الكناية من ارادة المعنى
الحقيقي على سبيل الاستقلال وقوله بل تمنع منه اضراب انتقالي

اي بل

اي بل تمنع قرينة الكناية من ارادة المعنى الحقيقي لذاته اذ
ارادة المعنى الحقيقي لذاته كما لا تجوز في المجاز لا تجوز في الكناية
وقوله وان اريد الخ اي وان اريد بالقرينة ان قرينة الكناية
لا تمنع من ارادة المعنى الحقيقي لذاته وقوله بل للتوصل
اضراب انتقالي اي بل يجوز ان يراد المعنى الحقيقي للتوصل به
الى المعنى الكنائي وقوله فيه اي فيحث فيه بان المجاز كذلك
اي لا تمنع فيه القرينة الا ارادة المعنى الحقيقي لذاته ويجوز
ارادته للانتقال منه لما في اسد مجرب من فيه مع الاسد
الرامي الذكر يمنع ان يكون المقصود لذاته السبع المعروف
ولا يمنع ان يكون مقصودا للانتقال الى الشجاع وح فلم يثبت
الفرق بين الكناية والمجاز وقوله وح اي وحينئذ كانت ارادة
المعنى الحقيقي لا بد منها للانتقال فيهما وارادته على سبيل الاستقلال
منتفية فيهما فلا فرق الخ وقوله باختيار الثاني اي وهو عدم منع
القرينة ارادة المعنى الحقيقي لذاته بل لارادة التوصل الى المعنى
الكنائي وقوله والاصح في المجاز الخ اي والاصح المعنى الثاني وهو ارادة
المعنى الحقيقي لذاته الخ الا لو كان المراد بارادته تصوره في الذهن
اي اخطاره بالبال وتصوره للانتقال لكن ليس هذا معنى ارادته
اي ارادة المعنى الحقيقي مع الكناية بل معناه معها عصد الاخبار
به وان لم يكن مقصودا بالذات بل لينتقل منه الى المعنى الكنائي
اه قوله وليس هذا مراد الخ اي وليس حضور المعنى الحقيقي في الذهن
لاجل الانتقال مراد في الكناية وانما المراد فيها ان كلا من المعنى
الحقيقي والكنائي لعصد الاخبار به الخ اه قوله للثاني بين المعنى
الحقيقي والمجاز اي لان الرجل حقيقة الثاني الشجاعة ولا يكفي
اجتماعهما اه قوله لكن هذا الفرق الخ اي الفرق بين الكناية والمجاز
لا يتم الا بتدارك على ما يوهمه الكلام السابق من تمام الفرق
حتى على مذهب من يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز اه قوله الا على
مذهب من يجوز الجمع الخ اي فعلى الكناية على هذا الفرق مع
بين الحقيقة والمجاز لان قرينة الكناية لا تمنع ارادة المعنى
الحقيقي مع المعنى الكنائي بل تقصد الاخبار بهما معا ففي ذلك

ز بطويل النجاد اخبار بطول النجاد وهو علاقة السيف وبطول
القامة وصريح كلام المحشي انه لا يتم الفرق الا على مذهب
المانعة الجمع بين الحقيقة والمجاز وليس كذلك بل يتم ايضا لان
محل المنع عند القائل به اذا كان المعنى الحقيقي والمعنى المجازي
مقصودين بالذات وهنا ليس كذلك لان المعنى الحقيقي
في الكناية لقصد الاخبار به وان لم يكن مقصودا بالذات
بل لينتقل منه الى المكنى عنه اه وحاصل بحث العصام ان الكناية
يصح فيها ارادة الموضوع له وهو المعنى الحقيقي لا لذاته بل ليتوصل
به الى الانتقال الى المراد وهو المعنى الكنائي فنفيها اي في الكناية
القرينة المانعة عن ارادته لذاته لا للتوصل والمجاز كذلك لا يمنع
قرينته الا ارادة المعنى الحقيقي لذاته ويجوز ارادته للانتقال
منه لا به مثلا في نحو رأيت اسدا يرمي يمتنع ان يكون المقصود
لذاته السبع ولا يمنع ان يقصر الانتقال الى الشجاع فلا يثبت
المجاز متميزا عن الكناية في شيء من الاستعمالات اه ومحصل
الجواب عن هذا البحث ان المراد بجواز ارادة الموضوع له اي
ارادة المعنى الحقيقي مع المعنى المجازي وحضوره في الذهن ان
وتصوره للانتقال ولا بد بكسر الباء وسكون الدال اي لا مستمر
ومستحدث وهو المتكلم للعصام في ذلك التجويز في المجاز المتقرر
في كلام المتقدمين لكن هذا معنى ارادته مع الكناية بل معناه
قصد الاخبار به وان لم يكن مقصودا بالذات بل لينتقل منه
الى المكنى عنه ولا يقال انه جمع بين الحقيقة والمجاز وهي خلافه
لان محل المنع عند القائل به اذا كانا مقصودين بالذات وهنا
ليس كذلك واذ الراد ان الموضوع له وهو المعنى الحقيقي
يكون مخبرا به مع المجاز حتى يكون معنى رأيت اسدا يرمي
انه رأى السبع والرجل الشجاع فهو باطل فاذ يرمي يمتنع من
ذلك اذ المجاز من حيث انه مجاز ليس في الحقيقة اه خضري وعبارة
الامير في ذكر اعتراض العصام على قولهم عموم بين الكناية والمجاز
بان قرينة الكناية لا تمنع ارادة المعنى الحقيقي فيها بخلاف المجاز
قال العصام ارادة المعنى الحقيقي للانتقال لا بد منها قريبا اي
في الكناية والمجاز وارادة المعنى الحقيقي بالاستقلال ممنوعة فيهما
فلا فرق بين المجاز والكناية اذا ورد بان الفرق بامر ثالث وهو

صحة

صحة الاخبار بها اي بالمعنى الحقيقي وغيره في الكناية بان يقصد
طول النجاد وطول القامة معا لكن المعنى الحقيقي وهو طول
النجاد اي حمائل السيف بتمامه والمقصود غيره وهو طول القامة
ولا يمكن ذلك في المجاز لان الرجل حقيقة لتنافي السبعية فلا يمكن
اجتماعهما فيه واما ارادة المعنى الحقيقي في المجاز للانتقال فيجوز
اخطارها بالبال لا قصد اخبارها به بايضاح وعبارة الدسوقي
والحاصل ان الكناية والمجاز نيته كان في ارادة وليقة فان
من جهة ان الكناية يجوز فيها ارادة المعنى الاصلي والمجاز
لا يجوز فيه ارادة ذلك لان الكناية لا بد ان تصحبها قرينة تمنع
من ارادة المعنى الاصلي والمجاز لا بد ان تصحبه قرينة تمنع من
ارادته واعترض هذا العصام بانهم اذا ارادوا ان المعنى الحقيقي
يجوز ارادته في الكناية لذاته بخلاف المجاز فهذا ممنوع اذ
ارادة المعنى الحقيقي لذاته كما لا تجوز في المجاز لا تجوز في
الكناية واذا اريد انهم يجوزون ارادته للانتقال عنه للازم المراد
فهذا جائز في كل من الكناية والمجاز مثلا حالي اسد يرمي لا يمنع
القرينة ان يراد بالاسد السبع المخصوص لينتقل منه الى الشجاع
وح فلم يثبت الفرق بين الكناية والمجاز واجيب باختيار الشق
الاول لكن ارادته لذاته لا من حيث انه الغرض المهم بل الغرض
المقصود بالذات هو لازم المعنى فعلم من هذا ان المعنى
الحقيقي يجوز ارادته للانتقال منه للمراد في كل من الكناية
والمجاز ويمتنع فيهما ارادة المعنى الحقيقي بحيث يكون هو المعنى
المقصود بالذات واما ارادته مع لازمه على ان الغرض المقصود
بالذات هو اللازم فهذا جائز في الكناية دون المجاز انتهى

تنبيه في الفرق بين المجاز والكذب وفي الفرق بين الجمع
بين الحقيقة والمجاز وعموم المجاز وفي الفرق بين المجاز على
القول والمجاز بالعقل وفي سبب العدول عن الحقيقة الى المجاز
الفرق بين المجاز والكذب حاصل بالتأويل اي ارادة خلاف
ظاهر اللفظ وبنصب القرينة على ان الظاهر ليس هو المعنى الحقيقي غير
مراد فالمجاز متأول موول كلامه وناصب قرينة على ان
الظاهر وهو المعنى الحقيقي غير مراد له بخلاف الكاذب فانه يدعي

المستعمل فى معنى مجازى عبّابة اى حكاية الحقيقة بالنسبة الى معنى
مجازى آخر فيتجوز بالمجاز عن المعنى المجازى الاول الى المعنى المجازى
الثانى لعلاقة بينهما اى المعنى المجازى الاول المنقول عنه المعنى
المجازى الثانى المنقول اليه وقرينة مانعة عن الاول كما فى قوله
تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا اى عقدا تجوز بالسر الى الوطئ
اى نقل لفظ سر عن معناه الحقيقى وهو الاخفا الى الوطئ على
طريق المجاز لان السر لازم للوطئ عادة والعلاقة بين السر والوطئ
اللازمية ثم تجوز بهذا المجاز اى لفظ سرا المنقول الى الوطئ الى
العقد لان العقد سبب الوطئ اى سبب لاباحته فالعلاقة المسببية
ولم ينقل لفظ سرا عن الاخفا الى العقد فيكون مجازا عن حقيقة لعدم
المناسبة الخاصة بينهما لان العقد يلزمه الاعلان شرعا وعادة
نعم فى هذه الصورة يجوز عن تجوز اى نقل للفظ بمعنى مجازى مبنى
على نقله قبل لمعنى مجازى فالنقل متعدد ولذا العلاقة مختلف
صور المجاز بمراتب ففيها تجوز واحد اى نقل واحد للفظ من معناه
الحقيقى لمعناه المجازى لعلاقة ولمحة لكن امر قياط المجازى
بالحقيقى اما هو بواسطة كما فى قوله تعالى يا بنى آدم قد انزلنا عليكم
لباسا يوارى سوآتكم وريشا فان المنزل عليهم ليس نفس اللباس بل الماء
المنبت للزرع المتخذ منه القز والصوف منه اللباس اى لفظ اللباس
نقل من معناه الحقيقى للماء المنبت الخ الحقيقى مسببا عن سبب عن الماء
والنقل فى هذه الصورة واحد لكن العلاقة لم تتحقق بين المنقول
عنه والمنقول اليه الا بتوسط امرين اخص وخفى باتضاح
يوسبب العدول عن الحقيقة الى المجاز امور منها التعظيم كما فى قولك
سلام على المجلس العالى فالمجلس العالى مجاز عن اهله لعلاقة المحل
والحال عدل اليه عن الحقيقة مع انها الاصل لقصد تعظيم المسلم عليهم ومنها
المبالغة فى افادة المقصد مع الايجاز فى الاختصار كما فى رايت اسدا
فانه ابلغ فى الدلالة على الشجاعة مع الايجاز من قولك رايت انسانا
كالاسد فى الشجاعة واما كانت الاستعارة ابلغ من التشبيه لابتنائها
على تناسى التشبيه ودعوى ان المشبه من افراد جنس المشبه به فقصد
مساواة المشبه المشبه به فى وصفه الذى اشتهر به بخلاف التشبيه
ومنها بتصوير المعقول بصورة المحسوس زيادة فى التفهيم كما فى
قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل يحتمل ان يحتمل تشبيه الذل بطائر

من ارتضه

الظلم ويريده ويصرف همته الى اثباته مع كونه غير ثابت فى نفس
الامر مثلا اذا قال قائل جانى اسد مع ان الاسد الحقيقى
لم يجئ اليه فان لم يرد ظاهر اللفظ اى المعنى الحقيقى بل اراد
الرجل الشجاع الذى يشبه الاسد الحقيقى ونصب على ذلك
قرينة تدل الكلام استعارة وان اراد ظاهره ولم ينصب قرينة
على خلافه فهو كذب احمد قال محشى سيدى محمد عليش قوله
اى ارادة خلاف ظاهر اللفظ يقتضى للتاويل عرفا فقد اشتهر
انه صرف اللفظ عن ظاهره بان يراد منه معنى غير معناه الذى
المتبادر منه الموضوع هو له وان يراد من اسم الرجل الشجاع
ومن الفعل البنات وهذا معنى المجاز دون الكذب وقوله
ونصب القرينة عطف على التاويل فهو تمام الفرق فهو
مجموع التاويل والنصب وقوله فالمجاز اى المستعمل اللفظ
فى غير ما وضع له فى اصطلاح الخطاب لاحظ علاقة وقرينة
مانعة تقريح على الفرق وتفصيل لاجماله وقوله موول
اى صارف اللفظ عن ظاهره ومريد خلافه وقوله وناصب
عطف على موول وقوله فانه اى الكاذب علة للمخالفة وقوله
همته اى قوته وقوله استعارة اى ذو استعارة ويعلم
انها مجاز راه والفرق بين الجمع بين الحقيقة والمجاز وعموم
المجاز اعتبارى فان روعى لوحظ استعمال اللفظ فى شخص
كل من المعنيين كالاسد فى الرجل الشجاع والحيوان المفترس
من حيث انه دال على كل منهما بخصوصه فهو جمع بين الحقيقة
والمجاز وان لوحظ استعمال اللفظ فى امر كلى كشمولهما المطلق
مجتبى فهو من عموم المجاز وهو جائز اتفاقا المنقول عند
مجتبى فانه يطلق على الاسد والرجل الشجاع لان لكل جرأة
اخصى بزيادة والفرق بين صور المجاز على المجاز وبين
صور المجاز مراتب ان صور المجاز على المجاز لا معتبر فيها العلاقة
بين المعنى الاخير والاول اصلا بل تعتبر بينه وبين ما قبله
بخلاف صور المجاز بمراتب فانها تعتبر فيها العلاقة بين المعنى
الاخير والاول فمدار المجاز بمراتب على كون المعنى الاخير مرتبطا
بالاول اما لكونه سببه لكن بوسائط بان يكون سببا لسببه او
لسبب سببه مثلا وبيان صور المجاز على المجاز ان يجعل المجاز

المستعمل

على طريق الكنية واثبات الجناح تخييل وقوله من الرحمة تعليل
اى من اجل فرط الرحمة قال البيضاوى تدلل لهما وتواضع فيهما
جعل للذل جناحا وامره بخفضه مبالغة او اراد جناحك كقوله
تعالى واخفض جناحك فحذف المضاف واضافة الجناح الى الذل
للبيان والمبالغة كما اضيف حاتم الى الجود اى وتواضع لهما
جناحك الذليل ومنها تشخيص الذهن لان فهم المعنى من الجناز
يتوقف على القرينة وذلك يخرج الى حركة الذهن فيحصل من
الفهم شبه لذة الكسب وقوله تشخيص امره ذال صحة مصدر شخص
المتعدى معناه فى الاصل احداد الشخص والمراد لازمة من التصوير
والتدريب وقوله الذهنية اى القوة التى تهيئ النفس للكتساب
العلوم التصورية والتصديقية ومنها جعل المتكلم او المخاطب
اللفظ الحقيقى كما فى قول الفقها لا يجوز نقل حشيش وامرادهم
الرطب مع ان الرطب يقال له خلاء بالخا المعجمة مقصورا والياس
افهام العامة لجهلهم معنى الخلا ومنها تعلق اللفظ الخصوصى على
اللسان كالخنفقيق بخا معجمة فحا مثلوثة فنون فقاف فتحتانية
مثناة تحتية اسم للداهية او النازلة العظيمة فيعد لغز ليعرف
الخنفقيق الى الموت او الحزن مثلا لانها سببه ومنها التجنيس
التجنيس والسجع فالتجنيس مصدر جنس المشتق بين شيئين اى صيرهما
متجانسين متشابهين والسجع جعل الكلام فواصل كقوافى الشعر اهـ صح
سيد محمد عليش قوله معترض بالعصور اى لان المجاز الذى علاقة المشابهة
لا ينحصر فى المرحة بل لكل الملكة اهـ حلوى واجيب عن هذا الاعتراض
بانه انما قيد بالمرحة لانها المتفق على كونها مجازا بالمعنى المذكور فى
المتن وهو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فى خلاف غيرها
فان الملكة عند خ ظ التنبيه المضى فى المضى والتخييلية عند السكاكى اثبات
اللازم لشىء فكل منهما معنى لا كلمة مستعملة فى اهـ حضرف قوله اشار بذلك
الى ان العلاقة صغير وجه الشبه اى لان العلاقة هى المشابهة ووجه الشبه
هو التجاوز فبين بهذا التقرير ان العلاقة غير وجه الشبه لا نفس اهـ
المضى فاذا كانت علاقة المشابهة هى المراد بالمشابهة المباينة بين المعنى
الحقيقى والمعنى المجازى سواء كانت فى الصفة كما مثل لك بقوله كالبدر
فى قولك رايت اسدا يرمى او فى الصورة والشكل كما فى قوله تعالى فانخ حمارك
عجلا جسدا له خوار فان لفظ العجل هنا مستعار للصورة التى اتخذها
السامرى

السامرى من الحلى لكون صورته كصورة العجل الحقيقى وكاشتراك الفرس
الحقيقى والفرس المنقوش على حائط مثلا فى الصورة الفرسية فقوله
رايت فى الحائط فرسا استعارة علاقتها المشابهة فى الشكل اى الصورة
اهـ قوله لان الشجاعة قد تطلق الخ كان الاولى فى التعليل ان يقول
لان مدخول فى اعالى يصدق على المشبه والمشبه به او هو وصف المشبه
به والشجاعة ليست كذلك لانها خاصة بالعاقل لانها من جميل الملكات
هذا ما علل به الحضرفى والعطار قوله وهى مساوية للجراءة الخ اى واذا
كانت مساوية للجراءة فلا وجه لقوله فالمناسب ان يعبر بالجراءة
الخ لان الشجاعة قد تكون امرا طبيا يصدق على المشبه والمشبه به وهو
المطلوب فى وجه الشبه لانهم قالوا لابد فى وجه الشبه ان يكون
مشتركا بين المشبه والمشبه به او هو خاص بالمشبه به كما تقدم قال
فى القاموس الجراة بالفتح كالجرعة والكراهة والجرابة والجرابية
نادر الشجاعة وفى ش دلائل الخيرات عند قوله وقاوى اهل الجراة
على ضبط بضم الجيم وسكون الراء فالظرف لذلك مع البيتين الذين فى
بعض الحواشى وجراة قراءة جرائه كجرعة كراهة كراهية وجراءة
جراة بالضم لحن فجدعن لغة فى العلم كداعتيل وضعه نظرا قال
فى المصباح وجاء على الغوم بالهمز اسرع بالهجوم عليه من غير تروى فهو الاكم
الجراة وزان غرفة اهـ اير وظاهر القاموس مساويتها لشجاعة
لكن فرق بعضهم بان الشجاعة
ثبوت القلب عند البأس وفر الجراة بالشجاعة لكن فرق بعضهم بان الشجاعة
تختص بالعاقل والجراءة اعم اهـ حضرفى قوله فحمول فهو الاصل الخ اى
كما علمت من ان وجه الشبه لابد ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به الخ
قوله عرجت المشابهة فى الصورة الخ قال الصبان فى رسالته المشابهة
فى المعنى اشتراك المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول
اليه فى معنى اشتراك المنقول عنه كما فى الاسد المستعمل فى الرجل الشجاع
والمشابهة فى الشكل اى الصورة اى اشتراكهما فى هيئة اشتهر بها
المنقول عنه كاشتراك الفرس الحقيقى والفرس المنقوش على حائط
مثلا فى الصورة الفرسية فقولك رايت فى الحائط فرسا استعارة
علاقتها المشابهة فى الشكل اى الصورة اهـ قوله الصحة كالسببية المراد
بالسببية كون الشىء سببا ومؤثرا فى شىء آخر اهـ وقوله وكالسببية هى
كون الشىء مسببا ومتاثرا عن شىء آخر وهذا بنا على الراجح من اعتبار
العلاقة من جهة المنقول عنه لان المعنى الحقيقى اولى بالاعتبار

وقيل ان العلاقة معتبرة من جهة المنقول اليه لان المراد من اللفظ قيل
العلاقة معتبرة من جهتهما معا رعاية لكف كل منهما اهـ قوله الخ وهي
قولك اى والقرينة قولك رعينا اهـ قوله السببية والمسببية معا اى
بنا على ان العلاقة معتبرة من جهة المنقول عنه والمنقول اليه
وقد تقدم قريبا ان الراجح اعتبار العلاقة من جهة المنقول عنه
والحاصل ان العلاقة في رعينا الغيث وفي امطرت السماء نباتا ان
اعتبرت من جهة المنقول عنه وهو الغيث في المثال الاول والنبات
في المثال الثاني على ما هو الراجح فهي في المثال الاول السببية وفي
المثال الثاني المسببية وان اعتبرت من جهة المنقول اليه وهو
النبات في المثال الاول والغيث في المثال الثاني فالعلاقة في المثال
الاول المسببية وفي المثال الثاني السببية وان اعتبرت العلاقة من جهة
المنقول عنه والمنقول اليه معا فالعلاقة في كل من المثالين السببية
والمسببية اهـ قوله الخ المرادة بفتح الميم قوله الخ وهي اى الراوية اسم
للبعير الخ وقوله اسم للبعير مدلوم له لان الذي في الصحاح الراوية
البعير والبغل والحمار الذي يستقى عليه وقوله فعنه اى في هذا المثال
تسمية البئر الخ اهـ قوله خلافا للسعد فانه قال المرادة هي المزود بكسر
الميم الذي يجعل فيه المراد اى الطعام المتخذ للسفر اهـ قال الدسوقي وعليه
المرادة بفتح الميم والجمع مرائد والمراد بها ظرف الماء الذي يستقى به
على الدابة التي تسمى راوية فالمرادة سقاء الماء خاصة واما المزود بكسر
الميم فهو الظرف الذي يجعل فيه المراد اى الطعام المتخذ للسفر وجمعه
مزاود والراوية التي هي اسم للدابة المحاملة للماء انما يستعمل غرفا
في المرادة لا في المزود اهـ قوله العصر والكلية يعني تسمية البئر باسم كل
كالاصابع المستعملة في الانامل التي هي اجزاء من الاصابع اهـ سعد قوله
الخ فعنه اطلاق الكل على البعض اى اطلاق الاصابع على الانامل
والقرينة استحالة دخول الاصابع بتمامها في الاذان عادة اهـ دسوقي
قوله العصر والبعضية اى كون الشيء بعضه كمن اجزاء كالعين التي هي
الحاسة فانها جزء الرقيب بعضها ويشتمل عليها والتعلق في هذه العلاقة
ان يكون الكل مركبا تركيبا حقيقيا وان لم يستلزم انتفاء الجزء انتفاءه
كما في الرقبة فان الانسان لا يوجد بدونها بخلاف المطلق
والاذن والعين للانسان فانه لا انسان يوجد بدونهما واما اطلاق العين
على الرقيب فليس من جهة انه انسان بل من جهة انه مرتب ومن المعلوم
انه انما تحققت عونه بحصار رقيبا بالعين اذ لولاها لانتفت عنه الرقبية

انتهى

انتهى ص و د بتوفي قوله الخ اذ العين بعضه اى فعد اطلاقها على بعضه علاقة
البعضية اهـ قوله الخ بالمعنى المقتضى غير الكل كالاطلاع في هذا المثال اهـ
قوله المصر واعتبار ما كان اى باعتبار الوصف الذي كان ثابتا للذات التي
عين اللفظ بازائها باعتبار قيام ذلك الوصف بها ثم زال عنها واطلق اللفظ
عليها لملاحظة انها كانت موصوفة به قبل الاطلاق اهـ عليش على الرسالة
البيانية قوله الخ وآتوا اليتامى اموالهم اى الذين كانوا يتامى قبل دلالة
اى قبل دفع المال اليهم لان ايتاء المال اليهم انما هو بعد البلوغ وبعد
البلوغ لا يكونون يتامى اذ لا يتم بعد البلوغ وسموا يتامى باعتبار ما
كانوا عليه من اليتم والقرينة الامر باعطائهم المال اهـ سعد وخضري قوله
الخ الصغير الذي لا اب له ومن لا ام له لم يسم منقطعا وهذا في الانسان
واما اليتيم من سائر الحيوانات فهو صغير ما تناسم اهـ خضري قوله
المصر او اعتبار ما يؤول اليه اى اعتبار ما من شانه ان يؤول الشيء
اليه في المستقبل فما واقعة على الشيء الحقيقي وهو الخمر وضمير يؤول
للمعنى المجازي الذي هو العصير في هذا المثال وضمير اليه عائد لما فالطلاق
الخمر على العصير مجاز لان شان العصير ان يؤول الخ لا لان يكون خمرا
والا لكان اهاطسا كالخمر للعصير وانقطع بعدم الخمرية عارض لان
شانه ظن الحصول او قطعا نحو انك ميت وانهم ميتون لان الكل
في عداد الموتى لا حتما لا كالبولة العبد الحرية فلا يقال لعبد هذا
حر لان الحرية يؤول اليها العبد في المستقبل احتمالا اهـ خضري ودسوقي
قوله الخ اى عصيرا يؤول الى كونه خمرا هذا التقدير لعوله خمرا والداعي له
عدم صحة المعنى الحقيقي لان العصير حالة العصر لا يخامر العقل واما
يخامره بعد عدة فاشار بهذا التقدير الى ان المراد بالخمر العصير وان
العصير ليس خمرا باعتبار ما يؤول اليه لكن كان الاولى لكلي ان يقول الى
عنبا يؤول عصيره الى الخمر لان العصير لا يتصور الا ان يقال اراد ان اسم
العصير استعمل وقيل لا مجاز في الآية لان الخمر لغة كما ان اسم للعنب
اهـ خضري ودسوقي وعثمان بورنو قراب موضع باليمن اهـ عليش قوله الخ
كالمجلسة اى تسمية الشيء باسم محله اى باسم المكان الذي يحل فيه ذلك
الشيء اهـ قوله الخ والمنادي المحل اى ان المنادى اسم للمكان الاجتماع
ولمجلس القوم وقد اطلق على اهله الذين يحلون فيه والمعنى فليدع
اهل ناديه اى اهل مجلسه لينصروه ومع انهم لا يعرفونه في ذلك الوقت
قال العبادي ويحتمل ان يكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على
حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسئل القرية

اه قوله اثم او الخالية الخ تسمية الشئ باسم محاله اى باسم ما يحل فى ذلك
الشئ اه قوله التى تحل فيها الرحمة اى آثار الرحمة المنعم بها فعينه ثلاث
مجازات حيث تجوز بالرحمة عن رقة القلب الى الانعام والعلاقة السببية
او الملزومية عاده ثم تجوز عن الانعام الذى هو تعلق القدرة بايجاد
المنعم به واعطائه للمنعم عليه الى المنعم به والعلاقة التعلق ثم تجوز
عن المنعم به الى المحنة لحلوله فيها واقول صحيح ان الرحمة فى الاصل الرقة
والحنان والمراد بها فى جانب الله لازمها الذى هو الانعام واستعمل
فى المحنة لحلوله فيها على اهلها ثم ان الانعام اعتبارى اذ هو تعلق القدرة
بايجاد المنعم به واعطائه للمنعم عليه وليس حالا فى المحنة حقيقة وانما المحال
بها حقيقة متعلقه فهنا مجازان مرسل مبنى على مجاز ضمنى وهو ارادة
المنعم به بالانعام الذى هو الرحمة اه حضرى ود سوقى قوله لك عكس
ما قبله لان ما تقدم ليمنى المحال باسم المحل وهاهنا ليمنى المكان
باسم ما يحل فيه اه قوله ولا يقال ان الجنة نعمة هذا ورد على ان الآية
فيها ثلاثة مجازات كما تقدم وقوله ان الجنة نعمة اى رحمة
بمعنى مرحوم بها فهى مجاز عن الرحمة بمعنى الانعام مجاز عنها بمعنى الرقة
هو مجاز عن محل والعلاقة ح التعلق لا المحالية وقوله وهو
حال فى الجنة اى المحال فيها اى والمحال غير المحل فعلى هذا الجواب تكون
العلاقة المحالية قال ص فان حملت الرحمة بمعنى المرحوم به وهو الجنة
مجازا عن الرحمة بمعنى الانعام مجازا عنها بمعنى الرقة كان مجازا عن مجاز
فقط ولا تكون العلاقة المحالية التعلق اه لكن انت خبير بان المرحوم
له اعم من الجنة فتكون من اطلاق العام وارادة الخاص فلا بد من
المجاز الثالث انتهى قوله فى الصحاح فمجاز مرسل يسمى رسلا لان الارسال
فى اللغة الاطلاق والمجاز الاستعارى مقيد بان المشبه مرخى
المشبه به والمرسل مطلق عن هذا القيد وقيل انما سمى مرسلا لارساله
عن التقييد بعلاقة مخصوصة بل يرد بين علاقات بخلاف
المجاز الاستعارى فانه مقيد بعلاقة واحدة وهى المشابهة اه
دسوقى قوله فاندفع الخ اى فقول المحشى بعلاقة مخصوصة وقوله
دسوقى قوله مرسل عن التقييد بعلاقة اى لان ظاهره تقييد المجاز
المرسل بالعلاقة له اه قوله والآلية بفتح الهمزة وقد تكسر اللام
وبعد المثناة تحت اه عليش والآلية هى كون الشئ وهو المعنى الحرفى
للفظ واسطة فى ايصال اثر المؤثر الى المتاثر اه خضرى وفرق بعضهم
بين الآلة والسبب بان الآلة هى الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب

مابه

مابه وجود الشئ فاللسان آلة للذكر لا سبب له اه سم واعترض بان هذا
الفرق لا يظهر اذ قد يقال ان الآلة بها وجود الشئ ولذا ادخل بعضهم
الآلة فى السبب فجعلها من افراده اه دسوقى قوله واجعل لى لسان صدق
فى الآخرين قال ابيضاوى اى اجعلهم وممن صيت فى الدين يبقى
اثره الى يوم الدين ولذلك ما من امة الا وهم محمود له يثنون
عليه او عباد قام من ذرية يجدد اصل دين ويدعو الناس الى
ما دعوت اليه وهو محمد صلى الله عليه وسلم اه عليش والمراد
بالآخرين المتاخرون عن الانبياء والامم ولا استحالة المولى
دعاه صارت كل امة بعده تنسب اليه وتتولد ابونا ابراهيم
سواء كانوا يهودا او نصارى او غيرهم اه دسوقى قوله اى وذكرا
حسنا تفسير للسان فقد اطلق لفظ لسان الموضوع لالة النطق
المعلومة المتوسطة بين المتكلم والكلام فى ايصال اثر فعل الاول
وهو المتكلم الى الثانى فتكون المنقول لشئ وهو اللسان آلة المنقول
اليه وهو الذكر الحسن اه عليش قوله ذكرا حسنا اى فى الآخرين
اخذ الحسن من اضافة اللسان الى الصدق اه دسوقى قوله والبدلية
اى كون الثانى بدلا عن الاول حتى قوله لانها بدل عنه فالعلاقة ح هذا التشابه
معتبرة من جهة المنقول اليه اه قوله واللازمية اى كون الشئ يجب
عند وجود شئ آخر كما فى اطلاق الضوء على الشمس وكما فى اطلاق
المتكلم على رقة القلب فانه يلزم من وجود الشمس وجود الضوء
ومن رقة القلب وجود الانعام او ارادته اه صبان مع زيادة
قوله والملزومية اى كون الشئ يجب عند وجوده وجود آخر كما فى
اطلاق الشمس على الضوء وكما فى اطلاق رقة القلب على ضدها فان الشمس
ملزومة للضوء والضوء لازم لها ورقة القلب ملزومة والانعام
او ارادته لازم لها اه ص مع زيادة قوله وكما يستحيل الزنجى اللص
اى كما يستحيل العبد الاسود فى المملوك الابيض تقول رايت
زنجيا وتريد ابيض والعلاقة التضاد وجعل هذه العلاقة من
علاقات المجاز المرسل خلاف التحقيق والتحقيق انها من علاقات
الاستعارة قال ص ومما يدخل تحت اثر المشبه به المحشه على
على التحقيق علاقات التضاد فتكون ابيض مختصة بالاستعارة وذلك
لان من يستعمل اسم احد الضدين فى الآخر لتنزيل التضاد منزلة التناسب
تهكما واستهزاء او مطايبة واستملاحا فشبه احدهما بالآخر بناء على
ذلك التضاد المنزل منزلة التناسب ويستعير لفظ المشبه به للمشبه فيعود

مثلا جانى الاسد ويريد رجلا جبانا للتهكم والاستهزاء فيشبه الجبان
وهو المشبه بضعيف القلب بالاسد بجامع الشجاعة الموجودة فى
المشبه وهو الجبان ثم يطلق على المشبه به وهو الاسد حقيقة
واستعارة اسم الاسد للجبان استعارة مصرحة او يقول رايت كافورا يريد
رجلا ابيض بجامع المطابقة والاشتراك اى الابيضاض وفيه ملاحة وظرافة
اه والكافور نبت طيب ابيض وطيب معروف البياض يتخذ منه تصفيف وشلها
اى هو والحاصل ان لطلاق اللفظ الدال على وصف شرعى على ضربين
كالاطلاق الكريم على المتحمل والاسد على الجبان ولا يصح بهما اطلاق
البخيل على الكريم ولا اطلاق الجبان على الاسد وقد علمت من هذا ان
المشبه والتهكمية بعنى الاان الغارق بينهما من جهة الله ان كان الوجه
الجامع على استعمال اللفظ فى ضد معناه الهزء والسخرية بالقول فيه
كانت تهكمية وان كان الوجه الجامع على ذلك بسط الكلام وتزالة
الساعة عليهم بواسطة الاتيان بشئ يليق منظرفى كانت عكسية لوجود
قوله والاطلاق اى كون الشئ وهو المعنى الحقيقى للفظ مجرد اعن القيود
كلها فى الاطلاق الحقيقى او بعضها كالتجرد عن الاضافى كاطلاق العالم على
العامل بعلمه فان المعنى الحقيقى للفظ العالم ذات متصفة بالعلم بلا تقييد
بالعامل ولا غيره هو مطلق اه حضرة قوله كاستعمال مشفر فانه قد يكون
للبعير علاقة فان باعتبار احداهما يكون مجازا مرسلا وباعتبار الاخرى
يكون استعارة كلفظ مشفر الموضوع للشفة البعير اذا استعملته
فى شفة زيد بعلاقة المشابهة فى الغلظ والتدلى كان استعارة
وان جعلته من قبيل اطلاق المطلق على المقيد كان مجازا مرسلا اما
بعلاقة واحدة ان اطلقت المشفر عن قيده وجعلت شفة زيد من افراده
واما بعلاقتين ان قيدته بشفة الانسان بعد اطلاقه اه شهاب الحاصل
ان المشفر المستعمل فى شفة الانسان ان لوحظ استعماله فى مطلق شفة
غليظة المحمد ذلك المطلق فى شفة الانسان وغيره كان من اطلاق
المقيد على المطلق وهو جائز بعلاقتين لفظ واذا اعتبر استعماله من مطلق
شفة اى شفة الانسان بخصوصها بالاس حيث تحقق الكلى فى ضمن ما اريد
ان هذا المطلق هو هذا المقيد كان مجازا بعلاقتين علاقة الاولى
المقيد والثانية الاطلاق اه حضرة قوله والتقييد اى كون
الشئ وهو المعنى الحقيقى للفظ مقيدا بقيد اما كاطلاق الانسان
على مطلق

على مطلق حيوان وكاطلاق المشفر على مطلق شفة غليظة اه حضرة
قوله بعد ذلك اى بعد اطلاقها على مطلق شفة غليظة اه قوله والنعوم
اى كون الشئ شاملا للكثرين كقوله تعالى ام يحسدون الناس يعنى محمدا
يعنى محمدا صلى الله عليه وسلم الذين قال لهم الناس يعنى نعيم
بن مسعود الاشجعى وبحوه من كل عام اريد به الخصوص وكونه
مجازا بها لاخلاف فيه واما العام المخصوص فعلى خلاف فصل يكون
حقيقة لاستعماله فى بعض ما وضع له اولا والفرق بين
العام المخصوص والعام الذى اريد به الخصوص ان العام المخصوص
مراد عمومه شمولا اى ان المتكلم قصد شموله لكل ما يصلح له واستعماله
فيه لا حكما اى ان المتكلم لم يقصد الحكم على كل ما يصلح له بل على بعضه
بقرينة المخصص والعام الذى اريد به الخصوص لم يرد عمومه لا شمولا
ولا حكما اى لم يقصد المتكلم عمومه فى الاستعمال ولا فى الحكم بل قصد
به الفرد الخاص اه ص وعلى قوله والخصوص اى الخاصية او كون الشئ
له تعين بحسب ما وقع كما فى اطلاق الضاحك اى بالفعل والمراد
كل انسان واهلا للقوة فساو للانسان والفرق بين المطلق والعام
والمقيد والخاص ان المطلق هو اللفظ الدال على المفهوم لا بشرط شئ
والعام هو اللفظ الدال على المفهوم بشرط الشمول وبرادفه الكلى
لكنه يستعمل فى المعنى اى يوصف به المعنى غالبا كما ان العام يستعمل فى
اللفظ اى يوصف به اللفظ غالبا والفرق بينهما اعتبارى والخاص هو
الدال على المفهوم بشرط تعينه بذاته وبرادفه الجزئى والفرق بينهما
اعتبارى كالفرق بين الكلى والعام والمقيد هو اللفظ الدال على المفهوم
بشرط تعينه بخارج ينضم اليه اى ذلك المفهوم كالمشفر فان مفهومه مركب
من الشفة الغليظة من الابل وهذا المفهوم لا يتعين الا بانضمام تلك اللفظ
اليه ومن الابل اليه وهو امر خارج عن مفهوم اه ص قال محشيه
سيدى على قوله الفرق بين المطلق والعام بان المطلق اى المجرد عن
القيد كالانسان فى الاطلاق الحقيقى او تعمها فى الاطلاق الاضافى فان
العام الشامل للكثرين وقوله والسيد والخاص بان المقيد اى المقيد
او قيود والخاص اى الذى بعينه بذاته وقوله اللفظ جنس فى التعريفين
وقوله الدال فصل يخرج المهمل وقوله على المفهوم الخ يخرج علم الشخص
وقوله لا بشرط شئ يخرج علم الجنس والمقيد والخاص وقوله بشرط الشمول
يخرج للمطلق والمقيد والخاص وعلم الجنس وقوله غالبا وغير الغالب

وصف اللفظ به نحو لفظ انسان كلى وقوله غالبا وغير الغالب وصف
المعنى به كنفى الجواز عام وقوله اعتبارى اى باعتبار يعم الاستعمال
فقط وقوله بشرط تعينه مخرج للمطلق والعام وقوله بدلالة مخرج للمقيد
اه قوله والتعلق الخ اى كون الشئ متعلقا بالشئ آخر تعلقا مخصوصا
اعنى التعلق الحاصل بين المصدر وما اشتق منه من الصفات او
بين بعض الصفات وبعضها واطلاق المصدر على اسم الفاعل رجل عدل
اى عادل واطلاق على اسم المفعول هذا خلق الله اى مخلوقه ولا يجوز
شئ من علمه اى معلومه وقيل بل فيه حذف مضاف اى ذو عدل ويتعلق
ملكة او انه جعل الفاعل والمفعول نفس المصدر مبالغة واطلاق اسم
الفاعل على المصدر قم قائما واسكت ساكتا اى قياما وسكوتا واطلاق
اسم المفعول على المصدر باكم المفتون اى الفتنة ليس له معقول
اى عقل على احتمال فيهما واطلاق اسم المفعول على الفاعل نحو
حجابا مستورا اى ساترا انه كان وعده ماتيا اى اتيا وقيل بل بمعنى
مفعول من حيث لزم انيت الامر فعلته واطلاق اسم الفاعل على
المفعول من مادة افق اى مدفوق وعيشة راضية اى مرضية وقيل
بل هو مجاز عقلى اى راض صاحبها اه خضرى قوله والنكرة اذا اريد
بوصف النكرة الذى هو عدم التحمل لانها للرتبة فى الاثبات عموما
شموليا وان عمت عموما بدليا نحو كالخصوص فى تحكيم حكمه مع بعده جدا
ولد انى الفارسية جعلها اى النكرة فى الاثبات من صور علاقة الجزئية
لان النفس الواحدة بعض جميع النفوس واستظهر ص انه من مجاز الحذف
قوله وحذف الحرف بعد الحذف من العلاقات غير معقول الا من التوجيه
الآتى بعد اه قوله اى ان لا تضلوا او هو على حذف مضاف فى مفعول له
اى كراهة ضلالكم ورجح بان حذف المضاف اشيع من حذف لا اه قوله
وجعل صاحب التخليص الخ ونصه مع شارحه قد يغلب المجاز اى هذا
اللفظ على سبيل الاستعارة او المشابهة على كلمة تغير حكم اعرابها اى حكمها
الذى هو الاعراب على ان الاضافة للبيان اى تغيير اعراب من
نوع الى من انواع الاعراب او الى نوع من انواعه وذلك بان تزال النوع
الاصلى الذى تستحقه الكلمة وتحل محله نوع آخر بسبب حرف لفظا او
زيادة لفظا فالاول وهو التغيير الذى يكون لنقص تسمى الكلمة بسببه
مجازا لقوله تعالى وجاربك واسال القرية والثانى وهو
التغيير الذى يكون بزيادة تسمى الكلمة بسببه مجازا مثل قوله ليس كمثله

شئ او جاء امر ربك لاستحالة المجئ على الله تعالى واسال اهل القرية
للقطع بان المقصد هنا سوال اهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن
اهلها لم يكن من هذا القبيل بل من قبيل المجاز عقلى الكلمة المستعملة
فى غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة لامتناع مجاز مرسل من
اطلاق اسم المحل على الحال وليس مثله شئ لان المقصد نفى
ان يكون شئ مثل الله تعالى لا نفى ان يكون شئ مثل مثله
فالحكم الاصلى لرباشر القرية هو الجر وقد تغير فى الاول
الى الرفع وفى الثانى الى النصب لسبب حذف المضاف والحكم الاصلى
فى مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة
الكاف لان الكاف اما حرف جر او اسم بمعنى مثل مضاف لما بعده
وكلاهما اقتضى الجر فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن
معناها الاصلى كذلك وصف به باعتبار نقلها عن اعرابها الاصلى
وهذا صريح فى ان المسمى بالمجاز هو كلمة ربك ولفظ القرية
ولفظ مثل وليس المسمى بالمجاز هو الاعراب المتغير اه مع بعض زيادة
من الدسوقى عليه قال محشيه الدسوقى قوله على سبيل الاستعارة اى فى
اللفظ بان يقال ان لفظ مجاز ومنع بوصفين احدهما للكلمة
المستعملة فى غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة والثانى للكلمة
التى تغير حكم اعرابها الاصلى فكون اطلاق المجاز عليها حقيقة
على هذا الاحتمال وقوله او المشابه اى مشابهة الكلمة التى تغير
اعرابها للكلمة المستعملة فى غير معناها الاصلى وذلك بان شبهت
الكلمة المستعملة فى اعرابها الاصلى بالكلمة المستعملة فى معناها
الاصلى بجامع الاشتمال على الاصلى فى كل واستعير اسم المشبه به
وهو لفظ مجاز للمشبه وعلى هذا الاحتمال فاطلاق لفظ مجاز
على الكلمة التى تغير اعرابها الاصلى مجاز بالاستعارة وقوله لاستحالة
الخ علة لمحذوف اى وانما حكم بحمل على ظاهره للقطع باستحالة المجئ
على الله تعالى وذلك لان المجئ عبارة عن الانتقال من حيز الى اخر
بالرجل وهو خصوص بالجسم الخ الذى له رجل ومطلقا اه
مستحيل على الله تعالى وتلا حق لكنه ليس بموجود فاذا لم يحمل
هذا الكلام على ظاهره لاستحالته وجب حمله على وجه يصح بتقدير
المضاف وهو الامر ليصح هذا الكلام الصادق والقرينة على ذلك
المقدر الامتناع العقلى فان قلت كما يستحيل المجئ على الرب

يحتمل ايضا مجيئ امره لان المراد بامره حكمه المحكي عنه وهو معنى
من المعاني وقد علمت ان المجيئ مخصوص بالجسم لكن قلت الامر وان
كان المجيئ مجازا لا عليه ايضا الا انه يصح اسناد المجيئ اليه مجازا
ليكون كناية عن بلوغه للمخاطبين فيقال على وجه الكثرة جاء امر
السلطان الينا اى بلغنا وان كان الجاني في الحقيقة حامليه وقوله
للقطع الخ اى واعامل على تقدير المضاف للقطع بان المقصود من
الاية سوال اهل القرية لا سوالها نفسها لان القرية عبارة عن
الابنية المجتمعة وسوالها واجابتها فرعا للعادة وان كان محتملا
لكن ليس مرادا في الاية بل المراد فيها سوال اهلها للاستشهاد بهم
على صحة اخبارها بالصدق او الكذب لا سوالها لان الشاهد لا يكون جمادا
وقوله كما ذكر ليس اى في شئ اسمها وانما صح الاخبار عنها عن
النكرة مع انها مضافة للمضمر لان حكمها لتوغلها في الابهام لا تتعرف
بالاضافة للمضمر فالاخبار حاصل بنكرة عن مثلها والدفع ما يقال انه يلزم
على هذا الاعراب الذي ذكره الشيخ الاخبار بمعرفة عن نكرة لان
اسم ليس نكرة وخبرها معرفة بالاضافة للمضمر وهو ممنوع اهـ قوله
غالبة ان اعرابه تغيير اى في الغالب كما اشار له بقوله كما تراه الخ فلا
يرد ان الفصلوا اهـ قوله فشبه التغير الاعرابي اى لتغيره من نوع من انواع
الاعراب الى نوع اخر هذا اى اطلاق المجاز على التغير الاعرابي احد
احتمالين السعد والاحتمال الاخر ان لفظ مجاز يطلق بالاشتراك
على المشهور على الكلمة المستعملة فيما وضعت له وعلى التغير الاعرابي
وتقدم فيما القيناه عن السعد مع تحشيم ما هو اوضح من ذلك اهـ
قوله لتغيره اى لتغيره من المعنى الحقيقي المستعمل فيه كالاسد
الى المعنى المجازي المنتقل اليه كالرجل الشجاع وقوله واطلق عليه
اى على التغير الاعرابي اى على الاعراب التغير مجازا اى عقلا
مجازا اى ان لفظ مجاز يطلق على الكلمة المستعملة فيما وضعت له
وعلى التغير الاعرابي اى كما ان يستعمل في الكلمة المستعملة فيما
التغير الاعرابي ولا يخفى ان لا يوافق التحشيم وقوله تمام الا
ان يقال ان الضمير في واطلق عليه راجع للتغير على المتغير اى الاعراب
المتغير فيكون موافقا لنظم المفتاح مع ان اصل كلامه مع التلخيص
وقوله فالاطلاق حقيقي اى فاطلاق لفظ مجاز على التغير الاعرابي

حقيقي

مفيقي بان يقال ان لفظ مجاز وضع بوضعين احدهما للكلمة المستعملة
فيما وضعت له لعلاقة وقرينة والثاني للتغير الاعرابي لعلاقة
فيكون اطلاق المجاز عليهم حقيقة هذا وما مشى عليه الشيخ
من ان المجاز يطلق على التغير الاعرابي ظاهر عبارة المفتاح
وعبارة خ ط في تلخيصه ان المجاز يطلق على الكلمة التي تغير
اخر اخرها وما ذكره خ ط من ان الموصوف بكونه مجازا هو الكلمة التي
تغير اخر اخرها اقرب مما ذكره السكاكي من ان الموصوف بكونه مجازا
الاعراب المستعمل في غير محله وذلك لان لفظ المجاز مدلول له في
الوضع هو الكلمة بحلاف اطلاقه على الاعراب فانه يقتضي مخالفة
مدلوليه في الوضع هنا وهي العدم لان مدلوله في احدهما الوضعي
الكلمة ومدلوله في الوضع الاخر كيفية الكلمة وهو الاعراب
اهـ دسوقي وسعد مع زيادة وايضاح قوله وكان وجه المجازية
هذا اشار بهذا الى توجيه ما ذهب اليه جاعل المجاز بالحذف والزيادة
من المجاز المرسل فالمناسب تقديمه عن قوله وجعل صاحب التلخيص
الخ لما في صنيعه من الايهام وعكن انه اخره الى هنا اشارة الى ان
من قال بالاستقلال لا يسلم مخالفة هذا التوجيه فاعلم لفظ
اهـ وقوله لما بين الخ اى لما كان بين المضاف والمضاف اليه شدة
ارتباط صح اطلاق لفظ المضاف اليه وارادة المضاف ولما كان
بين فوق الاعناق وهو الهامة والاعناق شدة اتصال ومجاورة
صح اطلاق لفظ فوق الذي هو الهامة على الاعناق مجازا
مرسلا اهـ وقوله وهو مشاوه اى فالعلاقة السببية فاطلق
المسبب على السبب لكونه سببا فيه وقوله وفوق الاعناق اى والبين
فوق الاعناق وهو الهامة والعنق من شدة الاتصال الخ فهو
معطوف على لفظ المضاف والمضاف اليه وسلط عليهما بين وقوله
والعنق معطوف على فوق وحاصل التركيب وكان وجه
المجازية لما بين المضاف والمضاف اليه من شدة الارتباط الخ
ولما بين فوق الاعناق وهو الهامة والعنق من شدة الاتصال
والمجاورة اى فاطلق فوق الذي هو الهامة على الاعناق للمجاورة
وشدة الاتصال اهـ قوله للاسعاد حيث شبه الخ هذا رد على قوله
شبه التغير الاعرابي الخ فكان المناسب ذكره عقبه قبل قوله وكان
المجازية الخ وانما اورد هذا على ما سبق لانه توهم ان التغير نفسه مجاز

وليس كذلك لان التنبيه السابق لصحة اطلاق لفظ مجاز على
التغير الاعرابي او تسميته بلفظ مجاز والتنبيه السابق لافادة ان
تسمية التغير الاعرابي بلفظ مجاز مجاز وهو لا ينافي ان نفس
التغير ليس من المجاز المصطلح عليه في شئ فلا ورود لهذا السؤال
من اصله اه لو استعمل التحمل الخ اي فيكون نحو قوله الذي هو
التغير هو المشبه ولا يخفى ان استعمال التحمل في التغير لا يخطر بالبال
اه قوله وقد تقدم في مبحث البسملة اختيار ما قاله صاحب التلخيص
اي ومن ان المعبر بالمجاز هو الكلمة المتغيرة لسبب زيادة او
الحذف اي الكلمة المتغير اعرابها بسبب ذلك التغير الاعرابي او
من نوح الى آخر قال ص وامازيادة المعنى والحرف وحذفهما
كقوله تعالى ادخلوا آل فرعون اي ادخلوا فرعون وعن احتمال
ان لا يعلم اهل الكتاب اي لان يعلم واسأل القرية اي اهل القرية
على احتمال ان كان فالمال ان الآن كان ظاهر انها لبعض
علاقات المجاز المرسل بل ليس المجاز فيها بالمعنى المزبور الذي
ذكره بل بمعنى آخر وهو مطلق التوسع واذا قيده بقولهم
بالحذف او بالزيادة وجعلوه مقابلا للمجاز بالمعنى المزبور
وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لملاحظة علاقة وقرينة مانعة
قوله المهم الاستعارة اما التصريحية اي ان الاستعارة بمعنى اللفظ
المستعار ان كان مذكورا في نظم الكلام فاستعارة مصرحة ويقال
لها استعارة مصرح بها والتصريح قسما وهما ثلاثة
وقوله واما مكنية اي مخفية ويقال لها استعارة بالكناية اي
املائية للخفاء والاستتار مكنوفها قسما وهما ثلاثة ايضا ص
في رسالة البيانية قوله ثم تطلق الاستعارة على الاستعمال اي
تطلق الاستعارة على الاستعمال في العرف اي استعمال المتكلم لفظ
المشبه به في المشبه قوله كما تطلق على اللفظ المستعمل فيما
من اتحدى الاصلي المعنى المجازي من اطلاق المصدر وهو
الاستعارة على المفعول وهو المستعار كما سيجيء معنى المنسوج وحاصل
اطلاق الاستعارة على اللفظ المستعار التجوز ثم صار حقيقة عرفية
اه دسوقي بايضاح قوله وباراده الاول اطلاق الاستعارة
على الاستعمال

على الاستعمال وقوله نظرا للظرفية او في قوله هي التي صرح فيها
الخ اه قوله لانه سيأتي انه الخ اي لان المحال والثاني ان اثبات لازم
المشبه به للمشبه يوقع في الخيال ان المشبه من جنس المشبه به
اه قوله وبيان ذلك اي وبيان ان ذلك وقوله لان الاستعمال اي الذي
هو معنى الاستعارة وقوله والتصريح كذلك اي وعمل من افعال
النفس وقوله فتكون الظرفية اي في قوله هي التي صرح فيها
الخ وقوله من ظرفية الجزء في الكل اي من ظرفية الجزء وهو التصريح
بذكر المشبه به في قوله في الكل وهو الاستعمال بمعنى الاستعمال
وبيان ذلك ان الاستعمال بمعنى الاستعمال تطلق على التصريحية
وغيرها والتصريح بلفظ المشبه به خاص بالاستعارة التصريحية
فتكون من ظرفية الجزء في الكل اه قوله خلاف الثاني اي وهو
اطلاق الاستعارة على لفظ المشبه به وقوله يلزم عليه ظرفية
الشئ في نفسه اي الاول هو الاستعارة بمعنى لفظ المشبه به
والثاني هو لفظ المشبه به وقد صرح ذلك المحشي بقوله
لانه ليصل المعنى الخ اه قوله من ارادة الاول اعني اطلاق الاستعارة
على الاستعمال وقوله اذ الكائنة الظرفية اي في قوله هي التي صرح فيها
بذكر الخ وقوله لانظهر الاعلى الاول اي على اطلاق الاستعارة
بمعنى الاستعمال اه تنبيه تطلق الاستعارة عرفا على فعل
المتكلم اعني على الاستعمال اسم المشبه به في المشبه فعلى هذا تكون بمعنى
المصدر ويصح منه الاشتقاق اه بعد قال الدسوقي عليه قوله
على فعل المتكلم اعني المعنى المصدري لا على اللفظ المستعار وقوله
اسم المشبه به اي لفظ ليشمل استعارة الفعل والحرف مراده
بالاسم ما قابل المعنى لا ما قابل الفعل والحرف ويصح منه
الاشتقاق اي ويصح الاشتقاق من لفظ الاستعارة على
اطلاقها بالمعنى المصدري [illegible] ان كل مصدر فيقال للفظ
المستعار اه المشبه به مستعار منه والمشبه مستعار له ولفظ المشبه به
مستعار غلاف اطلاق الاستعارة على نفس اللفظ المستعار
قاله لا يصح منه الاشتقاق لان اسم المفعول لا يشتق منه

اه ان فيه ثلاث لغات اى كما فى البيتين المشهورين وهما وجراءة جراءة جرائية بكسر عقد كراهة طواعية ود وجراءة بفتح فضم لمن فحذف ثقة فى العلم الذى فى يس على السعد الجراة بضم الجيم فقال الامه ان فيه ثلاث دلائل الخبرات قيد قوله ولتطاول اهل الجراة على منطقه بضم الجيم وسكون الزاء قوله وذكر عطف تفسير على الرؤية اه قوله وظاهر القاموس الخ التفرقة بين الشجاعة والجراة رأى الحكما اما عند اهل اللغة فلا فرق بينهما اه ش ك لانه يقال لابس اللباس الخ حاصله انك اذا قلت رايت اسدا يرمى فقد شبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس واستعير اسم المشبه به للمشبه المشبه وهو ذات الرجل الشجاع مستعار له لانه هو الذى اتى باللفظ الذى لغيره واطلق عليه فصار كالانسان الذى استعير له الثوب من صاحبه والبسه ويقال للمعنى المشبه به اى وهو الحيوان المفترس مستعار منه اذ هو كالانسان الذى اعير منه ثوبه والبسه غيره من حيث انه اتى بلفظه واطلق على غيره ويقال للفظ الاسد مستعار لانه اتى به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه للابسه ويقال للانسان المستعمل للفظ فى غير معناه الاصلى مستعير لانه هو الاتى باللفظ من صاحبه كالاتى باللباس من صاحباه ش قول فالدفع ما يقال ان الاولى الخ حاصل الايراد ان معنى لم يذكر فيها ذكر المشبه به لم يتلفظ فيها باللفظ بالمشبه والا معنى لم صح وصح بتاويل الذكر بالمذكور الذى هو اللفظ على معنى لم يذكر فيها المذكور اى لم يتلفظ فيها باللفظ والا يلزم فساد لم يتلفظ فى حيز فى فلا يمكن دفعه كما لا يخفى اه قوله لصح بذكر شئ من لوازمه الخ اى الذى لم يصرح بذكر المشبه به بل بذكر لازمه الدال عليه فالمعنى بقولنا اظفار المنية استعارة التسبع للمنية كما يقال اعار الاسد للرجل الشجاع الخ اى الذى صرح بذكر المستعار اعنى السبع بل ذكر شئ من لوازم المشبه به المعلوم ذكر لازمه او لازم مدلوله وهو الاظفار لان الاظفار اما هى لازمة لمدلول لفظ السبع اعنى الحيوان المفترس وانما اقتصر على ذكر لازم ليتنقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به

٢٤

به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية اه بعد والحاصل ان قولنا اظفار المنية تشبيه بليغ حذف فيه المشبه بالاظفار فيه ان تكون كناية عن السبع المقصود استعارة للمنية كما استعارة الاسد للرجل الشجاع فاذا استعمل بهذا القصد فقد صح انا لم نصرح بالمستعار الذى هو السبع بل كنينا عنه وبهنا عليه بلازمه لينتقل منه الى المقصد استعارة اه دسوقى قوله المصمم فلم يذكر فيها الخ تعريض على ما قبله صحيح بالنظر الى ما هو معلوم من ان الاستعارة لا يؤتى فيها باداة ولا وجه شبه بل يقتصر فيها على احد طرفى اما المشبه به واما المشبه اه انبابى قوله ولو باعتبار اللفظ اى اللغوى فان لفظ ينقضون مثلا من لوازم المشبه به وان كان معناه وهو الابطال من لوازم المشبه وبيانه ان النقض معناه فى الاصل فك طاقات الحبل وهو فى ملائمات المشبه به وهو الحبل وقد استعير للابطال والابطال من ملائمات المشبه الذى هو العهد فيكون النقض بعد الاستعارة للابطال من لوازم المشبه به باعتبار اللفظ ومن لوازم المشبه باعتبار المعنى هذا معنى كلامه وبعد ذلك الظلام المحكم لوهم ان الرسالة جارية على مذهب السعد ولوهم ان مذهب السعد هو مذهب الجمهور مع انه ليس كذلك كما لا يخفى فالفرق بينهما قريبا فتامل هذه العبارة فكان الاولى له ان يفصل فيقول قوله اى لو لازم المشبه به الخ على مذهب الجمهور الذى مشى عليه صاحب الرسالة واما على ما ذهب اليه السعد من جواز كون قرينة المكنية الاستعارة تحقيقية فاللزوم ولو باعتبار اللفظ فاندفع ما يقال انه على راى السعد لا يشمل نحو ينقضون عهد الله الخ فالتفريع فى قوله فاندفع ما يقال الخ مرتب على ما ذهب اليه السعد لا على ما ذهب اليه الجمهور وحاصل الفرق بين المذهبين ان مذهب الجمهور ان قرينة المكنية هى اثبات شئ من لوازم المشبه به للمشبه فى المكنية ليدل على كونها استعارة فى ظرف الحال النقض فى قوله تعالى ينقضون عهد الله على حد اكلت الثريد من باب الاستعارة المكنية وتتمة هذه القرينة تخييلية والاستعارة تحقيقية

اما تسميتها استعارة فلانها استعيرت من المشبه به للمشبه الامر ان
انا قلنا تستعمل المحال مثلا ما لمن له وهو اثبات المتعلق من الاثبات
واما تسميتها تخييلا وتخييلية فلانها خيلت اى ادخلت القرينة
في خيال السامع ان المشبه من جنس المشبه به وهي اى القرينة يجوز
عقلي لا لغوي اذ لا يجوز في نفس اللفظ بل هو اثبات على حقيقته
واما التجوز في الاثبات اى اثبات لازم المشبه به للمشبه
سواء كان على وجه الاسناد كما في نطقت الحال او الاتباع كما
في ينقضون عهد الله وهو كاثبات الانبات للربيع في نطقت
مثلا بات على حقيقته لا يجوز فيه واما التجوز في اثبات النطق
للحال فهم ان مدلول التخييل والاستعارة التخييلية هو الاثبات
السابق ولا تنفك المكنية عن التخييلية اى لا توجد بدونها والتخييلية
توجد بدون المكنية بهما
امران متلازمان هذا كله على مذهب السلف اى هذا الذي
ذكرناه من ان قرينة المكنية اثبات لازم المشبه به للمشبه هي المكنية
وتسميتها تخييلا واستعارة تخييلية وتوجيه تسميتها بذلك واضح
مجاز عقلي لا لغوي وانما تتلازمان كلها على مذهب السلف
وجوز السعد في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان تكون قرينة
الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية بان يكون النقض مثلا
مستعارا للازالة والقطع النقض مستعار للابطال فيكون
قرينة باعتبار اللفظ فقط اى باعتبار وجود التعبير عن ملائم المشبه
وهو الازالة او الابطال بلفظ وضع لملائم المشبه به حقيقة
وهو الحل او تفريق طاقات الحبل او باعتبار تشبيه ابطال
العهد بتفريق طاقات الحبل او بكليهما جميعا اى او باعتبار
اللفظ والتشبيه المذكور كليهما جميعا لان الذهن اذا لاحظ
التشبيه المذكور وحده والتشبيه المذكور وحده او كليهما
جميعا الشامل ان العهد في آية ينقضون عهد الله يشبه بالحبل
اى الرابط وهذا المقدار اى ايجاب التقال الذهن يكفي في
البين قرينة وعلى جعل قرينة المكنية الاستعارة تحقيقية خونتها
لفظ المشبه اى الذي هو العهد في الآية والحال في نطقت او عهد
لفظ

نطقت الحال وفي صح

لفظ المشبه ان وجد واعلم ان السعد لا يجوز ذلك في كل
قرينة المكنية اذ قد يتعين عنده ايضا التخييلية كما في اظفار
المنية نشبت بفلان فان قرينة هذه المكنية ليست الا تخييلية
عنده كالسلف اذ لا يقوى هو ولا هم باستعارة الاظفار لدم
وهما اه ص في رسالته البيانية قوله تشبيه اعترض قوله دم
المشبه الخ لا داعي للتشبيه هنا لان الاولى ذكر الاعتراض على قوله
فلم يذكر غيرها سوى المشبه اهقوله بانه يصدق الخ حاصله
الاعتراض على قوله فلم يذكر الخ بانه تعريض على الضابط لكنه
ضابط غير مانع لانه يدخل فيه نحو زيد الواقع وجوابه عن قوله
خالد اهقوله واجيب بان المراد الخ حاصله ان المراد سوى المشبه
عند صحة الاتيان باداة التشبيه ونحو زيد الواقع في الجواب لا يمكن
معه الاتيان باداة التشبيه فقال زيد كخالد اى لا شبه ذلك
عند البلغاء لعدم الحاجة اليه في الجواب ولعل عدم الصحة عند
البلغاء لوجوب الاقتصار على قدر ما يفي فالاتيان باداة
التشبيه لغو ممنوع لعدم الحاجة اليها اذ هو مصرح بتشبيهه
اه واجيب ايضا بجواب اخر بانه لم يذكر فيها سوى المشبه مع
لازم المشبه به ونحو زيد في الجواب ليس بشبيه خالد الم يذكر معه
لازم فلا يكون داخلا في ضابط الاستعارة بالكناية اه
قوله ويه الدفع ما اورد الخ حاصل الايراد ان الكنية مذكورة
على ادعاء انها للمشبه به فالمشبه لم يذكر فظهر التلاك الدعوة قوله
سوى المشبه معكوس اي معكوس عن قوله سوى المشبه به ويدفع
الايراد ايضا بانه يكفي في تسميته مذكورا اعتبار الاصل الذي بني
عليه الاستعارة وهو مشبه باعتبار ما كان اه قوله فما صدق الاستعارة
بالكناية الخ اي قوله هنا في التخييلية الدال على المشبه به مضاه
لما قال الشيخ الدال على استعارة لفظ المشبه به فلفظ المشبه به
هو المستعار منه والاستعارة بالكناية فيتعين لما صدق الكناية
بطريق الاولوية فالاولى ان يقال ان تعريف الشيخ يشمل قال
التفتازاني اذا كان في بيان المراد اه قوله فلا يتاتى انه لم يتعرض
لما صدق الاستعارة بالكناية اي للعهد الذي تعلق به النقض وآب
لغرض المفهوم اي لمعنى الاستعارة بالكناية بقوله هي التي طوى الخ

اه قوله صيغة مبالغة اى دليل المتصف عليها كما افادة بقوله والمعنى
ان كلا الخ اه قوله او فهو غير مذكور اى فقوله ثم طوى ذكره نظرا
الى ان التقدير كما ذكر اه قوله او من اضافة الصفة الخ اى ثم طوى المشبه به
المذكور او من اضافة الدال للمدلول اى ثم طوى اللفظ الدال
على المشبه به اه قوله او فالضمير عائد على الاسم اى المذكور فى
قوله واستعير اسم السبع لها اه قوله طوى التلفظ بالاسم
اى ترك ولم يوصل اه قوله ويلزم منه الخ اى والاحتمال
الاول لا يحتاج لهذا فهو ثانوى لترجح ثان للمحل الاول
اه قوله ولكن المحل الاول اولى اى لما علمت من ان الطى والحذف
من صفات الالفاظ اه قوله لا الاصطلاحية وهى اطلاق اللازم
وارادة الملزوم اه قوله الخ اذ الكناية الخفائى فى اللغة والتقييد
من كلامه هنا اذ الكناية فى قولهم الاستعارة بالكناية بالمعنى اللغوى
وهو غير ما بانى عن المحقق التفتازانى من انها بالمعنى الاصطلاحى
فحينئذ كان المناسب فيما بانى ان يقول وقال المحقق التفتازانى
الخ لان ترك الواو يفيد انه تأييد للسابق لا مقابل اه قوله
الخ لم يصرح بذكر المستعار اى بمذكور هو المستعار اه وقوله
اعنى السبع اى اعنى لفظ السبع قوله الخ على ذكر لازم اى لازم
مدلوله لان الاظفار اعنا هى لازمة لمدلول لفظ السبع اعنى
الحيوان المفترس اه قوله الخ كما هو شان الكناية اى فانه ينتقل فيها
من اللازم المأوى الى الملزوم والحاصل ان قولنا اظفار المنية
نشبت يفاد ان قصد بالاظفار غير ان تكون كناية عن السبع
المقصد استعارية للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فاذا
استعمل هذا القصد فقد صح انا لم نصرح بالمستعار الذى هو
السبع بل كنينا عنه ونبهنا عليه بإرادة لينتقل منه الى المقصود
الاستعارة اه قوله الخ هو لفظ السبع الغير مصرح به اى بل كنى عنه
بترديف اه قوله الخ على قرينة اثبات الخ اى وقد تقدم ان المشبه
الخ وحاصل هذا ان قرينة اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه
بالرجل ان متعلقه وهو الامر المختص بالمشبه به قد استعير اى
نقل عما يناسبه ويلائمه واستعمل فى معنى يشبه ما يناسبه واما
تتمته

تتمته تخييلية فلان متعلقه وهو الامر المختص بالمشبه به لما
نقل عن ملائمه واثبت للمشبه صار يخيل للسامع ان المشبه من
جنس المشبه به اه سوفى قوله الخ كاثبات الاثبات للربيع
اى فان كلا منهما باق على حقيقته والتجوز انما هو فى اسناد
الشئ لغير ما هو له وهو مجاز عقلى لا لغوى فلا اذ لا تجوز فى نفس
اللفظ اه خضرى قوله بهذا تعلم ان المنعم الخ اى ان المنعم
الاستعارة بالمعنى الاعم الذى هو مطلق منقول الى التى علاقتها
المشابهة والالزم تعميم الشئ الى نفسه وغيره اه شيخنا عبد
قرينة المكنية وهى اثبات شئ من لوازم المشبه به للمشبه فى
المكنية دليلا عليها كاثبات النطق فى نطقت الحال والنقض
فى قوله تعالى ينقضون عهد الله على جعل المتأتى اى نطقت
الحال وينقضون عهد الله من باب الاستعارة المكنية تسمى
تخييلا واستعارة تخييلية اما تسميتها استعارة فلانها استعير
من المشبه به للمشبه الذى هو انما استعير بالمحال مثلا هو ما ليس
له وهو اثبات النطق من الانسان تخييلا وتخيلية لانها
خيلت ان المشبه من جنس المشبه به وهى مجاز عقلى لا لغوى
اذ لا تجوز فى نفس اللفظ بل هو باق على حقيقته واما التجوز
فى الاثبات اى اثبات لازم المشبه به للمشبه فهو كاثبات
الاثبات للربيع فنطقت مثلا باق على حقيقته لا تجوز فيه وانما
التجوز فى اثبات النطق للحال ففهم ان مدلول التخييل الاثبات
التخييلية هو الاثبات السابق وربما سموا ذلك اللفظ
اه الدال على لازم المشبه به المثبت للمشبه فى المكنية تاما
فقولنا نطقت استعارة تخييلية او تخييل وان اطلاق الاستعارة
عليها من قبيل الاشتراك اللفظى وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدد
الوضع والمعنى او الاشتراك المعنوى فالكلى فى لفظ واحد كوضعه
لكل كلية اى اللفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة
المشابهة وقرينة مانعة واثبات الخ اى المشبه به للمشبه المكنية
فى لفظ استعارة لان قبيل الاشتراك المعنوى وهو ما اتحد
فيه اللفظ والوضع والمعنى وكان تحته افراد كاشتراك الحيوان
فى كليها د المراد ان لفظ استعارة لم يوضع لما يعم المجاز الذى علاقته

المشابهة وهذا الاثبات بل ومنع لكل على حدته فى صيغه كوضع لفظ عين
لا كوضع لفظ انسان ولا تنفك الكلية عن التخيلية ولا التخيلية
عن الكلية اى لا توجد كل منهما بدون الاخرى بل هما امران ملازمان
اى يلزم من وجود الكلية وجود التخيلية ومن وجود التخيلية
وجود الكلية هذا وقع له متى وجدت الاستعارة وجدت
قرينتها منى وجدت قرينة الاستعارة وجدت الاستعارة ويستحيل
وجود احدهما بدون الاخرى اه ص فى بيانه وهذه الخاتمة
توضيح ما تقدم من كلام الشيخ والمحشى قوله عرض لها اى للاستعارة
لانه باعتبار امر خارج عن امرها لان التشبيه وجهه ليس
من الطرفين ولا الجامع ولا القرينة اه قوله وتقدم التقديم بالذات
اى لان ما بالذات مقدم على ما كان باعتبار الوصف اه قوله
حقيقى بالنسبة الى الاطلاق مع احدهما اى لامتناع اجتماع
الاطلاق مع احدهما قوله واعتبارى بالنسبة لهما اى للتشبيه
مع التجريد لجواز اجتماعهما وتكون الاستعارة اى ح اجتماعا
فى حكم المطلقة لا مطلقة حقيقة فظهر ان الاطلاق الحقيقى
لا يجامع احدهما قط ولا يجامعهما معا والحاصل ان التقسيم
حقيقى بالنسبة للمطلقة مع كل منهما واعتبارى بالنسبة للترشيح
مع التجريد لانه يمنع اجتماع المطلقة مع كل منهما ولا يمنع اجتماع
المرشحة مع المجردة خرجت اسد اشاكى السلاح له لبد فانها
مرشحة لاقترانها بلبد هو ترشيح ومجردة لاقترانها بشاكى
السلاح وهو تجريد فمثال هذه لفظ مطلقة حقا لانه لم يقارنه
الترشيح والتجريد بل قطعا فرجعت الى الاطلاقية اه قوله اى
بالمعنى الاسمى اى اللفظ المستعمل فى شابه ما وضع له اه قوله ان قلت
ان اللفظ لا يتصف منه اى ان لفظ الترشيح بمعنى اللفظ الملائم
لا يتصف منه لان الاتصاف انما يكون من الترشيح بالمعنى المصدرى
وهو ذكر ملائم المشبه به اه ص الا ان يراد على قولهم
مرشحة لان اسم معنى يشتق من الترشيح اه قوله قال الحبشى ان
الترشيح اى كما يطلق على الترشيح بمعنى اللفظ الملائم للمشبه به
يطلق على الترشيح بالمعنى المصدرى اعنى ذكر ملائم المشبه به والحاصل
ان الترشيح والتجريد يطلقان بحسب الاشتمال على نفس اللفظ
الملائم وعلى ذكره وبحسب كونهما بمعنى ذكر اللفظ يصح الاتصاف
منهما

منهما لا نهما حينئذ من قبيل المصدر لا على الاول اذ يكون معناهما
الحروف اى حروف اللفظ الملائم للمحدث لان اللفظ عينى
الملفوظ حقيقة عرضية فيقال مرشحة ومجردة ويقال للشخص
مرشح ومجرد وانما كان الترشيح مجردا مقويا للاستعارة لانه منفى
لتحقيق المبالغة فى التشبيه الذى بنيت عليه الاستعارة اه قوله المعجم
فمرشحة اى حواه لانها بالترشيح وهو التقوية حقا لرشحته
اى رديته باللين قليلا قليلا حتى قوى على الحمى اه قوله الشعب
كتعب اى لا يكون ترشيحا الا اذا كان على هذا الوزن لانه المختص
بالاسد اما اذا كان على وزن علم بكسر العين وسكون الام
وهو الشر الملة وبعضه ببعض فلا يكون ترشيحا لانه لا يخص
الاسد بل يوجد فى غيره من الحيوانات فلا يناسب ما نحن فيه اه
قوله السهلى منكبه قيل هى ما تلبد على رقبته وقيل هى ما تلبد
بين كتفيه ولا منافاة بين هذين القولين لمغايرة المنكب
للرقبة وللكتف وهما قاربا التقاء بعضهما حتى لا ان ما على الرقبة
قد يمتد الكتف والمنكب اه قوله لتجريدها اى الاستعارة المجردة
عن بعض المبالغة الكائنة فى قسميها وهما المطلقة والمرشحة اه قوله هو
اه قوله الذى فى الاستعارة صفة لدعوى وذكر للكناية
المذكر من المضاف اليه اى ان الدعوى وان كانت صورتها
للفظ المستتر المذكر من المضاف اليه وهو الاتحاد ويصح
ان تكون الذى صفة للاتحاد بلاحظ تقييده بالدعوى اى
الاتحاد الادعائى اه قوله ولذلك قيل ان التجريد اذا اقترن
الخ اى بحمل كون الاقتران بما يلائم المستعار له بعيدها مجردة
اذ لم تقترن الملائم عما ينبئ عن الاتحاد والا انقلب التجريد
ترشيحا كما فى قوله فما مست نفللتى الخ فاذا التظليل يلائم المشبه
لكن التجريد عن يلائم المشبه به اه قوله نفللتى الخ اى توقع الظل
على لان التظليل ايقاع الظلة قوله من المشمر اى من مرعاها
وضمن التظليل معنى المنع فلذا عداه من اى كمنعنى من الرعى
وقوله نفى فاعل قامت ولذلك اتصلت به تاء التانيث وان كان القائم

علاما وقوله اعز على صفة النفس وجملة تظللني في محل نصب على
الحال والتقدير قامت لنفسي هي اعز على من نفسي مظللة لي
من الشمس الى آخر البيتين قد ذكر الشيخ احدهما والبيت الآخر
قامت تظللني ومن عجب ٭ شمس تظللني من الشمس وشرحه
قوله قامت فاعله ضمير يعود على النفس في البيت قبله والجملة
موكدة لما قبلها وقوله ومن عجب جار ومجرور مقدم وشمس مبتدا مؤخر
والجملة حال والتقدير قامت تلك النفس مظللة لي وكم
مظللة من الشمس من العجب وقوله شمس اي غلام كالشمس
في الحسن والبهاء فلولا انه ادعى لذلك الغلام انه من الشمس
الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى
اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر تقدر شبه
الغلام بالشمس وادعى انه فرد من افرادها وانه حقيقتها
محققه فيه ثم استعار له اسمها وجعله شمسا على الحقيقة من
حيث انه جعله فردا من افرادها وان حقيقتها موجودة فيه
ولا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر لعدم الغرابة
علاف تظلل الشمس الحقيقية انسانا من الشمس فانه مستغرب
وذلك لان الشمس لا يتم ظل تحتها على انسان مثلا الا اذا
حال بينها وبينه حائل كثيف يحجب نورها واما اذا كان الحائل
بينهما شيء له نور فلا يتم ظل تحتها على الانسان المظلل لان
النور لا يحجب النور فاذا جعل ذلك الغلام شمسا حقيقية الترب
ابقاءه الظل على من ظلله لاستحالة كون الشمس التي من شانها
طي الظل واذهابه توجب ظلا على تقدير حيلولة ابيض الشمس
وبين الانسان المظلل والبيتان للفضل بن العميد من الكامل
واخر وهو ممتنا على ست مرات قالها في غلام حتى قام على
رجليه وظل يمشي وقيل بعد ما كملت اشهر رضعه
سترت عين الشمس بالمحى ثم استعنت على التي احلت في من العوادي
بآية الكرسي والمحلق قال احد من حوله ومن عجب شمس تظللني من الشمس

وبيانه

وبيانه انه شبه الغلام الذي يظلله بالشمس الحقيقية واستعار
له لفظ الشمس فان المراد بالشمس الاولى في البيت الثاني الغلام
والتظليل بلا ثمة وهو منه فيكون تجريدا لكن تعجب من تظليله
تضمن دعوى اتحاده بالشمس الحقيقية وصار التظليل بهذا
التعجب كانه من ملائمات الشمس الحقيقية فخرج عن كونه
تجريدا الى كونه ترشيحا وان كان البيتان الى كانه فهم ان
في البيت تشبيها بليغا لا استعارة لما يلزم الجمع بين الطرفين
وفيه ان المشبه وهو النفس في بيت اخره قول العلم والترشيح
ابلغ اذا كان متعقبا من البلاغة فبنا افعل التفضيل
الاشد وفيه لانه مصوغ من فعل ثلاثي وهو تبلغ الا
انه مشكل من جهة المعنى فان الترشيح مفرد والبلاغ ومن
بها الكلام والمتكلم دون الكلمة فيقال كلام بليغ ومتكلم
بليغ ولا يقال كلمة بليغة فان قلت قد يكون الترشيح جملة
كما في اظفار لم تقلم قالجواب ان الترشيح ليس هو كل جملة
اظفار الخ بل الاظفار المقيدة بعدم التقليم وان كان
ما خوذا من المبالغة لزم بنا افعل التفضيل من الفعل غير
الثلاثي وهو شاذ ثم لا يصح ان يراد المبالغة مصدر المبني
للفاعل اعني بالغ لانه وصف الفاعل لا الترشيح فان اريد بها
مصدر المبني للمفعول اعني ما تبلغ فيه صح حملها صفة للترشيح
لكن يرد شذوذ آخر وهو صوغ افعل التفضيل من المبني للمجهول
فتلخص ان اللازم اما عدم صحة المحل اي الاخبار على تقدير
اخذ البلغ من البلاغة او عدم صحة البناء اي صوغ واخذ
افعل التفضيل ان اخذ من المبالغة مصدر المبني للمفعول او
عدم صحة المحل والبناء ان اخذ من المبالغة مصدر المبني للفاعل
فان اجيب باختيار اخذ ما فوذ من البلاغة وعدم صحة بناء
لان المحمول عليه العلم بمعنى الترشيح والكلام المشتمل على
الترشيح فرجع الى ان الموصوف بالبلغ الكلام قلنا ان البلاغة
مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقد لا يقتضي الحال ترشيحا فلا يكون

بليغا فضلا عن كونه ابلغ وح فالجواب اختيار انه ماخوذ من المبالغة
مصدر المبنى للمفعول وهو وان كان مشتملا على الشذوذ بنى الا انه
الملائم هنا لصحة المعنى لان مبنى الالتفات على المبالغة الناشئة من دعوى
الاتحاد والترشيح ليقوى ذلك فتذكره تحصل المبالغة وقد يدعى
عدم الشذوذ بان افعل يضاف من المبنى للمفعول نادرا كما صرح به الزمخشري
وجوز الاخفش والمبرد صوغ افعل التفضيل من المزيدات اه عطار
على السم قوله قد يدعى الخ اى الدفع ما قيل الخ اى الدفع بجعل ابلغ من المبالغة
كما قال الشم اى الزم مبالغة وقوله ان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى
الحال اى وقد لا يقتضى الحال ترشيحا فلا يكون الكلام بليغا فضلا
عن كونه ابلغ وقوله وهى اى البلاغة لا يوصف بها المفرد اذ لم يسمع
كلمة بليغة وقوله والترشيح منه اى من المفرد فلا يوصف بالبلاغة
قوله ان ابلغ من المبالغة اى التى بنيت عليها الاستعارة وهى ادعاء ان
المشبه فرد من افراد المشبه به وقوله لان البلاغة اى التى هى مطابقة
الكلام لمقتضى الحال قد تقدم فيما كتبناه قريبا على قول المص
والترشيح ابلغ ما يوضح الخ تكميل وجواب عما يقال تلبيسه البلاغة
فى الكلام مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته اى فصاحة
الكلام وبيان ان الحال والمقتضى ان الحال هو الامر الداعى المتكلم
الى ان يعتبر اى يلاحظ ويقصد مع الكلام الذى يؤدى به اصل
المراد خصوصية اى نكتة وهيئة تختص بالمقام وتلك الخصوصية
هى مقتضى الحال مثلا انكار المخاطب الحكم حال يقتضى تاكيد الحكم
فالتاكيد مقتضى الحال او فالتاكيد الذى يقتضيه الانكار هو مقتضى
الحال لان فرد من افراد الخصوصية الآتى فى قولهم خصوصية وقولك
للمخاطب المنكر ان زيدا فى الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال
اى مشتمل عليه اه سعد قوله باعتبار اصل التشبيه اى فاصل المبالغة
فى التشبيه حاصل بالالتفات اليه بناء على دعوى الاتحاد فى
الجملة واصل ان الاستعارة التى وقع فيها الكلام امام
مجردة لتجريدها عن بعض المبالغة لا عن كل ما ويبان ذلك ان
الاستعارة هينا هاعلى دعوى الاتحاد وان المشبه فرد من افراد
المشبه به وذكر ملائم المشبه يبعد دعوى الاتحاد اه قول الشم

وقد

وقد يجمع الترشيح والتجريد اى فى الاستعارة والمراد
بان يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه به فقط واما
ذكر ما يلائمهما معا فلس من قبيل اجتماعهما كما قالم قيل والاقرب
ان هذا القسم اى قسم اجتماعهما لا يسمى باحدهما ولانهما وانه فى
مرتبة الاطلاق لتساقطهما بتعارضهما اه دسوقى قول الشم
فتكون الاستعارة فى قوة المطلقة اى فى مرتبة الاطلاق لتساقطهما
بتعارضهما كبينتين لان كلا منهما يشهد فى امر تنافى الشهيد فى الآخر
ما يشهد به الآخر الا اذا كان احدهما ازيد تحيا اى عددا او كيفا
اى قوة وشدة اختصاص فيرجح جانب المزيد ويسمى الاستعارة
مرشحة ان كان المزيد الترشيح ومجردة ان كان التجريد وجوز
بعضهم فى حالة التساوى ترجيح جانب السابق اى المذكور ابتداء
من الترشيح والتجريد المجتمعين فان سبق الترشيح فمرشحة وان
سبق التجريد فمجردة اه قول الشم كقوله اى قول الشاعر وهو زهير
ابن ابى سلمى بضم السين وليس فى العرب مضموم السين غيره اه قول
الشم لدى اسد هذا تجريد لانه وصف بلازم المستعار له اى
الرجل الشجاع واضافة لدى الى اسد قرينة مانعة من المعنى
الحقيقى لانها تعين عند الوصول الهندى شانه ان لا يكون
للاسد اذ لا يؤنس به بل يكون للانسان لانه هو الذى يؤنس
به ولدى اسد خبر محذوف فى تقديره انا لدى اسد او خبر
لكان المحذوفة مع اسمها اى انا كنت لدى اسد اه قول الشم شاكى
السلاح اى تام السلاح اصله شائك فهو من باب القلب المكانى
اى دخله القلب المكانى بان قدمت الالف على الهمزة نفسها او عن
اصلها وهو الواو لان الهمزة منقلبة عن واو فعلبت الهمزة بان
تظهر ثم اثر كسرة فصارت شاكى وهو ماخوذ من شوكة الكائنة
فى نحو قولهم فلان ذو شوكة اى ذو شوكة اى اضاء واظافره
بتمام السلاح لان السلاح اذا كان تاما كان غالبا فى الشر
قول الشم مقدرة بنعم المراد به الذى يمدح به اى عظيم الجثة
فالمقدر فى اسم مفعول من التقديم بمعنى الالقاء فى القدام وهو
الرمى فيكون على هذا ملائما للطرفين اعنى المستعار منه والمستعار
له فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا لان شرط التسمية بذلك اى بالترشيح

اى بالترشيح او التجريد اختصاص الوصف باحدهما والا يكن الوصف
مختصا باحدهما فلا يسمى باحدهما ولا بكليهما ويصح ان يراد بالمقدر
الذى يرمى بنفسه الى الوقائع كثيرا سواء كان بالة حرب اخر فيكون
ملائما للظرف فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا ويصح ان يراد بالمقدر
الظرف الذى قذف بنفسه الى الوقائع بالة حرب فيكون تجريدا وعلى
هذا يكون التجريد اكثر من الترشيح لانه ان كانت القرينة
حالية فترشيح حالته وان كانت مقالية فتجريد والا يكن القرينة حالية
كانت لفظية وهى اضافة لدى الى الاسد فيما وفى الترشيح
وتاء قطاف وعلى الوجهين الاولين يستويان اذ كانت القرينة
حالية وهى مقام المدح والا يكن حالية بان كانت لفظية سميت
مرشحة لزيادتها ويحتمل ان يراد بالمقدر فى المرمى من بعد بالمخ
لباكله فوافقه فيكون ترشيحا قوله الخ لبه اللبد
جمع لبدة وهى ما تلبد وتضام من شعر الاسد المطروح على
مخلبيه ولا شك ان هذا من ملائمات المستعار منه وهو الاسد
الحقيقى فيكون ترشيحا قوله الخ العاره لم تقلم القليم مبالغة
القلم وهو اقطعه يحتمل ان يراد بمن ذلك الاسد من الجنس
الذى تقلم اظفاره فيكون ترشيحا ايضا لان الاسد الحقيقى هو
الذى لم يرض ثانية تقليم الاظفار ويحتمل ان يراد مجرد نفى تقليم
اظفاره وح فيحتمل ان يكون النفى منصبا على المبالغة لان التقليم
مبالغة القلم اى ان اظفاره اتعد المبالغة فى تقليمها ولا شك
ان هذا ملائم للاسد المجازى وهو الرجل الشجاع فيكون تجريدا
ويحتمل ان يكون هذا من تعدد المبالغة فى النفى لان نفى المبالغة يرد
كثيرا فى كلام العرب مرادا منه المبالغة فى النفى وح فالمعنى اظفاره
انتفى تقليمها انتفاء بالغا بليغا ولا شك ان هذا مما يلائم المستعار منه
وهو الاسد الحقيقى نظرها ايضا فى قوله تعالى وما ربك بظلام
للعبيد ان هذا من المبالغة فى نفى اى ينفى الظلم عن الله تعالى انتفاء
مبالغا فيه لا من نفى المبالغة والا اقتضى ثبوت اصل الظلم لله
وهو محال فيكون هذا ترشيحا قوله لكونهما يحتمل ايهما مثلا لان
الخ اى فهما صالحان للترشيح باعتبار ما ذكره وللتجريد على احتمال

ان المراد

ان المراد من قذف المرمى الوقائع بالة حرب ومن نفى التقليم
عدم الرفاهية واعلم ان اريد منه القوة كناية فلا يرد ترشيحا
ولا تجريدا لعدم الاختصاص بواحد فلا يرد انى لعظم النفر منه
قوله اقوى باعتبار ما يتبادر الخ كلامه ظنى ان المراد بالزيادة
الزيادة فى الكيف فقط اعنى القوة لزيادة معنى او شدة اختصاص
بالقوة المفهوم من مقذف والظفارة لم تقلم على ما تقدم بيانه
فى الكناية على البيت واستظهر اعتبار الزيادة مطلقا بالكيف او
بالكم اى العدد فان كان الترشيح اكثر عددا او قوة فتكون الاستعارة
مرشحة وان كان التجريد اكثر عددا فتكون مجردة وجوز بعضهم فى حال
التساوى ترجيح جانب التشبيه السابق لسبقه بالمعونية بالنسبة
للترشيح او التضعيف بالنسبة للتجريد فان سبق عنده الترشيح على
التجريد فمرشحة وان سبق التجريد فمجردة قوله اما يكون
بعد تمام الكلام بالاستعارة بذكر القرينة اى لا يحكم على اقترانها
به الاستعارة بانه ترشيح او تجريد الا بعد تمام الاستعارة
بذكر قرينتها الملائمة ولذا بعد الصيغة لمن تأمل كلامه ان المراد
بالمبالغة فقط لانها التى يتوقف عليها تمام الاستعارة الا ان يحمل
على التمام الكامل الذى لا يحصل الا بالمعينة قوله ثلاثة اقسام
قرينة المجردة تجريدا هذا راجع لقوله والتجريد وذلك نحو
قولك رايت اسدا يرمى فان الاسد مستعار للشجاع استعارة
مجردة ثم ذكر قرينة فلا بعد تجريدا لكونه يلائم المشبه الا
اذا جعلت القرينة حالية وقولك قرينة الملائمة ترشيحا
اى ولا تعد قرينة الملائمة ترشيحا وهذا راجع لقوله والترشيح
ومثاله نطقت الحال فالحال استعارة بالكناية ونطقت قرينة
فلا تعد ترشيحا وان كانت مما يلائم المشبه به وهو اللسان وانما
اقتضى ذلك نفى عدم قرينة المجردة تجريدا ولم ينف عدها ترشيحا
لانه لا يتوهم الا كونها تجريدا لكونها مما لا يلائم المشبه ولا يتوهم
كونها ترشيحا لانها ليست مما يلائم المشبه به ولذا عول نحو قولك
على نفى عد قرينة الكناية ترشيحا ودون نفى عدها تجريدا او حاصله
انما قصر على نفى الترشيح لانه المتوهم فهو ملائم للمشبه به ولا يلائم
المشبه حتى يتوهم انه تجريد اه قوله على النفى الا لازم اى لا نفى لازم المشبه به

كالاظفار اه ش ختمه بقوله تقدم الخ لانه يلزم على تحقيق
المبالغة في التشبيه وحاصل ذلك ان الاستعارة لم تطلق على التشبيه
الا بعد ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل الرجل
الشجاع فردا من افراد الاسد لانه لولا الادعاء المذكور لما كانت
الاستعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام
المنقولة كزيد وبكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من
الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم الحقيقي عاريا عن معناه
ولاجل هذا الادعاء المذكور صح النحاة في قول ابي الفضل بن العميد
لما قام غلام هل رأيته ليظلني فامت تظللني من الشمس نفسي
امز علي من نفسي فامت تظللني ومن عجب شمي تظللني من الشمس
اي قامت توقع الظل علي شمس اي انسان في كالشمس في الحسن والبهاء
تظللني من الشمس فلولا انه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس
الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التهكم معنى اذ
لا عجب حتى ان ظل انسان من الوجه انسانا آخر وصح النفي الذي
عن التعجب في قوله لا عجب اذ بلا علالته قد رأيت رأسه على القوم
العلالة شعار يلبس تحت الثوب وزر ازرارا رام اي شد ازرارا رام
عليه فلولا انه جعل لابس العلالة قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن
التعجب معنى لان الكتان انما يبعث البهاء بلابسه فلابسة القمر الحقيقي
لا يستحق ان يستعمل انسانا كالقمر في الحسن هذا هو معنى الملاقة في
التشبيه اه قوله وهي ايضا اي كتقديمها الى مرتجم وعجرده وما لقمول
الخ قوله في تعميم الاستعارة اي بالمعنى الاعم وهو اللفظ المستعار مطلقا
فالاستعارة ح ترادف المستعارة له لكن لما كانت الاستعارة تطلق
بالمعنى المصدري اعني استعمال الشخص الكلمة في غير ما وضعت له ولا
يجوز ارادته هنا عبر المصنف بالمستعار ليكون نصا في المقصود وهو
ان التقسيم باعتبار اللفظ ولم يقسمها باعتبار معناها لان اللفظ
ادوم واقل كلفة وذلك بحرفه اي هو عن اللفظ فاعتبار في التقسم
او ... واعا جعل هذا التقسم باعتبار اللفظ مع ان ... باعتبار معنى وهو المستعار منه لقال استعارة من لم يعمل
على التشبيه للفاعل ولم يكن مما اعتبر فيه وصف ولم يكن لتعميم
من نبا فاصليه والاقتضاء طلبا للاختصار اه حفيد وعبد الحافظ

قول المص

قول المص ان كان المستعار خبرا بالمستعار وان كان المخبر عنه اطلاقا
لانها تطلق على المعنى المصدري وهو غير جائز الارادة هنا وتطلق
على لفظ المشبه به وهو اللفظ المستعار فاني بلفظ المستعار ليكون نصا
في المقصد وهو لفظ المشبه به اه قوله فجاز الاول اي لان الكلام
قبل الحمل والاستعارة اه قوله المص اسم جنس المراد باسم الجنس في
هذا الفن اسم دال على مفهوم كلي وشمل هذا التعريف لاسم الجنس
المنكر هنه والمعرف بال او بالنداء نحو يا اسد ارم الحدا فانها دالة
على المفهوم الكلي وتخصصها بالنداء وال وشمل علم الجنس نحو
قوله اسامة لرجل شجاع لانه كلي اذ هو موضوع للماهية الحاضرة
في الذهن بقيد حضورها فيصدق على كل فرد توجد فيه الماهية
ولذلك صرحوا بانه نكرة معنى ولا يعلى حكم النكرة الا في اللفظ
فالاستعارة في جميع ذلك اصلية لانه يصدق عليه اسم جنس في
هذا الفن وللنحاة في الفرق بينهما اصطلاحان اصطلاح هم
احدهما وهو اصطلاح الاصوليين ان اسم الجنس موضوع للماهية
الحاضرة ذهنا بلا قيد فيتأصل من وحدة وغيرها فخرج علم الجنس
لوضعه للماهية بقيد حضورها ذهنا والنكرة لوضعها للماهية
مقيدة وحدة تحكما ولغيرها بالفرق المنتشر وواحد لا بعينه فاللفظ في
اسم الجنس والنكرة واحد والفرق بينهما بالاعتبار فان اعتبر في اللفظ
دلالته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس وبالمطلق عند الاصوليين
او مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة واما الفرق بينهما وبين علم الجنس
من حيث اللفظ فاجراء احكام المعارف عليه دونها ومن جهة المعنى
هو ما مر من وضعه للماهية بقيد حضورها الذهني ووضع اسم
الجنس للماهية المطلقة فعلم الجنس معرفة في المعنى الخ على الراجح
خلافا لابن مالك حيث جعله كاسم الجنس فالمعنى لان لغرقة الواضع
بينهما في اللفظ توذن بفرق بينهما في المعنى ايضا ومثل علم الجنس في ذلك
المعرف بلام الجنس وقال الآمدي وابن الحاجب اسم الجنس موضوع
للماهية بقيد ... واحدة نهما النكرة بقيد ... الاول قول الاول
الجنس مساويا للنكرة في المصداق ورد المرزوم وعلى الثاني يرادفها
معهم ما وهما صداقا والاصطلاح الثاني ان اسم الجنس هو الدال
على الماهية لا بقيد شيوع ولا غيره وينقسم بحسب الاستعمال الى افراد
وهو ما دل على القليل والكثير كما وتر ابعد مجمعي وهو ما دل

ء من الكرم الثنى وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وكلم وكل منهما
يكون معرفة ونكرة فهو المقابل لاسم الجمع والجمع والنكرة ما شاع
فى افراد جنس موجود او مقدر وخاصها ما يقبل الياء ويقع موقع
ما يقبلها لافرق فى ذلك بين الجنس واسم الجمع والجمع بين النكرة
واسم الجنس عموم وخصوص وجهى يجتمعان فى نحو اسد ويفرد
اسم الجنس فى السند بالتعريف وتفرد النكرة فى جمع او اسم جمع
قول انتم كحاتم اى فى كل علم مشتهر بصفة فالاستعارة اصلية تحقيقية
الجمهور وحاتم فى الاصل اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم سمى به
حاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائى المشهور بالكرم وهو جاهلى
وابنه عدى صحابى ولد ابنته سفانة التى اكرمها رسول الله صلى
الله عليه وسلم باطلاقها من الاسر وقال خلوا عنها فان ابا ها
كان يحب مكارم الاخلاق فدخلت له وكما در بالداد والمراد بهلبنى
المشتهر باللؤم والبخل سمى بذلك لانه سعى ابله فبقى فى الحوض قليل
ماء فسلح فيها اى نعوط ومدر الحوض بخلا على الناس بعد وبادر
فى الاصل اسم فاعل ماخوذ من هدر اى خلطه بالمدر وهو الحمى
الصغير وتلكمان بوزن عثمان علم رجل اشتهر بالفصاحة اصله
الهاء لصيد كلم عليه والمعانى صيد الفصيح فلذلك سمى به
المغصوب المعهود وكباقل علم رجل ضرب به المثل فى الغى او الغباوة
والكلئة حكى انه اشترى نخلا بعشرة دراهم وحمله على كتفه ليدرهم
فسئل كم اشتراه فلم يتفطن بل فتح كفيه يشير لعدد العشرة واخرج
لسانه ليتم الاشارة للاحد عشر فانقلب الظبى اهخضرى قول
الشم فانه يؤول الخ اى ليظهر الاندراج فى ارادة التاويلية فيقدر
ان له افرادا صحيحة الحقيقة مع حاتم نفسه فى حسن الجود الحاصل
منه المبالغ الغاية كالاسد الصادق على افراد صحيحة الحقيقة
فى غابة الخ فانه لاجل ان تشبه الممدوح بفرد منها كاشبه الرجل بفرد
من افراد الاسد وليس المشبه به غير حاتم نفسه فى الحقيقة ثم ليتم
الله انه اذا ادعى [illegible]
هو ان المجاز بحاتم بعد التاويل [illegible] لتصحيح قاعدة
الاستعارة وان التشبيه انما هو بعد التاويل بتكلف وان دعوى الاندراج
بعد التشبيه كما فى الاستدراك سواء وهى التى سوغت اطلاق اللفظ والحاصل
ان معنا

ان معنا ثلاثة اعمال التاويل بتكلف ثم التشبيه لفرد منه ثم دعوى الاندراج
واما فى نحو اسد فالاخيران فقط فدعوى اندراج المشبه فى افراد
المشبه به وجعله واحدا منها انما تكون بعد التشبيه لانه فالتشبيه
هو الذى سوغ تلك الدعوة والا كانت كذبا محضا والحاصل انا
نشبه مزيدا بفرد من الافراد التى يصدق عليها الاسد ثم ندعى
اندراجه فيها بان نقدر انه احد افراد متعارفة وافراد اخر متعارفة
وان المشبه به فرد له الا انه غير متعارف حتى يكون لفظ الاسد صادقا
عليه فنوع لنا استعماله فيه فاطلاق اللفظ تابع لدعوى الاندراج
التابعة للتشبيه اذا علمت ذلك تعلم ان العلم الشخصى الذى لا تاول
فيه تمتنع فيه الاستعارة لانها مبنية على ادعاء ان المشبه فرد من
افراد المشبه به وذلك يستلزم كون المشبه به كليا هذا الذى عليه
الجمهور ونفع السعد فى المطول والمواهب والسيد فى المفتاح كون
الاستعارة مبنية على خصوص ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه به
وادعى كل منهما انها قد تكون مبنية على ادعاء ان المشبه عين المشبه به
اذا كان جزئيا كزيد وعمرو كهذا اعم وابلغ فعلى هاذ هبنا اليه
يجوز الاستعارة فى العلم الشخصى ولو من غير تاويل اه حفنى عن الخانجى
تنبيه تمنع الاستعارة على مذهب الجمهور فى العلم الذى لم يشتهر
وصفية وهى المجاز المرسل فيجوز فيه لعدم احتياجه الى ادعاء
الاتحاد فى الجنس المنافى للعلمية بخلاف الاستعارة فعلاقتها فالمرسل قاله
اى قاس المجاز المرسل عليها فى المنع وجعل ضربت زيدا مجازا عقليا
حيث ضرب بعضه لانه قياس مع الفارق بل هو من اطلاق الكل
على جزئه مجاز مرسل فعلم ان اطلاق زيد على يده مثلا مجاز
مرسل علاقته الطية والجزئية اه قوله اى تاويلا مصورا بانه
موضوع الخ اى فالباء هنا للتصوير وهم اذ بانوا اظهر استهارة
سببية واضافة واسطة الى اشتهار بيانية اى يؤول بسبب واسطة
هى اشتهار الخ فاختلف البيان وذلك يستلزم كون المشبه به كليا هذا الذى عليه
الجمهور ونفع السعد فى المطول والسيد فى المفتاح كون
الاستعارة مبنية على خصوص ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه به
وادعى كل منهما انها قد تكون مبنية على ادعاء ان المشبه عين المشبه به
اذا كان جزئيا كزيد وعمرو كهذا اعم وابلغ فعلى هاذ هبنا اليه
يجوز الاستعارة فى العلم الشخصى ولو من غير تاويل اه حفنى عن الخانجى
تنبيه تمنع الاستعارة على مذهب الجمهور فى العلم الذى لم يشتهر
وصفية وهى المجاز المرسل فيجوز فيه لعدم احتياجه الى ادعاء
الاتحاد فى الجنس المنافى للعلمية بخلاف الاستعارة فعلاقتها فالمرسل قاله
اى قاس المجاز المرسل عليها فى المنع وجعل ضربت زيدا مجازا عقليا
حيث ضرب بعضه لانه قياس مع الفارق بل هو من اطلاق الكل
على جزئه مجاز مرسل فعلم ان اطلاق زيد على يده مثلا مجاز
مرسل علاقته الطية والجزئية اه قوله اى تاويلا مصورا بانه
موضوع الخ اى فالباء هنا للتصوير وهم اذ بانوا اظهر استهارة
سببية واضافة واسطة الى اشتهار بيانية اى يؤول بسبب واسطة
هى اشتهار الخ فاختلف البيان وذلك يستلزم كون المشبه به كليا هذا الذى عليه
لصحين يؤول معنى حكم قوله ولا حاجة لما تكلفه بعضهم انما تكلف
بعضهم اشكال فقط قال ان القام فى التاويل بالى لا فى ادعاء
وانه فرد من افراده فكان الاولى ان يقول كما ان اسد الكلى له فرد
كثيرة او يزيد بعد قوله كان هو الرجل المعروف او غيره ويدرج
تحته ذلك الرجل اه وحاصل الجواب الذى اشار له المحشى بقوله

اى لكونه كلما ان التناول ليس الا ملكية اه قوله فالدفع ما اورد
من انه الخ اى فاذا كان المقصد انما هو الفرد المحكوم على الذى هو
حاتم الطائى وان التناول ليس الا لاجل جريان الاستعارة اندفع الخ
اى فالتشبيه فى الحقيقة انما هو بجامع نفسه والتناول انما هو لتصحيح
جريان الاستعارة فظهر ان المقصد الاصلى انما هو الالحاق بحاتم فتزيم
وان التناول لتقدير ك لتصحيح قاعدة الاستعارة وان التشبيه انما
هو بعد التناول بكلى وان دعوى الادراج بعد التشبيه كما فى الاسد
سواء اه قوله آخذ منه ان دعوى الادراج الخ وجه الاخذ ان العطف
فى قول الشارح وادعى على زيد الخ يشاد منه ان الادعاء يكون بعد
التشبيه اه قوله وبهذا اندفع ما قيل الخ حاصل ما قيل انه اذا كان
التناول لحاتم بانه موضوع لجواد سابقا على التشبيه فيكون المشبه
ويكون المشبه وهو الرجل الكريم فردا من افراده فلا حاجة الى التشبيه
لانه يصدق على المشبه خ اه قوله وحاصل الدفع الخ قال لانه التناول
ادخل صحة قاعدة الاستعارة حاصل بعد التشبيه بالشخص نفسه فاندفع
التوقف بانه بعد التناول يحمل المشبه فلا يتاتى تشبيه ونقل فحاصل
ان التناول تقديرى لتصحيح قاعدة الاستعارة والغرض الاصلى الالحاق
بالشخص المعهود اه قوله حاتم هذا انعدم عند قول الشارح كحاتم ما فيه
الكفاية خارج البيان ش قوله حسان هو شاعر النبى صلى الله عليه
وسلم اه قوله بناء على ما وانه للنكرة اى فى الوضع للفرد المنتشر بخلاف
ما لو قلنا بوضعه للحقيقة المبهمة لا تقييد الاستحضار فى الذهن
اه قول الشارح فيه بقيده فيه اشارة الى انه وان كان تقييدا فى اللفظ
هو تقييد فى الحقيقة اه قول الشارح اخصر واوضح وجه الاوضحية
انه يكون خ ص فيها للتقييد الذى هو المراد واما وجه الاخصرية
فظاهر اه قول الشارح وكان اى المصنف لعله اى بكاف التعليل للعهد
بين تاليف المفتاح الخ وتاليف المتن يقتضى الجزم بقصره بين
تاليف المفتاح او هى للتحقيق للاشرحى او الترجى نحسب انه لم يعرج
بنيرك ويحتمل ان الضمير فى وكانه عائد على من اخذ من كلامه هذا
التقرير وهو السيد قدس سره اه قول الشارح وعلم اى على ان العهد
اه اوضح فى التقييد فان اسما لعط ضارب ليس قيدا لشئ بل هو
تكرار اذ الفرض تقييد اسم الجنس بغير المشتق لا كونه اسما غير مشتق
اه قول الشارح وليس غير الحقيقة الخ اى ليس حقيقة فتدبر اه
اه قول الشارح

اه قول الشارح والا اى والا نقل انه ليس تغيرا حقيقة لحقيقة الجنس
قلنا انه تغير حقيقة لحقيقة اسم الجنس قول الشارح لكن لم يعلم الخ
اى ولو لم يشتهر بصفة قول فيلزم ان تعرف اللامية اى المفهوم
من لتتميم الاستعارة الى اصلية وتبعية اه قول غيرها نائب بيانه
ان المعهد لو عبر باسم الجنس ولم يقيده بقوله اى اسما غير مشتق
للزم عليه دخول النكرات المشتقة فى الاستعارة الاصلية مع ان
الاستعارة بها تبعية ولزم عليه خروجها من التبعية ولزم عليه الفهم
دخول المعارف الجامدة كاسامة والاسد فى التبعية وخروجها
من الاصلية فيعبر كل من تعريفى الاصلية والتبعية غير جامع
وغير مانع لانه قوله ان كان المستعار اسم جنس فالاستعارة اصلية
يدخل فيه النكرات المشتقة وتخرج من التبعية لانها من قبيل اسم
الجنس وقوله والا فتبعية اى والا بان كان المستعار اسم جنس فتبعية
يدخل فيه المعارف الجامدة كاسامة والاسد وتخرج من الاصلية
لانها ليست من قبيل اسم الجنس والحاصل ان المصنف لم يقل مراده ك
الامر ان كان المستعار اسما غير مشتق بل قال ان كان المستعار اسم
جنس اى اسما غير مشتق ليوافق العموم فى تعبيرهم ثم نبه على ان
الى انه ليس المراد باسم الجنس ما سوى النكرة اى مما افاد مجيئها
كما هو مصطلح النحاة لانه يصير كل من تعريفى الاصلية والتبعية للمفهوم
من التقسيم غير مانع وغير جامع لدخول النكرة المشتقة فى الاصلية
وخروجها من التبعية ولدخول المعارف الجامدة كاسامة والاسد
فى التبعية وخروجها من الاصلية وليس المراد باسم الجنس ايضا
ما قابل المصدر والمشتق كما هو مصطلح النحاة لانه يخرج المصدر
من الاصلية ويدخله فى التبعية وهو خلاف الصواب فتبت
انه الاسم غير المشتق كما مر انه مصطلح الاصل سواء كان معرفة او نكرة
مصدرا او غير مصدر اه قوله والا لقال الخ اى لقال المصنف ان
هذا علم البيان الآتى فى قوله لقد حدده فيتوقف قوله مع ان
الاستعارة فيه تبعية اى فيلزم الخ وقوله فيه اى تغيرا مفقودا
الخ ولا يقال ان التغير يوجد ايضا على اسما الافعال
وما فيها بعد التجوز بها الخ اه قول الشارح لان اسما الافعال
لانها انعدام عينانى والمراد من اسم الجنس ما يجوز ان يراد
والنكرة والمشتق الا ترى انه فرجه لقوله اى اسما غير مشتق قول مع ان
العصام فى الفارسية الى قصه فيها اعلم ان الاستعارة التبعية

تجرده فيما الافعال مشتقة كانت كزال ودراك اولا كعه وحيهات
واوه كجريانها في الافعال بلا خلاف لكنها تكون تبعية لمصدر
الفعل الذي يكون اسم الفعل بمعناه لا تبعية لمصدر هو اذ بين
لاسم الفعل مصدر يشتق هو منه باعتبار انه اسم فعل وهذا
لا ينافي ان له مصدر يشتق هو منه باعتبار ان مادته هي مادة
المصدر مثلا في استعارة هيهات لمعنى بعد تعتبر تشبيه البعد
بالبعد وسر بيان التشبيه الى معنى بعد وعن تستعير الاول للثاني
ثم تجعل هيهات بمعنى بعد استعارة لمعنى غيره فانت تراه قال لكنها
اي اسما الافعال تكون تبعية لمصدر الفعل الذي يكون اسم الفعل
بمعناه لا تبعية لمصدر هو اذ بين لاسم الفعل مصدر باعتبار
انه اسم فعل تجعلها اولا في مصدر الفعل وصرح بان اسم الفعل
لا مصدر له بقي قوله اي الحصام في اول عبارته مشتقة او لك
تساهل والمراد كان مصدر فعلا من لفظها كما في دراك وزال
اولا كهيهات وصه واوه وهو ظاهر من قوله لكنها تكون تبعية
لمصدر الفعل الخ اه قوله فان لم يكن لها مصدر يشتق الخ الكلام
على حذف مضاف اي فان لم يكن لفعل امر مصدر جار على لفظها
التي لها مصدر غير جار على لفظها وذلك كهيهات فانه ليس لمصدر
جار على لفظه بل لقد ر له مصدر غير جار على لفظه وهو البعد
وقوله ودراك الاولى حذفه والاقتصار في التمثيل على هيهات
لان دراك له مصدر جار على لفظه وهو الادراك اه قوله وان
الاستعارة في المشتق تبعية الى اخره كان التبعية في المشتق
الفعل ملحوظ فيه النسبة الى الفاعل سواء قلنا انها داخلة في مفهوم
على رأي او خارجة على رأي اخر فهو غير مستقل بنفسه من حيث
النسبة الى الفاعل استقلالا تاما وكانت استعارته تبعية اي تابعة
لما هو مستقل بنفسه وهو المصدر الدال على الحدث وهيئته المشتقات
ملحوظ فيها النسبة الى فاعل ما هي غير مستقلة فكانت استعارتها تبعية
اه عبد الحافظ قوله في مفهومها اي مفهوم المشتقات اي مفاديهما
فمعنى الضارب الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وهكذا
مدلول المشتق والمركب من المشتق وهو الحدث والزمان وغير المشتق
وهو النسبة غير مستقل اه قوله والاستعارة تقتضي التشبيه اي وانما
كانت الاستعارة في الفعل وسائر المشتقات تبعية لان الاستعارة
تقتضي التشبيه اي تعتمد عليه وتبنى عليه اذ هي اعطاء اسم المشبه
به للمشبه بعد ادخال الثاني في جنس الاول والتشبيه يقتضي
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه بحيث يصح الحكم به عليه
وانما يصلح للموصوفية اي لكونه موصوفا بوجه الشبه او بغيره
المتحقق اي الامور المتقررة الثابتة في نفسها لا ستقلالها
بالمفهومية كالجسم الابيض وبياض صاف فكل من الجسم البياض
هو قوله متقرر اي ليس سيالا متجددا شيئا فشيئا وانما تتجدد
الافعال والصفات المشتقة فلا تصلح للموصوفية لكونها متجددة
غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال ونقيضه
للصفات غير دلالة الافعال على الزمان لتضمنه لانه جزء مفهومها
ودلالة الصفات على الزمان التزامية لدلالتها على ذات ثبت
لها الحدث والحدث لا يبقى من زمان يقع فيه اه على ان مدلولها
لفظ الفعل ممنوع بل مدلولها معنى الفعل ولا قائل بان
مدلول لفظ الفعل مجردا عن المعنى وعبارة الامير التي نقل عنها
وقيل مدلول اسم الفعل هو معنى الفعل او لفظه ولو حظ دلالته
على معناه فتأول اي يرجع للقول الاول بالواسطة اه فالمحل
نزاع من عبارة الامير ولو حظ دلالته على معناه تحصل في عبارة
المحلل اه ط وعلى ما قاله السيد الخ عطف على قوله على ان مدلولها
معنى الفعل وعلى قوله وعلى قوله واذ الاستعارة في المشتق تبعية
لجعول النسبة الخ اه قوله وكان كان اسم الفعل مشتقا هو مراد
الاشتقاق كون مصدر فعلا من لفظها كما في دراك ونزال وقوله
وان كان غير مشتق معنى عدم الاشتقاق كونه لا مصدر لفعله من
لفظه فاسما الافعال كلها غير مشتقة اه قوله فالاستعارة فيها اصلية
فيه انه لا يتأتى الاستغناء عن التعلم بالسكوت بان يقال شبه التكلم
بالسكوت بجامع التضاد وهو التغير السكوت للتكلم واشتق من
السكوت بمعنى التعلم اسكت بمعنى تعلم وجعل صه بمعنى
مستعار لمعنى تعلم وفي المثال الاشاري وهو هيهات يمكن الاستغناء
الزيادة بالنقص بان يقال شبهت الزيادة بالنقص بجامع التضاد
والتغاير النقص للزيادة واشتق من النقص بمعنى الزيادة النقص

بذكرهما والمركب من المشتق وهو الحدث والزمان وغير المشتق
وهو النسبة غير مستقل اه قوله والاستعارة تقتضي التشبيه اي وانما
كانت الاستعارة في الفعل وسائر المشتقات تبعية لان الاستعارة
تقتضي التشبيه اي تعتمد عليه وتبنى عليه اذ هي اعطاء اسم المشبه
به للمشبه بعد ادخال الثاني في جنس الاول والتشبيه يقتضي
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه بحيث يصح الحكم به عليه
وانما يصلح للموصوفية اي لكونه موصوفا بوجه الشبه او بغيره
المتحقق اي الامور المتقررة الثابتة في نفسها لا ستقلالها
بالمفهومية كالجسم الابيض وبياض صاف فكل من الجسم البياض
هو قوله متقرر اي ليس سيالا متجددا شيئا فشيئا وانما تتجدد
الافعال والصفات المشتقة فلا تصلح للموصوفية لكونها متجددة
غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال ونقيضه
للصفات غير دلالة الافعال على الزمان لتضمنه لانه جزء مفهومها
ودلالة الصفات على الزمان التزامية لدلالتها على ذات ثبت
لها الحدث والحدث لا يبقى من زمان يقع فيه اه على ان مدلولها
لفظ الفعل ممنوع بل مدلولها معنى الفعل ولا قائل بان
مدلول لفظ الفعل مجردا عن المعنى وعبارة الامير التي نقل عنها
وقيل مدلول اسم الفعل هو معنى الفعل او لفظه ولو حظ دلالته
على معناه فتأول اي يرجع للقول الاول بالواسطة اه فالمحل
نزاع من عبارة الامير ولو حظ دلالته على معناه تحصل في عبارة
المحلل اه ط وعلى ما قاله السيد الخ عطف على قوله على ان مدلولها
معنى الفعل وعلى قوله وعلى قوله واذ الاستعارة في المشتق تبعية
لجعول النسبة الخ اه قوله وكان كان اسم الفعل مشتقا هو مراد
الاشتقاق كون مصدر فعلا من لفظها كما في دراك ونزال وقوله
وان كان غير مشتق معنى عدم الاشتقاق كونه لا مصدر لفعله من
لفظه فاسما الافعال كلها غير مشتقة اه قوله فالاستعارة فيها اصلية
فيه انه لا يتأتى الاستغناء عن التعلم بالسكوت بان يقال شبه التكلم
بالسكوت بجامع التضاد وهو التغير السكوت للتكلم واشتق من
السكوت بمعنى التعلم اسكت بمعنى تعلم وجعل صه بمعنى
مستعار لمعنى تعلم وفي المثال الاشاري وهو هيهات يمكن الاستغناء
الزيادة بالنقص بان يقال شبهت الزيادة بالنقص بجامع التضاد
والتغاير النقص للزيادة واشتق من النقص بمعنى الزيادة النقص

بمعنى زيد وجعل منه بمعنى مستعار للمعنى زيد فحينئذ تكون مرة
عين زيد وانما يقال ذلك اذا كانت العلاقة الصدية مطايبة
او استهزاء والفرق بينهما انه ان كان القرض الحامل على استعمال اللفظ
في ضد معناه الهزؤ والسخرية بالمقول فيه كان ذلك استهزاء وان كان
القرض الحامل على ذلك ربط السامع وازالة السآمة عنهم
فمطايبة مستظرف طيبها كان ذلك مطايبة اه قوله ولا حاجة لتقدير
المصدر قد علمت مما ذكرناه ان المصدر محتاج الى تقديره قوله
مدلولها اللفظ ان اريد مدلولها اللفظ ملحوظ فيه المعنى
فلم يذكره فانه اقتصر على ان مدلولها معنى الفعل وان اريد ان
مدلولها اللفظ مجردا عن المعنى فقد سبق له انه لا استعارة فيه
اه يحسن قوله وقد يشمل ايضا المثنى والجمع فالاستعارة فيهما اصلية
بمعنى انك تقول رايت اسدين او رجلين شجاعين باذ يقال
شبه الرجلان الشجاعان بالاسدين بجامع الجراءة في كل واستعير
الاسدان للرجلين الشجاعين على طريق الاستعارة التصريحية
الاصلية ومثل ذلك يقال في الجمع اه قوله وقد اوقع شي الخ
مقابل لمذهب الجمهور من ان الاستعارة في التثنية والجمع اصلية اه
قوله تابعية لاستعارة المفرد اي فالاستعارة في المثنى والجمع تبعية لجريانها
فيهما تبعا لجريانها في المفرد اه قوله وذكر شيخنا الامير الخ عبارة
الامير وقد ترد نور الدين الخ مع شي على التصام استظهر انها
تبعية للمفرد ولم يظهر اعلمها في حال التثنية والجمع يجوز مستقل
بما في المفرد اه وقوله ولم يظهر الخ اعتراض على نور الدين
بان هذه التبعية ليست على قانون غيرها فان القانون تجدد
يجوز فيها وفي هذه ليست كذلك فلم يذكر ان الخلاف لفظي اه
قوله فمن نظر للمفرد الخ اي فمن نظر في المثنى والجمع الى سبق المفرد قال
انها في المثنى والجمع كالمفرد تبعية ومن لم ينظر الى سبق
المفرد قال اصلية اه قوله ويشمل ايضا اسم الاشارة وانما كانت
الاستعارة فيها تبعية ليضمنها معنى الحرف ووضعها للجزئيات
فيعتبر اولا تشبيه مطلق معقول بمطلق محسوس مثلا في
استعارة

استعارة هذا الامر معقول فتعتبر تشبيه المعقول مطلقا بالمحسوس
مطلقا في قبول التمييز والتعين ثم تعتبر سريان التشبيه من
الكلي الى الجزئي فتستعير لفظ هذا الموضوع للمشبه به وهو المحسوس
الجزئي الذي سرى اليه المشبه من كليه للمشبه وهو المعقول
الجزئي الذي قصد المبالغة في بيان حاله فتكون الاستعارة
تبعية كاستعارة الحرف بالمعنى الذي تقدم ما فيه اه قوله تقدم ما فيه اي في
قول المصنف رسالة عند قول الشارح منزلة المحسوس
الخ والذي تقدم انه لا يلزم من كون الشيء بمعنى الحرف ان يعطى حكمه
اه الشيء الاول هو اسم الاشارة والمعنى هو الاشارة والشيء
الثاني هو الحرف والجار والمجرور الذي هو قوله بمعنى متعلق
بمحذوف والباء بمعنى اللام والتقدير متضمنا لمعنى ذلك لان
مدلوله مشار اليه اشارة حسية فيكون متضمنا للاشارة فيصير
المعنى لا يلزم من كون اسم الاشارة متضمنا لمعنى حقه ان يودى
بالحرف ان يعطى حكمه اي حكم ذلك الحرف اه قوله حقيقة مطلقا
الخ اي هو لم يعبر عن المذكر بضمير المؤنث او عن المؤنث بضمير المذكر
فان عبر فهو استعارة واما اذا رجع الضمير الذي عبر عنه غير لفظه
مجازا كقولك هذا اسد في الحمام فاكرمه فلا تجوز باعتبار ذلك
لان وضعه الى ان يعود على ما يراد منه سواء عبر بحقيقة او
مجاز هذا هو التحقيق اه بتصرف قال ص واما الضمائر واسماء
الاشارة والموصولات فعلى مذهب السعد والسيد من انها مرتجلة
وضعا واستعمالا عدم دخولها في اسم الجنس ظاهر لانها لم تدل على
مفهوم كلي فتكون استعارتها تبعية واما على مذهب السعد
والجمهور من انها كليات وضعا جزئيات استعمالا فيحتمل باعتبار
الوضع ان تدخل في اسم الجنس وتكون استعارتها اصلية ويحتمل
عدم الدخول باعتبار الاستعمال فلا يحتملها اسم الجنس فوافق الاول اه ولك
ان تدخلها في اسم الجنس على مذهب السعد ايضا باعتبار انا وضع
فيها عام معنى الذات اسم وضعها ايضا باعتبار كلي لكل ما
من افراده بخصوصه فالوضع عام والموضوع له خاص فمعنى
دلالتها على المفهوم الكلي تعلقها به واستحضارها لبعضها ولو عند

ولو عند الوضع خطأ مثال الاستعارة قبل ان يعبر عن المذكر بضمير المؤنثة او بموصولها او يعبر باسم الاشارة عن المعقول شبه بالمحسوس واما اذا ارجع الضمير او اسم الاشارة الى شيء عبر عنه بلفظ مجاز كقولك هذا السد في المحاماة فاكرمه لم يكن فيهما تجوز باعتبار ذلك لان وصفها على ان يعود الى ما يراد منها سواء عبر عنه بحقيقته او مجازه هذا هو التحقيق اه حفيدي قوله والمحاصل الخ ظاهره يفيد انه حاصل ما تقدم له من اول المقوله وليس كذلك بل هو حاصل ما افاده الملتقى والشارح قوله بضمير لحقيقة اسم الجنس في هذا الفن فيشمل كل الاعلام الشخصية مع انه لابد من التاويل فيما استعارتها ولذا قال وقد يقدر الخ قوله ولا يجري الاستعارة الخ هو في نسخة من الشرح وفي نسخة اخرى ولا يجري الاستعارة وهو غير صحيحة وان كتب عليها الصحة فانه لم يسبق له ذكر الا في قيدية واذ يسبق له ذكر التلخيص وفي نسخة ولا تجريان وهو عطف على قوله لاسم جنس هو قوله وذلك بان الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه الخ وهو مفهوم الاستعارة جوازا انجاز المرسل في العلم الشخصي من غير تاويل كما علاق زيد على بذله حاتما وعليه بعضهم كابن يعقوب في شرح التلخيص لعدم احتياج اي المجاز المرسل الى ادعاء الاتحاد في المعنى المنافي للعلمية بخلاف الاستعارة خلافا لمن قاس المجاز المرسل على الاستعارة في المنع وجعل ضربة زيد مجازا عقليا حيث ضرب بعضه لانه قياس مع الفارق وانما هو من اطلاق الكل على جزئه مجازا مرسلا اه حفيدي قوله وعلم الشخص غير كلي اي فالعلم الشخصي الذي لا افراد له تمتنع فيه الاستعارة لانها مبنية على ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه به وذلك ليستلزم كون المشبه به كليا هذا هو الذي عليه الجمهور ومنع السعد في التلويح والسيد في شرح المفتاح كون الاستعارة مبنية على خصوص ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه به وادعى كل منهما انها قد تكون مبنية على ادعاء ان المشبه عين المشبه به اذا كان جزئيا كما في قولك رايت اليوم اسدا يرمي على ما ذهبا اليه يجوز في الاستعارة في العلم الشخصي ولو من غير تاويل اه قوله الحمد فالاستعارة اصلية اي فالاستعارة تسمى اصلية لانها اصل بالنسبة للتبعية واصلية نسبة للاصل ولا يقال الاصلية والاصل شيء واحد مع انه يجب ان يكون المنسوب

المنسوب اليه لانا نقول النسبة للمبالغة ودعوى ان هذا الامر وهو الاصل بلغ النهاية حتى صار ما عداه حقيرا بالنسبة اليه فتعين ان ينسب الى نفسه او يولغ في الاصلية حتى جعلت غير الاصل ونسبت اليه او انه جرد من الاصل الكامل اصل ثان ونسب اليه اي لانها لكاملها بقدر تجريد شيء منها ونسب اليه ولك ان تقول من نسبة الخاص للعام اي ان نظر الى مفهوم الاصل وصدقه على الاستعارة وغيرها او من نسبة العام للخاص ان نظر الى انها اصل تحمل التبعية لان بعض افرادها وهو استعارة المصدر والمتعلق اصل الاستعارة المشتق والحرف في البعض الاخر غير المصدر والمتعلق نحو اسد وحاتم ليس اصلا لشيء اسميته كلها اصلية طردا للباب اي فالاصل لغيرها انما هو لبعض الافراد كالمصدر والمتعلق بالنسبة للمشتق والحرف والمنسوب كل الافراد سواء كانت اصلا لغيرها ام لا كاسد وحاتم اه قوله من الاصل بمعنى الكثير الغالب اي ماخوذة من قولهم هذا اصل اي كثير لان ما كل تبعية اصلية وتتفرد الاصلية في نحو اسد وحاتم كما علمت اه قوله اصل للتسمية المناسب للتبعية قوله ظاهره ولو كان لا مصدر له الخ هذا الظاهر مسلم قال الفنري ترجح على الاول فقولهم بان كان فعل لا يتصرف ما لا مصدر له كيذر ويدع ونعم وبئس فاستعارتها تبعية اي بان يجعل الاستعارة مصدرا للفعل الذي هو معناه مثلا في استعارة يذر لمعنى يذهب يقدر تشبيه الذهاب بالترك بجامع مطلق الاعراض ويستعار الترك للذهاب ويشتق منه يترك بمعنى يذهب ويجعل يذر بمعناه وفي على ذلك الاستعارة نعم مثلا لمعنى يمدح شيء تقدر تشبيه المدح بالمدح تنزيلا للتضاد منزلة التناسب بجامع التاثير في النفس ويستعار له المدح ويشتق منه مدح بمعنى يمدح ويجعل نعم بمعناه اه قوله لان الاستعارة للفظ المفرد به اي وهو لفظ المعنى المستعار للضرب لا لفظ ان لان ان المصدرية ليست مستعارة بل المستعار هو لفظ المعنى وهو لفظ الذي هو مكان الضرب والعرف بالملفوظ به لا بالمقصد والكن والمصدر ليس ملفوظا به بل مقصودا من ان والفعل قوله وقال الصمام في الفارق الخ اي قال الصمام في تقريب الرسالة الفارسية في موضع علل بها الفنري وقال في موضع اخر ان اشتهرت الاستعارة فيهم يجب دعوى ان كانت الاستعارة اصلية لكونه مؤولا وان اعتبرت قبل دخولها كانت تبعية لكونه فعلا اما ضمنا او المصدر لجريانها الخ اي لجريان الاستعارة يعني الاستمداد في المشتقات والحروف

بعد جريانها في المصدر ولو مقدرا فلا يعتد بالمشتق الذي لم يسم له
مصدر لعينة ان هذه الاستعارة انما سميت تبعية لانها تابعة للاستعارة
في المصدر ان كان المستعار مشتقا وتابعة للاستعارة في متعلق معنى
الحرف ان كانا المستعار حرفا وانما قدرنا الاستعارة بالاستقال لدفع
ما اورد على المصنف من ان الضمير في جريانها عائد على الاستعارة وهي
اللفظ المستعمل في غير ما وضع له فيلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه فكان
قال لجريان الاستعارة في الاستعارة ولا معنى له وحاصله ان الاستعارة
تطلق على الاستعمال اي استعمال اسم المشبه به في المشبه وعلى اللفظ
المستعار بالاشتراك اللفظي والمراد الاستعمال فيصير في الكلام من
استخدام حيث ذكر الاستعارة بمعنى اللفظ واعاد عليها الضمير بمعنى
الاستعمال وفيه بالالتزام المصرح بالمصدر ظاهر انه لا بد من اجراء الاستعارة
في المصدر ولو في النفس فقط وليس بلازم ان تكون في اللفظ وليس
هذا قصد المصنف بل قصده انه ليس المراد حصول ذلك بالفعل بل هو
مجرد فرض وتقدير لتصحيح الاستعارة لعدم امكانها في المشتق او
الحرف بدون تلك الملاحظة لعدم صلاحيتها هو توضيح ذلك
ان الشبه في المادة اي في الفعل بالنظر الى احاد الزمان المتعرض
الا للحدث الذي هو مدلول المادة ولم يتعرض للزمان الذي هو
مدلول الهيئة اه قوله في الهيئة اي في المعنى بالنظر الى الهيئة وهي
كيفية تعتري الحروف التي هي المادة من حركاتها وسكناتها وتقديم
بعضها على بعض اه قوله والتبع من الاتباع الى بعض ما اي فالتشبيه
والاستعارة في المشتق بطريق السراية والتبع اه قوله هذا تقرير مذهب
القوم وعند شيخ المصنف بان حقيقة المصدر في كل من الماضي والمستقبل
واحدة فكيف يتحقق التضاد احدهما للاخر وفتش البحث جعل المستعار
لفظ الضرب مثلا غير مقيد وشبهته ان التثنية والالتقاء عبارة عن مصدري
المفعلين والمصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وتحوا به
ان الشيء يختلف باختلاف قيوده فهو ان كان واحدا بالذات مختلف
بالاعتبار اي انه اعتبر هنا مقيدا بخارجي لفرد من المغايرة بين ما يدل
عليه الضرب في الماضي ودال الضرب في المستقبل هو لفظ الضرب في الفعل
وايضا لفظ الاول لم يقع في التثنية والثالث انا لضرب الماضي عيني بضرب
تنبيه على بيان كون الاستعارة في المشتق والحرف تبعية اما في الفعل فلعدم

اولا

جامعة الملك سعود قسم الوثائق والمخطوطات

اولا ان معنى الفعل مركب من ثلاثة اجزاء الاول الحدث كالضرب والقتل وغيرهما
مما يدل عليه بالمصدر والفعل موضوع له وضعا شخصيا مادتا اي
هو اهر ض ر ب فيه مثل ص ر ب في ضرب اي مثل هذه الحروف المتحققة
في لفظ ضرب المركب منها ومن الهيئة الخاصة تحقق الجزئي في كله ومثل
ق ت ل في قتل اي ومثل هذين الحروف المتحققة في لفظ قتل المركب
منها ومن الهيئة المخصوصة والثاني الزمان والثالث النسبة الكلامية
وهي تعلق المسند بالمسند اليه على وجه الايجاب او السلب والفعل
موضوع لهما اي الزمان والنسبة بصيغته وهيئته اي حالته
العارضة لحروفه من اجتماعها وترتيبها وحركاتها وسكناتها وضعا
نوعيا بان قال الواضع وضعت هيئة كل فعل للدلالة على كل جزئي
من جزئيات الزمن وكل جزئي من جزئيات النسبة الى فاعل حدث ما
من الوضع العام لموضوع له خاص والحركات والسكنات من اللفظيات
اي مما تتعلق به اللفظ وتتعلق هذه الاجتماع والترتيب من المعنويات
اي المعاني المدركة بالعقل فالجزآن الاولان وهما الحدث والزمان
مستقلان اي لا يحتاجان في فهمهما من الفعل الى ضم غيره اليه فيفهمان
منه بمجرد ذكره وحده فاذا ضرب فهم الحدث الخاص والزمان
الماضي ويضرب فهم الحدث الخاص والزمن المحتمل للحال والمستقبل
وان لم يذكر فاعل والجزء الثالث من اجزاء معنى الفعل وهو النسبة غير
مستقل اي يتوقف فهمه من الفعل الى ذكر فاعله معه فاذا قيل ضرب
زيد فهمت النسبة الى فاعله المعين وان اقتصر على ضرب لم تفهم فمعنى
الفعل مركب من جزئي مستقلين وهما الحدث والزمان وجزء غير
مستقل وهو النسبة والمراد من المستقل وغير المستقل غير مستقل وانما كان
الثالث الذي هو النسبة غير مستقل لان الواضع جعلها مرآة بكسر الميم
ويكون المراد ومدار النهاية لملاحظة طرفيها المنسوب وهو الحدث والمنسوب
اليه وهو الفاعل وآلة لغير ذلك اي ما مرتبطا احدهما بالاخر اي لتقلب
معرفة احدهما من كون احدهما قائما بالاخر منتسبا اليه كما مرتبطا
احدهما بالاخر ليست النسبة مقصودة بالذات وكل شيء يكون حاله
كذلك اي مرآة وآلة فهو غير مستقل بالمفهومية حتى لا يتم مفهوما بدون
ذكر الطرفين اي بغير ذكرهما معا فان التعقل انما يكون عن الطرفين او عن
احدهما ثم تفهم النسبة فهمها متوقف على ذكرهما معا او احد الطرفين

المعنى الحدثى المنسوب مذكور فى ضمن الفعل لكن الطرف الآخر وهو الفاعل
المنسوب اليه غير مذكور معه فى ضمنه بل خارج عن معنى الفعل لايدل
عليه الفعل الا بمادته ولا بهيئته الا التزاما لتوقف تمام فهم النسبة
بل تمام معنى الفعل على ذكر امر خارج وهو الفاعل المنسوب اليه فصار
معنى الفعل عنه مستقلا بالمفهومية من الفعل وصار محتاجا فى فهم عنه اى
من الفعل الى ذكر الخارج عنه وهو الفاعل معه اى مع الفعل فلا جرى
الالتقاء فى الفعل اصالة بل بما الاصل يرجع اليه معنى الفعل بنوع التزام
كالمصدر وبيان وجه فرع عدم جريان الالتقاء فى الفعل اصالة
على عدم استقلال معناه فى المفهومية انما لا جرى اصالة الا فى
المستقل بالمفهومية لان الالتقاء مبنى على التشبيه والتشبيه يستلزم
ملاحظة اتصاف كل من المشبه والمشبه به بوجه الشبه فلا يجرى اصالة
الا فى شئ يصلح لان يلاحظ موصوفا ويحكم عليه ولا يصلح لذلك
الا المعنى المستقل بالمفهومية واما وجه كونها تبعية فى اسم الفعل
فلما سبق فى الفعل للزوم الاسم للفعل وعدم انفكاكه واما وجه كونها تبعية
فى الحرف والاسم المبهم فلعدم استقلال معناهما بالمفهومية الخ فتحصل
فى الحرف ان متعلق معنى الحرف معانا اى نسب مطلقة غير مقيدة بشئ
فان الابتداء الذى جعل متعلقا لمعنى من لم يقيد كونه من البصرة او ابتداء
سير او نحوه بخلاف الابتداء المرئى وضع لفظ من فانه ابتداء جزئى
مخصوص كالابتداء فى قولنا من معناها الابتداء فى نحو سرت من البصرة فالابتداء
المطلق هو متعلق معنى الحرف من فهو للابتداء واما معنى من فهو الابتداء
الجزئى الخاص والظرفية فى قولنا فى معناها الظرفية والاستعلاء فى قولنا
على معناها الاستعلاء والى للانتهاء وهاتان ذلك فالابتداء والظرفية والاستعلاء
والانتهاء ليست معانى هذه الحروف ولما كانت حروفا قابلا لسماكان الاسمية
والحرفية انما هى باعتبار المعنى واما هى متعلقات لمعانيها لان معانى
الحروف نسبة جزئية كالظرفية الخاصة او الاستعلاء الخاص فهى غير مستقلة
بالمفهومية بمعنى انها ليست موانيها على الاستقلال فلا يتأتى انها يوصل
بها المعانى الخصوصية بمعنى انها اذا افادت هذه الحروف معانى
مرتبطة تلك المعانى الآلية الى معانى اسمية بنوع استلزام
وهو استلزام الاخص للاعم لان فى الاخص معنى الاعم وزيادة وهذا
كله مبنى على التحقيق من ان الحروف واسما الاشارة واسما الموصولات
جزئيات وضعا والتعاريف الآتية كما جرى عليه العضد والسيد لا على مقابله

من انها

من انها كليات وضعا جزئيات استعمالا وهو مذهب البعض وانتم
فعلى الاول يكون الواضع قد استحضر الجزئيات بالقانون الكلى ثم
وضع لها فانا للكلى آلة فى الوضع لا موضوع له وعلى الثانى تكون
قد استحضر الكلى ثم وضع له وعلى كل منهما فهى مستعملة فى الجزئيات
فالخلاف فى الوضع ليس الا اه فالابتدا والظرفية والاستعلاء والانتهاء
ليست معانى هذه الحروف والا لما كانت حروفا قابلا لسماكان والاسمية
كان الابتداء والظرفية والاستعلاء والانتهاء المطلقات معانى مستقلة
ليس وفى وعلى والى لكانت من وفى وعلى والى اسما لا حرفا فالان
الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى واما هى متعلقات لمعانيها فاذا كان معنى الكلمة مستقلا
بالمفهومية ملحوظا لذاته ولم تكن رابطة بين امرين فان اقترن باحد
الازمنة الثلاثة فتلك الكلمة فعل وان لم تقترن بواحد منها فتلك
الكلمة اسم مثلا مطلق الابتداء ومطلق ظرفية ومطلق استعلاء
ومطلق انتهاء وان كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ملحوظا لذاته الا رابطة
بين امرين كانت الكلمة الدالة على ذلك المعنى حرفا وذلك كابتداء السير
من البصرة وظرفية الماء فى الكوز اه ومحصله فى الجهات ان الالتقاء للجهات
يجب ان يكون تبعية لان اصلية بدليلين احدهما انها ليست باسم جنس لانحققها
ولا اتحاد بلا لان معانيها جزئيات والاصلية مختصة باسم الجنس كما عرفت
ثانيهما ان اصالة الالتقاء تتوقف على اصالة التشبيه اى على جريانه
فى نفس مفهوم معانى معنى الطرفين وهذا لا يتصور لانه لا يصلح لان
يكون موصوفا ومحكوما عليه بسبب الاستقلال فى الافهام ومفهومات
الجهات ليست كذلك لانها محتاجة الى ضم عجمة حتى يتم افهامها من
الالفاظ الدالة عليها ومما يرشدك الى هذا ما يقال فى توجيه بنائها
انها شابهت الحروف فى الاحتياج الى ضميمة وانها لا يتم معناها ولا يصح
لان يحكم عليها بشئ ما لم يذكر معها او تقدر ما يتم به معناها فى
الافهام مثل المشار اليه والصلة والمرجع وغيرها واذا كان الامر كذلك
فلا يتم تشبيهها بما صورفيها التشبيه والالتقاء اصالة بل لابد
ان يتم التشبيه اولا فى كلمات تلك المعانى الجزئية ثم يعتبر سريان التشبيه
منها الى ما تبنى الالتقاء على ذلك التشبيه السابق ثم ان تلون
تبعيته مثلا فى استعارة لفظ هذا الاسد فعقول فتعتبر تشبيه المعقول
مطلقا بالمحسوس مطلقا فى قبول التعيين والتعين لم تعتبر سريان التشبيه

من الكلى الى الجزئى فتستعير لفظ هذا الموضوع للمشبه به وهو المحسوس
الجزئى الذى سرى اليه التشبيه من كلية المشبه وهو المعقول الجزئى الذى
قصد المبالغة فى بيان تبعيته فتكون الاستعارة تبعية كاستعارة الفرق
بالفرق والاستعارة التى فى المضمر كما فى التعبير عن المذكر بضمير الانثى
لشبهه بها فى التخنث والتكسر العقلى لشبهها به فى المحمولية
والاستعارة التى فى الموصول كما فى التعبير عن المذكر بموصول الانثى
لشبهه بها والكلى هو اما وجه كونها تبعية فى المشتق فلانه
وان كان مستقلا بالمفهومية وصالحا لان يقع محكوما عليه لانفهام
طرف من نسبته منه وهما الذات والحدث ولكن صوفاء على مرخارج
حتى يلزم عدم استقلاله كالفعل فالمقصود لاهم منها هو المعنى اعنى قيام
بالذات المعنى الحدث لا نفس الذات كما هو ظاهر للذى اذا اشتمل
على قيد فالغرض من ذلك القيد فان كان الاستعارة ضمنا او اسما مكان
محللا بتبعى ان تعتبر التبعية فيها هو المقصود الاهم والاستعارة كذلك
وتكون الاستعارة فيهما تابعة للاستعارة فى المشتق اذ لو لم يقصد ذلك
لوجب ان يذكر اللفظ الدال بان يذكر زيد يبدل ضارب او مضروب
وبيت كذا بدل هر قد متلد وتفصيله اى وبيان وجه تبعيتها فى الصفات
وما عطف عليها ان تلك الصفات انما تدل على ذوات مبهمة ما لها
معان متعينة هى المقصودة منها ولما لم تكن تلك الذوات المبهمة مقصودة
منها ولا مشتركة بما يصلح وجه شبه فى الاستعارة لم يتصور اى لم يفهم
هريان الاستعارة فيها بحسبها بل يتصور اى يتاتى ذلك بحسب معانى
مصادرها المقصودة منها فكانت تبعية واما بيان كونها تبعية
فى اسما الزمان والمكان والآلة فلانها وان دلت على ذوات معينة
باعتبار ما لها من المعنى الاصلى منها التى هى معانى مصادرها الواقعة
منها او بها فتكون الاستعارة فيها تبعا لها الخ ولو حصل التنبيه بما
والاستعارة بحسب تلك الذوات لوجب ان تدرس بالفاظ دالة على
المعنى او بهذا التفصيل الذى ذكرت بين الصفة كاسم الفاعل ونحوه
وبين اسم المكان ونحوه فانها تجدا قريبا الى كونها لغة وتحان
المقصد الاهم منها هو المعنى المصدرى وفى كون الاستعارة فيها تبعية نظر
افترق فى ان الصفة لا تدل على تعين الذات اصلا فان متعلق
قائم نبى منها او ذات مثلا القيام وهذا امر غير متحصل اصلا

اى غير

اى غير متعلق بذاته اذا لاحظه العقل طلب ما يرتبط به ويجرى عليه
ليتعين عنده ولذا لو كان حقها ان لا تقع موصوفة بل حقها ان تقع جارية
على غيرها وان اسم الزمان يدل على تعين الذات باعتبار قيامه فى ذلك
مقام معناه فكان فيه القيام لشئ ما اى ذات ما فيه القيام فلذا
صلح لان يجرى عليه الصفات وتم يصلح لان يكون صفة للغير وكان
فى عداد الاسماء لا الصفات اقول تمسك علم مما مر الفرق بين نسبة
الفعل ونسبة غيره من المشتقات من وجهين احدهما ان نسبة الفعل غير
مدلول فيه طرفاها بل احدهما فقط وهو الحدث ونسبة غيره مدلول
فيه طرفاها فكان مستقلا بالمفهومية يصح الحكم عليه باعتبار
الذات والحكم به باعتبار الحدث فيما ان النسبة فى الفعل فاقدة
طرفيها تامة الافادة وفى غيره فيه تامة الافادة بل هى تعيين
اعنى تقييد الذات المبهمة بالحدث فلهذا كان محتاجا الى ما يجرى عليه ويرتبط به اه وقوله الى ما يجرى عليه اى الى
طرف اسناد من مسند او مسند اليه يجرى هو عليه وقوله ويرتبط
به عطف تفسير بينى به ان المراد بالجريان الارتباط اى الذى يحصل
به النسبة التامة للاحظ ان الفعل على الصفوتا هو ملخصا من ص
فى بيانيته وحواشيه قول الخ وعلى هذا القياس مثال الاستعارة
فى انعم الافعال ان يقال فى جهاف مثلا معنى عمر بتها الجد بالعمر
العمر بالجد بجامع المنح من حصول المطلوب فى كل والمقرون
الجد للعمر واشتقينا من البعد عنى العمر بعد عنى عمر وحملناهما
بمعنى بعد مستعار لمعنى عمر والاستعارة التبعية تجرى فى اسما الافعال
مشتقة كانت كنزال ودراك او لا كصه وهيهات واوه لجريانها فى
الافعال بلا خلاف لكنها تكون تبعية مصدر الفعل الذى يكون اسم
الفعل عبارة لا تبعية مصدر اذ ليس لاسم الفعل مصدر باعتبار
انه اسم فعل ومثالها مما اسم الفاعل الحال ناطقة لكذا فتقول شبهت
الدلالة بالنطق فى ايضاح المعنى وايصاله للذهن واستعير النطق
للدلالة اشتق عنه ناطقة بكذا اى دالة فالاستعارة فى المصدر
اصلية وفى اسم الفاعل تبعية ولكى اراد بجريان الاستعارة فى المصدر
فى اشتقاق ان يجرى لفظه فيه بالفعل ويستعار بالفعل وينطق
بالمستعار او لا يلزم بالمشتق قائلة الا دليل عليه بل المراد ان استعارة
المشتق باعتبار مصدره فكانه استعير تقديرا ومثالها فى الصفة المشبهة

ز يبعث الوجه ويزيد قبحه على تقدير تنزيل التقادم منزلة المناسب
بواسطة التهكم فتكون الاستعارة تهكمية فيقدر تشبه القبح بالحسن
بجامع تأثر البغوض وانفعالها بكل وان كانت جهة التأثر مختلفة وتقدر
ادخال القبح في جنس الحسن ويقدر استعارة لفظ الحسن للقبح والتقابل في
الصفة منه فالاستعارة المقدرة في المصدر اصلية وفي الصفة
تبعية ومثالها في افعل التفضيل زيد افتل للاعداء من عمرو
اذا كان اضرب لهم اي اشد ضربا لهم من عمرو ومثالها في امثلة
المبالغة زيد قتال الضفة بمعنى كثير الضرب الشديد لهم ومثالها
في اسم الزمان والمكان هذا مقتل زيد اذا اريد زمان او مكان
ضرب بضرب شديد شبه الضرب الشديد بالقتل في شدة التأثر ثم
واستعير المضرب للقتل القتل للضرب واشتق منه مقتل بمعنى
مضرب زيد اي مكانه او زمان ضرب به الشديد ومثالها في اسم
الآلة هذا مفتاح للطان لوزيره شبهت الوزارة بالفتح للنحو
الباب بجامع التوصل بكل واستعير المفتح للوزارة واشتق منه
مفتاح بمعنى وزير ومثالها في المصغر رجيل اذا استعملته في
ما لا يليق ان تقول لشيء هنا تعاطى ما لا يليق بالصغر والتقدير
لتعاطى ما لا يليق واشتق من الصغر بمعنى تعاطى ما لا يليق صغر
اي متعاطى ما لا يليق ورجل رجيل بمعنى صغير مستعار لمتعاطى ما لا
يليق ويقال في قرشي بمعنى المتخلق باخلاق قريش كذلك اهـ
حفني وعبد الحافظ قوله الخ واغا كانت تبعية اي واغا كانت الاستعارة
في الحرف والفعل وسائر المشتقات تبعية اهـ قوله الخ تعمد التشبيه
اي تعتمد عليه وتبنى عليه اذ هي اعطاء اسم المشبه به للمشبه بعد
ادخال الثاني في جنس الاول قوله الخ بمعنى كون المشبه موصوفا
بوجه الشبه اي بحيث يصح الحكم به عليه وكما ان التشبيه يقتضي
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه يقتضي الصح ان يكون المشبه به
موصوفا به بحيث يصح الحكم عليه بما اقتضاه ذلك
في المشبه فلا بد اذا قلت زيد كعمرو ونحو خاصة قد لو نه ان زيدا
موصوف بالشجاعة وانما وجدت فيه كما وجدت في عمرو واما في
المشبه به فلانه لو لم توجد فيه الشجاعة لم يصح الحكم على زيد
في المثال

في المثال بانه ملحق بعمرو في الشجاعة وانه مشارك له فيها واذا كان
التشبيه مقتضيا لوجود وجه الشبه في الطرفين صح ان يحكم به على
كل منهما اهـ قوله الخ واغا يصلح للموصوفية اي لكونه موصوفا به
بوجه الشبه او لغيره قوله الخ المتقرر اي اجتمع اجزاؤها في الوجود
وقوله الثابتة اي في نفسها لا استقلالا بالمفهومية فقوله الثابتة
مغاير لقوله المتقرر اهـ قوله الخ كقولك جسم ابيض وبياض صاف
اشار بالمثالين الى انه لا فرق بين اسم العين واسم المعنى واذ الدار
على ثبوت المدلول وتقرره فكل من الجسم والبياض موجود لموصوفه
اي ليس سيالا موجودا استقلاليا وثابت في نفسه لا التعلق بالموصوف
ولذا صح وصف الاول بالبياض والثاني بالصفاء والتمثيل
بالبياض للصفائف المتقرر بناء على التحقيق من ان الزمان
اهـ قوله الخ دون معاني الافعال والصفات اي هذا البيان يحتاج
لمغايرة الاول اعني قوله المتقرر وحاصله ان الفعل كقائم لا دلالة
على الزمان السيال لدخوله في مفهومه لا لتقرره فلا يصلح مدلوله
للموصوفية ولا يصح التشبيه فيه فلا يصح الاستعارة الاصلية فيه
المبنية على التشبيه والوصف كقائم فانه وان لم يدل على الزمان
بصيغته لكن لعرض اعتباره فيه كثيرا فيمتنع من التقرر فلا يصلح
مدلوله للموصوفية المصححة للتشبيه المصحح للاستعارة الاصلية فيه
اهـ قوله الخ غير مستقر تفسير للمجردة اهـ قوله الخ بوالمتم دخول
الزمان في مفهوم الافعال اي لانه جزء مفهومها فدلالتها عليه
بتضمنه بخلاف الصفات فان دلالتها عليه دلالة التزامية اهـ
قوله الخ وعروضه للصفات اي لدلالتها على ذات ثبت لها الحدث
والحدوث لا بد له من زمان يقع فيه اهـ قوله اي الاستعارة الاصلية
اي تعتمد التشبيه بالذات كما يؤخذ من قوله بعد واما التبعية المفيد
ان التبعية تعتمده بالتبع اهـ قوله صحت العبارة اي فلا مثال ان قوله
لان الاستعارة لتعتمد التشبيه الخ لتفيد عدم جريان الاستعارة في الحروف
والمشتقات كما مر في قوله اهـ قوله وهو تقدم متعرض اي الباعث
حقيقة هذا شروع في بناء ان الغرض من زيد ان واما الجمع فلم
اهـ قوله بين في المطولات حاصله انا لا نسلم انه لا استعارة
لان قوله انما يصلح للموصوفية الخ ممنوع اذ هو فعل متقوض من جهتين
سريعة وحركة بطيئة وهذا زمان صعب فكل منا زمان والحركة
لا تقرر له مع صحة وصف كل منهما ولذا قوله بوالمتم دخول الزمان

في مفهوم الافعال وعرضيه للصفات يقال عليه ان دخول الزمان
في مفهوم الفعل اذا اقتضى تجرد مجموع مفهومه لا تجرد الحدث الذي
هو المفهوم منه بتجرد الزمان ويقال عليه ايضا ان عروض الزمان
اذا منع جريان التشبيه في الصفات ينبغي ان يمنع جريانه في المصادر
لعروض الزمان لمفهوميهما ايضا لان المصدر يدل على الحدث والحدث
لا بد له من زمان يقع فيه فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات
مع ان الاستعارة في المصدر اصلية سلمنا اقامة ذلك الدليل
فيقال عليه انه مبني على تقدير استقامته لا استاذ واسم الزمان والمكان
والآلة لانها تدل على الموصوفة نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت
طيب ومفتاح مشتق وزمان مغبر ومعتدل وخو ذلك فنفي ذلك
الدليل ان الاستعارة فيها اصلية مع انها تبعية بالنقات اه دسوقي
وعبارة المطول وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته
غير متناول للاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تدل للموصوفة
نحو مقام واسع ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع اوصافا للمشبه
وهم انهم قد خصوها اما لكثرة وقوعه من الفعل بالصفات الكثيرة
وهذه ليست بصفات بالانفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة
بما دل على ذات باعتبار معنى هو المصحح عبارة صحيحة لانتقاضها باسم
الزمان والمكان والآلة فان المغتسل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع
الغسل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر
التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا
مغتسل فلان اي الموضع الذي يصب فيه ضرب شديد كان المعنى
على تشبيه ضربه بالغسل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة
الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد اه قال ص في رسالته البيانية
بعد قوله وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه الخ ما ذكره
شارحنا من توجيه المقوم التبعية ثم اعترض على هذا التوجيه
اي توجيه المقوم تبعية الاستعارة من وجوه احدها انا لا نسلم
ان انما تفيد الحصر وقد اثبتنا ذلك وسند المنع ان الزمان
والمكان والآلة قد تكون اصلية وحينئذ فانما يلزم من الاصلية في
المشتق لزوم ذلك في مبدأ اشتقاقه وهو المصدر وليس كذلك
والافعال والصفات لا تقع شبها بها والذي يصحح الدليل هو
انها تقع وقوعها شبها فالدليل لا يطابق المدعى وانما قلنا والذي
ينتجه الدليل لانه قال لا يقتضي كون المشبه موصوفا دون ان يقول

كون

كون الشبه به موصوفا واجاب السيد عن الاول بان المراد بالمحقق هنا
المعاني المستقلة بالمفهومية لذا الاحوال المقترنة اثباتا فكل من
الزمان والمكان حقيقة لا استقلال له بالمفهومية واجاب عن الثاني
بان اقتضاء التشبيه كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم انتفاء
كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه وانما تعرضوا للاقتضاء الاول
لانه للمقصد الاصلي بخلاف الثاني اه بتصرف قول المصنف
في متعلق معنا ٥ اضافة متعلق لما بعده من اضافة العام للخاص فافهم
معنى للحرف من اضافة المدلول للدال ومتعلق بفتح اللام وان كان
المتعلق فيه بينها يفتح الفتح والكسر للاول الاولى اعتبار كون الكل
اصلا والجزئي فرعا متعلق به لان المتعلق يعتبر من جانب الاضعف
اذ هو الطالب للتعلق والكامل اقوى فالجزئي متعلق به اه عطار
قول الشارح وليس المراد بمتعلق معنى الخ هو المجرور اي لان المجرور
ليس هو المتعلق بل المتعلق هو المعنى الكلي الذي التزمه معنى
الحرف فقد التبس على صاحب التلخيص اصطلاح علما البيان باصطلاح
علما الوضع فان المجرور متعلق معنى الحرف عندهم واعلما البيانيون
فمتعلق معنى الحرف عندهم هو المعنى الكلي كالابتداء مثلا اه دسوقي
بزيادة قول المتن والمراد بمتعلق معنى الحرف اي دلالة اسم ان متعلق
معنى الحرف ما يذكر لبيان معنى الحرف وهو العامل كسرت والمجرور كالبصرة
ان كان حرفا جر او المستفهم عنه في نحو قام زيد او غير ذلك كالمدخول
الى المرفق في نحو الرفق بك حتى ان يقوم الم المراد هنا مع ان الفاعل
والمجرور في نحو ولا اصلبنكم في جذوع النخل لم يجز الاستعارة فيهما
حتى لكون الاستعارة في الحرف تابعة لهما دفع هذا التوهم بقوله
والمراد بمتعلق معنى الحرف المعنى الكلي الخ ولم يقل والمراد به مع انه اخصر
لانه لا يتقدم المرجع لا لفظا لتوهم عود الضمير لمعنى الحرف لانه اقرب مذكور
اه عبد الحافظ بزيادة قول المتن الذي يعبر به اي بذلك المعنى الكلي
اي لفظ الدال وقوله عن معناه اي عن معنى ذلك الحرف اي عن دلالته
ايضا وهو من التعبير بما للكل عن الجزء لان دلالة الكلمة تتوقف
ان تعبر عن معنى الحرف اه قول الشارح كالابتداء الخ فالابتداء
من معناها الابتداء الخ عبرت من البصرة فالابتداء المطلق هو مسمى
معنى الحرف واما معنى من فهو الابتداء الجزئي الخ اه قول المتن فليست
هذه المعاني الكلية الخ اي فليس الابتداء والظرفية والالتها والاستعلاء

المطلقات معانى الحروف اى نسبة معانيها بالاستقلال بحيث تعتبر معانى
لها حالة فى ذاتها وانما هى متعلقات لمعانيها لان معانى الحروف
نسبة جزئية كالظرفية الخاصة والاستقلال الخ اص فهى غير مستقله
بالمفهومية اى يعنى انها ليست معانيها على الاستقلال فلا تنافى
انه يتوصل بها الى المعانى المخصوصة يعنى انها اذا افادت هذه
الحروف معانى رجعت تلك المعانى الكلية الى الحروف الجزئية بنوع
استزام اى باستزام لموضعى وهو استزام الخاص للعام لا العكس
والحاصل ان من مثلا موضوعة للابتدا الخاص والابتدا الخاص
لما كان يرد الى مطلق ابتدا اى يستلزمه كان مطلق الابتداء متعلقا
للابتدا الخاص وهكذا اه قوله الخ والا لكان حرف الجر اى والا لكان
الابتدا والظرفية والاستعلاء الا نها المتعلقات معانى مستقلة
لمن ذهنى وعلى والى لكانت من وفى وعلى والى اسما لا حروفا اه قوله
الخ وانما هى باعتبارها لمعنى الجر اى فاذا كان معنى الكلية مستقلا
بالمفهومية ملحوظا لذاته ولم يكن رابطة بين امرين كانت الكلمة الدالة
على ذلك المعنى وان اقترن باحد الازمنة الثلاثة تلك الكلمة تعد
وان لم تقترن بواحد منها فتلك الكلمة اسم فتكون مثل مطلق الابتداء
ومطلق ظرفية وانكاف المعنى غير مستقل بالمفهومية ملحوظا تبعا لكونه
رابطا بين امرين كانت الكلمة الدالة على ذلك المعنى حرفا وذلك كابتدا
السير من البصرة وظرفية الماء من الكوز قوله ابتدا الغاية المراد بالغاية
المسافة اطلق الكل على الكل اذ الغاية هى النهاية والمبتدا
لها البتدا وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية اى فالمراد انها عين
المسافة اه قوله اذا افادت معنى اى كالابتدا الخ وهى والظرفية
المخصوصة وهكذا اه حركم رجعت الى هذا اى الى التعلق كالابتدا
المطلق والظرفية المطلقة ونحو ذلك هو قوله موضوعات الجزئيات
اى كل فرد منها وقوله بازاء كل امر عام تحتها اى وهذا مبنى على
التحقيق من ان الحروف وانما الاشارة واسما الموصولات جزئيات
وضعا واستعمالا كما جرى عليه العضد والسيد لا على ما علم من ان
كليات وضعا جزئيات استعمالا وهو مذهب السعد والمحقق
على الاول يكون الواضع قد استحضر الجزئيات بالعنوان الكلى ووضع
لها الكلى الذى فى الوضع لا موضوع له وعلى الثانى يكون قد استحضر
الكلى ثم وضع له وعلى كل منهما جزئى مستعمل فى الجزئيات بالحلاف
فى الوضع ليس الا اه قوله دون العمارج يعنى الخ اى حيث كان فى فليت
هذه

هذه المعانى الخ قوله وهنا الاحتمال هو الاظهر اى من حيث انه لا يحوج الى
تقدير هو قوله انها موضوعة للامر الكلى اى فهى كليات وضعا جزئيات
استعمالا والحاصل ان السعد اختار سابقا الاول الى انها موضوعة للمعانى
الكلية الغير الملحوظة بذاتها ولذلك شرط الواضع فى دلالتها ذكر متعلق
لها بدليل انها لم تستعمل بدونه فمعنى من مثلا هو مطلق ابتدا الكن
من حيث انه آلة لغيرها حال متعلقه لا من حيث ذاته حتى يتوقف
دلالة الاستعمال بدون المتعلق اه حضرى قوله ليس هو شرطا العلة
قائله اى وهى قوله اذ الحرف لا يؤدى الا معنى جزئيا اه تتمة
المعانى المطلقة كالابتدا والظرفية والاستعلاء نحوها مستقلة
بالمفهومية بحيث يصح الحكم عليها وبها فليت الحروف موضوعة لهذه المعانى
الكلية بل للمعانى الجزئية التى تنعلق بهذه وترجع اليها مثلا من موضوعة
لابتدا السير من زيد او عمرو بخصوصه ولابتدا الاكل مثلا وهذه
معان جزئية تندرج تحت مطلق ابتدا الغاية فهى جزئيات وضعا واستعمالا
كما ذهب اليه العضد والسيد لكن وضعها لجزئيات بواسطة الشخصار
امر كلى يتم بها بحيث يكون ذلك الحام اله لاستحضار جميع تلك الجزئيات
ثم يوضع الحرف لكل واحد منها من حيث ان ذلك الشئ فى نسبة وارتباط
بين امرين ملحوظة بالتبع لهما فمعانى الحروف روابط وانما يحتاج لآلة
استحضار الامر العام لنا يعلم ان الواضع غير الله تعالى والا فهو يعلم
الاشياء تفصيلا فغنى عن الآلات اه حضرى قوله شبه الاستعلاء الكلى الخ
هو مطلق علو شئ على شئ والظرفية الكلية هى مطلق حلول شئ فى شئ
ومن المعلوم ان التشبيه لدلول هذه الالفاظ لا لها اذ كل حكم ورد
على لفظ فانما هو لمسماه الا لقرينة اه قوله الشئ نرى التشبيه الخ
اى لتحول الاستعلاء الكلى مثلا لكل فرد من افراده كالاستعلاء على الفرس
وعلى السطح وعلى السرير وكل واحد من هذه الجزئيات يتحقق فيه
الكلى فيسرى التشبيه اليه بخصوصه اه قوله الشئ الموضوع له الكل جزئى
اى على مذهب العضد والسيد لانفاقا وقياسه عدم جريان الانتقاض
فيها لان مدلولها الموضوع له جزئى كالمدلول الشخصى للعرق العظم بينهما
فان مدلول الجزئى جزئى شائع على سبيل البدل كالنكرة ومدلول العلم
معين ولا يخفى لذا ما فى قوله الا يوضح حينئذ اه قوله الخ وحاصل الاستدلال
الخ هو ان النقاع على ان نزاع المحقق فى ان الحروف والظرفية الخاصة هى
شئ موضوع فى شئ بخصوص كذا وهى كون الاصل فى الحروف كذا
لانها للاستظرفية حقيقة والحاصل ان شبه الاستعلاء المطلق اى مدلولها
وهو مطلق الارتفاع بالظرفية المطلقة اى مدلولها الذى هو حلول

شيء في بين بجامع التمكن والتعين لفظ الظرفية المطلقة للاستعلاء المطلق فرق
التشبيه من الاستعلاء المطلق والظرفية المطلقة للاستعلاء الخاص الذي هو
معنى على وهو الارتفاع على جذوع النخل المعينة عند فرعون والظرفية
الخاصة التي هي معنى في اي التي هي المعلول في الجذوع المعينة فالتعبير
لفظ في الموضوعة لكل جزئي من جزئيات الظرفية للاستعلاء الخاص
ولا صلبنكم قرينة وقيل ان لفظ في مستعملة في معناها وهو الظرفية
فان فرعون كان على جذوع النخل ووضع فيها لصورة حقيقة وح فلا يجوز
اه قوله المصنف هو اللفظ بصدق بالمفرد والمركب فصح جعل جنس
في التعريف قوله خرج المهمل المركب نحو ديز خرخ مقلوب زنجبر مكرم
وخرج ايضا المركب الموضوع الذي لم يستعمل فانه ليس بمجاز كما انه ليس بحقيقة
اه قوله المعنى في غيرها وضع الخ وضع صلة ها جرت على غير فمن هي له
لان ما واقعة على المعنى وهو غير موضوع بل موضوع له فكان الاولى
ابراز الضمير فان يقول في غيرها وضع هو له لكنه لم يبرز لامن اللبس
لان من المعلوم ان المعنى موضوع له لا موضوع اه قوله الخ حقيقة اي
وصفا حقيقيا بان يكون اوليا اصليا واحترز به عن الوضع التاويلي
وهو الوضع الثانوي البتي لانه ثابت للمجاز فلا يصح نفيه وفي هذا تعريض
بان المركبات موضوعة وهو الحقيق لكن وضعها نوعي مثلا هسئلة
المركب في نحو زيد قائم موضوعة وضعا حقيقيا للاخبار بثبوت المسند
للمسند اليه فالواضع لاحظ الموضوع بامر عام بان قال وضعت كل مركب
من مسند ومسند اليه للاخبار بثبوت الاول للثاني اه قال في المطول
الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحيث انحصر ذلك وضع المركبات
لمعانيها بحيث النوع اه وبمقابل التحقيق العقول بان دلالة المركبات
عقلية كان من عرف مسمى زيد ومسمى قائم وسمع زيد قائم
باعراب المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اه قوله تركيب
الحقيقة المركبة كقولك زيد قائم في مقام الاخبار بقيامه اه قوله
المعنى للعلاقة اي لملاحظة علاقة خرج به المركب المستعمل فيما وضع
له عقلا كقولك جاءني زيد في مقام توهم عمرو فان العالم لا يلاحظ
علاقة اه قوله خرج المركب المستعمل الخ اي لان العالم لا يلاحظ علاقة
اه قوله مع قرينة اي مانعة عن ارادة المعنى الوضعي او صفة لعلاقة
اه قوله الخ حيث لكنا نجد الخ اي بناء على انا نجد اه قوله
والمجاز اما على كونها حقيقة الخ فتخرج بقيد الغيرية وعلى كونها مجازا
فلانه نخرج كما تقدم ايضا في المفرد اه قوله الشرط اذ القرينة الخ هذا هو
التعليل

التعليل المرضي في اخراج الكناية لكن يرجح ان يقال يلزم على ذلك
الجمع بين الاخبار والانشاء وهما متناقضان قلنا لا يرد لان
محل صنع احتمالهما اذا اعتبر المدلول واما هنا فالمدلول متعدد
وهو ثبوت الاحتياج والطلب فاللفظ بالنسبة لثبوت الاحتياج
الذي عين وكونه للطلب خبر وبالنسبة للطلب المتوقف على اللفظ انشاء
والحاصل ان اللفظ اذا اريد به معنيان ان يكون بالنسبة لاحدهما
خبرا على جهة الحقيقة مثلا لتحققه لدى النطق به وبالنسبة للاخر
انشاء على جهة الكناية مثلا كالطلب لتوقفه على النطق بها قوله
كان الاولى ان يقول لعدم احاطتهم بانه لم يعهد المركب تركيب ولا مجرد
لان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة من متعدد والهيئة
بسيطة اه قوله والا لزم الدور الخ اي والا لتوقف هذا ضابط على هو تعريف
لزم الخ والدور توقف معرفة المعرف على التعريف ومعرفة التعريف
على المعرف قوله لانه جزء المعرف الخ المعرف هو المجاز المركب وجزؤه
هو لفظ المركب التعريف هو قوله هو اللفظ المركب الخ المستعمل الخ
وعلى تسليم انه تعريف لا يرد عليه اخذ المعرف في التعريف لان المركب
المتقدم اي المذكور في المعرف غير هنا اي غير المذكور في التعريف لان
تركيب المجاز غير تركيب اللفظ اه قوله اعترض بانه غير مانع الخ آخر
الاعتراض بيانه ان العصام ابطل تعريف السعد قائلا للمجاز المركب
بانه غير مانع لصدقه بالمركب المحكوم في احد اجزائه فقط بالاستعارة نحو
واشتعل بحبلي الله فانه شبه الجهل بالحبل والستير الجبل المهمل
بجامع التوثق في كل او بالمجاز المرسل نحو يرثني رحم الله اي رحم محلها
وهو الجنين حيث اطلق المحال واريد الحال لانه اذا استعمل جزء
من امر المركب في غير ما وضع له فقد استعمل مجموعه في غير
ما وضع له وفي تسميته ذلك استعارة مركبة او مجازا مرسلا نظر لان المجاز
المركب هو الذي يجوز بجميعه اولا وبالذات للاولى والثاني التجوز المحا
مجموعه من حيث هو مجموعه وحاصل الاعتراض ان المجاز المركب خاص بالتمثيلية
والحال المستعمل في الانشاء وعكسه واذ المركب الذي حصل التجوز في
بعض اجزائه لا يسمى مجازا مركبا وح ان تفرع على المصنف اه قوله
واجيب بان قيد الخ بيانه والاحظ الخ هذا جواب ما يحتمل ان يرد اعتراض
العصام على التعريف وحاصله ان قيد حيثية مجموعه في التعريف لكان
اي من حيث انه مركب وما ذكر من الآية والبيتان لم يستعمل في الغير
من حيث انه مركب بل من حيث انه جزاء مستعمل في الغير اه قوله بل من

حيث اجراؤه الاولى عن وجه اه قوله ورد بان هذا الخ هذا الرد من الشارح المحقق
الملوى لجواب السعيد بلاحظ قيد الحيثية حيث قال وفيه نظر
لان هذا الخ الجواب بلاحظ قيد الحيثية يلزمه فساد التعريف
بعدم صدقه على التمثيلية لان المركب التمثيلي لا يستعمل في المعنى
المجازي من حيث انه مركب بل من حيث انه تعلقا بالمعنى الحقيقي
اى ان العلاقة تلاحظ فيه بين المعنى الحقيقي والمجازي اه قوله فالاولى
الجواب بانه تدريب بالاعم اى فالقصد به التمييز عن بعض افراده وهو
المفرد لا عن كل ما عداه حتى يشمل المركب التمييز عن المركب الذي وقع
التجوز فيه سرابة اه ورد الاعتراض ايضا بان المراد بالمستعمل المركب
المستعمل قصدا وبالذات كما تراه في نحو يعد مريحا وتوحيا حيث
اذ هو الفرد الكامل المتبادر عند الاطلاق فهو الاجري بالحمل
عليه لانه يحمل ما كان اظهر افراد الحقيقة من الجزء الى الكل كما في الامة
والمثال على ان هذا الاعتراض لا يتجه اصلا لانه غفلة عن قيد الحيثية
لعلاقة لانه وان كان المركب المجموع مستعملا في غير ما وضع له لكنه
لغير علاقة بين معناه الحقيقي والمجازي اه قوله ونوكان ذلك الخ يعني
اى فحيث لم يقيد الغير بالمركب كان مراده جواز الافراد في اللفظ
الدال على هيئة منتزعة من متعدد اه قوله وبانى له نظر الى قوله
والصالح للتنبيه الخ يفيد ان المراد الافراد ونوعها كما لو قلنا هذه افلاذ
ياقوت نثرت على رجاج من زبرجد وامرنا لفقانق وان قوله
المركب مستعار لها وهو غير صحيح لاشتراط الهيئة المنتزعة من
متعدد فليس كل صالح للتنبيه صالحا للاستعارة التمثيلية اه قوله
وخرج ايضا التعريض اه التعريض هو اللفظ المستعمل في الموضوع
له مع الاشارة لغيره من السياق نحو ما اثار فانه ليس مستعملا
في ثبوت زنا الغير بل في لوح به فقط مع استعماله فيما وضع له وطيو
نحي زنا المتكلم فيها مقصودان لكن المنوح له من غير اللفظ
والمعرض به من السياق وعلى جزء التعريض من قسم الحقيقة
فتخرج بما اخرجها وكما تقول المحتاج للمحتاج اليه حتى تنك والاسلم
عندك فكانه اما القا الكلام الى عرض يدل على المقصود وبسمى
التلويح لانه يلوح عنه ما يريد وعرض الحي واحته من
اى وجه حتى تدل الظرفية على ان العرض اى جانب من جانبيه وناحية
وقال عرض لعدد ان يعلن انا اقلت قولا وانت تضيه فكانك
اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر وعنه المعاريض في
الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال ابن الاثير التعريض

هو اللفظ

هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي
بل من جهة تلويح بالاشارة فيختص باللفظ المركب كما تقول عن
لتوقع صلته واليه انى لمحتاج فانه تعريض بالطلب مع انه
ليس موضوعا له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى
جانبه اه قوله نحو المسلم من سلم المسلمون الخ اى في الحديث وعامه
من لسانه ويده اى ادام ويريد به التعريض بنفي الاسلام عن المؤذي
معين فالمعنى الاصلي هاهنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه
ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا وهذا هو المعنى الكنائي
عنه المفهم من اللفظ استقلالا واما المعنى المعرض به من الكلام
سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين هكذا ينبغي ان يحقق
الكلام اه قوله اى في ذلك اى في غير ما وضع له بل هو مستعمل فيما
وضع له اه قوله وكذلك الاخبار المستعملة الخ الى الخاتمة وخرجت
الاخبار المستعملة في الارشاد الغائية كذلك اى كخروج التعريض
اه قوله كقولك لمن حفظ القرآن الخ اى خطابا لمن تريد افادته انك
تعلم حفظه له قال القاضي اه عن قبيل التعريض لا المجاز لان الكلام
اه افاد في اللفظ لم يستعمل في ذلك المعنى المراد وانما دل
عليه بالعقل كدلالته على حياة المتكلم من غير ان يكون مستعملا
فيه فكل من التعريض والاخبار المستعملة في لازم الفائدة باق
على استعماله فيما وضع له اه قوله والشبه وهو التشبيه مطلقا اى
سواء التزع وجهه من متعدد ام من واحد اه قوله الهيئتين المنتزعتين
الهيئة المنتزعة هي الحاصلة من احضار معنى واحد كالصباح في الوجه
وملاحظة نسبة بعضها الى بعض وتقنعها بحيث تكسى لباس الوحدة
فمعنى الانتزاع هو الاحضار والملاحظة المذكوران والمراد بالمتعدد
الثاني فاكثر والانتزاع من المتعدد شرط في كل من المشبه والمشبه به وكذا
في وجه الشبه وحينئذ فالاتفاق واما اللفظ المستعار فهل شرط فيه تعدد
الوضع بان يكون مركبا يدل جزؤه على جزء معناه حتى يدل على جميع
الاجزاء المعنى التي انتزعت منها الهيئة او لا يشترط ذلك بل يكفي
ان يقيد على تلك الهيئة بعد انتزاعها بلفظ مفرد يدل على واحد
بالوضع او لغيره الاستعمال او قرينة الحال ذهب الى الثاني [illegible]
[illegible] هو المشهور [illegible]
[illegible] والد [illegible]
[illegible] فقيل له
فمحى ذلك السعد حتى قلت ثم ان السعدان نقل حتى ذلك بالسيد جراد وفاقا
فاحكما ان الجواز وعدمه كانه وقال الاولى رجلا اذا توقف الناسك
في السنة راجع المطولات جبرها الله رحمه الله الجميع فمن المفضلا لجدهم

من انكر السعد ومنهم من مال للسعد ومنهم من لم يتكلم في الترجيح اصلا
نادبا انه حقها واكثر المحققين على مذهب السعد اه لعمرك
وبالتمثيل من غير حيد الخ قال السعد ويعتبر التمثيل عن التشبيه
بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تخييلي اه قال الدسوقي عليه
قوله وعبارة الخ حاصله ان المجاز المركب تمثيلا يسمى تمثيلا
وليس ايضا تمثيلا مطلقا والتسمية الاولى للتلبيس بالتشبيه بالتمثيل
وهو التشبيه بالكاف ونحوها المنزوع وجهه من متعدد كقولك
للمتردد في امرين مرة جلا ومرة جرا اخرى وكذلك التسمية
الثانية لانه تلبيس بالتشبيه التمثيل لانه لا طلاق عليه اسم
التمثيل مطلقا بل مقيدا وبعباره قوله وعبارة الخ جواب عما يقال
ان تسمية المجاز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعارة ظاهرة لا لبس فيها
واما تسميته تمثيلا من غير قيد فقد يقال انها تلبيس بالتشبيه البسيط
بالتمثيل وحاصل الجواب ان المصطلح جار على ان التمثيل اذا
اطلق ينصرف للاستعارة واذا اريد التشبيه قيل تشبيه التمثيل
او تشبيه تمثيلي اه ز وفي حواشي شرح رسالته جمع الجوامع التي باعتبار كل قولة
فان كل قولة تسمى حاشية كما ان المجموع يسمى حاشية وهي تجاوز عن
طراز الثوب وصارت الان حقيقة عرفية اه ز وفي وقوعه
في الكلام يرد اي في وقوعه في كلام الله تعالى او مطلقا تحتم
وشاك اه قوله على حالته تلك الحالة المراد من الحالة الادنى الماشي
ومن الثالثة ما عرفته اه قوله بوقوعه بدل من به والاولى حذف
له اه قوله امن حق عليه كلمة العذاب الخ قال صاحب الكشاف
اصل الكلام امن حق عليه كلمة العذاب انت تنقذه وهي
جملة شرطية دخل عليها همزة الانكار والفاء الجزاء ثم دخلت
الفاء التي في اولها للعطف على محذوف يدل عليه الخطاب في التقدير
انت مالك امرهم فمن حق عليه كلمة العذاب افانت تنقذه
والمهزة الثانية هي الاولى كررت لتوكيد معنى الانكار والاستبعاد
ووضع من في النار موضع الضمير لما كان استنكار هذا الخ
تاما اذ هذا الخ في ط [illegible]
[illegible] قوله لعنى [illegible]
المؤمن الذي دخلت عليه الهمزة وهو الذي يخشى ومن ينجه والذي
رجحه في المعنى اذا الفاء وجزاء من تقديم لا استحقاق الهمزة الصدارة
فقال

فتعاد اذا كانت المهزة في جملة معطوف عليها بالواو او بالفا او ثم وقوله
على العاطف تنبيها على اصالتها في التقدير فالاصل في هذه الاية ءانت
فامن حق الخ ثم قال وخالف في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعموا
ان الهمزة في تلك المواضع في محلها الاصلي وان العطف على جملة
مقدر بينها وبين العاطف اه ز قوله انت مالك امرهم اي انت قادر
على التصرف في امرهم قوله وضع من في النار موضع الضمير لان الشيء
يعرف في النار لفيد تمام غير الانقاذ ونعني انا لكلية لامرهم ومثل
هذا كثير في كلام الناس يقصد به افادة تمام غير الغاء لتقوية
الانكار يقولهم لمن يسعى فيما يفيد ما يلحق العمل شرعا وسيأتي
انت هي الموتى اه قوله للتاكيد اي لمزيد تاكيد الانكار والاستبعاد
اه قوله والدلالة الخ الحكم عليه بالعذاب ماخوذ من الشرط وهو معنى
كونه حق عليه العذاب لانه لو لم يكن كذلك لم يكن المراد من محل قوله
فتنزل استحقاقهم العذاب الخ اي نزل مانزل عليه قوله تعالى فمن حق
حق عليه كلمة العذاب يعني استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا منكرة
دخولهم النار في الاخرة على طريقة الاستعارة بالكناية في المركب
حيث شبه ترتب عليهم لتنزل النبي صلى الله عليه وسلم جهده في
دعائهم الى الايمان فنزلة القاذفهم من النار الذي هو من ملائمات
بجامع الهلاك وصار قرينة على التنزل الاول وقرينة الاستعارة
بالكناية هنا استعارة تحقيقية كما في نقض العهد والاعتصام بحبل الله
كما هو مذهب الكشاف فقوله لزم استحقاقهم العذاب الخ وقوله فنزلة دخولهم
الخ اي فنزلة هيئة دخولهم الخ اظهر ان الطرفين هيئتان والاستعارة
التحقيقية انما هي اذا تركبت وفي الاية الاستعارة المكنية والتخييلية
اهص في بيانه قال ح قوله حتى يترتب عليه اي التنزيل المتقدم
عليه لقوله لتنزل معادل عليه قوله تعالى وقد ذكر الدماميني ان حتى الداخلة
على مضارع منصوب تاتي للتعليل وقوله جهده بضم الجيم اي قوته
وطاقته وقوله فضارا اي القاذفهم تفريع على قوله الذي هو من ملائمات
دخولهم النار وقوله على الاول اي تنزيل استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا
منكرة دخولهم النار في الاخرة وقوله قرينة الاستعارة بالكناية الخ
اي تنزيل المشبه على تنزيل الاول وهي قالت ندم [illegible]
وقوله تحقيقية لان المستعار فيه هيئة منتزعة من امور موجودة في الخارج
وقوله في نقض العهد اي في قوله تعالى ينقضون عهد الله حبث استعير
ينقضون لمعنى يبطلون العهد لشبهه احتمال الخ يا ذا التحقيقية وترشيح

المكنية وقوله والاعتصام اى فى قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
حيث استعير الاعتصام للوثوق بالعهد وهذا مثال لها فى ترشيح
المجرده وقوله من اسحقا قيم الخ دفع لما اعترض به كون الاستعارة
المكنية فى الآية مركبة من ان كلا من طرفى التشبيه فيها مفرد لان
احدهما وهو المشبه اسحقاقهم العذاب حال كونهم فى الدنيا
والاخرة وهو المشبه به دخولهم النار فى الاخرة والجامع الجامع
ان الظرفية ليست بقيد لان الاستحقاق والدخول الحقيقة كل منهما
لكن المحقق حذف لفظ الهيئة من عبارته لعلمها من المقام وقوله
فظهر الخ توضيحه انه شبه هيئة حالهم فى اداء الضلال المعرضة
باستحقاق العذاب لانه سببه بهيئة دخولهم النار بجامع ان كلا
حينئذ ملابسهم للضرر وحذف المشبه به واستعار فى النفس وهو
دخولهم النار ورمز اليه بذكر اللوازم الذى هو من لوازمهم تخييلا
وهذا اللفظ مستعار كما فى النبى صلى الله عليه وسلم لرجل
دعاهم الى الاسلام اى هيئة بينة تفيد استعارتان مركبتان
احداهما مكنية وهى التى حذف فيها المشبه به كما فى العذاب
الدال على احد الطرفين وهو المشبه والثانية تصريحية وهى ان
لفظ العذاب الخ قال الامير وكلمة العذاب لو قال تعالى لاهلاك جهنم لهلاك
جهنم هلكم اجمعين وانت خبير بان عدم الاصل اما بعد الاظهار
فى محل الاضمار وتصريح المستعار يعنى ان من فى النار اه قال الكتبى
لم يصح لانه لم يطو فيها ذكر المشبه به كما هو شرطها قال الاولى ان يكون
تشبيها كاستعارة فيكون الاتفاق ترشيحا للتشبيه ولا يقال ان هذا
الترشيح على وجه يبقى به التشبيه لانا نقول الظاهر فى موضع التخيير
مبنى على حتى عليه العذاب ولا يصح الا بحذف الاداة فتامل وبهذا
تتضح عبارة المحشى قوله بل هى نصريحية الخ بقى الكلام على عبارته والت
خبير بان هذا ظاهر فى الاصل اما بعد الاظهار فى محل الاضمار فقد
صرح بالمستعار فى عنوان من فى النار اه فاراد ان الكلية تعم
لو لم يذكر المشبه به وهنا قد ذكر وهو من فى النار فيلزم عموم
الطرفين فاندفعت العبرة فى قوله فقد صرح بما يتعارف الخ
فان التعبير بالمستعار مجاراة لعبود الاستعارة فلا دلالة فيه على
التصريحية اه قوله لان يقال الخ فيه انه لا يوضح الجمع بين الطرفين
ويوخذ من عبارة الامير جواب هو انهم نظروا الى اصل الكلام

وهو

وهو اولى من جوابه وان كان ضعيفا وظهر ان محل المراد لو قال
انهم دخلوا النار فانت تنقذه واما قوله افانت تنقذ من فى النار
للتكات السابقة فهو فى حكم الاصل اه قوله قوله او يقال الخ
كان رد على الامير ففيه انه لم يدع التصريحية على ما علمت
وان كان جوابا كما هو ظاهره ففيه ان الجمع بين الطرفين ممنوع مطلقا
اه تتمة فى اعراب الآية وفى وجه آخر من المجاز محتمل
ان من شرطية مبتدأ معطوفة على محذوف دل عليه الكلام تقديره انت
مالك امرهم فمن حق عليه العذاب وجوابها قوله افانت تنقذ من
فى النار واعيدت الهمزة لتاكيد معنى الانكار ولطول الكلام والمعنى
الظم مقام المضمر اى افانت تنقذه وعجل انما موصولة مبتدأ
والخبر محذوف تقديره انت للذى تقذفه فجملة قوله افانت تنقذ
من فى النار مستقلة مؤكدة لما قبلها وهذه الآية نزلت فى
حق ابى لهب وولده ومن تخلف من عشيرة النبى صلى الله عليه وسلم
عن الايمان وقيل كان حريصا على ايمانهم اه صاوى بزيادة وقال
ابو السعود فى تفسيره ويجوز ان يكون الاستفهام محذوفا وقد قرئ كذلك
افانت الخ جملة مستقلة مسوقة لتقرير مضمون الجملة السابقة
وتعيين ما حذف منها وتشديد الانكار بتنزيل من التحق العذاب
منزلة من هو فعلا فى النار وتصوير الاجتهاد فى دعائه الى الايمان
بصورة الانقاذ من النار كانه قيل اولا افمن حق عليه كلمة العذاب
فانت تخلصه منه ثم شدد النكير فقيل افانت تنقذ من فى النار فقد
ظهر بانه تعالى هو الذى يقدر على الانقاذ للغيره اه واعلم
ما قيل من ان النار مجاز عن الكفر والضلال المفضى اليها فذكر
السبب واريد المسبب فكانه قيل انت تهدى من اصله الله والانقاذ
ترشيح لهذا المجاز او مجاز عن الدعاء للايمان والطاعة مع بعده عما
ذكره الزمخشرى ناشئ من قلة الدربة بالنسة لما ذكراه شهاب على البيضاوى
قوله عشار فرسان البلاغة بضم الميم اسم لكل من اثار الغبار بشدة
اى محل اثارة الفرسان للغبار او بفتحها من ثار الغبار اذا ارتفع
من ثار الغبار اى محركة اه بزيادة عبارة فرسان وقيل استعارة تمثيلية
حيث شبه المداخة بصيد الشبف لتابعة امرام البلغاء فيها
واثبت لها الفرسان تخييلا والمثار ترشيحا او تمثيلية حيث شبه
هيئة اصحاب البلاغة فى تسابقهم فيها بهيئة فرسان الميدان

في تتابعهم فهو استعمال المركب الدال على الهيئة الثانية للاولى والقرينة اضافة الغرسات للبلاغة ولا يضر ما ذكر البلاغة وهي من اجزاء المزج لان النظر فيها في التشبيه اه خ ش قوله وكانه بالنسبة لها كالمزج حتى انه لو عرض مزاف حلا وفي البيان ولو بظرف الساف ان يأتي بالاستعارة المفردة مع امكان المركبة اه قوله ظاهره انه للاله الخ اي حيث قال فان الاستعارة المركبة التي لياتي للشيخ في التشبيه فايفيد ان المراد بالمركب ما مدلوله الهيئة حيث قال سواء كان المتعاطفان مفردين او مركبين اذ كل منهما هيئة وصرح الشيخ انه لابد من ان يكون كل من الطرفين والوجه هيئة منتزعة من متعدد وهو انفاقي في السيد والسيد وان جوز السعد ان يعبر عن الهيئة بعد انتزاعها بلفظ يدل عليها اجمالا اما بالوضع او لكثرة الاستعمال او قرينة المحال فالسيد اوجب ان يكون اللفظ المستعار مرادا به المعنى المشهور اعني ما يدل جزؤه على جزء معناه والسعد لم يوجب ذلك واكتفى عن التعبير عن الهيئة الحاصلة المنتزعة بلفظ متعدد بدل عليها اه قوله مركب المراد بالتركيب المعتبر في المجاز المركب اي تركيب كان ولا يشترط خصوص الاسناد ولا غيره ثم هل يشترط التصريح بتمام لفظ المركب الدال على الصورة المشبهة بها او السعد يقول يعني التصريح ببعضها اه دسوقي قوله اعني لا تكون تبعية اي ان التمثيلية لا تكون تبعية قوله دلالة اي التبعية من الطرفين بمرتبة قوله ان تكون اي الاستعارة التمثيلية قوله وجوز ان تكون تبعية حاصله ان السيد اختار ان التمثيلية خاصة بالمركب واكتفى السعد بمجرد كون كل من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة من متعدد ولو كان اللفظ مفردا كما اشار اليه صاحب الكبرى في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم وعليه فتقريرها ان تقول شبهت هيئة المؤمنين في اتصافهم بانواع الهدى على اوجه متفاوتة بهيئة قيام علي بر واصل هزم السابق والمسبوق والقوي والضعيف والسوقة لفظ علي من المشبه به للمشبه ورده السيد بان الحرف مفرد ولا دلالة له على شيء من معناه ولا تكون الاستعارة فيه تبعية اه وقرر السيد بان المراد بالمشبه به المعنى الذي يشبه به لا اللفظ الموضوع له وفيه ان المشبه به هو المركب الدال على الهيئة المنتزعة من المتعدد وهو لفظي لا معنوي فتدبر اه قوله والمتعقب

والمنقض وتكلم به بهيئة مركبة من التارك والمتروك واعتلائه عليه قال وعلى هذا كان ينبغي ان تذكر جميع الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية ويراد بها الهيئة الاولى اي بان نقال مثلا اولئك الذين على رأس من ربهم فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية كل من طرفيها ولفظها مركب الا انه اقتصر في الذكر على كلمة على لان الاعتلاء هو المقوم من تلك الهيئة اذ بعد ملاحظته يكون ملاحظة الهيئة وعلى الثاني يحمل كلام المتن اه قال المولى خ ر ويجوز في الاية اعتبار التبعية وعدمها واعتبار التمثيلية معها لانه لما شبه كمال تمكنهم بالهدى باعتلاء الراكب تحصلت التبعية جاز ان تعتبر هيئة منتزعة من المتقي والهدى وتمكنه به بهيئة منتزعة من التارك والمتروك واعتلائه عليه وتلك الهيئة مفهومة من جزئي الاستعلاء بعضها وهو الاعتلاء بالمطابقة والباقي بالالتزام وتحصيل التمثيلية بلا تركيب في اللفظ المستعار اه خ ش قوله الهم لمن يريد في امر اي في فعل امر وعدم فعله بان يتوجه اليه بالعزم تارة ويتوجه للاحجام عنه بالعزم تارة اخرى قوله ثم بان يبدو له وجه الفعل فيقدم بعد ان كان احجم الخ اصله ان السعد قال بعد ثم التجوز في مفردات ان ادراك نحو قدم رجلا واخر اخرى وان المجوز باعتبار مجموعه فقط واعترض بان هذا الكلام يستعمل في التردد بين الاقدام والاحجام ولا يوخذ فيه تقديم الرجل وتاخيرها حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام حاصل في مفرداته فانه شبه ارتباح الخاطر نحو الفعل تارة بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل والتقاء من الخاطر حسه اي الفعل تارة بالتاخير اه فاشار الشيخ رحمه الله لهذا الحق بالتجوز عن الخاطر بالقدم فلا يقال ان كلام هذا الايناسب الاحوال المتردد في الذهاب بحاجة الذي هو المشبه به اه قوله ثم تارة اي مرة اخرى ثم ولبس نعتا لرجل مجرور بالكسرة لانه ممنوع من الصرف للعدل والوصف اي وانما لم يجعل اخرى نعتا لرجل اي وتؤخر رجلا اخرى لئلا يفيد الكلام ان الرجل المؤخرة غير المقدمة وليس كذلك هذا موضوع التردد في الذهاب وحده لا ذا الاتيان اذا المراد الذهاب برمي رجله اماما واذا اعم عنه رد تلك الرجل في موضعها وليس رد هما لموضعها ناخيرا باعتبارها انتهت اليه اولا اه قوله بتقديم آها على الجيم اي من الرباعي وقوله وعكسه اي من الثلاثي اه

قوله اى كما قال السعد المناسب الحاكى فانه الذى جعل اخرى نعتا لرجل
محذوف وقوله لتوخر وما قاله الحاكى غير مستقيم لان ذلك ليس
هيئة المتردد اه قوله اذ لا معنى له صحيح اى بناسب الغرض والا فله
معنى صحيح فى ذاته اه قوله واجاب السعد عن ذلك اى عن الاعتراض
على الحاكى فى جعله اخرى نعتا لرجل محذوف الخ اه قوله بان المراد بالرجل
الخطوة وعليه فالمعنى انى ارالك تقدم خطوة وتؤخر خطوة اخرى اه
قوله واورد عليه الخ نص جواب السعد الذى عليه الايراد ينبغى ان يكون
المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذى يقدم رجلا لا يوخر اخرى
بل تلك الرجل الاولى ثم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف اه
وبحث فيه من ثلاثة اوجه اما اولا فلان المراد بالقدام قدام المخطو
فتكون الخلف الواقع فى مقابلته خلف البدن ومن البين ان
هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقدم فى الخطوة
لا يخلو عن تكلف ويجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لانها
حاصله هو فرع تقدم تارة وتوخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر
من المثل اتحاد متعلق التقدم والتاخير وعليه فاذا لم يتحد لا يكون
واقعين على شئ واحد فالوجه ان يمثل اخرى صفة تارة والمعنى يقدم
رجلا تارة وتوخرها تارة اخرى فتحد متعلق التقديم والتاخير حتو
اه من حواشى بناية الصبان قوله وقال السيد المراد الخ حاصل ما اجاب به
السيد ان المقدم والموخر انما هو رجل واحدة لكنها تختلف بالاعتبار
فالرجل من حيث كونها مقدمة تغاير نفسها من حيث كونها موخرة اه قوله
لكنه اسهل فى الفهم اى من جواب السعد والسهل منها ما تقدم من ان اخرى
نعت لتارة اه قوله اذ بادعاء باوه عنى فم وقوله كما ترى اى كما رايت اه
قوله ولا يصدق فى اجزاء اللفظ اولا يحقق الرسل فى اجزاء اللفظ بل فى
المجموع الذى جعله القوم تمثيلية وفى نسخة ولا يصدق فى اجزاء اللفظ
اى ولا يجوز التصرف فى اجزاء اللفظ كما علمت السعد فى التمثيلية كما تقدم لنا
قوله بانه متى امكن اى من حيث انها مشاركة فرسان البلاغة بهيئات
الاول اصل هذا المثال الخ وفى نامرك لا تقدم رجلا ولا توخر اخرى
البيت زيد عاقله الخ بما يتحقق لما يوجد كتب ابى مروان من مجوده قد بلغه
انه هو تحفى البيعة له اما بعد فانى ارالك تقدم رجلا وتوخر اخرى
فاذا اتاك كتابى هذا فاعزم على ما انت فيه صورة تردده فى السابقة
لصورة تردد من قام ليذهب فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا فتاخ

وتارة لا يريد فيوخر تلك الرجل تارة اخرى فان تمثل الكلام الدال على
هذه الصورة فى ذلك وجه الشبه وهو هيئة الاقدام تارة والاحجام
اخرى حتى نزح من عدة امور كما رايت اه ملوى وقال محشى الخبيصى قوله
فشبه صورة تردده الخ اى شبه الهيئة المنتزعة من اقدامه على السابقة
تارة واحجامه عنها اخرى بالهيئة المنتزعة من تقديم الرجل تارة وتاخرها
اخرى والمنتزع منه هو اجزاء المركب وهادته المحضرة فى الذهن وقوله
لصورة تردد من قام ليذهب اى تردده تردد احسيا برجله بان يوخرها
ويوخرها وليس المراد التردد المعنوى الباطنى لانه قوله فتقدم رجلا الخ
ليس موضوعا له ويجب ان يكون المشبه به معنى مطابقا للفظ الاستعارة
وقوله من عدة امور هى فى المثال التقدم والتاخير والرجل فى جانب المشبه به
والمبالغة والعزم على فعلها او الغزم على تركها فى جانب المشبه ومطلق تردد
يعنى شئ فى وجه الشبه فمجموع الشبه هو هيئة الاقدام اى هيئة مطلق
الاقدام والاحجام اى مطلق التردد والشرط مطلق التعدد ولو
من اثنين هذا الثانى قوله انى ارالك تفعل الخ دخل فى التخيل والنقل او هو
حقيقة والتخيل فيما بعده قلت ذكر العلامة البيعقونى ان الظاهر انه
لا دخل له لانا لو قلنا فلان يقدم رجلا ويوخر اخرى حصل التمثيل
على وجه الاستعارة ويحتمل ان لا دخل فى خصوص التمثيل للمناسبة
الحسية ولم يوجد فى المنقول اليه فتامل اه دسوقى الثالث قال فى المطول
المشهور ان الكل على صيغة المعلوم وللمجهول بعض مساغ وح يكون معنى الظن
وكل منهما مقام لان المعلوم يستعمل فى محقق التردد والمجهول فى مظنونه
اه عطار قوله الخ كزيد حال من الضمير المضاف اليه اى فى الشمال
المجازى المركب حال كونه على حسب الاستعارة اى مماثلا لها اه قوله
سمى اى التمثيل اه قوله للغير الامثال اى لا لغير يتدبر ولا يتاثر
ولا باقراد او تثبيط او جمع فى حال مضرها عن حال مورد ها اه قوله
لان الاستعارة علة للعلل مع علته اى وصح هذا الحكم وهو عدم تغير
الامثال لهذه العلة لان الاستعارة الخ اه قوله الخ فلو غير المثل اى بان
قيل فى المثل المتقدم مثلا ان ضيعت اللبن فاصبر على الخ فانه يتغير
او الحال اه قوله لما كان اى المثل لفظ المشبه اه قوله الخ فلا يكون
مثلا اى لان الاستعارة اعم من المثل فان المثل فرد منها لانه مخصوص
بالقول فاذا لم تكن الاستعارة لم يكن مثلا لان رفع الاعم يستلزم رفع
الاخص والحاصل ان تغير اللفظ ليستلزم رفع كونه لفظ المشبه به ورفع

Copyright

لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة لانها اخص منه اذ كل استعارة
لفظ المشبه به وليس كل لفظ المشبه به استعارة فيلزم من رفعه رفعها
ويلزم من رفعها رفع ما هو اخص منها وهو المثل وذلك ظاهر قوله
المثل ولهذا اى لاجل كون الامثال لا تغير قوله الخ اى مضافا بها جمع مضرب
وهو الموضع الذى يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظه وهو المستعار له
وذلك كحالة من عاتب صاحبا بعد ما سبب فى ضياعه واما المورد فهو المستعار
منه لفظ المثل وذلك كحالة المراة التى طلبت اللبن بعد تسببها فى ضياعه
والحاصل ان المثل كلام يستعمل فى مضربه بعد تشبيهه بموردة فمضربه
ما استعمل فيه الكلام الآن وموردة ما استعمل فيه الكلام اولا قوله
المثل وان كانت علاقة المجاز المركب الخ قال ص فى رسالته واذ كانت علاقة
عنه المشابهة فغير استعارة تمثيلية والقياس على المجاز المفرد تسميته مجازا
مرسلا مركبا لكن فاز القوم تسميتهم له بذلك بل نازعهم هذا القسم من اصله
وحصروا المجاز المركب فى الاستعارة التمثيلية اه وهذه توضح عبارة
شارحنا قوله فاعترضهم السعد الخ نص اعتراضه فى بيانيته ص انه يوجد
كثيرا فى الكلام البليغ تركيبات اخبارية مستعملة فى معان انشائية لعلاقة
غير المشابهة وتركيبات انشائية مستعملة فى معان خبرية لعلاقة غير المشابهة
ولم يسم احد ذلك وعده اعتباطا مع انهم اعتبروا علاقة المشابهة فى
القسم الآخر من المجاز المركب وسموه استعارة تمثيلية واعتبروا فى المفرد الذى
هو قسم المركب ما علاقة المشابهة وما علاقة غير المشابهة وهذا منهم خروج
عن الانصاف وعدول عن الصواب اى بترجيح احد شيئين الواحد على
القسم الآخر بلا مرجح اه بهذا يتضح اعتراض السعد الذى مشينا قوله كذلك
وضع المركبات لمعانيها الخ هذا جار على التحقيق من ان المركبات موضوعة
بالتركيب وضعها نوعيا مثلا هيئة المركب فى نحو زيد قائم موضوعة وضعا
تحقيقيا للاخبار بثبوت المسند للمسند اليه فالواضع لاحظ الموضوع بامر
عام بان قال وضعت كل مركب من مسند ومسند اليه للاخبار بثبوت الاول
للثانى اه قال فى المطول الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص
كذلك وضع المركبات لمعانيها بحسب النوع اه ومقابل التحقيق القول بان
دلالة [illegible] على معنى [illegible] وسمع زيد قائم باعتبار الخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اه قوله
وقول العصام الخ حاصله ان العصام اجاب بتسليم اتمام المركب الى ما ذكر
والداء وجه للحصر وهو ان الصور اما حصر والمركب فى التمثيلية لانهم انما
اعتبروا

اعتبروا التجوز اولا وبالذات باعتبار مجموع مادة المركب وهو لا يكون
الا فى التمثيلية واما غيرها فالتجوز فيه اما بتبعية التجوز فى مفرده
كما فى المركب المتجوز ببعض اجزائه واما بتبعية التجوز فى هيئته
التركيبية كما فى الجملة المستعملة فى الانشاء عكسه فالتجوز فيها اما هو
باعتبار الهيئة التركيبية لا باعتبار مجموع المادة الا بالتبع واعترض
بان جوابه يقتضى ان المركب المتجوز ببعض اجزائه من المجازات المركبة
التى اعترض بها السعد على القوم ويقتضى انه يسلم كونه من المجاز المركب
والاول ممنوع لان السعد انما اعترض بالغير المستعمل فى الانشاء وعكسه
ولم يدع ان المركب المتجوز ببعض اجزائه مجاز مركب وارد على القوم
والثانى فيانه عما اسلفه العصام نفيه من اخصاص المجاز المركب
بالتمثيلية والخبر المستعمل فى الانشاء عكس هذا ما قاله الا انى وبه علم
ما فى قوله المحشى فارجوا نيه من الخلل اه انه لا موجب لقوله يعلم بوهم
انه ان صدق قوله بعضه يتعين المراد مع انه يوهم انهم بوهم تعرضوا
له ولم يسموه مع انهم لم يعرضوا له بل فاتهم هذا القسم من اصله
وحصروا المركب فى التمثيلية والاولى فى الجواب ان يقال انه لا موجب
لقوله تسمية الخ او هو كناية عن عدم الغير بوجه ما اه قوله
الجملة الخبرية الخ قال ص فى بيانيته المجاز المركب عند السعد
قسمان الانشا المستعمل فى الخبر وعكسه فالانشا المستعمل فى الخبر كما فى
صلية الصلاة والسلام من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار
بمعنى يتبوأ والخبر المستعمل فى الانشا كقول المرحمه الله بمعنى اللهم
ارحمه ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم رب انى وضعتها انثى وقوله تعالى
هواى الخ اه قال بعضهم قوله قلبية والقياس تبوأ الملائكة اذا اتخذه
مبوأة ومنزلا وقوله من النار اى فيها او فليتخذ مقعده فى النار منزلا
وسكناه محذوف وقوله حكاية عن مريم انى ولدتها بنت فاقوذرى
انها كانت صاقرا عجوزا فرات طافرا يطمع فرخه فحنت للولد فقالت اللهم ان
لك على نذرا ان رزقتنى ولدا لصدقت به على بيت المقدس يخدمه فحملت
بمريم فلما وجدت عرفت ان ذلك لا يجزئ للانثى عن الذكر فقالت انثى ولم
تقدر نذرها اذ نذرا وطلبت ذكرا اه وقوله ربى وضعتها انثى قال بحرا
وخرنا لربها لانها رجت ان الله ذكرا اه قوله ثلاث يا ات اولها مقابلة
من واو واد غمت فى الثانية على ما سيعلم والثالثة يا المتكلم قوله
كان اصله اى لدون يا المتكلم وهو متوفى بدليل قوله ثم اضيف الى يا المتكلم

Copyright

اه قوله سبقتها عليها ساكنة اى مع وجود بقية الشروط والا فالسبق وحده لا يوجب الادغام كما ارشد اليه بقوله قال في الخلاصة الخ اه قوله اسم جمع لراكب اى كما قاله س لا جمع له خلافا للاخفش لانه يصغر على لفظه والجمع ليس كذلك واما جمع راكب فمركب ورُكاب كعاذل وعُذّل وعُذّال اه وجمع يمان اصله يمنى منسوب الى اليمن بفتحتين اقليم معروف لشامي برهزة ساكنة نسبة الى الشام حذفوا لامه احدى يائي النسب وعوضوا عنها الالف المتوسطة فصار يمَاني وشامٌ بياء ساكنة ثم حذفت الياء تخفيفا ان كانت الباقية هي الياء الساكنة الثانية لالتقائها ساكنة مع التنوين اه قوله عينى وبقداى بكسر الميم ويكون الماء وفتح العين كمتحل بالجيم بعد النون في القاموس رجل ومتعة متحل لحبل الاغبار وقراءة على وزن مكرم بصيغة اسم الفاعل فتفطن لانه يكون من البعد والبعد لم يجئ الا متعديا مع ان المعنى على اللزوم لا على التعدي وقوله ذاهب من الارض بيان لاصل المعنى كما ان قوله صعد بيان للمعنى المراد وقيل متضيد بضم الميم وتكون الصاد المهملة وكسر العين اسم فاعل اصعد اذا سافر الى بلد من تخم من البلد الذي خرج منه اه قوله المستتبع اى الذي استتبعه الغير وجعله تابعا له اه قوله وجمانى جمع الجيم وتكون المثلثة اى جمى اه منه قوله وقال الملوى السببية الخ قيل الاولى ان العلاقة المسببية لان المعنى على تسبب الانبات به ليتعدى فحسوه او التعدية والاطلاق بمرتبتين بان ينقل من الاثبات على وجه الخبر الى مطلق الاثبات او الاثبات المطلق عن التعدية بكونه على وجه الاخبار او الانشاء وهذه هي المرتبة الاولى ثم الى الاثبات على وجه الانشاء وهذه هي المرتبة الثانية او بمرتبة بان ينتقل من الاثبات على وجه الانشا لكونه فردا من مطلق الاثبات او العلاقة الملزومية لان الشخص اذا اجبر احدا على شيء لزم اظهار التحزن او التحزن او العلاقة مركبة من السببية والتقييد والاطلاق لان الاخبار بذلك سببه في تحزن المخاطب فيراد به مطلق تحزن ثم يراد به تحزن المتكلم اه تلبيهان ؛ الاول قال العصام في حاشية الفارسية ليس المراد بالمركب هاهنا او في مقام التمثيلية المركب بالمعنى المشهور له اعني ما يدل كل جزء معناه على جزء معناه بل المراد من الاستعارة اللفظ المستعار بصورة منتزعة اى حاصلة من امور متعددة من صور تلك الامور الى آخر ما ذكره في بيان علاقة المجاز بين الصورتين فكذلك ثم ذكر ان الصورة المنتزعة هي الهيئة الحاصلة من احضار معاني اجزاء العبارة في الذهن وملاحظة نسبة بعضها الى بعض وتضامها او انضمام بعضها الى بعض حتى كأنها لشدة امتزاجها نسي لباس لوحدة معنى الانتزاع هو الاحضار

والملاحظة المذكورين قال ثم انها اى هذه الهيئة على هذا اى كون المراد بالمركب في مقام التمثيلية اللفظ المستعار منتزعة صورة الخ على ان يعبر عن تلك الهيئة المنتزعة بعد اتزاعها بلفظ مفرد يدل على ما حال اما بالوضع او كثرة الاستعمال او قرينة الحال فلا يجب ان يكون اللفظ المنبئ عن احد الطرفين الآخر مركبا بالمعنى المشهور للمركب وهذا اجار على مذهب السعد حيث جوز ان يكون اللفظ المستعار في الهيئة مفردا واما مذهب السيد فانه اوجب ان يكون اللفظ المستعار مركبا بالمعنى المشهور وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه اه من حاشية رسالته قال الحواشي قوله في الذهن المراد به العقل او الفهم او حفظ الخ اه قوله وملاحظة نسب بعضها الخ كالنسبة الخلافية بين المقدم والمؤخر والفاعل والمفعول بينهما اه قوله والتضامن بين جملتي المقدم الخ لان المراد بالنسبة هنا مطلق الارتباط والشبه الخلافية هي تعلق المحمول بالموضوع او الثاني بالمتعلق ايجابا او سلبا اه قوله لباس الوسيع اضافة للبيان او من اضافة المشبه به للمشبه وتكسى ترشيح للتشبيه اه الثاني في عدم جواز ما ذهب اليه سناك المعتبر في الاستعارة التمثيلية هي الهيئة الموضوعة سابقا ان المركب موضوع لها واللام يصح استغراقية منها لما ثبت بها كما انه موضوع للاخبار او الانشاء وكما ان كل كلمة من كلمات موضوعة لما فيها لكن الاول اى وضع المركب للهيئة والاخير اى وضع كل كلمة لمعناها تخصيصا وتنوعا اى وضع المركب للاخبار والانشاء نوعي والايضاح ذلك ان الحقيق ان كل مركب تركيب اوضاع بالمعنى الذي اعتبرنا احد قسميه اوضع نوعي باعتبار عنيه لفظه المحاصلة له من تركيب كلماته وترتيبها وبهذا الوضع يدل على الاخبار او الانشاء ثانيها ووضع شخصي باعتبار كل مفرد من كلماته يبدل كل مفرد على معناه فبسبب هذه الدلالة المركب مجازا لغويا وضع شخصي باعتبار مجموع الكلمات من حيث هو مجموع مع قطع النظر عن المفردات وهيئة اللفظ المذكورة وبهذا الوضع يدل على الهيئة المذكورة الحاصلة من اجتماع معاني مفرداته في الذهن وهذا هو الوضع الشخصي للمركب لا اوضاع مفرداته كما توهم اه قوله لزيادة تقييد اه ص قادر محب فلم الموضوعة اعم منها منتزعة من عدة امور وان معنى انتزاعها منها انتحصلها بالتحضار تلك الامور في الذهن بكيفية مخصوصة اه وقوله مجاز نوعي من باب تسمية الكل اه منه قوله التعبيه قوله الخ مصدر قولك دللت الخ افاد

قوله اعلم ان الدلالة المرادة هنا صفة المتكلم كما ان التشبيه صفة المتكلم
اذ المعنى التشبيه هو ان يدل المتكلم على مشاركة الخ لا صفة الدال
اعنى انفهام المعنى منه اذ لا يصح حملها بهذا المعنى على التشبيه
الذى هو فعل المتكلم وبما ذكره الخ تبين ان الدلالة هنا مصدر دلت
الخ المفيد انها صفة للمتكلم بعد ما يقال التشبيه فعل المتكلم فهو
وصف له والدلالة وصف للدال وح فلا يصح حملها عليه اهـ
دسوقى قوله المعد لاعلى وجه الاستعارة الخ بحيث لا تكون الدلالة
المفادة بالكلام على وجه الاستعارة المصرحة مخورات ادرا
فى الجام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها
اى فان كانت تلك الدلالة على وجه التصريح بان صوى ذكر المشبه
وذكر لفظ المشبه به مع قرينة دلت على ارادة المشبه فذلك اللفظ
لم يكن تشبيها فى الاصطلاح وان كانت الدلالة على وجه الاستعارة
بالكناية لم يكن تشبيها فى الاصطلاح وهى عند خ ط التشبيه المضمر
فى النفس المدلول عليه بلفظ يدل عليه وعند السكاكى تخيل
لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به ادعاء وعند العوم لفظ المشبه
به المنوى من الكلام المرموز اليه بذكر لازمه وعلى الاول فلكون
التمثيل اما بقول لقائل انشبة المنارها بفلان تمثيلا لما
يستفاد منه وعلى الثانى والثالث تمثيلا لما وجد فيه اهـ دسوقى
قوله اى بالمعنى المصدرى الى اتيان المتكلم بكلام يدل على مشاركة الخ
وهذه الدلالة للتشبيه بالمعنى المصدرى وهو الاتيان وهو صفة المتكلم
وقوله اى ان يدل اى المتكلم اى ياتى بما يدل على المشاركة وقوله الاتى بالمعنى
الحاصل به اى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى والدلالة بالمعنى الحاصل
بالمصدر وصف للكلام وقوله لانه لا يصح الخ فيه تلب والاصل للانه
لا يصح حملها بالمعنى الحاصل بالمصدر على التشبيه ويحمل ان الحمل فى كلامه
على ارادة المعنى لانه لا يصح ان يراد من التشبيه المعنى الحاصل
بالمصدر اهـ قوله اى الشبهات اى فالمعاملة معنى المفعول كما فرت وجمع
صفة بسفرت ووعدت اهـ قوله وهو وجه الشبه اى
الطرفين الخ بما وما اراد والشبه بالكسر
وخرج بالدلالة به اى فالمراد من الشبه ما قابل الذات كما هنا فى المثال
منه اهـ قوله واعترض التعريف الخ ورود الاعتراض على تعريف التشبيه
الاصطلاحى ليتوقف على ان هذه الامثلة ليست عنه وان قصد به
المشاركة

المشاركة التى هى لازم معناها وبيان كون المشاركة لازم معنى هذه
الامثلة ان مدلول الاول صراحة وجود المقاتلة من زيد ولعلها
لعمرو ويلزم ذلك مشاركتهما فيها ومدلول الثانى صراحة ثبوت
الجبن لزيد ووجوده لعمرو ويلزم ايضا مشاركتهما فيه قال
الفنرى والظاهر ان مثل قاتل زيدا عمرا اذا قصد به التشبيه من قبيل
التشبيه الاصطلاحى المضمر اذ قاتل الخ هو ادا لم يقصد به اللازم
لا يرد على الاصطلاحى حتى يحتاج الى اخراجه عنه لاعتبار المقصد
فيه وان قصد به اللازم فلا نسلم ح انه ليس من التشبيه الاصطلاحى
حتى يخرج عنه قوله واجيب بانه وان دل اى نحو قاتل الخ وقوله
على المشاركة اى لزوما كما علمت وقوله غير مقصودة اى وح فلا
يكون داخلا فى تعريف التشبيه لان دلالة التشبيه على المشاركة مقصودة
وقوله اذا اقتضى كون تشبيها اى وهو كذلك كما علمت مما تقدم الفنرى
وليس قوله وليس كذلك قد علمت صحة هذا الجواب مما تقدم اهـ قوله
فان قلت الخ فى الجواب ان يقال الخ لانه لم يعلم عليك انه لا دليل على عدم الوجه
فلعل المقصد فانه لازم الدلالة واعلم ان تم ذلك المقصد الحكيم
وتصرف فى عبارته واليه اشار بلفظ الجواب وليس الواقع ذلك وانه
قال فى حد على المعهود قوله فانه شامل لنحو قاتل الخ اى الدال على
الاشتراك المستفاد منها فان مدلول كل منهما اشتراك زيد وعمرو
فى القتل واشتراكهما فى الجبن وليس شئ منهما تشبيها وان قصد بما تضمن
الاشتراك الخ لان المتشبيه ليس مجرد الاشتراك الخ وصف بل للاشتراك
من ادعاء مماثلة احد الامرين بالآخر فى وصف وما واته اياه
فى القاموس شبهه مثله الى آخر عبارة محشينا اهـ قوله وذلك الخ اى
ولاجل كون التشبيه لا بد فيه من ادعاء ما واته احد الامرين للآخر
فاه اى نعى الشاعر التشبيه لان محبوبته تموت الشمس فى وجهها
لانه قال من اين للشمس خال فوق وضعها الى محبوبته فاتت الشمس
بخالها ونظم الدر فى خيطها وفى رواية المنح الخ اهـ قوله وهما التى
هادمها الخ وفى غيره ما اتت هادمها بانفسها الخ اهـ قوله
لا بل اتت هاجمها من ابن للشمس خال فوق وضعها وهم كنظام
الدر فى خيطها وهو الصواب وسقط من قلم المحشى نعقد الدر فى البيت
الاول اهـ وفى نسخة بدل قوله وهم الخ وابن للبدر ضم الشهد فى فيها اهـ

اه قوله وكثيرا ما يطلق التشبيه الخ مفعول مقدم ليطلق وما زائدة لتوكيد الكثرة اى يطلق لفظ التشبيه كثيرا مجازا او تشبيه فاعرف المراد بالتشبيه
بالاصطلاحى وترك تعريف التشبيه اللغوى لانه هو الدلالة على مشاركة
امر لامر فى معنى اه وهو اعم من ان يكون على وجه الاستعارة اى بالفعل
بان حذفت منه الاداة والمشبه كما فى قولك رأيت اسدا فى الحمام او رأيت
اسدا يرمى او على وجه لم تبن عليه الاستعارة اى بالقوة وهو التشبيه
المذكور فيه الطرفان والاداة نحو زيد كالاسد وكان زيدا اسد وهم
لم ينبهوا عليه لانه اذا حذف المشبه واداة التشبيه واقيمت قرينة على المراد
صار استعارة بالفعل وهذا هو المقصد فى مبحث التشبيه اه قوله المقصد
اى الغرض اه قوله احد الاثنان من تلك الاربعة والمراد بالمشبه والمشبه به ما دل
عليهما اللفظ الدال عليهما وقوله ووجهه هو الركن الثالث والآلة الرابعة
والمراد بوجهه المعنى المشترك الجامع بين الطرفين واللفظ الدال عليه
والمراد باداته اما معنى الكاف ونحوه ليلائم ما قبله واما لفظ الدال
تنزيلا للدال منزلة المدلول اه دسوقى قوله بالمعنى الثانى هو الاطلاق
التشبيه فى الاصطلاح لكنها على الكلام الدال على المشاركة الذى هو كقولنا
زيد كالاسد فى الشجاعة اه وحاصله ان الامور الاربعة اركان للتشبيه
بمعنى الكلام الدال على المشاركة لا بمعنى الدلالة على المشاركة واللفظ
التشبيه كما يطلق على المعنى الثانى يطلق اصطلاحا على اللفظ الاول
بكثرة ولا شك ان الامور الاربعة اجزاء للكلام وقد يقال ان من جملتها
وجه الشبه وهو المعنى الذى يشترك فيه الطرفان وهو ليس جزءا من
الكلام الا ان يقال لجعله جزءا من الكلام باعتبار اللفظ الدال عليه
اه دسوقى قوله ففى العبارة استخدام بيانه ان الضمير فى قوله للمقصد
واركانه راجع للتشبيه بمعنى الكلام الدال على التشبيه وقد ذكر
التشبيه اولا بمعنى الدلالة لانه قال التشبيه هو الدلالة على مشاركة
امر الخ واعاد عليه الضمير بمعنى الكلام الدال فهو كلام مستخدم اه شيخنا
ذكر التشبيه اولا بمعنى الدلالة واعاد عليه الضمير بمعنى الكلام الدال
الاولى لانه يقال لما سيأتى ان التشبيه هو الدلالة على مشاركة امر
لامر فى معنى فهو جعل الفاعل وكل واحد من هذه الامور الاربعة
ليس جزءا له وح فلا وجه لجعلها اركانا له لان جزء الشىء ما كان
جزءا لحقيقته قوله الا ان يقال اطلاق الاركان الخ حاصل هذا الجواب
ان الراد

ان المراد بالمركب ما يتوقف عليه الشىء وان كان داخلا فى حقيقته
وجزءا منها وهذه الامور لما اخذت فى تعريفه على انها قيود
صارت متوقفا عليها لا يقال اذا كانت ماخوذة فى تعريفه فهى جزؤه
فيكون لذا التعريف نقل لان المعرف بحسب الذات لانا نقول مراده
انها ماخوذة فى التعريف على انها قيود خارجية لا على انها اجزاء
محمول لنحو المعرف اذ المحمول ليس الا احدها وهو الدلالة للزم اخبار
بعضها بما قال سم فى حواشى المطول وهذا تشبيه عما لمعقولها الخارجى
والمعقود عليه والصيغة انكاحا للبيع لان التشبيه ليس جزءا من حقيقة
البيع لان البيع نقل الملك وهى الاشياء البيت داخله فى حقيقته
النقل لكنها اجزاء التعريف البيع لان البيع نقل البائع المبيع الى ملك
الشارى يعوض باعجابه وقبول فدخلت فى حقيقة التعريف
وان لم تدخل فى حقيقة المعرف او نظر ذكرها فى التعريف ذكر
البعير فى تعريف العجى حيث يقال هو عدو احد الشهرين من سنانة الابل
البعير فى الاصل المعد للحمل عليه ثم غلب على الذكر من الابل الذى هو هدم وهم
اه دسوقى قوله الصالحة لها اى لما كان الطرفان هما الاصل
والعمدة فى التشبيه لكون التشبيه معنى قائما بهما قدموا الوجه
عارضا لهما والعارض من الشىء اقوى واصل البنية لعارض لانه موصوف
والوصف محتاج له قدم الكلام على الطرفين الخ وهذا على النظر للاصالة
او يقال اه قوله الصالحة الخ اى واما لفظ التشبيه فلا
يكون اى يكون حينئذ لان التعريف ليس بمعتبر اه
دسوقى قوله الخ وهى البصرية فى مثاله خد زيدا كما ورد فى الحرم
والمراد بالخد والورد الجزءان اذ الكلام ليس خد حسى بل عقلى
لان كل عقلى ولذا يقال فى خبر الخد والورد مما يأتى اه قوله
والسمع مثاله هذا الصوت الضعيف كالهمس فى الخفاء والمراد
بالصوت الضعيف ضعيف مخصوص وهو الذى لم يبلغ اى يصل
الهمس لا مطلق الصوت الضعيف الصادق بالهمس والا كان من تشبيه
الاعم بالاخص بمعنى ان يقال الحيوان كالانسان فى وجود النطق
والهمس هو الصوت الذى لا يخرج من جوف كالذى لا يخرج من فضاء الفم الى
وسطه اه قوله والشم مثاله نكهة فم زيد كرائحة العنبر فى تحليل
النفس لكل اه قوله والذوق مثاله طعم ريق زيد كطعم الخمر

بجامع الاسكار او اللذة او السلامة في كل اه قوله واللمس مثاله جلد زيد كالحرير
في النعومة اه تنبيه ذهب المدرك بالحواس على مذهب المتكلمين الاعراض
وخواص الاجرام لا ذواتها وعلى مذهب المتكلمين المدرك الاجرام
وخواصها مثلا الخد كالورد المدرك عند الحكماء حمرة الخد والورد لا ذاتها
وعند المتكلمين المدرك ذاتهما اه قوله لهما او عقليين الخ مقابل لقوله
حسيين اي ان الطرفين اما حسيان كما تقدم واما عقليان بان لا يدرك
واحد منهما بالحس بل بالعقل اه قوله جهتي ادراك اي طريقي ادراك
وان كان العلم صفة الملكة سببا له والحياة شرطا له اه قوله الشارح
فالمراد الخ جلد المفرج على هامدة من وجه الشبه اه قوله الى الملكة
اي التمرن لقدرتها على الادراكات الجزئية وهي حالة بسيطة تحصل من
ممارسة فن من الفنون بحيث يكون صاحبها على تمكنه ادراك الاحكام من نيات
ذلك الفن واحضارها عند ورودها كالملكة الفقهية فانها قوة
يتمكن لعارف اصوله ودلة الشرع ان يعرف حكم اي جزئي من جزئياته عند ارادة
ذلك العالم من كونه حراما او مكروها او مباحا او ندبا او واجبا وانما
قلنا انها بسيطة لانها ليست هيئة حاصلة من عدة امور لانتصور الا باعتبارها
ولا نسبية لتوقف تعقلها على تعقل غيرها اه قوله سبب ادراك او طريق
ادراك وان كان العلم صفة الملكة فسببا له والحياة شرطا له اه او طريق
لانه لا يدرك نفسه اي لا يكون جهة وسببا للادراك الذي هو نفسه
وانما لم نفسر المراد بالعلم في قولنا العلم كالحياة لجواز الادراك الذي هو نفس
الحاصلة لانه لا يصح ان يقال في شيء انه جهة ادراك اي طريق له لئلا
يلزم ان يكون الشيء طريقا الى نفسه وهو باطل ووجه اللزوم ان المراد
بمطلق الادراك الادراك المخصوص لكل ادراك مندرج تحته فليس
هناك ادراك الشيء مندرج تحته حتى يكون سببا له اه قوله بالكلية والجزئية
او كان يراد بالعلم ادراك خاص مرتبي موصل للكلي اه قوله لان الادراك
يعني لقولنا آخرا في وجه الشبه فوجه الشبه على الاول كون العلم
والحياة جهتي ادراك وعلى الثاني في نفس الادراك لكونهما جهتي
ادراك اه قوله اذ العلم تعليل للقول الثاني في وجه الشبه مهو راجع
للمنفي وللنفي والمنفي الادراك اه وهو وجه الشبه على القول الثاني فانه
السالم لنفي [illegible] الادراك [illegible] عن والاعتقاد الوجه وعلى
وعلى هذا [illegible] لم الادراك لا الملكة اه [illegible]
للحس اي مستلزمة للاحساس الذي هو الادراك الحاصل وذلك
ان الادراك المذكور نوع من الادراك اه قوله فاده اي فاد
ذلك القول الثاني في وجه الشبه واضح لان بينهما المحيج بقولنا لان
الى آخره

الى آخره اه قوله لان كون الحياة الخ هذا تبيين لوضوح الفساد
لا دليل لان الامور الواضحة لا يقام عليها الادلة اه قوله
لا يوجب اشتراكها اي اشتراك العلم والحياة في الادراك لان الحال
القائم بالعلم وهو كونه ادراكا لم يقم بالحياة وانما وجد هما وشرط
وجه الشبه اشتراك الطرفين فيه اه قوله وايضا لس المقصد هذا هو
الوجه الثاني في بيان وضوح الفساد اه قوله ليس المقصد اي من التشبيه
اي تشبيه العلم بالحياة اه قوله ان العلم هي الادراك الخ ليس
وتحوله من الحياة اي الثنتي عشرة وهذه الجار هي واضحة كما تعلم ذلك
مما ياتي وكان وجه الضعف انه يقول وايضا ليس المقصد من تشبيه العلم
بالحياة ان العلم ادراك كما ان الحياة معها ادراك اي ان كون العلم ادراكا
كما ان الحياة معها ادراك ليس ذلك هو المقصد من قولنا العلم كالحياة
بل المقصد من ذلك القول ان العلم كالحياة من حيث ان كلا سبب في الادراك
دون الاول لان الغرض من هذا التشبيه انما هو شرطية العلم هو حاصل
على هذا الوجه اعني ان العلم كالحياة من حيث ان كلا سبب في الادراك
دون الاول اعني ان العلم ادراك كما ان الحياة معها ادراك وحينئذ
السعد او عقليان كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي
ادراك فالمراد بالعلم هاهنا الملكة التي يقتدر بها على الادراكات
الجزئية للنفس الدراك ولا يخفى انها خارجة وطريق الى الادراك الكلي
وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذ العلم نوع من الادراك وساده
واضح لان كون الحياة مقتضية للعلم لا توجب اشتراكهما في الادراك على ما هو
شرط في وجه الشبه وايضا لا يخفى ان ليس المقصد من قولنا العلم كالحياة
والجهل كالموت ان العلم ادراك كما ان الحياة معها ادراك اه وقد تقدم لك
شرح هذه العبارة على هامش الخ واشرنا مستوفى فارجع اليه ان شئت
واعاد ذكرها لان للعلم هاهنا كلاما المحيج قول المصنف كالمنية والسبع الخ
حيث شبه الاول بالثاني بان يقال المنية كالسبع في اغتيال النفوس اي
والسبع بفتح الباء وضمها وسكونها البهيمة من الحيوان
باعتبار ادراك الفرائس بالمحاسة والا فالسبع امر كلي ويكون معقولا
او جعل ذلك الادراك كليا باعتبار انه زاعم من الجزئيات المحسوسة
اه قوله لانه [illegible] الحياة اي ولان [illegible] العدم اه [illegible]
لا يعرف [illegible] وجعل المرتضى [illegible] مذهب [illegible] والحق انه
صفة وجودية تعلقت بالمحل [illegible] وجه [illegible] قوله تعالى الذي
خلق الموت والحياة وكون الخلق بمعنى التقدير مجاز لا داعي اليه
اه قوله بان يكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا اه قوله الم وهو

من التشبيه المقلوب للمبالغة او فهو من عكس التشبيه وهو موجود
في باب التشبيه كثيرا نحو وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة
حين يمتدح فان وجه الخليفة اصفى في نفس الامر من الصباح
من الصباح والمنه جعل قوله ادعاء مبالغة في وجه فجعل
مشبها به اهقول الى ادراك المحسوس اصل للمعقول اى لان العلوم
العقلية مستفادة من الحواس وذلك ان النفس في مبدا الفطرة
خالية من العلوم ثم لها آلة بها تدرك الامور المحسوسة وهي
الحواس الخمس فاذا احست بها ثبت لامور مشتركة بينها ولامور
مختلفة بعضها بعضا وهي امور كلية والعلم بها عقلي فادرك العقل
متفاد عن الحس مستفاد منه والنفس قوى بها تدرك ما ينفع البدن
وهي القوة العقلية وقوة بها تدرك ما ينفع البدن وهي الدراكة
وقوة بها تدفع ما يضر البدن وهي الغضبية اهـ بتغيير ما
العملية مستفادة من الحواس اى العلوم العقلية اى التي
تدرك بالعقل كحدوث العالم ومطلق بياض فالاول يدركه
العقل من غير العالم المدرك بالحس والثاني يدركه الحس من
بياض خاص فاذا الحس ادرك بياضا ما ادرك العقل مطلق بياض
وان لم يكن الحس ادرك مطلق بياض ولذلك قيل من فقد حسا
فقد فقد علما اى العلم المستفاد من ذلك الحس علمت من هذا ان الحس
اصل للمتعلق وهو المحسوس وهو اصل للمعقول اهقول لان فيه
بالمعقول الخ اى واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيه المحسوس
كالنور مثلا بالمعقول كالعلم مثلا يكون جعلا كما هو مرجح في الوضوح
وهو المعقول اصلا في الوضوح ويكون جعلا كما هو اصل في الوضوح
وهو المحسوس وهاهنا اهقول من هذه الحيثية اى حيثية النفع اى فالمعقول
اصل للمحسوس من حيث يلوح به في النفع هذا لم يلتفت اليه المحشي اهقول
المراد الاصلية والاولية في نحو في الوضوح اى والمحسوس اوضح فلا محض
عن القلب هـ فلا يرد اعتراض النهروي على السعد اهقول لان الفهم ووجهه
العلم ان وجه الشبه لابد وان يكون فيه نوع خصوص به حتى تفيد التشبيه
وهذا لا يكون الا في الذاتيات والا يلزم الاعراض لجواز ان يكون العلم المشبه
المشبه باعتبار وجه لا يفيد العلم بتعلق به اعرض بان حضر الشيء
ان هذا امر مما ينبغي ان يشبه به فيكون فيه نوع من زيادة اختصاص وارتباط
من حيث ذلك الغرض فيكون الكلام بذلك مفيدا اهـ دسوقي اهقول اك وهو
المعنى اراد بالمعنى ما قابل العين سواء كان تمام ماهيتها او جزءا من ماهيتها

او خارجا

او خارجا والحاصل ان وجه الشبه اما غير خارج عن الطرفين واما
خارج عنهما وغير الخارج ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون تمام
ماهيتها او جزءا منها مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى او جزاء
سماها مميزا لها عن غيرها من المائيات والاول النوع والثاني
الجنس والثالث الفصل والخارج عنهما كالالوان والاشكال
والمقادير والحركات اهقول الشيء قصد اشتراك الخ اى لانها يقع فيه
الاشتراك وان لم يقصد اهقول الخ الذي قصد اشتراك الطرفين
فيه وذلك لان زيدا والاسد مشتركان في كثير من الذاتيات
وغيرها كالحيوانية والجسمانية والوجود وغير ذلك كالحدوث مع
ان شيئا منها ليس وجه الشبه اى اذا كان القصد تشبيه زيد بالاسد
في الشجاعة اما ان قصد اشتراك الطرفين في احد منهما كان ذلك الواحد
هو وجه الشبه هذا هو المراد وليس المراد انه لابد ان يكون واحد
منهما وجه الشبه اصلا فقد جعله وجه شبه او قصد جعل غيره
اهقول الشجاعة تشبيه بالشجاعة لوجه الشبه مبني على اصطلاح
اللغويين من ترادف الشجاعة والجراءة وان اقتحام المهالك سواء
كان صادرا عن روية او لا يقال له جراءة وشجاعة وهذا اصطلاح
مخالف لاصطلاح الحكماء من ان الجراءة اعم من الشجاعة لان اقتحام المهالك
ان كان عن روية فهو شجاعة واما الجراءة فهي اقتحام المهالك مطلقا
والشجاعة كما تطلق على الملكة تطلق على ايا بعضها من اقتحام المهالك
ولو عبر الشارح بالجراءة بدل الشجاعة لصح التمثيل به على كل من اصطلاح
الحكماء واللغويين في التمثيل بالشجاعة كما لا يخفى على المتامل اما
على مذهب اللغويين فظاهر واما على مذهب الحكماء فلان الشجاعة
عندهم لكن مثلك بالبحر لانه سبب لها اذ الشجاعة رجحان
الانسان بالاسد والجراءة على وزن الجرعة بضم الجيم كالحوة وما
ورد ما ومعنى وهو علاء الفم من الماء والجراءة قصد مرو الطريق

ويقال في مصدر رابه جراه بالمد وفتح الجيم كراهة ويقال فيه ايضا جرابة
ككراهية ويقال فيه ايضا جرة كثرة واما مراءة بضم الجيم والمد
فهو لحن اهـ دسوقي قوله ولبس المراد بالمركب ما تكون حقيقته
من امر مختلفة اي لحقيقة من له الحسية وهي ذاته فانها مركبة
من اجزاء مختلفة وهي اعضاؤه او العقلية وهي ماهيته فانها مركبة
من اجزاء مختلفة وهي الحيوانية والناطقية والدليل على انه ليس المراد
بالمركب ما تكون حقيقته مركبة من اجزاء مختلفة انهم يجعلون المشبه
والمشبه به في قولنا زيد كالاسد مفردين لا مركبين مع ان زيدا فيه
حيوانية وناطقية وشجاعة والاسد فيه الحيوانية والافتراس فتأمل
بالمنهل ما تكون حقيقته مركبة من اجزاء مختلفة ما ساغ جعل هذين
مفردين اهـ قوله الخ وقد لاح الخ هو كالايضاح لمعنى بدا اي ظهر والصبح
ضوء النهار وهو ضد الظلمة والليل سواد الليل وانثيابها تصغير مرودة
مونثة مرود وانوكر عمونث بتذكير اللام اداة المتمولة تسمى تصغيرها
النجم للزهرة كوكبة مع شدة قربها اهـ بناني قوله الخ كما ترى الكاف وتنظير
مضمون جملة قد لاح بمضمون جملة ترى كما في تشبيه مفرد بمفرد
والمعنى الشبه المشبهة لعنقود الملاحية لاحت في الحسن كما ترى
اي لاحت على حالة شبيهة بالحالة التي تراها عليها بتقدم النقل
عن صفرها او كبرها ويصح جعل قوله كما ترى حالا من الثريا اي وصفة
لها والكاف بمعنى على اي كائنة على الحالة التي ترى هي عليها كائنة
على الحالة التي تراها عليها العنقود الخ وهو يشير الى ان التشبيه بحسب المرئي
لا بحسب الحقيقة لانها في نفس الامر كواكب كثيرة ويصح جعل قوله
كما ترى صفة لمصدر محذوف اي تذطهرت الثريا ظهورا مثل ما تراه
من المرئي المحسوس حالة كونها مماثلة لعنقود الملاحية اهـ دسوقي قوله
الشبه لعنقود ملاحية الاضافة بيانية قوله حين نور اي حالة
كون العنقود حين نور وهذا تنبيه على ان العنقود شبه الثريا
بالعنب في حال صغره لانه في حال التفتح نورا يكون صغيرا وبحث فيه
بانه حين تفتح نورا يكون احمر لا ابيض فيلزم الغاء البياض في التشبيه
وقد اعتبره الشاعر وابيض يكون صغيرا جدا كالكرزة او اخضر كالحمص اصفر
في المرئي بالنسبة للاحمر والجواب ان المراد بعنقود حين نوره حين ظاهر
اما تفتح لا حقيقة النور كما تبادر من الاطلاق وعبر عن ذلك الزاد
بنور اي تفتح ونور الدالية خورجها قوله وبدا بياض الخ اي ظهر
في الجملة ونور العنب ابيض مستدير اهـ دسوقي قوله الخ ناظر قوله
اذ المشبه والمشبه به مفردان اي حسيان وقوله مقيد اي كما ان المشبه
مقيد يكون في الصحيح قوله بورد التقييد اي في كل من المشبه والمشبه به
وقوله

وقوله لا لبيانية الخ اي لان المراد بالمعهود هنا ما ليس هيئة منتزعة
من متعدد بقيد في كل على تحو ما تقدم في التشبيه والمقيد اي بقوله
والتقييد لا بيانية الخ دفعا لما يتوهم من ان المشبه به هو عنقود الملاحية
حين كان كذا اهـ دسوقي قوله مركب لمفرد اه قوله الخ حاصله اي محققة
وقررناها حاصله بحسب حقيقته اشارة الى ان حقيقة الهيئة متحققة خارجا
بالتقارب اه دسوقي قوله الخ من تقارن الصور المتقارنة من البدائية اي
الحاصلة حصولا ناشئا من الصور المتقارنة وهو من اضافة الصفة
الى الموصوف والمراد بالصور المتقارنة صور النجوم في الثريا وصور
حبات العنب في العنقود وقوله البعض اراد القائم بها مطلقا
البيض اي الصفا الذي لا شوب به حمرة ولا سواد وان كان بياض النجوم
في المرئي اشد اهـ دسوقي قوله الخ لا هليضة ولا شديدة الافتراق اي
بل تلك الصور متقاربة مجتمعة اجتماعا متوسطا بين الافتراق الشديد
والاتصال اه قوله الخ مصبه الخ المعنى الحصر هو او قاصر على المشبه
اي ان اجزاء كل واحد مجموع مثل وقيل ان منهم حال مما دل عليه
قوله صور بعض مقدر صفة لمصدر محذوف تقديره صغارا لصادر كانه قال على الكيفية المحسوسة
بلون ووضع ومقدار حال كونها منضمة اهـ دسوقي قوله الخ صفة نظر اي
في وجه الشبه وقوله الى عدة اشياء اي وهي اصفات القائم بالثريا
والعنقود من التقارب والاستدارة والصغر وان كان ذلك لا يحس
المرئي والكيفية المحسوسة والمقدار المحسوس اهـ دسوقي قوله الخ وقصد
الى هيئة حاصلة منها اي توجه اليها وجعلها وجه الشبه اهـ قوله الخ
في جهة طول اي المراد جهة بروز بل المراد جهة وجانبه كما يدل له قوله
القابس الملاحي عند البعض طويل اهـ دسوقي قوله حيث جهة عالين
مرتفعين مفتوحين بينهما باب بصيغة التفعيل وقوله الفلاح
بضم الجيم وتشديد اللام اهـ دسوقي قوله حيث الخ تنبيه الخ اي فهو في
موضع الجر صفة ظهر ضرورة امثل ما اي شيئا اي لظهور الذي
تراه الفهري في علم المناظرة وفي علم المعاني تعبير المشبه به
بالاشتهار كما افاده قوله ولا يلزم فيه الخ والغرض منه اي الصاق الثريا
بمثابة العنقود لا حقيقته اهـ وتقدم فيما كتبناه على الشبه ما فيه
الكفاية فارجع اليه ان شئت قوله لنوع استدراك دفع به ما يرد على قوله
الخ مستديرة من المضاف اي بين ما هنا وبين ما يأتي من ان الهيئة الملاحية
في حبة طول بحيث انه لو مال الطول لتحرك شيء بحركته وأما في حال
عنقود هو مستدير والتشبيه به في حال صغره اي حين تغاير الاجزاء
الى قوله وهذا اي قوله حين نور قوله الخ وهذا الذي اشرنا اليه
من ان المشبه به مركب اي وقيل
قوله الخ ومثال هاضره اه مركبان اي وقيل
المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان اهـ قوله المهب كان مثار
النقع بضم الميم اسم مفعول من اثار الغبار هيجه وحركه والنقع الغبار

والاضافة من اضافة الصفة للموصوف او كان الغبار للثار اى الغبيج
والليل من اسفل الى جوانب المحمل وقوله فوق رؤسنا الى
المنعقد فوق رؤسنا وفى الاصول مثار النقع اسم مفعول واضافته
لما بعده بيانية ولو جعل كان للتشبيه لم يكن المجموع وجه الشبه
التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كانت اداة التشبيه ايضا محذوفة
ويكون تعويلهم اظن زيدا اسدا فيكون ابلغ وهذا كل تشبيه مفعول
على كلمة كان اه دسوقى قوله واسيافنا الواو بمعنى مع تاسيا فنا مفعول
معه والعامل فيه مثار لان فيه معنى الفعل وحروفه ولم يجعل منصوبا
لكان عطفا على اسمها وهو مثار لئلا يوجب اتحاد تشبيهان مستقلان
كل منهما تشبيه مفرد بمفرد وان الممتنع ان النقع المثار ليل وكاتة اريد
كواكبه وهذا لا يصح الحمل عليه لما سيجىء من انه متى امكن حمل
التشبيه على المركب فلا يعدل عنه الى الحمل على المفرد لانه يفوت فيه قوة
التركيبية المميزة فى وجه الشبه ولان قوله تهاوى كواكبه تابع لليل
لانه صفة له وتكون الكواكب مذكورة على سبيل التبع غير مستقلة فى التشبيه
باعتبار الصناعة وطعانا يكون مقابلا الذى يتوهم كونه شبيها به تبعا
لغيره ايضا اه دسوقى قوله المصم تهادى كواكبه اى طعانا صم بعضا
لذا واحدا بعد واحد اه عبد الحكيم حذفت منه احدى التاءين وهل
المحذوف الاولى او الثانية خلاف والمناسب جعله فعلا ماضيا
مذكر الاسناده للاسم الظاهر المجازى للتانيث فانه يلزم عليه من الاخلال
بكثير من اللطائف والاحوال التى قصدها الشاعر من العلو تارة والسفل
اخرى وغير ذلك مما قاله الشارح وتوضيح ذلك ان صيغة المضارع
تدل على الاستمرار التجددى والاستمرار التجددى والتجدد الاستمرارى
يدل على كثرة الحركات والمسافة فى جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين
والشمال والتداخل والتلاقى فيكون مشعرا بالطائف المشار لها بقوله
الخ وهى علو وترسب بخلاف الماضى فانه يدل على وقوع المتلفظ به
فى الزمان الماضى والاصل بقاء الشىء على ما كان عليه فلا تكون تلك الطائف
هذا حاصل التوجيه الذى فى المطول وحاصل التوجيه الذى فى الاصول
ان قوله ليل تهاوى كواكبه يفيد وصف الليل بالعلو عن الكواكب فيلزم
تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل المجلى عن الكواكب بخلاف ليل تهاوى
كواكبه فانه يفيد وصفه بكونه مجليا عن الكواكب فقط بالنسبة
لما قبله وهذا
وهى السيوف والنجوم فان كلا منهما يسمى بالبياض وقد تقرر اطلاق
النجم على الجسم العلوى كما تقرر اطلاقه على المغلى اه دسوقى قوله
الثم مستطيلة الاستطالة ظاهرة فى السيوف ولذلك الكواكب فانها تتخيل
اشكالها

اشكالها عند التهاوى وان كانت قبل التهاوى تكون على الاستدارة فى راى
العين اه قوله الثم مناسبة المثار اى بالنظر للشبه وحده والشبه
به وحده فالسيوف متناسبة المقدار فيما بينها ولذلك النجوم فيما
بينها واما تناسب طول النجوم مع طول السيوف او العرض مع العرض
فمبنى على التاهل للان الطول فى النجوم اكثر منه فى السيوف فيما نظهر
وليس فى التشبيه التناسب فى الجملة اه دسوقى قوله الخ فى جوانب
شيء مظلم اما السيوف فمظلمة الغبار واما الكواكب ففى ظلمة الليل
اه قوله الخ وكذا الطرفان لما بين الشبه وجه كون المشبه والمشبه به
مركبا شرع فى بيان وجه كون الطرفين فيه مركبين اه قوله الخ لانه يشبه هيئة
السيوف الاولى شبه هيئة النقع والسيوف فيه وقد سلت الهوان
الشبه الهيئة المنتزعة من النقع والسيوف الموهونة بتلك الاوصاف
والمشبه به الهيئة المنتزعة من الليل والنجوم الموصوفة بما ذكره للاذان التشبيه
بين هيئة السيوف وهيئة النجوم من غير اعتبار النقع والليل لان صريح
البيت خلافه اه دسوقى قوله الخ وقد سلت الخ اى اخرجته وقوله من
اغمادها اى قبورها وهو غلاف السيف بكسر العين المهملة وقوله وهى
لتعلو اى ترتفع وقوله وترسب اى تنزل وتسفل من رسب الشىء
فى الماء اى سفل والمناسب ذكر العلو لكون الرسوب منزامنه والاقلس
فى تهاوى النجوم استعلاه اه دسوقى قوله الخ وبقى انه اى من التعلو
وقوله وتذهب اى الى العلو وهو راجع لما قبله وقوله ويظهر
اى فى العلو والنزول اه قوله الخ فى تهاويها اى فى الليل وقوله واقعا
اى قد انفعا وتداخلا والتطالة لا شكالها عند السقوط فالنزاع من
الليل والكواكب التى على هذه الصفات هيئة وشبهها والتشبيه بين
الهيئتين فى الجملة لانه قد اعتبر فى جانب المشبه الارتفاع وهو لا يبقى
فى جانب المشبه به اه دسوقى قوله النصب عطفا على مثار فى الاصول ان
اسما قبل النصب عطفا على مثار بواو المقارنة كما فى هز رجل وضيعته
بالنصب يعنى انه متصل بالمشار منضم اليه معه ومن تتمته وليس مستقلا
فى الملاحظة وذلك لالتقال الناشىء من المقارنة المستفادة من الواو العاطفة
فظاهر قوله عطفا على مثار وقوله آخرا من العاطف ان الواو لعطف
ما بعدها على مثار وليس منصوبا على انه مفعول معه خلافا
لبعضهم وقوله لكل رجل من قوله ان المصم
الاستقلال اه الشنوانى فكلامه ملائم يتمشى على ما قلنا من ان نصبا
نعله فى السوق وفيما اشتباه على المصم من ان نصبا بالنصب مفعول معه
والعامل فيه مثار لان فيه معنى الفعل وتردده الى فارجع اليه ان شئت

قوله فاحصلت منها بالاصالة اى من حيث انها علت وسفلت وجالت
وذهبت واضطربت وتحركت فيها الفعل والترك وقوله بعد لانه هو
المقصر الخ اى من حيث انا ذكرة الضرب والمعركة فلا تهافت فى عبارة
المحشى قوله او مع ان الضارب الخ وفيه ما يطيه كلامه الآتى من ان التغلبه
بين هيئة السيوف وهيئة الثوب من غير اعتبار النقع والليل وضريح
البيت خلافه ويمكن دفع المناقشة بان المراد تشبيه الهيئة الحاصلة
على السيوف بالهيئة الحاصلة على الثوب الخ قوله الخ ومثالها ما ذكره
مختلفان اى ومثال وجه الشبه الاول فى التشبيه الذى خطر ذكره مختلفان
الخ قوله الخ محمر الشقيق من اضافة الصفة للموصوف والشقيق نبت
يخرج كالورد واوراقه حمر وكذا اعاينت حتى الاراضى الجبالية والمراد
بالياقوت المعروف بشرط ان يكون احمر وهو الاغلب والاعلام
جمع علم وهو الراية واضافة الى الياقوت على معنى من وتنوين نضلة
للاعلام الياقوتية والنهر جمع نهر بضمتين ضد الاسفل ومنه قوله الخ مبسوطة
اى فى انتشاع فهو خبر بعد خبر والنشور مع عدم الانتشاع كالغطة لذا الخ ذكر قوله
مبسوطة مع قوله نشر اجرام اه دسوقى قوله الخ والشبه مفرد اى وهو محمر
الشقيق لانه اسم لمجموع واحد واجزاؤه التى اعتبر اجتماعها لا دخل لها
فى التركيب كاليد والرجل والراس من زيد اه قوله الخ والمشبه به مركب
من اعلام الخ اى لان المقصود من التشبيه بالهيئة الحاصلة من مجموع الاعلام
الياقوتية المنثورة على الرماح الخ نعم يرد على الاعلام فصيرد انى
حتى يكون من قبيل المفرد المقيد بدليل ان المشبه لم يعتبر فيه الجزء المناسب
الاعلام فقط بل المشبه مجموع الشقيق الذى هو مجموع الاعلام وفروعه
وليس فى الفرق بين المركب والمقيد بحث لما هو فالفرق بينهما ان المقيد
المركب الهيئة الماخوذة من مجموع الاجزاء وفى المقيد جزء واحد والبقية
متمم وارجع فى ذلك الى الذوق ومن ثم قيل ان الفرق بين المقيد والمركب اوح
نظرى الى التامل الا فاصل بينهما الا الذوق اه ابيانى قوله واضافة محمر الخ
اى ووصف الشقيق بالاحمرار مع كونه احمر صالحة فى احمرار ولان فيه مالين
بالحمرة قوله اراد شقائق النعمان اى وعرفى البيت بالشقيق للضرورة
وشقائق النعمان معروف للواحد والجمع وسميت بذلك لشقوق فى ورقها تشبيها لها
بشقوق البرق والشقيق من البرق الخاطف الاقف اه قوله للنعمان اى بن
المنذر وهو اسم ملوك الحيرة فى زمانهم اى ظهر بحيرة وقد تم بقيته ما بين سفر
واهمر وخضر واذا ضرب شقائق النعمان تقابلها الحسن حمرة الخ قوله
احمرها وكان اولى من حمراها قلت اليه اه قوله من اضافة المشبه به للمشبه
المناسب للمعنى فان الشقائق مشبهة بالدم اه قوله الشقيق تقديما الخ
وهو بلوغ الاقصى والغاية وهو مبنى على حذف النون والالف فاعل
ونظريكما

ونظريكما مفعوله اى اللغا اقفى نظريكما وغاية بالمبالغة فى تحريض النظر
اه دسوقى قوله الخ تريا وجوه الارض جواب الامر ووجوه الارض
هو الاماكن المارية منها كالوجه وفى الكلام حذف اى فاذا اقتضتما
فى نظريكما واجتهدتما فيه ونظرتما الى ما قالكما من الارض تريا انواعه
وقوله كيف تصور مقول لقول محذوف اى قائلين على وجه التعجب
كيف يصور اى ليد مصورها او كيف غير مصورها مشبه بازهار الربيع
فى تصور الصور او كيف يصور بشكل من الصور او انه بدل اشتمال
من وجوه الارض اى كيفية صورها بثبوت الاشراق لها كما يدل عليه ما بعده
اه قوله تريا بها بدل من تريا وجوه الارض بدل مفصل من
مجمل او عطف بيان وكانه يقول تريا كيفية تلك الوجوه وهو قولنا
ذات اشراق مخلوط بسواد وقوله نهارا مشرقا اى ضوءها ولان
النهار لا يرى من حيث انه زمان وقوله شابه اى خالط زهر الربا فالمشبه
هو الهيئة الحاصلة من النهار المشمس الذى خالط زهر الربا وهو مركب
والمشبه به هو الليل المقمر فهو مفرد اه وقوله زهر الربا الزهر بفتح
الزاى والهاء وقد تسكن هاوه والربا جمع ربوة بضم اوله وفتحه كما فى
المرتفع وفى الكلام حذف مضاف اى ذوى زهر الربا واراد بالزهر النبات
مطلقا واطلق عليه زهر امجازا لان الحسن هاهنا وقوله فكانما هو اى
ذلك النهار المشمس اى ضوءه ذلك النهار والمشمس الموصوف بانه قد
خالطه ذوى زهر الربا وقوله مقمر اى ليل ذو قمر لان النهار يخطر بها
قد نقصت بتشديد القاف وتخفيفها شيئا من ضوء الشمس حتى صار الضوء
يضرب الى السواد اى يميل اليه فصار بذلك النهار المشمس كالليل
المقمر لاختلاط ضوءه بالسواد فالمشبه مركب وهو النهار المشمس الذى
شابه زهر الربا اى الهيئة المنتزعة من ذلك والمشبه به مفرد وهو
الليل المقمر اه بعد دسوقى قوله الخ فوجه الشبه الخ بيان ذلك
ان الضوء لما وقع على اخضر النبات كره واصفره حتى صار كانه
ضوء مخلوط بالسواد فلا تبدو فيه الاشياء البعيدة فى النهار فحال
النهار المشمس الذى شابه زهر الربا كحال الليل المقمر فى ضعف
اشراقه فلا تبدو فيه الاشياء البعيدة بسبب مخالطة السواد اه ابيانى
السواد قوله خالطهم اى خالط ذلك النهار المشمس اى خالط ضوءه قوله الخ
تصوير الماوع اصوله وتحمل وارتاى ان الضوء لفقه التامة اى
تصوير الماوع اصوله قوله حذفت منه احرفى الذابل اى
ما ابتل وعد اوما جدها على الاصل فى ذلك قوله فصور الخ
اى فعل التصوير وبدت صورة فى الوجه وامر الخ قوله الخ وخصها اى
المربابا لذكر دون سائر البقاع وقوله لانها اى المربوة الخضراء زرعها

Co... 117

ولانها المقصم بالنظر الى ان الشخص يعجب اذا ذيبدا بالنظر للعالى ثم يعاد ونحوه واشد خضرة عطف تفسير واراد انها النضر باعتبار ما فيها من الزرع ثم وعجل الى الخضرة نخصها الزهر الربا والنبت الخضر لاكتساب الزهر الثانى من المضاف اليه وقوله لانها اى زهر الربا النضر واشد خضرة من زهر غيرها اه سو قمى قوله واجتذبه الخ فى القاموس اى قطعه اتى به اشارة الى ان التقصى يدل على التكلف اهـ قوله او المراد اخرها اى اخر الارض وهذا الاظهر لان المقام لعدد الاول وكان الاولى للصنع ان يقول اراد بها الاماكن البادية فيها كالوعبة او الاماكن المرتفعة التى فيها الزهر اه قوله ذا نمى اى لم يتجمع وهذا بيان لعائمة وصف النهار بكونه مشمسا اه قوله ذو قمر اى ذو صفرة قمراء قوله او تشبيه لون الغراء فصار يذلك النهار الشمسى كالليل المقمر لاختلاط ضوء الواد بالواد قوله وبهذا يحمل الخ هو عالم يذكر فى وجه الشبه ولا ما يستتبعه والاستتباع اذا ذكر كان وجه الشبه ما يستلزمه اى يكون وجه الشبه تابعا له لان ما تقولهم الكلام الفصيح هو كالعمل فى الحلاوة فان وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العمل والكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات وافاد تنافى غرابة المحل ولا ما يستتبعه الى آخر ما سياتى ان الفصل بين جملة اتمامه ما لا يذكر وجهه استطرادا عن ذكر ما استتبعه قلوبهم لقيد ما هنا عاقلنا لكان تعريف المجمل غير جامع من دخول بعض فى تعريف افراد المفصل فى تعريف المجمل بما ذكر اشار الى ان ليس المراد بالمجمل هنا المجمل عند الاصوليين وهو مالم تتضح دلالته وما فى قولهم مالم يذكر فيه الخ واقعة على تشبيه اه قوله ثم توهموا ان يكون ظاهرا الخ اى ثم توهموا اى وجه الشبه اما ان يكون ظاهرا لفهمه كل احد عن له وجه حل فى استعمال التشبيه لا مطلقا اذ قد يتعذر ادراك المدرك فانه يظهر لكل احد ان وجه الشبه المعنى فى كل اه قوله او خفيا اى او يكون خفيا لا يدركه الا الخاصة فانهم يدركونه بالبديهة او بالتامل والمراد بهم من اعطوا فهما يدركون به الدقائق والاسرار اه قوله كقول بعضهم هو الشيخ عبد القاهر ذكر فى اسرار البلاغة ان قولا من وصف نبى المهلب للحجاج وهو يعيب رجلا من الاشراف كما قال المبرد فى الكامل فانه ذكر انه اراد ان يعيب رجلا فقال له كيف تركت جماعة الناس فقال له تركتهم غير ابرة كوها فملوا واصنو اعاجلا فقال له فكيف نفع المهلب فيهم فقال محاة السرج نهارا واذا الليلوا فرسان الليل ومعنى التلوا دخلوا فى الليل كما صحوا دخلوا فى الصباح ثم قال له فاعهم كان ابتداء اى ابتجم فقال هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها

اهـ

اه قوله المفرغة اى التى الذى اصلها من ذهب او فضة او نحاس او نحو ذلك وافرغت فى القالب فلا يظهر لها طرف بل تكون محكمة الصنعة المجوانب لا عوج فيها واقاد الحلقة بكونها مفرغة لان المفرد به يعلم طرفاها بالالة والا نتهاء ولانها تتفاوت فلا تناسب اجزاؤها اه قوله او هم اى هم متناسبون فى الشرف فى هذا اتباع للوصف المتضمن لوجه الشبه الكائن فى الطرفين وذلك لان وجه الشبه المشترك بين الطرفين التناسب الكلى الحالى عن التفاوت وان كان ذلك التناسب فى الشبه تناسبا فى الشرف فى المشبه به تناسبا فى صوغ الاجزاء ولا يخفى ان هذا الوجه الذى بين الطرفين فى غاية الدقة لا يدركه الا الخواص اه قوله صدغ الحبيب بضم الصاد وهو مابين الاذن والعين ويطلق على الشعر المتدلى من ناحيته كما فى هذا الموضع وهو المراد هنا قوله كلاهما كالليالى اى الكل منهما كالليالى فى ان السواد اللائق السواد فى حاله تخيلى فتعدد المشبه وهو شعر صدغه وخاله واتحد المشبه به وهو الليالى اه سو قمى قوله ثغره فى صفاء الخ او مبتدا وادمى كالاقحوان فى صفاء فتغيبه ثاهد الضحك شبه ثغره او مقدم اسنانه ودموعها الاتى اى الدرر فى الصفاء والاشراق ووصف دموعه بالصفا ينبئ عن كثرة بكائه لانه اذا كثر ماء اللبن يصفو من الكدر لانه يقع المنبع ويرفع عنه الكدورات التى تمتزج بالماء بخلاف ما اذا جرى احيانا فانه يكون مكدرا لكدورات المنبع اه دجوى ومثال المجمل هو البيت الاول واما الثانى فمن تشبيه المفصل لانه ذكر فيه وجه الشبه وهو فى صفاء فان الجامع بين الادمع والثغر مع اللالى ولم يوخر الجامع عن المشبه والمشبه به اشارة الى ان الثغر الصافى هو مثار الحزن والبكاء لكن قدم عن الثغر اشارة الى انه ما لو فى قدم بالطبع اه قوله الخ ويسمى مفصلا وهو ما ذكر فيه وجه الشبه كقول الشاعر وثغره فى صفاء وادمعى كالاقحوانى وقد يسامح بذكرها يستلزم وجه الشبه بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اى يكون وجه الشبه تابعا له ولازما كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الحلاوة التى هى من خواص المطعومات اه يحدثى اى وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات اه يحدثى قال الدمامينى فى قوله وهو ما ذكر فيه وجه الشبه اعم من ان يوذ اسريكون وجه الشبه حقيقة ذلك كما فى بيت الكتاب او كون المذكور ملتزوم وجه الشبه ينتقل على ذلك الملزوم اى وجه شبه نسا محا ان كان وجه الشبه حقيقة هو اللازم الذى لم يذكر كما اشار لذلك بقوله وقد يسامح وقوله وثغر اى واسنان ثغره اى فمه وهو مبتدا وادمى

Co

عطف عليه وقوله كالآتي خبر وقوله في صفاء هو وجه الشبه وهو
الدموع بالصفاء استعارة تبعية لزيادتها والكثرة في المشبه والتفقة عن
الماء وساغ التي قد تزجى بالماء بخلاف ما اذا جرى اصبانا فانه يكون تكديرا
تكدرات المنبع فقط قول المصنف ان الدمع الصافي لمالديه لعمى ما تحزن
والممدوح به الدمع المشوب بالدم وقوله وقد تسامح اي فيما هل في ذكر
وجه الشبه فيستغني عنه بسبب ذكر ملزومه وهو فيستتبعه اي فيستلزمه وقوله
بان يذكر مكان وجه الشبه الخ فتفي ذكره مكانه ان يؤتى به على هيئته
من ادخال في عليه وقوله وهواي لازمها ميل الطبع اي محبة وتحاتم
وقوله التي هي بزجو اص المطبوعات اي وح فلا يكون كوميجو داي الكلام
لانه بين من المصنوعات ولا بد في الجامع ان تكون صنعتها من الطبع
وما ذكره في هذا المثال من ان المذكور ملزوم لوجه الشبه لانه فعله
هو الذي يجب الظهور بحيث لا يمكن ان المذكور في هذا المثال هو
المحلاق هي وجه الشبه نفسها ولكون وجود هاي الكلام على وجه
التمثيل اه قول الشارح وموكدا اي وبتم موكدا لانه اكثر بادعاء ان المشبه
عين المشبه به والمؤكد ما اخذت ادايته اي قرنت بالكلية وصارت
فيما نحن فيه عجيبة لا تكون مقدرة في نظم الكلام لاجل الاشعار بان
المشبه عين المشبه به بخلاف ما لو كانت الاداة مقدرة فانه يفيد
الاشعار بعدم كون المشبه هو كما في قوله تعالى وهي تمر مر السحاب
ان قدرت الاداة كان المشبه مرسلا وان لم تقدر كان هو كما في
الاية وهي تمر الى الجبال يوم القيامة مر السحاب اي انها تجد التفتيت
الاولى تسير في الهواء كسير السحاب الذي توقه الرياح ثم تصير
الارض كالعهن المنفوش ثم تصير هباء اه سيد قول الشارح وعليه الخ
ومن المؤكد وقوله لم تحذف الاداة اي وتقديم المشبه به على المشبه
فان ذلك ليف فيكون هذا من قبيل التشبيه المؤكد مع ان توجيهه بانه تشخص
بحسب النظر بان المشبه عين المشبه به ذاتيا في هذا اي وتجاذا اضيف المشبه به
الى المشبه قلت جعل الاضافة فيه لابسة وهي تقتضي الاغايرة المفهوم
اه قول الشارح والريح تعبث الخ الواو حالية وقوله وقد جرى اي ظهر
اما عطف هاب على حال واما تعقيب حال بحال جريا على ما قد تذكر
اه اصول قوله تعبث اي تلعب اي تحرك الاغصان تحريكا تفعل اللاعب
العابث والريح لا تعقل اي تعمل اعمال العاقل اه لاولى واسقطه
قول الشارح وذهب الاصيل اي صفرته التي تكاد تشبه
اه وقد ظهرت الصفرة في الوقت المسمى بالاصيل على تجين الماء
قول الشارح اي تعيلا عيبلا مرفقا لاصيفا فيه اشارة الى ان الريح في ذلك
الوقت اه قوله هو الوقت بعد العصر تفسير للاصيل بفتح الهمزة على وزن

أمير

امير اه قول الشارح يوصف اي في ذلك الوقت بالصفرة فيقال اصيل اصفر لانه
يتصف في ذلك الوقت بصفرة شعاعها وعيد على الارض فتصير صفراء
فوصف الوقت بالصفرة لاصفرار الارض فيه اه قول الشارح على حال الخ شاهد
على وصف الوقت بالصفرة اه قول الشارح عليه مبتدا اول وقوله على
عليه وقوله كالآتي مبتدا ثان وهو مضاف وقوله مضاف اليه
وقوله متقارب خبر المبتدا الثاني وهو كالآتي الجملة من المبتدا الثاني
وخبره خبر المبتدا الاول وما عطف عليه والرابط الضمير في قوله
وقوله متقارب اي في الصفرة في رواية متناسب بسبب تقارب
اه قول الشارح ذهب الاصيل صفرته اشار بهذا الى ان ذهب الاصيل
في البيت مستعار لصفرته استعارة لطيفة والقرينة اضافة
الاصيل اه قول الشارح شعاع الخ هو جملة حالية اي والحال ان شعاع
اه صحيح واضح فيه لان اصفرار شعاعها في ذلك الوقت يوجب صفرة
اه قول الشارح من اطيب اوقات النهار لاعتدال هوائه بين الحر والبرودة
اه قول الشارح ونبهي مرسلا وهو التشبيه الذي ذكرت ان الكاف لقطا
او تقديرا فيه مرسلا اي خاليا عن التاكيد المستفاد من حذف
الاداة المشعر بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به اه قول الشارح وتبا
مبتدا لا قريبا اي مستعملا للعامة ولغيرهم مبتدا اول وقوله لها خبر
بين الطاء فهو خبر قوله قريبا والابتداء في الاصل الاتصال
اطلق واريد به الاتصال ولا وكثرة الاستعمال من باب اطلاق اسم
الملزوم وارادة اللازم لان الشيء المتداول بين الناس يكون مبتذلا
اه والقريب المبتذل هو التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به
من غير تدقيق نظر لظهور وجه الشبه في بادئ الراي ظاهرة اي
ينتقل منه التشبيه من المشبه الى المشبه به لاجل بيان حال المشبه
من غير نظر وتفكر دقيق لظهور وجه الشبه حالة كونه من المركبات
البادية اي الظاهرة والحاصل ان التشبيه اذا كان موقوفا بيان حال المشبه
وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه الى المشبه به فان كان
ذلك الانتقال حاصلا من غير تدقيق نظر بان كان كون احدهما صفة
والاخر موصوفا به ظاهرا لبادي الراي من وجه الشبه فيهما كان التشبيه مبتذلا
قول الشارح ان الخ [illegible] اه قول الشارح وتدقيق نظر الخ
قول الشارح سمي غريبا اي سمي بعيدا غريبا فهو في معاملة قوله سمي قريبا
مبتذلا لا غريبا تغيير لبعيد اي ان مبتذلا لا تغير تغريبا اي الغريب
هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد تدقيق نظر

لعدم ظهور وجه الشبه فى بادئ الراى اه قوله ان كان مثار النقع الخ
تقدمت الكناية عليه وقوله وجه الشبه هنا مركب وهو الهيئة الحاصلة
من تناسق اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب
شئ مظلم اه قوله مما يحيره وفيها اشارة بان يلزم فى عالم التشبيه
وجود وصف لم يكن موجودا او التفاوت فى موجود ولو بحسب الادعا
اه قوله ان لم يكن هذا الوجه الخ هذا الوجه معقول معدوم وشمس
نهار ناطق موجود المراد بهذا الوجه وجه الممدوح هذا هو المتبادر
ولو جعل هذا الوجه قاعدة كناية عن الشمس وشمس نهار ناطق معقول
كناية عن الممدوح لكان غاية فى اللطف حيث عرف الشمس عن كونها تجلى
النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار امرا مقررا او تولم الابوجه
استئنافى مغن عن عموم الاحوال او لم تلق هذا الوجه شمس نهار ناطق
فى حال من الاحوال الا متلبسة بوجه لاحيا فيه اى انك شمس دائما
وابدا فى حياء وخجل من الممدوح لما ان نور وجهه اتم من النور والاشراق
الذى فيها فلا على ان تلقى وجهه الا اذا انتفى عنها الحياء وايا ما يكن وجهه
كما حتى الاوقات فيها فلا على ان تلقاه وقوله اذ لو كانت تستحى الخ فيه
تنزيل الشمس منزلة من يستحى وقد تقرر عرفا ان الحيا يكون لاحد امرين
اما لذنب اقترفه الشخص فاستحى من الملاقاة توقى اللوم وهذا المعنى
منتف فى الشمس واما لظهور وجه الشخص فى اعين الناس عند رؤيتهم
فيصير كالعورة بالنسبة اليهم وهذا هو المتقرر هنا وهو ان وجه المحبوب
فاق وجه الشمس فى الحسن وزاد عليه زيادة اوجبت كون وجهه كالعورة
بين يديه وعند ظهوره كالعورة عند ظهورها اه قوله
الخ فتشبيه الوجه اى وجه الممدوح بالشمس مبتدا اى كثيرا الخ وعلى الادعاء
بجريان العادة به اه قوله الا اذا ذكر الحياء اى ذكر فى احياء وجه
الشمس فيها وجه المحبوب وقوله هو فيه اى من حيث افادة اللام
فى الممدوح وان وجهه اعظم اشراقا واضياء من الشمس اه وقوله وتحقق
عطف تفسير وقوله اخرجه الى الغرابة جدا ان اراد باخراج التشبيه المذكور
عن الابتذال الى الغرابة والحسن لان ادراك وجه المحبوب فى غاية
الاشراق والضياء فى وجه الشمس فيه غرابة اه وقوله الخ وصار
من التشبيه المقلوب اى الذى جعل فيه وجه الشبه فى المشبه اتم منه فى
المشبه به وقوله وان لم يكن اى وجه الشبه فى المشبه اتم منه فى المشبه به
بحسب الصيغة والا فالشمس لا يضاهى وجهه شيئا بالنسبة اليه
مجازى لان الشمس لا يضاهى وجهه حقيقة اه قوله بكنى اى لان قوله ليس فيه
خبيا يدل على ان وجه الممدوح اعظم منها اشراقا وضياء وهذا يستلزم انتزاعها
فى اصل الاشراق والضياء فيثبت التشبيه ضمنا لكن صريحا يقوله غير
مصرح

مصرح به تقييد لمكنى وليس المراد الكناية بالمعنى المشهور لان المذكور
فى البيت ملزوم التشبيه وهو نفى الحياء المستلزم لكون الوجه اعظم
اشراقا اه قوله وعارضته اى مقابلته وهو مرادف لمقابلته
اه قوله فهو وصل ينبئ عن التشبيه اى يدل على التشبيه اى واقع بعد
اداة الاستثناء لان المعنى لم تقابله الا بوجه ليس فيه حياء فقابلته
ومقابلته ذا التشبيه خ ما هو من لفظ المعنى المصرح به فيكون مفرغا
به على حذف الجار اى لم تقابله فى شئ ينبئ عن التشبيه اه قوله
اى لم تقابله اى لم تماثله فى لحن وانبهاء الا بوجه لاحياء فيه اه وقوله
قوله اى السحاب لستحى الخ قال فى الاصول ومن لطائفه ما يحكى
ان اثبات الحيا للسحاب يستتبع اى يستلزم كون المطر عرقا وحينئذ
السحاب لان الحيا يوجب عرق الوجه وانسكاب قطرات البدن اه
قوله فانشبه معطوف على يستحى لكن الانسب بالحيا اسناد ما فيها
لا جود حاتما فيها اه المصرح بها الخ المراد منهم المحبوب الجميل
واصله انظر اذا جود ومنى وقولها اسم متعلق بالمحبوب والمراد
المكنى بالشمس اى بالنظر لجوهر الشبه اى اسم فى ان تخلا فتاك
وقوله حسبك اى يكفيك هذا القصد فلا تزد وقوله فقد اعرقت عليه
لحسبك اى فلا تزد على هذا القصد فان اشتاى اعرقت فلا طاقة
فى حلمى بحمل عبء اعراه قوله والسحر الخ جعل المحبوب المراد من السحر
اللحاظ كالكتاب وهو سحر تحت الجفن وكسحاب موضعها وينبغى ان يراد
الثانى فان موضع العين بعضها والكحل غيرها فجعل السحر مستعارا للحاظ
بمعنى السحر تحت الجفن ولو جعله للحظ كما قدمنا لكان اقل كلفة وظهر
السحر حيث قال فى اعراف الحسان ان يأسحر متعلق باعرقت ولا مانع
منه لكن المتبادر ما قدمناه قوله الخ حقق ان الشمس تغرب الخ فيه
تلميح للاية القرآنية اعنى قوله تعالى وجدها تغرب فى عين حمئة والحمئة
الحمئة الذات الحمئة اى لطين الاسود وقرا ابن عامر وحمزة والكسائى
وابو بكر حامية بمعنى حارة ولا تنافى بينهما لجواز ان تكون الحمئة حارة
للوصفين او بمعنى حمئة تتوافق القراءتان على معنى واحد وقد تقرر
ان الشمس فى السماء الرابعة ولها فلك خاص يدور بها فى السماء فليس
يكون غروبها فى عين حمئة واجيب بانه تعالى لم يخبر بان غروبها فى
عين حمئة بل اخبر بانه وجد الشمس تغرب فى عين حمئة وظن انها
تغرب فيها حيث قال وجدها تغرب فى عين حمئة فانه ظاهر فى ان الغروب
المخبر به لم يقع بعد شئ من الحمارات وجد الشمس تغرب فى هذه العين
المطلقة وان لم تكن العين المركز لذلك الجسم الحقيقة افادة ابيضاوى وبهذا تعلم
ان ما يفيده ظاهر كلامهم من ان الغروب حقيقى وانه من علم اليقينى لا يليم

اه ابن ابی وقال الجلال المحلی فی تفسیره حتی اذا بلغ مغرب الشمس
موضع غروبها وجدها تغرب فی عین حمئة ذات حمأة وهی الطین
الاسود وعروبها فی العین فی مرأی الجالس والا فهی اعظم من الدنیا
اه فان لی تحقیقا انصافیا قوله ای موضع غروبها ای قاله او اراده
بلغ آخر العامر من الارض وهو علی ساحل البحر المحیط فلما لم یبق
قدامه شط بل هباء لا آخر لها رای الشمس کانها تغرب فیه وتنجاه
الله عنا وعنی الله البحر عینا لانه بالنسبة الی ما هو اعظم منه فی علم
الله کالعینی وان کان عظیما فی نفسه وقوله وعروبها فی اعین الخ
جواب عما یقال الذی فی اعیننا الرابیة وهی قدر نصف الارض بما
مائة وستین مرحلة فکیف تسعها عین تغرب بقربها فاجاب بان هذا
الوجه ان باعتبار ما رای لانه حقیقة کما یری راکب البحر الشمس
طالعة وغاربة فیه هو قول لانه اعلی منها حسا وبهاء الخ افاد
ان الغایة التی معلوم بالاولی عقلا ونقلا ثم الاعلی هو الدلیل علی جواز
النعامل بها بالاولی واذا کان من الدنیا کان من علم
الیقین فلم یخرج عن علم الیقین الی عینه او حقه وتحمل الخروج علی
ادعی ان التعلیل بنفی الضد حقیقة وعلی ان تحقیق عینی دل
للالة توفیة اهجواز الکن عین الیقین یقال له تحقیق ایضا ای
فلعلکم ان مراد الشیخ من عین الیقین حقه او مراده انه خرج من
علم الیقین المستند لدلیل غیر المشاهدة الی المستند لها اعم من
ان یکون ما لیه وهو عین الیقین او غیر لیة وهو حق الیقین
اهجوز ما استفاد من الادلة ای تفلیة کانی عشیه او عقلیة
کما فی علمنا بوجود الباری تعالی اهجوز وعین الیقین هو الشاهد
ای هو علم المشاهد المستفاد من المشاهدة قبل التمکن من معرفة
اجزاء ذلک المشاهد کما فی معاینة الجنة قبل الدخول فی ما اهجوز
وحق الیقین هو المشاهد الخ الحاصل ان علم الیقین هو ما استفاد
من الادلة العقلیة والنقلیة کعلمنا بوجوده تعالی وصفاته
ولمعجزاته وبالقوانین العربیة مثلا فی الجنة والنار وعین الیقین
هو العلم المستفاد بالمشاهدة مع التمکن قبل التمکن من معرفة اجزاء
کالعین فی النار فی علم الیقین بها وحق الیقین هو العلم
المستفاد بالمباشرة مع التمکن من معرفة ذلک قال تعالی فسبح
بحمد ربک واستغفره انه کان توابا ای ان الامر بالتسبیح والاستغفار
من امر الله یوجب علی المامور بهما الاتیان بهما علی وجه الکمال
لو تعلمون علم الیقین ای علما یقینا وجواب لو محذوف والمعنی
لو تعلمون

لترون الجحیم اللام لام قسم محذوف والقسم لتوکید
الوعید وانما اوعدوا به لانه لا بد خله ذلک ولا ریب والمعنی
انکم ترون الجحیم بابصارکم یوم القیامة وتعلمونه ثم لترونها یعنی
مشاهدة عین الیقین وانما کرر الرؤیا للتاکید الوعید اه خازن
قوله فذر لهم خبیم ای الدع بعد لهم وتصلیة جحیم ای قاسها
نار عظیم ان هذا یقینی ما ذکر من قصة الخضر بین لهو حق الیقین
ای لا شک فیه وقیل ان الذی قصصناه علیک فی هذه السورة
من الاقاصیص وها اعبر الله لاولیائه من النعیم وما اعد لاعدائه
من العذاب الالیم وما ذکرها له علی وجه التنبیه یقین لا شک
فیه اه خازن قوله مطلقا اصل الاستعارة التبعیة تحقیقا
قوله الجنی علی قال ای التنبیه ای اظهارنا ای التنبیه والمراد بالبیان
البیان ای علی اظهارنا ای التنبیه اه قوله قال بعضهم الاولی الخ
لا یخفی انه لا یتوقف علی التنبیه الا الاستعارة فلا وجه للتقیید
علی المیل ونحوهم بان القسمین لیس علی ما ینبغی اه قوله فلم یجعل
له سبحانه اه ای فلم نجعل جعلا علی الجاز علی انه مقدمة للاعلی
انه مستقل مهنا مغایر للاستعارة فلا وجه لقوله اه قوله لانها ای
الاستعارة لو لم تکن کذلک ای مبنیة علی تناسی التشبیه اه قوله
ما کانت استعارة ای بالمعنی الاخص ای المستعار ای لان حقیقة الاستعارة
نقل اللفظ عن معناه للمستعار له لانقل مجرد اللفظ فانها من المعنی
اه قوله لان مجرد نقل الاسم ای لان نقل الاسم عن معناه لمعنی
آخر مجرد اعن المبالغة والادعاء اه قوله لکانت الاعلام المنقولة
ای کزید مسمی به رجل بعد وضعه اخر به استعارة بمجرد وجود
النقل فیه ولا قائل به ویرد بان نفی الاخص لا یستلزم ان النقل
لم یصر فیه الا بمجرد الاطلاق حتی یصح کون الاعلام المنقولة
التی فی من الحقیقة استعارة وذلک لان النقل لو اطلق علاقة
التشبیه والاعلام لا علاقة فیها اصلا فلم یلزم من نفی ادعاء دخول
المشبه فی جنس المشبه به کون الاعلام المنقولة یصح ان تکون
استعارة لعدم وجود اصل التشبیه له اه سری قوله ولما کانت
الاستعارة ابلغ من الحقیقة ای انه تلزم لو لم نزاع المبالغة الحقیقة
لادخال المشبه فی جنس المشبه به الذی یبنی علیه الاستعارة من
ان لا تکون الاستعارة ابلغ من الحقیقة بل تکون مساویة لها مع انها

COPY

جاز مع ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اه د سو قوله اذ لا مبالغة
في الاطلاق على الاسم المراد به ما وضع له ولم يطلق عليه فيما عدا معناه
الحقيقي ولو سلم الادعاء والمعنى ان الاسم اذا انتقل الى معنى
لم يصحبه اعتبار معناه الاصلي في ذلك المعنى المنقول اليه
لم يكن في اطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول اليه مبالغة
في جعله كصاحب ذلك الاسم اه د سو قوله ولما صح ان يقال الخ
يعني انه يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به صحة
الاستعارة ان من قال رايت اسدا يرمي واراد بالاسد زيدا لا يكاد
فيه انه جعله اسدا لاستواء الاطلاقين في عدم ادعاء دخول
ما اطلق عليه اللفظ في جنس صاحب الاسم مع ان من قال رايت
اسدا يرمي واراد بالاسد زيدا على سبيل الاستعارة يقال فيه انه
جعل زيدا اسدا فتطاد هذا الاباعتبار دخول المشبه في جنس
المشبه به وقت الطلب وهو ان الاستعارة كم تطلق الا بعد
ادخال المشبه في جنس المشبه به اه قوله انه جعله اسدا اي صيره
اسدا وانما كان لا يقال لمن قال ذلك انه جعل زيدا اسدا
لانه جعل اذا كان يعدى صيره كما هنا تعدى الى المفعولين
ويفيد اثبات صفة لشيء فيكون مرادفا لقولك فلان جعل
زيدا اسدا الذي اثبت الاسدية له ولانك اذا مجرد نقل اللفظ
الاسد لزيد واطلاقه عليه من غير ادعاء دخوله في جنسه ليس
فيه اثبات اسدية له اه د سو قوله انه جعله اسدا اي صيره
اه قوله الخ من الشمس اي من حرها وهمن التعليل معنى المنع فلذا
عداه بمن اي يمنعني من حر الشمس قوله نفس فاعل قامت ولذلك
اتصلت به تا التانيث وان كان القائم علاها وقوله اعز علي
صفة النفس وجملة يظللني في محل نصب على الحال والتقدير قامت
نفسي هي اعز علي من نفسي مظللة لي من الشمس وقوله قامت مستانفا
يعود على النفس والجملة موكدة لما قبلها وقوله ومن
حر منه متدم وشمس مبتدا مؤخر والجملة حال والتقدير قامت
تلك النفس مظللة لي شمس مظللة لي من الشمس من العجب اه د سو
قوله الخ لان العجوز من بلغت السبعين وقوله البالكسر اي اه
النوب بلى اذا اسن اي لا عجب من اسراع بلاد في خلقه
وفي الكلام حذف مضاف وقوله قدر ربك اي خلقه قدر اي سد
وهو بالبناء للفاعل والفاعل ضمير المحبوب وضمير ازراره المنصوب
على المفعولية راجع للمحبوب ايضا والعلالة وذكره باعتبار انها

قميص

قميص او شعار شبه المحبوب الذي هو مرجع الضمير المستتر في فعل
بالقميص واستعار اسم المشبه به للمشبه استعارة تصريحية تبعية والبلى
ترشيح وحاصل ان زرت بالبناء للمفعول وازرار نائب فاعل
والضمير للعلالة وعلى هذا فالمشبه هو المحبوب الذي هو مرجع
الضمير في علالته اه د سو قوله الخ لما كان للتعجب معنى قال
العصام فيه نظر لانه يجوز ان يكون التعجب من استخدامه من
بلغ في الحسن درجة الشمس او من افادته له وحدته له وقوله
اذ لا تعجب في كون انسان جميل الصورة يظلل جنبره اي لعدم الغرابة
بخلاف تظلل الشمس الحقيقية انسانا من الشمس فانه مستغرب
وذلك لان الشمس لا يرسم ظل شخص على انسان مثلا الا اذا حال
بينه وبينها شيء كثيف يحجب نورها واما اذا كان الحائل بينهما
شيئا له نور فلا يرسم ظل شخص على الانسان المظلل لان النور
لا يحجب النور فاذا جعل ذلك الحائل شمسا حقيقة استغرب انتفاء
الظل عن ظله لاستغراب كون الشمس التي من شانها طي الظل
واذهابه توجب ظلا على قدر جرمها وقوله الخ ولان ادعى الخ توجيه الى حاصله
انه لما خشي ان يتوهم ان صاحب العلالة انسان يسارع البلا لعلالته
فيجيء من ذلك ان العادة ان علالة الانسان لا تسارع البلا
اليها قبل الاعداد لها نفى الشاعر عن ذلك التوهم وبين
سببه الخ وهو انه لم يبق في الانسانية بل دخل في القمرية والنور
لا يتعجب من سرعة بلا ما يباشر سواه مر لان هذا من خواصه
ومع ظهر السبب بطل العجب ولكون ما ذكر من خواص القمر قبل الخ
من عيوب القمر انه يهدم العمر ويحل الدين ويوجب اجرة المنزل
ويسخن الماء ويفسد اللحم ويقرض الكيزان ويجيء السارق ويفضح
السارق الطارق اه د سو قوله سفيه فهو قاي خفة وقوله
خطف البرق يقال خطف به اي ذهب به والظاهر ان المراد هنا
لمع النور المسمى بالبرق وخطف من باب سمع كثير ومن باب ضرب
قليل وقوله لما رماك الخ توجيه لقوله ولا تخافي الخ وقوله
او الخ تنويع في جهاد وقوله برق من عوده الخ اي ظهر
وضيا رعد وقوله بحجة الخ اي وهي نحو الضحى التي منع
رأي الجمهور ان المشبه موجود مع المشبه به فان الكلي جزء
وان صح الاستغناء عن هذا بما سبق في قوله اسد و توجيه مذهبه

انه ليس هناك جمع بين الطريقين لان زيدا ليس هو الاسد الحقيقي بل المشبه به كما زيدا لمذكور وهو الشجاع وليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن لان الذهن لا يصح تشبيهها بالاسد قطعا مع ان التشبيه معتبر في الاستعارة بل المراد به الذات المبهمة المشبهة بالاسد والحاصل ان قولنا زيد اسد اصله زيد كرجل شجاع كالاسد فحذف المشبه واداة التشبيه ونسوي التشبيه واستعمل المشبه به في معنى المشبه على سبيل الاستعارة لان المشبه وهو الذات المتصفة بالشجاعة لم يذكر لفظة ولم تذكر المشبه به مكانه فجعل ابن عمي زيد واما زيد فليس منها الا من حيث كونه ذاتا صدقت عليها الشجاعة وبتلك الحيثية اخذ عنه واما من حيث انه شخص عين بهذا العلم فليس مشبها به فخذ ذلك يقتني الشم ولذا قال المحشي وقريب من معنى البيتين الخ قوله على عقله جاهات اي وقوف يقفه او في نقفه جامات بضم جام دبل المراد به النور المسمى بالملفف المحلى بانواع الطراز وهو المتبادر هنا وفي القاموس الجام انا من فضة اهـ وتلك تكون للترخم وتولم وقد قلت انظم انه المعتم وتولم وزالت الوحشة اي انتفت وحشة ضد الانس بوجود ضدها وهو الانس اي انتفت وحشتي الحاصلة لها من النفار عما عوادتها تحمي اندرى هي وجه سيما وقوله آنفا قلت لهم الخ معناه انفي وقوله ارتاح صفناه احب كما هو مقتضى المقابلة اهـ مطلب الكناية قوله ان كنت عن كذا بكذا فلام الكلمة يا والمضارع يكفي فيه وكرمي يرمي ويقال كنوت بكذا عن كذا فلام الكلمة واو والمضارع يكنو فهو كدعى يدعو ويرد على الثاني قولهم في المصدر في المصدر كناية ولم يسمع كناوة بالواو ولا يقال ان الواو قلبت يا في المصدر للكسر فانه لا نقول الكرة في مؤنث الكروي قلبا كما في علاوة فالتزام اليا في المصدر يدل على ان اللام يا وان الواو في كنوت قلبت عن اليا بجامع ما اهـ د سوقي قوله لانه اذا ترك التصريح به اي عمد قوله ترك التصريح هو اخفاء وقوله لان ترك التصريح بقيد خوف هو اخفاء ولا في ان ترك التصريح بقيد عدم خوف ليس هو الاخفاء بل لازم من تراك التصريح الخفاء وقوله وشتان هنا في الادنى التصريح بالغاء وقد عرفت ان الخفاء لازم لترك التصريح لا عينه فهو مسامحة الا ان يقال عدم التنافي مع مرجحية اللزوم اهـ قول المصنف في لفظ اريد به لازم

لازم معناه اعلم ان للبيانيين في الكناية طريقين الاول انها اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي لينتقل منه الى لازمه كقولنا طويل النجاد مستعملا في طويل حمائل السيف لكن لا لذاته بل لكراهة ان ينتقل منه الى لازمه وهو طول القامة وعلى هذا فهي حقيقة لان اللفظ لم يستعمل الا في معناه الحقيقي وان كان القصد منه لازمه والثاني انها اللفظ المستعمل في لازم معناه مع جواز ارادة معناه الحقيقي كاطلاق طويل النجاد وسراد امنه طول القامة فقط وطول القامة مع طول حمائل السيف وعلى هذا فليست حقيقة ولا مجازا اما الاول فلان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له واما الثاني فلان المجاز لا يصح معه ارادة المعنى الحقيقي والمصنف جرى على الطريق الثاني وترك الطريق الاول اهـ قوله الخ واما في الاصطلاح فهي لفظ الخ اعلم انها في الاصطلاح اكثر وقد تطلق فيه ايضا على المعنى المصدري واهني الاتيان بلفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه وهي بهذا المعنى اخص من معناها اللغة اهـ د سوقي قوله الملفوظ لفظ خرج عنه حادل مما ليس بلفظ كالاشارة والكتابة وقوله اريد به لازم معناه اي لا استعماله فيه والحاصل ان الكناية لفظ له معنى حقيقي اطلق ولم يرد منه ذلك المعنى الحقيقي بل اريد به لازمه المعنى الحقيقي وخرج بقولنا لازمه لفظ الساهي والسكران والنائم وخرج بقولنا لازم فحواه اللفظ الذي اريد به لازم معناه وهو الحقيقة المصرحة والمراد بالازوم هنا مطلق الارتباط ولو بعرف لا اللزوم العقلي وقولنا مع جواز ارادته معه اي مع جواز ارادة معناه الحقيقي مع لازم فخرج بقيودها ما لم تجز ارادة اللازم بلفظها لابد ان لاحظ علاقة فرخصة منع من ارادة المعنى الحقيقي وح فيجوز ارادته من اللفظ مع لازمه وهذا التعريف هو المعتمد وقولنا مع جواز الخ خرج المجاز اذ لا يجوز ارادة المعنى الحقيقي فيه مع المعنى المجازي الا شاذا ومن قرينته ان تكون مانعة من ارادة المعنى الحقيقي وقد علم مما ذكرنا الفرق بين الكناية والمجاز من ان الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز وبه يندفع ما قيل ان اللفظ لم يوضع به لازم معناه بل لازمه ولا يجوز ان يكون اللفظ موضوعا للدال من قرينة هاهنا من ارادة المعنى الموضوع له وقولهم مع جواز ارادته معه اي في اللفظ بحيث لصيرورة اللفظ مستعملا فيهما معا اهـ د سوقي قوله تقدم ما فيه الذي تقدم في تعريف المجاز قوله فرجت

الكناية اى تقييدها قيدا بناء على انها واسطة بين الحقيقة والمجاز
واما على انها منه فلا يصح اخراجها وعلى انها من الحقيقة كما
خارجة لقوله في غير لفظ وهنا يصح اخراج المجاز عنها بناء
على انها من الحقيقة او واسطة اه قوله لفظ طويل النجاد الخ حاصل
ان النجاد حمائل السيف فطول النجاد يستلزم طول القامة
فاذا قيل فلان طويل النجاد فالمراد انه طويل القامة فقد
استعمل اللفظ فيما يلزم معناه مع جواز ان يراد بذلك
الكلام الاخبار بانه طويل حامل السيف وطويل القامة
بان يراد بطويل النجاد معناه الحقيقي واللازم وقوله الخ
من جهة ارادة المعنى الحقيقي اوحدها وقوله مع ارادة لازمه
اى لازم المعنى الحقيقي اه قوله الخ بخلاف المجاز اى فانه وان
شارك الكناية في ارادة مطلق اللازم الا انه لا يجوز معه
ارادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة عن ارادة المعنى
الحقيقي وان وجدت فيه كالكناية لتصور المعنى الحقيقي لتنتقل
منه للمعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال
والحاصل ان الكناية والمجاز اشتركا في ارادة اللازم وافترقا
من جهة ان الكناية تجوز معها ارادة المعنى الاصلي
والمجاز لا يجوز فيه ارادة ذلك لان الكناية لا يراد بها ما
يمنع من ارادة المعنى الاصلي والمجاز لابد ان نصاحبه قرينة
تمنع من ارادته هذا فرق النوم والمعتضم بانهم اذا اراد وا
ان المعنى الحقيقي يجوز ارادته في الكناية بخلاف المجاز فهذا
يحتمل ارادة المعنى الحقيقي لذاته كما يجوز في المجاز لا يجوز في
الكناية واذا اراد وا انه يجوز ارادته كما ينتقل منه للازمه الزاد
فهذا جائز في كل من الكناية والمجاز فمثلا حاني ارد بري لا يمنع فيه
القرينة ان يراد به الاسد الرابع المعهود لينتقل منه الى الشجاع وح
فلم يثبت الفرق بين الكناية والمجاز واجيب باختيار الشق الاول
لكن ارادته لذاته لا من حيث انه لازم بل الغرض المقصد ما ذات
حواله المعنى فولهم من هذا ان المعنى في جواز ارادته للانتقال
منه للمراد ولكل من الكناية والمجاز يمتنع فيهما ارادة المعنى
حيث يكون هو المقصود بالذات واما ارادته مع لازمه
على ان الغرض المقصود بالذات هو اللازم فهذا جائز في الكناية
دون المجاز هذا ما وقع لي في حل هذا المقام والله اعلم
منه قان

منه قان قوله ذلك الخ حاصل فرق السكاكي ان الانتقال في الكناية
من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة
فطول القامة ملزوم لطول النجاد وطول النجاد لازم لطول
القامة وان الانتقال في المجاز مطلقا سواء كان مرسلا او
بالاستعارة من الملزوم الى اللازم كالانتقال من العين الى الشمس
فان الشمس لازم للعين بحسب العادة والعين ملزوم لها وكالانتقال
من الاسد الى الشجاع فان الشجاعة لازمة للاسد والاسد
ملزوم لها لكن لما ناسبت الشجاعة الرجل انتقل من الاسد
بواسطة القرينة الى الرجل المقيد بالشجاعة فحضار الاسد ملزوما
والرجل الشجاع لازما بانضمام القرينة اه قوله الخ طويل النجاد
كناية عن طول القامة لانه يلزم من طول النجاد اى حامل السيف
طول القامة وقوله ومهزول الفصيل كناية عن الكرم
الخ فان هزال الفصيل يستلزم حدم وجود لابن في امه وهو
يستلزم الاعتنا بالضيفان لاخذ اللبن من امه وسقيه لهم وكثرة
الضيفان تستلزم الكرم اه الخ وان لم يكن لم نجاد الخ اى واذا
صحت الكناية بحوهنها لانها لم توضع لانتفاء اهل هنا ها
لم يصدق انه اراد بها المعنى الحقيقي واغا يصدق انه يجوز ان يراد
بها المعنى الحقيقي فلو لم يرد الكلام الى المجاز خرجت هذه الالفاظ
عن انتفاء معانيها عن التعريف فان قلت هذا انتفاء معانيها الحقيقة
لا يصدق في الجواز ايضا لان معنى صحة الارادة التي صحت صدق
الكلام فمذ لك الشيء ولا صدق حالة الانتفاء قلت لا نسلم عدم
صحة الصدق هنا للتناقض بل انه صدق بهذه الكناية
يصح التوجد له تلك الامور عسى انها جائزة في حقه واذا جازت
جاز الصدق بتقدير وجودها واذا جاز الصدق جازت
ارادة ما يصح منه الصدق لعم لو كانت هذه المعاني مستحيلة وترد
ما ذكره اه سوق قوله لا يصح ارادته اى بالنظر الخارج فان ارادة
المعدوم بالنظر له غير جائزة كما قال لعدم وجوده اه وتقدم
في القوله التي قبل هذه ما يوضح الاشكال فارجع اليه ان شئت قوله
فالجواب ان المراد الجواز بالنظر لذاته الخ حاصله انا لا نسلم عدم صحة
جواز ارادته عنها للتناقض بل ان الموصوف بهذه الكناية يصح
ان توجد له تلك الامور عسى انها جائزة في حقه واذا جازت بان
بتقدير وجودها واذا جاز تقدير وجودها جازت ارادتها نعم
لو كانت هذه المعاني مستحيلة وبرد ما ذكر اه قوله ان قلت انه
قاصر الخ حقه ان يذكر في القوله التي قبل هذه فانتم وارد على قوله

وتوافقهما اى المجاز من جهة ان الانتقال من الملزوم الى اللازم اه قوله ان كل مجاز فيه لزوم اى ارتباط الخ اى انكل مجاز سواء كانت علاقته اللازمية و الملزومية او المشابهة او السببية او غيرها من العلاقات لابد فيه من المناسبة اى الارتباط و التعلق بين المعنى المنقول عنه و المعنى المنقول اليه قوله التي تعريضية اى فتلك الكناية تسمى تعريضية لانتفاء الوسائط التي يتعدد معها غالبا زمن ادراك المكنى عنه من زمن الشعور بالمعنى الاصلى و تكون قبيحة اى تلك الكناية تتم في الاصطلاح بعيدة وذلك لبعد زمن ادراك المقصد فيها لاحتياجها في الغالب الى استحضار تلك الوسائط وظاهره انها تتم بعيدة ولو كانت الواسطة واحدة وهو كذلك ان فيها اتحد قائما باعتبار ما لا واسطة فيها اصلا اه وكون واضحة اى حصل الانتقال فيها بسهولة بقطع النظر عن كون المعنى المنتقل اليه ليس ادراكه نفس ادراك المنتقل عنه بكونه لازما بينا جعب الغرق او القرنفلا وجعب ذاته اه قوله او خفية الخ عطف على واضحة اى ان الكناية المطلوب بها خفية ان لم يكن بين الانتقال فيها الى المطلوب وهو الصفة بواسطة فيها ما واضحة لاتحتاج في الانتقال للمراد الى تامل او خفية تتوقف الانتقال فيها على المراد على تامل واعمال روية اي فكروذلك حيث يكون اللزوم بين المكنى به و عنه فيه خفاء مع احتياج الى اعمال روية حتى توافى وتوهم المعاني ليخرج المقصد فيها وليس المراد انها خفية لتوقف الانتقال منها الى المقصد على وسائط لان الموضوح ان الانتقال فيها بلا واسطة اه قوله من الابله اى البليد وقيل هو الذي عنده خفة عقل اه قوله عرض القفا بالقصر مؤخر الراس وعرض يستلزم عظم الراس غالبا والمقصد هنا العظم المعرق لانه الدال على البلاهة واما عظمها من غير افراط بل مع اعتدال فيدل على الفطنة والنباهة وكمال العقل اه قوله فان عرض القفا بالعرض هنا بالفتح لان المراد به ما قابل الطول واما العرض بالضم فهو بمعنى الجانب اه قوله وعظم الراس الصدر بفتح العين ويكون الخ عطف على القفا او وعرض عظم الصدر و يحتمل ان يكون العين وفتح القاف عطف على عرض او ذكر العرض وعظم الصدر جاء عن غير تعرض لعرض القفا والله اعلم ما فيه من اشعار بالمناسب وعظم الراس كما في سعد فانه قال لان عرض القفا وعظم الراس الى آخر ما في المحشي فان عبارة المحشي هي عبارة السعد وقال الفنجري الدسوقي قوله وعظم الراس من عطف اللازم على

جامعة الملك سعود

على الملزوم لانه مثال آخر اه قوله وهو اى المذكور من البلاهة لازم لهما اى لعرض القفا وعظم الصدر اه قوله بحسب الاعتقاد اى عند من له اعتقاد في ملزوميته للبليد فان قلت من له اعتقاد للانتفاء بالنسبة اليه ومن لا اعتقاد له لا كناية باعتبار المرادين اصلا وح فجعل الكناية في هذا المثال خفية لا اظهر قلت لا يلزم من تقدم انتفاء المعنى المكنى عنه عند حال الخطاب ان يكون بعض المعاني المخزونة يدرك لزومها بمطلق الالتفات فلا يخفى الكناية عنها على المتكلم عند وامر انعادها ولا يخفى على اي امر عند سماعها ويجوز ان يكون ادراك لزومها يحتاج الى تصفح المعاني والدلالة بالقرائن الخفية الدالة فيحتاج المتكلم في ايجادها الى تامل واسامح في نسبتها الى مرونة وفكر وما هنا من هذا القبيل وظهر من هذا ان اعتقاد لزوم البلادة لعرض القفا بين عند كافي الناس بل قد يخص به واحد دون اخر فلا يسمى الا عند التامل فان قلت كون عرض القفا كناية عن الابلة بكذا لا ظهر لان الاطباء يقولون ان استلزام عرض القفا البلاهة لدل على قوة الطبيعة للخلط المستلزم للبرودة المستلزمة للغفلة والبلاهة قلت ما ذكر قد يحق لا يقبره اهل العرف ولا يلاحظونه وافا تتغلون فيه او لا في البلاهة وح فيكون عرض القفا كناية عن البلاهة والظاهر الاول لان اللزوم بينهما مستقر بحسب العرف فالمقدم اه قوله وفي نسخة الخ لا يطلع عليه اى لا يدركه كل احد وانما يدركه من تامل كثيرا ورد نسخة حتى اطلع على المعنى الخفية والتفت لها اه قوله الى كثرة الخ هذا تحت القدر اى ضرورة ان الرماد للكثير لا بكثرة الاحراق وما كان بحرق كثيرة الى ما لا يفيد لا يحرق كثيرة الاحراق لا يفيد ويلي بلازم في الغالب لان الغالب من العقلاء ان الاحراق لا يصير رمادا الا بكثرة الطبخ وقد يكون بطبخ اذا كان الاحراق تحت القدر بزيادة قيد الرماد وح تحقق الانتقال اه قوله على كثرة الاكلة جمع اكل اى الكثرة الاكلين له بالنظر المفهوم وذلك لان العادة ان الموح انما يطبخ ليوكل فاذا لزم الاكول له اه قوله اي لكثرة الضيوف مع ضيق وذلك لان الغالب ان كثرة الاكلة انما تكون من الضيوف اذ الغالب ان الكثرة العتيدة الموجودة لكثرة الرماد لا تكون من العيال وقوله وهو اى المقصد اه قوله الى المطلوب

بها نسبة صفة بظاهرها ان لم يصرح بالصفة ويقصد باثباتها ابتداء الكناية
عن اثباتها للمراد وهو الموصوف بها اه وقوله اى اثبات امر للامر
او نفيه عنه اى اثبات صفة لموصوف او نفي صفة عن موصوف
اه دسوقي قوله لزياد الاعجم من قصيدة قالها في عبد الله بن الحشرج
وكان امير على نيسابور فوفد عليه زياد فامر بانزاله ونعت اليه
ما يحتاجه فانشده قصيدة منها هذا البيت فامر له بعشرة الاف درهم
وولي عماله خراسان وفارس وعمان اه دسوقي قوله المكرمة اسم اما
هي بذل ما لا يجب بذله من المال من طيب نفس سواء كان المبذول
قليلا او كثيرا والندى بذل الاموال الكثيرة للكتاب الامور
الجليلة العامة كثناء كل احد وبجتها الكرم والمروة في الاول
سعة الاحسان بالاموال وغيرها كالعفو عن الجناية وتقرير
بكمال الرجولية كما قال الشارح لكن رد عليه انه يقتضي اختصاصها
بالرجل دون المرأة مع انها تتصف بالمروة الا ان يقال المراد
بالرجولية الانسانية الشاملة للذكر والانثى وتقرير الضياء
بالرغبة في المحاظ على دفع ما يعاب به الانسان وعلى ما يرفع
على الاقران فهذا قريب مما قبله اه دسوقي قوله في قبة ضربت على
ان الحشرج في جعل هذه الصفات الثلاثة في قبة مضروبة على ابن
الحشرج كناية عن ثبوتها له لانه اذا ثبت الامر في مكان الرجل
وحيزه فقد ثبت له اه قوله الخ بان يقول الخ هو للتصريح
للاختصاص بها قوله تقرف في عرفنا بالاء بتية جارح الدسوقي والقبة
ما وى يشبه الخيمة الا انها تكون فوق الخيمة في العظم والاتساع
وهي التي تسمى الآن بالصيوان اه قوله الخ الى الكناية اى ترك التصريح
ومال الى الكناية بان جعلها الخ وقوله بان جعلها في قبة الخ الحاصل
ان المحرم به نسبة الصفات المذكورة للقبة حيث جعلت فيها وهي صفات
لا تقوم بنفسها بل بغيرها والصحيح ان يكون ذلك لغير هو القبة فيتعين
ان يكون هو المضروب عليه القبة كصاحبتها وعدم مشاركة غيره
له في تلك القبة فيلزم الخ ومن ذلك الكناية تسلم تلك
النسبة وهو تمامه قوله للفخر اه دسوقي قوله لانه اذا
ثبتت الشيء اى لم يوجد غيره كما قاله وقوله فقد ثبتت له
اى للاستحالة فقيام ذلك الشيء بنفسه وجوب قيامه بمحل والا لصح
ان يكون قائما بمحل الرجل وحيزه فيتعين اثباته للرجل لان الاصل

عدم

عدم مشاركة الغير لذلك الرجل في مكانه وحيزه اه قوله ويقول
سماحة ابن الحشرج الخ اى فالمقصود اثبات النسبة له على
اى طريق من الطرق الدالة على ثبوت النسبة للموصوف كاضافتها
له اضافة بتقدير اللام نحو ثبتت سماحة ابن الحشرج لان
اضافتها له لتنسبكونها ثابتة له وكاسنادها اليه في نحو
نحو سمح ابن الحشرج وكنسبتها اليه بنسبة تشبه الاضافة مع
الاجبار بالمجهول كان يقال حصلت السماحة لابن الحشرج او
السماحة لابن الحشرج حاصلة وكاسنادها اليه على انها خبر
في نحو الوصف كان يقال ابن الحشرج سمح بكسر الميم وكذا يقال
في المروة والندى اه دسوقي قوله ان المراد بجواز ارادة المعنى
الحقيقي الخ الحاصل ان المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية
هو ان الكناية من حيث انها كناية اى لفظ اريد به لازم
معناه بلا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي لا تنافي
جواز ارادة المعنى الحقيقي نعم قد تمتنع تلك الارادة في الكناية
من حيث خصوص المادة لاستحالة المعنى بجواز الارادة من
حيث انها كناية وصفرها من حيث خصوص المادة اه قوله من حيث
ذاتها اى لا من حيث خصوص المادة اه قوله لكن قد يمنع ذلك
اى ارادة المعنى الحقيقي وهذا الاستدراك مفهوم المبالغة
السابقة فكان الاولى ان يقول واما من حيث خصوص المادة
فقد يمنع في الكناية وذلك اذ لا داعي للاستدراك اه قوله من
باب الكناية اى من حيث ان سلب الشيء عن مثله يستلزم
سلبه عن مثله والالتزام التهكم في نفي الشيء عن احد المثلين
دون الآخر اه قوله كما في قولهم مثلك لا يبخل هذا نظير للآية
من حيث ان كلا كناية لا من حيث ارادة المعنى الحقيقي مع لازمه
ويحتمل ان يكون نظيرها في ذلك ايضا لان المقصد من قولهم
مثلك لا يبخل نفي البخل عن المخاطب ولا يصح ان يراد نفي البخل
عن مثله الذي الآتي مثل في النقص في المدح اه قوله لانهم
اذا نفوه اى البخل وقوله كمن يعاشره ان بخل عاشر اه قوله
وقيل تكون على اصلها وصافه اه دسوقي قوله الخاصة اى
ملتبسا بها كالعلم والكرم للعامة كالحيوانية او الناطقية وهذا
العطف تفسيري لان المماثل هو من يحاذي مشاركا في الاوصاف

٢ اصناع عج

الخامسة كلها اه قوله بلغت اترابه جمع ترب بكسر التا اى اقرانه فى السن بان يكون ابتداء ولادة الجميع فى زمن واحد وقوله بلغة اترابه اى فى السن اه قوله يريدون بلوغه اى يريدون بلوغهُ بالسن فانه يلزم من بلوغ اقرانه بالسن بلوغه بالسن والا لزم التحكم اه قوله متقاربتان اى متعاقبتان ومتواردتان على معنى واحد على وجه المعاقبة والبدلية فنفى المماثلة عن ذاته تعالى تارة يودى بالعبارة الاولى على وجه الكناية وتارة يودى بالعبارة الثانية على وجه الكناية وذلك لان مودى احداها بالمطابقة نفى ان يكون شئ مماثلا لمثله ويلزم من نفى كون الشئ مماثلا لمثله نفى كونه مماثلا اه لانه تعالى اذ لو كان ثم مماثل له تعالى كان اليه مماثلا لمثله ضرورة ان ما ثبت لاحد المثلين فهو ثابت للاخر والا افترقت ليلزم المثلين فثبت ان مفاد العبارتين واحد اه قوله لا ما يعطيه الكناية اى وهى العبارة الثانية وقوله من المبالغة اى لافادتها المعنى بطريق اللزوم الذى هو كادعاء الشئ ببينة والكانت الكناية ابلغ من الحقيقة كان قوله ليس كمثله شئ اوكد فى نفى المثل من ليس كالله شئ اه قوله ولا يخفى هاهنا اى فى الاية وعلى وهذا محل الشاهد من نقل كلام صاحب الكشاف استدلالا على قوله لكن قد يجئ الخ وانما امتنع فى الاية ارادة الحقيقة لاستحالة ثبوت مماثلته اه قوله يجاز الزيادة فى الكاف اى ليس شئ مثله بناء على رأى عزاه فى المغنى للاكثرين قالوا اذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو اثبات المثل ومنع كثيرون زيادتها فى الاية وبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الاية من باب الكناية وتقدم شرحها اه قوله والاضافة بيانية جرى على ان البيانية والتى للبيان مرادفان والاولى ان يقول والاضافة للبيان لان بين المضاف وهو مثل والمضاف اليه هو ما اريد نفيه مطلقا وضابط الاضافة البيانية ان يكون المضاف بعض المضاف اليه

اليه ويصح الاخبار عنه بالمضاف اليه نحو ثوب خز والخاتم حديد وان شئت قلت هى ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه واما التى للبيان فضابطها ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص مطلق كما فى شجر الاراك اه هذا ما فتح الله به وهو والحمد لله فى البدء والختام والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الانام وعلى الله واصحابه الائمة الاعلام صلاة وسلاما دائمين مستلزمين الى يوم الزحام وقد تم جمعه هيكم يوم الاثنين التاسع من رجب المحرم سنة الف وثلاثمائة واربعة عشر من هجرة من له العز والشرف وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون هذا وقد تم نقله على يد العبد الفقير الى احسان مولاه وقريبه ابراهيم هوى عفى عنهما حاذم العلم بالجامع الازهر الخلوتى الشاذلى النقشبندى طريقة السندى نسبة الشرشابى بلدة من الغربية غفر الله لهما ولابويهما ومشايخه والمسلمين آمين في يوم الثلاثا الموافق ٢٩ من محرم الحرام سنة الف وثلاثمائة واربعة وثلاثين من هجرة سيد الانبياء صلى الله عليه وعلى اله واصحابه والتابعين صلاة وسلاما دائمين الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين آمين

وصلى الله على سيدنا محمد النبى الامى وعلى اله وصحبه وسلم

Copyright © Kho ity

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
رقم التسجيل: ٦٤٥٩ ف ٩٥/٦١٢٩
العنوان: نفحات سنية على حاشية الصاوي على رسالة الرسم والبيان
المؤلف: الصفيحي علي سليم - كان حيا قبل سنة ١٢٥٥ هـ
تاريخ النسخ: ١٢٣٤ هـ
اسم الناسخ: [illegible]
عدد الأوراق: ٣٠٥ هـ
ملاحظات:
King Saud University 1957

مكتبة المصطفى الالكترونية
www.al-mostafa.com

www.مكتبة-المصطفى.com

Source / المصدر :

KING SAUD UNIVERSITY

http://makhtota.ksu.edu.sa